

مَصْرَ لِيْبِيَا الْمَرْكَزِي

CENTRAL BANK OF LIBYA

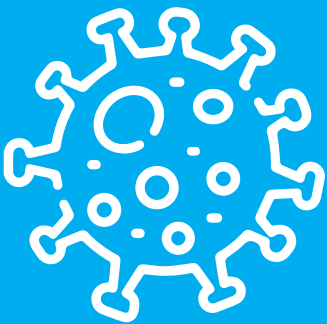
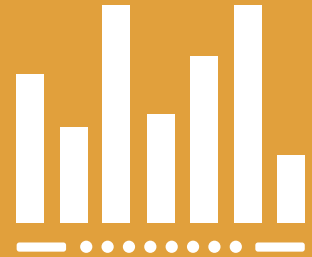


تحت وطأة الصدمة
وسندان التقلبات



تقرير الإستقرار المالي

2019
2020



تقرير الإستقرار المالي

2019
2020



في ظل الأحداث المتسارعة الاستثنائية التي شهدها العالم عام 2020م نتيجة الصدمة المفاجئة والتي تعرف بجائحة كورونا (كوفيد-19) وتداعياتها الصحية والاقتصادية وما ترتب عليها من إغلاقات جزئية وكاملة وشلل تام لكافة المناحي الحياتية، وليبيا دولة ليست بمنأى عن هذه الاحداث وينسحب عليها ذات التأثير فضلاً عن ظروفها الاستثنائية الداخلية الأخرى، ومن هذا الصدد كان لمصرف ليبيا المركزي الدور الكبير في إدارة المرحلة وما صاحبها من الازمات المتمثلة في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني وآثارها طيلة تسع سنوات، حيث وضع المصرف المركزي في أولوياته سياسة إدارة الأزمة والحد من مخاطرها، والاستجابة إلى وقوع أي أزمة ممكنة الحدوث او غير متوقعة، والتقليل من آثارها السلبية، نظراً لما تحمله من كلفة اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة في بعض الأحيان مرتبطة بتلك الأزمات في تحقيق قدر محدد من الاستقرار المالي والنقدي وتعزيز الشمول المالي في ليبيا.

ففي ملخص لتقرير واف عن الاستقرار المالي العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 2020 م ذكر أن صناعات السياسات اتخذوا إجراءات استثنائية لحماية الأفراد والاقتصاد والنظام المالي في مواجهة أزمة صحية واقتصادية عالمية. غير أن آفاق التعافي لا تزال محفوفة بقدر كبير من انعدام اليقين، ويستمر تراكم مكامن الضعف حالياً ليشكل تيارات معاكسة أمام مسيرة التعافي فقد حدث هبوط حاد في أسعار الأسهم عن مستوياتها، وفي أسواق الائتمان سجلت فروق العائد ارتفاعاً شاملاً خاصة في القطاعات الخطرة كالسندات عالية العائد، وقروض الرفع المالي، والدين الخاص، حيث وصل نشاط الإصدار إلى حالة من التوقف. وهبطت أسعار النفط إزاء ضعف الطلب العالمي وفشل بلدان أوبك في التوصل إلى اتفاق حول تخفيضات الإنتاج، مما زاد من ضعف الإقبال على المخاطرة. وأدت هذه الظروف السوقية المتقلبة إلى هروب المستثمرين بحثاً عن الجودة، مع انخفاض حاد ومفاجئ في عائدات سندات الملاذ الآمن.

وفي ضوء الاحداث غير المسبوقة التي شهدها العالم واستكمالاً للجهود المبذولة، يسرنا أن نقدم المعلومات والبيانات الموثوقة برصد التطورات في الشأن المالي والاقتصادي وأن نضع بين أيدي الباحثين والمهتمين وعامة الجمهور الإصدار الرابع (2019 - 2020) والمكون من عشر فصول خصص أولها عن تطورات الاقتصاد العالمي والمحلي، مع نظرة عامة لتطورات المالية العامة وبيان هيكل الانفاق العام للدولة الليبية عام 2019 - 2020م. كما تناول التقرير في تقييمه للنظام المالي دور صناديق الثروة السيادية في استقرار السياسة المالية العامة، فضلاً عن تناوله بالتفصيل أهم التطورات التي طرأت على القطاع المصرفي الليبي سواء في بياناته المالية أو أنظمتها الرقابية، وكذلك واقع الشمول المالي من خلال تحليل واقع شركات التأمين في ليبيا، مع بيان أثر جائحة (كوفيد-19) على المشروعات الصغرى والمتوسطة، وإن ما يميز هذا التقرير عن سياقه السابق هو تناوله بالتفصيل لموضوعي التكنولوجيا المالية وكذلك الاستقرار المالي وتغير المناخ حيث يعتبران تحديان من أهم التحديات على حالة الاستقرار المالي والاقتصادي (عالمياً ومحلياً). وقد ركز التقرير أيضاً على كفاءة ومرونة النظام المصرفي والتي حرص المصرف المركزي على المواءمة بين الحفاظ على سلامته وخطط الاستثمارية وتوجيه مجالس الإدارة للمؤسسات الخاضعة لرقابتها لمتابعة تلك الخطط ومتابعة ومراقبة سير الخدمات المالية وسلامة نظم خدمات الدفع وقدرته على تجاوز العام الأول من الصدمة الصحية والاقتصادية وآثارها.

إن مصرف ليبيا المركزي من خلال هذا التقرير يقدم توضيحاً إلى الأطراف ذات المصلحة والعلاقة والمهتمة (المؤسسات المالية - المراكز البحثية - المؤسسات الحكومية - السلطة التشريعية - السلطة الرقابية) لفهم وتحديد المشكلة ووضع وطرح المبادرات والسياسات في تكوين رؤية واضحة يشترك فيها كل الأطراف لإرساء مقومات الاستقرار المالي ومواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها النظام المالي مع مراعاة مبادئ الحوكمة (الشفافية والافصاح).

إن الاستقرار المالي على المستوى الفردي للمؤسسات المالية ليس كافياً لتحقيق الاستقرار على مستوى القطاع المالي الكلي، هذا ما بينته الازمات المتتالية سواءً كانت مالية ام صحية نظراً لوجود ما يُسمى بالمخاطر النظامية نتيجة لذلك فأن مصرف ليبيا المركزي سيسعى إلى تطوير أساليب الرقابة الاحترازية الكلية والجزئية وفق أفضل الممارسات الدولية، بما يحد من المخاطر النظامية التي قد تؤدي إلى ظهور الازمات المالية، وأيضاً بناء أنظمة الإنذار المبكر ومؤشرات الاستقرار المالي واختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية والكلية وتطوير النمذجة القياسية، بهدف تقييم مدى استقرار القطاع المالي، وبما يقلل من احتمالية حدوث الازمات، فضلاً عن تخفيض تكاليف معالجة آثارها.

ختاماً، فإن تحقيق المحافظة على الاستقرار المالي والاقتصادي هي واحدة من أهم الأهداف الاقتصادية، وتتطلب تشخيصاً دقيقاً للوضع الجاري من خلال المؤشرات الاقتصادية والمالية الأساسية، وفهماً واضحاً وعميقاً لتطور المتغيرات الاقتصادية، فإننا نحتاج إلى تضافر الجهود من جميع المؤسسات سعياً منها لعمل سياسات اقتصادية للوصول إلى استقرار اقتصادي ومالي تتجلى مظاهره في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستقر عند المعدلات المأمول تحقيقها، وكذلك في استقرار المستوى العام للأسعار.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لفريق وحدة الاستقرار المالي بمؤسستنا الأصيلة العريقة - مصرف ليبيا المركزي، على الجهد المميز والمثمر الذي بذله من خلال دراستهم وتقييمهم لمدى استقرار النظام المالي للدولة.

حفظ الله ليبيا وشعبها

وأن تُكلل مساعيها وجهودنا لما فيه الخير في جانبي الصلاح والإصلاح

ناجي محمد عيسى

محافظ مصرف ليبيا المركزي

التطورات الاقتصادية العالمية

شهد الاقتصاد العالمي خلال عامي 2019 - 2020 عدة أحداث أبرزها جائحة (كوفيد-19). والتي تسارعت فيها الدورة الاقتصادية في اتجاه الركود كنتيجة للصدمة التي أحدثتها الجائحة على جانبي العرض والطلب. حيث خلقت الجائحة أزمة إنسانية وصحية غير مسبوقة فأدت الإجراءات الضرورية لاحتوائها إلى إحداث هبوط اقتصادي، وكان هناك درجة كبيرة من عدم اليقين حول مدى حدة الأزمة وطول مدتها، وحجم تداعياتها على الاستقرار المالي العالمي، ومن أجل الحفاظ على استقرار النظام المالي العالمي ودعم الاقتصاد العالمي كانت البنوك المركزية في مختلف بلدان العالم هي أول خط للدفاع، حيث قامت بعدة إجراءات احترازية من ضمنها تيسير السياسة النقدية إلى حد كبير، كذلك قامت أغلب البنوك المركزية في الأسواق الصاعدة والبلدان الأقل دخل بتخفيض أسعار الفائدة الأساسية، لضمان استقرار التمويل والسيولة في النظام المالي.

ورغم كل ذلك فقد شهد الاقتصاد العالمي تباطؤ في معدلات النمو العالمية، مع تراجع شديد على طلب السلع الأساسية ما ترتب عنه انخفاضات غير مسبوقة في الأسعار، كتلك التي لحقت بأسعار النفط، حيث أدت الأزمة إلى انخفاض هائل في الطلب على وقود النقل الذي يتكون أكثر من 90% منه من النفط الخام، والذي تسبب في انخفاض متوسط سعر البرميل خلال عام 2020م. كما شهد العالم ارتفاع في معدل البطالة في جميع الدول جراء جائحة (كوفيد-19)، حيث سجل معدل البطالة العالمي ارتفاع في نهاية عام 2020 بنسبة 5.42%، مقارنة بعام 2019 الذي سجل فيه المعدل نسبة 6.40%.

استقرت معدلات تضخم الأسعار الاستهلاكية في معظم اقتصادات الأسواق المتقدمة خلال عام 2019م، وزاد تراجعاً في معظم الاقتصادات الصاعدة كنتيجة لضعف النشاط الاقتصادي مما أبقى التضخم متراجعاً دون المعدل المستهدف في كثير من الدول. إلا أنه وخلال عام 2020م أقرت العديد من دول العالم حزم ضخمة للتحفيز المالي لتمكين الافراد والشركات من تجاوز التداعيات الناتجة عن الجائحة، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة التي قامت حكوماتها بضخ التريليونات من الدولار في الأسواق لدعم النمو الاقتصادي. أدت هذه الحزم إلى زيادة كبيرة في مستويات الطلب العالمي على السلع والخدمات ونشاط ملموس لحركة التجارة الدولية مما خلق ضغوطاً تضخمية في السنوات اللاحقة بداية من عام 2020م.

التطورات الاقتصادية المحلية

لا يزال الاقتصاد المحلي مرهوناً بحالة عدم الاستقرار السياسي ومعتمداً بشكل كبير على أداء قطاع النفط ويتأثر بما يتعرض له من صدمات محلية تتمثل في الاغلاقات المستمرة للإنتاج أو صدمات خارجية ناجمة عن تذبذب أسعاره في الأسواق العالمية. فضلاً عن الظروف المصاحبة لصدمة جائحة (كوفيد-19)، تعرض الاقتصاد الليبي لأزمة توقف إنتاج وتصدير النفط الخام في منتصف شهر يناير عام 2020م. حيث انخفض إنتاج النفط خلال عام 2020 إلى 228 ألف برميل يومياً وهو يعادل أقل من سدس إنتاج 2019 الذي بلغ حوالي 1123.6 ألف برميل يومياً، ما ترتب عنه تراجع إيرادات النقد الأجنبي. وأدت التقلبات في قيمة الانتاج النفطي إلى تقلبات في قيمة الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي، فقد بلغت تقديرات الناتج المحلي الاجمالي الاسمي لسنة 2020 حوالي 93 مليار دينار بانخفاض حوالي 35% عما كان عليه في عام 2019. مما يعكس حالة الاعتماد المفرط على قطاع النفط والغاز والذي يساهم في تحقيق أكثر من 60% من الناتج الاقتصادي الكلي وأكثر من 90% من إيرادات المالية العامة والصادرات السلعية. وبذلك فإن هذه العوامل المشار إليها انعكست بشكل سلبي على الوضع المالي والاقتصادي ليعاود التضخم الارتفاع مجدداً خلال عام 2020. حيث سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعاً خلال عام 2020 مسجلاً 268.2 نقطة مقابل 264.3 نقطة في عام 2019. وبذلك سجل معدل التضخم العام خلال عام 2020 نسبة (1.4%).

تطورات المالية العامة

تواجه السياسة المالية في ليبيا تحديات كثيرة لعل أهمهما هو ما يعرف بحالة جمود الميزانية والتي تتمثل في قيود مؤسسية أو قانونية أو تعاقدية أو غيرها من القيود التي تحد من قدرة الحكومة على تغيير حجم وهيكل الميزانية العامة على الأقل في المدى القصير. ونتيجة لذلك، اعتمدت الحكومات المتعاقبة على خفض الاستثمار العام، وهو المكون الأكثر مرونة للإنفاق العام أكثر من اعتمادها على معالجة الجمود في الميزانية. بالإضافة إلى ذلك فهناك مشكلة تضارب السياسة المالية مع السياسة النقدية، حيث تعاني السياسة النقدية في ليبيا من هيمنة السياسة المالية، ففي حالات العجز تقوم وزارة المالية بتحديد مبلغ العجز ويقوم المصرف المركزي بتمويل هذا العجز بنسبة 100%. وهذا الأسلوب هو الأيسر للحكومة من تكثيف الجهود لترشيد النفقات العامة وتنمية الموارد المالية الذاتية. وفي مسيرة السياسة المالية الليبية للاتجاهات الدورية يلاحظ أنه في الآونة الأخيرة فقدت الموازنة العامة في ليبيا دورها الحقيقي في كونها أداة رقابية وأداة وظيفية لإدارة مستويات الإنفاق العام وتكوينه. وأصبحت هي القناة الرئيسية التي تنتقل من خلالها آثار التقلبات في سوق النفط إلى الاقتصاد المحلي. وذلك لكون الإيرادات النفطية ذات طبيعة متقلبة للغاية الأمر الذي يؤدي إلى انعكاسها على إطار المالية العامة. وفي هذا السياق، يتعين أن تهدف السياسة المالية إلى بناء هوامش وقائية مالية لحماية الإنفاق ذي الأولوية من التقلبات في سوق النفط، وخلق حيز لاستخدام السياسة المالية بصورة مضادة للاتجاهات الاقتصادية الدورية، وزيادة الحيز المالي للإنفاق الاستثماري من خال ترشيد الإنفاق الجاري منخفض الأولوية.

إن مفهوم الانضباط المالي بكونه يعكس مدى قدرة الحكومة في المحافظة على تنفيذ العمليات المالية بشكل سلس بما يضمن السلامة والرخاء المالي على المدى الطويل، يعد منظوراً متعدداً للحفاظ على الوضع المالي إبان حدوث الصدمات، وذلك من خلال كونه مقياساً لقدرة السياسة المالية على كبح الإفراط في الإنفاق، ومن ثم العجز المالي.

يعد عام 2019 عاماً مستقراً نسبياً على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي في ليبيا، نتيجة تحقيق فائض في الميزانية بمبلغ 1.8 مليار دينار وبنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغ معدل التضخم نمو سلبي بنسبة 2.2%، أما في عام 2020 تعرض الاقتصاد الليبي لصدمة مزدوجة في قطاع النفط (صدمة داخلية نتيجة إيقاف تصدير النفط، وصدمة خارجية نتيجة انخفاض أسعاره) أثرت في معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي بالسلب، وقد أدى تزايد الإنفاق العام في عام 2020 بمعدل أعلى من نمو إيرادات الحكومة الذاتية إلى تحقيق عجز في الميزانية بمبلغ 48.5 مليار دينار تم تمويله بالكامل من قبل المصرف المركزي، ويشكل هذا العجز نسبة 69% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد حدث هذا العجز نتيجة سياسة مالية توسعية أدت إلى ضغوط تضخمية وتعميق عجز ميزان المدفوعات وانخفاض الاحتياطيات الأجنبية بنحو 5 مليار دولار، وقد أدى تنامي الدين العام إلى نمو عرض النقود بنسبة 17.9% أي أنه ارتفع من 120 مليار دينار عام 2019 إلى 142 مليار دينار عام 2020. حيث تم تمويل هذا العجز من مصادر محلية تضخمية تتمثل في قروض من المصرف المركزي مما أدى إلى ارتفاع رصيد الدين العام إلى معدلات تهدد الاستدامة المالية للاقتصاد الليبي، حيث بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 نحو 220% وارتفع رصيد الدين العام من 105.5 مليار دينار عام 2019 إلى 154 مليار دينار عام 2020.

صناديق الثروة السيادية ودورها في استقرار السياسة المالية العامة

صناديق الثروة السيادية هي صناديق أو ترتيبات للاستثمارات تمتلكها الحكومة العامة وتنشئها لأغراض اقتصادية كلية، فهي تحتفظ بالأموال أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف اقتصادية كلية مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية، تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية قصيرة وطويلة الأجل، وتمول هذه الصناديق من احتياطيات النقد الأجنبي المتحققة من ارتفاع إيرادات الموارد الأولية وخاصة النفط والغاز أو من فوائض الاحتياطيات من النقد الأجنبي الناشئة من فوائض الميزان التجاري. وإن فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية ظهرت مع حدوث طفرة الكبيرة في الإيرادات النفطية

عندما ارتفعت أسعار النفط من متوسط الـ 30 دولار للبرميل خلال فترة التسعينات من القرن الماضي إلى أكثر من 90 دولار للبرميل في عام 2007 وتخطيه حاجز المئة دولار سنة 2008. هذه المداخيل الكبرى من النقد الأجنبي ساهمت في تحسين أداء بعض المؤشرات الاقتصادية للكثير من الدول النفطية كتسجيل موازين مدفوعاتها وموازنتها العامة لفوائض مالية معتبرة باعتبار أن الإيرادات من قطاع النفط تعد هي المصدر الرئيس للإيرادات العامة.

وليبييا ليست استثناء من الدول ذات الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، وانضمت إلى الدول النفطية الأخرى التي سبقتها في إنشاء صناديق الثروة خلال فترة طفرة أسعار النفط، حيث أنشئ الصندوق السيادي الليبي طبقاً لقرار اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء) رقم (205) لسنة 2006 م، كصندوق سيادي لاستثمار الأموال لصالح الأجيال القادمة لتحقيق عوائد استثمارية مستقرة ودائمة. وحدد القانون رقم (13) لسنة 2010 الخاص بالمؤسسة الليبية للاستثمار أهداف المؤسسة والتي تتمثل في تنمية وتنويع الاقتصاد الوطني، وتأمين مصادر دخل للأجيال القادمة، الاستقرار المالي، المساهمة في تمويل الخزنة العامة، والحد من أثر تقلبات الدخل وتذبذب إيرادات الدولة. وحيث أن المؤسسة الليبية للاستثمار باشرت نشاطها الاستثماري الفعلي اعتباراً من 2007/03/23م. إلا أن أصول المؤسسة الليبية للاستثمار بقيت على نفس القيمة تقريباً منذ تأسيسها بحسب البيانات الرسمية (معدل نمو أصولها لم يتجاوز 3% خلال 12عام). حيث واجهت المؤسسة الليبية للاستثمار خلال هذه الفترة صعوبات في إدارة أصولها نظراً للعديد من التحديات الخارجية والمحلية والتي أهمها مسائل تجميد الأموال والأرصدة الليبية جراء الأوضاع السياسية والأمنية للدولة الليبية. بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك انتقادات لهيكل التنظيمي الحالي للمؤسسة، فالمؤسسة تمتلك حوالي 30 شركة قابضة وكل شركة من هذه الشركات تمتلك أصول متعددة وشركات تابعة، حيث أن إجمالي الشركات والاستثمارات التابعة للمؤسسة يصل لأكثر من 500 شركة، ولعل هذا الوضع يعزز من صعوبة إدارة ومتابعة هذه الشركات وتقييم أدائها وفق الأهداف الأساسية للمؤسسة.

تطورات القطاع المصرفي

يمثل القطاع المصرفي أهمية كبيرة في اقتصاد أي بلد وذلك لمساهمته في تنمية وتنشيط الاقتصاد الوطني، من خلال إمداد القطاعات الاقتصادية المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها، ويعد القطاع المصرفي في ليبيا من أهم المكونات الأساسية للقطاع المالي، ويشكل أكثر من 80% من أصول القطاع المالي الليبي، ويتكون من، (مصارف تجارية عامة، مصارف تجارية خاصة، مصارف متخصصة). وبلغ عدد المصارف العاملة في ليبيا 20 مصرفاً تجارياً وذلك حتى نهاية عام 2020، ويتكون هيكل المصارف التجارية العاملة في ليبيا من المصارف العامة المملوكة للدولة ومجموعة من المصارف الخاصة المملوكة للأشخاص والمؤسسات، وكذلك المصارف ذات الملكية المشتركة بين القطاع العام والخاص، وتزاول هذه المصارف نشاطها عن طريق شبكة من الفروع والوكالات المصرفية بلغ عددها (550) فرعاً ووكالة مصرفية حتى نهاية عام 2020، و(543) فرعاً ووكالة في نهاية عام 2019، مقارنةً بـ (527) فرعاً ووكالة في نهاية عام 2018، بنسبة ارتفاع حوالي (3%، 4.3%) خلال عام 2019 وعام 2020 على التوالي. وبالرغم من هذا التوسع الطفيف، إلا أن مؤشر الكثافة المصرفية كان (0.78) في عام 2020، حيث تعتبر هذه النسبة أقل من النسبة المقررة وفقاً للكثافة المصرفية المعيارية والبالغة مصرفاً لكل عشرة آلاف شخص. وقد شكلت أصول أكبر أربع مصارف تجارية عاملة في ليبيا وهي (الجمهورية والتجاري الوطني والوحدة والصحاري)، ما نسبته 73% من إجمالي أصول القطاع المصرفي مع نهاية عام 2020، وشكلت الودائع والائتمان ما نسبته 73% و88% على التوالي من إجمالي الودائع والائتمان للقطاع المصرفي في نهاية عام 2020، أما في نهاية العام 2019 فقد شكلت أصول المصارف الأربعة الكبرى حوالي 76.6% من إجمالي أصول القطاع المصرفي، في حين الودائع والائتمان ما نسبته 77.9% و 88% على التوالي من إجمالي الودائع والائتمان للقطاع المصرفي. ومن ذلك يتضح أن القطاع المصرفي الليبي يتركز في عدد قليل من المصارف الكبرى المملوكة للدولة، ما يؤثر على جودة الخدمات المقدمة وأسعارها، حيث أنه كلما ارتفعت درجة التركيز في القطاع كلما ارتفعت معها أسعار الخدمات المصرفية وتدني مستوى أو جودة الخدمة.

وفي ممارسته لمهامه يركز مصرف ليبيا المركزي في قراراته على تبني معايير محلية تهدف إلى الحفاظ على سلامة ومثانة المراكز المالية للمصارف التجارية، حيث من خلال متابعة مدى التزام القطاع المصرفي الليبي بالمعايير المحلية الموضوعية، يتبين بأن القطاع ملتزم بشكل كبير بالمعايير الموضوعية من قبل مصرف ليبيا المركزي. وعند تطبيق نموذج (CAMEL) على القطاع المصرفي الليبي، يتبين ان القطاع المصرفي يقع في التصنيف الثالث حيث بلغ التصنيف المركب خلال عامي 2019 و2020 حوالي (3.05) وكذلك خلال متوسط الفترة (2008 - 2020) حيث بلغ التصنيف المركب حوالي (2.88)، وهي درجة تصنيف معقولة الا أنها بشكل عام تواجه بعض نقاط الضعف، وتستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في إطار زمني معقول. ويمكن القول وبشكل عام أن البيئة التي تعمل فيها المصارف التجارية لازالت غير اعتيادية، وأن أوضاع القطاع المصرفي بحاجة إلى تنفيذ استراتيجية اصلاح شاملة يقودها مصرف ليبيا المركزي من أجل رفع الجودة وتوحيد التدابير والإجراءات وقواعد البيانات لتعزيز الثقة في القطاع المصرفي من قبل المتعاملين وكذلك من قبل المصارف العالمية التي رفعت من علاوة المخاطر في ليبيا عند التعامل مع المصارف المحلية.

قياس المؤشر التجميحي للاستقرار المصرفي في ليبيا خلال الفترة (2008 - 2020)

يعرف مؤشر الاستقرار المالي على أنه متغير قابل للمشاهدة أو المراقبة، ويستخدم لوصف ظاهرة معينة، والتي يصعب فهمها، إن الظاهرة الاقتصادية متعددة الأبعاد مثل الاستقرار المالي لا يمكن تحليلها إلا عن طريق مؤشر تركيبي يجمع ما يسمى بالمؤشرات الأساسية المختلفة حيث تعكس هذه المؤشرات أبعاد الاستقرار المالي، فهي تسلط الضوء على أداء سوق المال والبنوك وجودة الائتمان تزايد الاهتمام بالمؤشر التجميحي للاستقرار المالي من قبل البنوك المركزية في العديد من دول العالم الذي يقيس وبموضوعية مستوى الاستقرار المالي ويعمل كأداة للتوجيه والإنذار المبكر، حيث ينبه متخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض النظام المالي لأزمة مالية قبل وقوعها، لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية واستباقية، كما يسمح المؤشر أن تكون عملية تقييم سلامة النظام المالي بشكل مبني على مقاييس كمية وموضوعية ويساعد على ترسيخ مبدأ الشفافية والافصاح، وإتاحة مختلف المعلومات للسوق والمتعاملين مع النظام المالي، مع توجيه الانتباه للمخاطر النظامية التي قد يتعرض لها النظام ككل، حيث يعد مؤشر الاستقرار المالي أداة تكميلية لأنظمة الإنذار المبكر واختبارات الأوضاع الضاغطة، من خلال ما يعكسه ويحدده من درجة المخاطر أو التقلبات في النظام المالي. وقد قامت العديد من البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بتطوير وبناء مؤشر خاص للاستقرار كدولة الإمارات العربية المتحدة ودولة العراق وكذا دولة الأردن وعلى نحوها، وتماشياً مع مواكبة أهم التطورات المتعلقة بالمؤشرات التي لها صلة بالاستقرار المالي، تم بناء مؤشر تجميحي خاص بالقطاع المصرفي الليبي على أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، كخطوة أولية تمهيداً لقياسه على مستوى الاستقرار المالي للدولة، وذلك في ظل توفر البيانات السنوية (التجميحية) للمصارف التجارية العاملة في ليبيا، وبالاعتماد على مجموعة من النسب المالية الملائمة لطبيعة القطاع المصرفي الليبي المتمثلة بمربع السلامة المالية (كفاية رأس المال و السيولة و الربحية و جودة الأصول)، إذ أن هذه النسب تعكس مدى سلامة الجهاز المصرفي الليبي فضلاً عن تحليل مستوى المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي ككل.

الرقابة المصرفية

رغم الظروف غير المسبوقة التي مرت بها الدولة الليبية والتي لا تزال آثارها السلبية موجودة وكذلك الظروف الاستثنائية التي طالت العالم جمعاً كجائحة كورونا، إلا ان الجهاز المصرفي والذي يشكل الجزء الأكبر من القطاع المالي في ليبيا وله أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية استطاع أن يحافظ إلى حد ما على سلامة ومثانة أوضاعه المالية والإدارية، وتسعى إدارة الرقابة المصرفية إلى

المحافظة على الاستقرار المالي لدى المصارف من خلال زيادة الوعي الرقابي لديه، ورفع كفاءة مجالس الإدارة والإدارات العليا، وتصحيح الانحرافات من أجل تقليل المخاطر وتجنب الازمات والاحذ بعين الاعتبار المتغيرات الحديثة التي تعتمد كمؤشرات للأداء المصرفي (الإنذار المبكر) بالإضافة إلى ضبط السياسات المصرفية في الائتمان والاستثمار والسيولة ورأس المال، وخلق جهاز مصرفي سليم وقوي يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين.

قطاع التأمين الليبي

يعتبر قطاع التأمين عنصراً أساساً في الاستقرار المالي، حيث يتمثل دوره في حماية الافراد والممتلكات من المخاطر محتملة الحدوث، كما أن صناعة التأمين تعتبر قناة رئيسية لجمع المدخرات الوطنية ومن ثم استخدام تلك المدخرات في الاستثمارات الوطنية وخطط التنمية، ويبلغ عدد شركات التأمين الليبية في عام 2020 المرخص لها مزاولة نشاطها 24 شركة معتمدة من قبل هيئة الأشراف على شركات التأمين بوزارة الاقتصاد. إلا أن شركات التأمين العاملة في السوق الليبي لم تصل بحجم اكتتابها إلى الطاقة الاستيعابية المناسبة بل أظهرت المؤشرات أن الطاقة الاستيعابية المستغلة كانت أقل بكثير من الحد الأدنى المتاح، وهذا مؤشر بشكل واضح يدل على أن شركات التأمين الليبية لم توظف حقوق الملكية بشكل كفاء.

كما يتضح من خلال استخدام معايير الملاءة المالية المقترحة أن اغلب معايير الملاءة المالية لقطاع التأمين الليبي في حدود المعدلات العالمية وهي معدل الملاءة المالية عن الإجمالي، ومعدل الملاءة المالية عن الصافي، ومعدل الاحتفاظ، ومعدل التكلفة، ومعدلات الهيكلية، إلا أن معدل الربحية ومعدل كفاية المخصصات الفنية لصافي الأقساط المحتفظ بها ليست جيدة، بالإضافة إلى نسب السيولة، وبهذا يعتبر تصنيف قطاع التأمين في ليبيا شبة جيد (A-).

التكنولوجيا المالية

تزايد الاهتمام بالتقدم التكنولوجي وباستخدام التكنولوجيا المالية (Fintech) في القطاع المالي والمصرفي منذ الأزمة المالية العالمية 2008، كما ان لجائحة كورونا أيضاً دور في انتشار ونمو الاستثمار في التكنولوجيا المالية كونها شكلاً من أشكال الابتكارات المالية التي أحدثت نقله نوعية في مجال الخدمات المالية ونمت نمواً كبيراً خلال الاعوام الأخيرة، ويعتبر التقدم التكنولوجي من أهم العوامل التي تساعد على تحقيق البنية التحتية السليمة والتي تكون داعمة للشمول المالي وتحقق التنمية والتطور المصرفي، حيث ان البنية التحتية السليمة والمتمثلة في توفير الحواسيب والأجهزة الالكترونية وخدمات الانترنت وأجهزة الصراف الالي ATM ونقاط البيع POS كلها تخلق بيئة ضد المخاطر التي يمكن أن تهدد استقرار النظام المالي عامة.

إن المقياس الحقيقي لنجاح التكنولوجيا المالية لا يكمن في تطوير أداة لتأمين راحة عملاء المصارف فقط ولكن أيضاً في مدى مساهمتها في تحقيق الاستقرار المالي وتنويع النشاط الاقتصادي، وكذلك تعزيز الشمول المالي للفئات المستبعدة مالياً، وتحسين فرص الحصول على التمويل خصوصاً للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

إن الثورة الرقمية تعزز من الشمول والاستقرار المالي القابل للصمود في مواجهة الازمات، من خلال التكنولوجيا المالية التي تسهل عمل الشركات والأفراد من حيث التواصل مع بعضهم البعض، والوصول إلى الخدمات بأسرع وقت وأقل تكلفة، ولهذا يجب العمل على تبنيتها وتطويرها، كما ان التكنولوجيا المالية تزيد من فرص الوصول إلى العمل والاستثمار، وتساعد في النمو أثناء الصدمات الاقتصادية، وأكبر دليل على ذلك استخدام أدوات الدفع الالكتروني أثناء جائحة كورونا. لذلك يسعى مصرف ليبيا المركزي على العمل الجاد والدؤوب لتطوير البنية التحتية التقنية والمعلوماتية وامن المعلومات للمنظومة المصرفية بصورة كلية وبحسب الضوابط المعتمدة والتي من أهمها الامتثال للمعايير القياسية.

تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات النمو الاقتصادي، حيث تلعب دوراً رئيسياً في توفير فرص العمل، وتساعد في زيادة الناتج المحلي وتلبية الاحتياجات المتزايدة في توليد فرص عمل قادرة على استيعاب الخريجين الجدد وتخفيض معدلات البطالة. وتعد التجربة الليبية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التجارب الحديثة في المنطقة العربية، حيث تأسس برنامج الحاضنات والابتكار التقني في العام 2006، وكانت تبعيته آنذاك للجنة الشعبية للقوى العاملة (سابقاً)، وفي العام 2007 تم تأسيس إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكانت في ذلك الوقت تابعة لمجلس التطوير الاقتصادي، ولاحقاً في العام 2010 أصبحت برنامجاً وطنياً تابعاً للجنة الشعبية للاقتصاد (سابقاً) وزارة الاقتصاد حالياً.

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تخفيف الفقر وتنويع النشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل جعل من استقرارها ونموها أمراً ضرورياً في سبيل تعزيز الاستقرار المالي للدولة. العديد من الدول أثبتت نجاح استخدام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النمو والتنمية كوسيلة لتطوير الاقتصاد وتنويع القاعدة الانتاجية وتنويع الصادرات. إن القلق المتزايد خاصة من الدول التي تعتمد على النفط وتسعى لتنويع قاعدتهم الاقتصادية، مثل ليبيا أدركت على نطاق واسع ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه المزيد من الصعوبات أثناء الأزمات وخاصة الأزمة الأخيرة أزمة جائحة COVID-19.

أن نتائج استطلاع الرأي أكدت على أن الجائحة كان لها تأثير كبير على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، وان هذه الصعوبات التي واجهت أغلبها لم تكن معززة بسياسات اقتصادية حكومية صحيحة وذلك لانعدام الاهتمام بالتسجيل الرسمي لأغلب هذه المشروعات ومتابعة أنشطتها ودعمها في أوقات الأزمات.

الاستقرار المالي وتغيّر المناخ

يقصد بتغيرات المناخ تلك التحولات طويلة الأجل في درجات الحرارة وأنماط الطقس، قد تكون هذه التحولات طبيعية كتلك التي تحدث خلال التغيرات في الدورة الشمسية. ولكن منذ القرن التاسع عشر، أصبحت الأنشطة البشرية المسبب الرئيسي لتغير المناخ، ويرجع ذلك أساساً إلى حرق الوقود الأحفوري، مثل النفط والفحم والغاز. وتعتبر ظاهرة الاحتباس الحراري من الظواهر التي تؤدي إلى حدوث تغيرات مناخية واسعة النطاق. مثل هذه التغيرات يمكن ان تؤدي إلى تزعزع استقرار النسيج الاقتصادي المحلي وتآكل قيم الأصول، كما يمكن لسياسات مكافحة الاحتباس الحراري ان تُضعف النظام المالي إذا كان الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون بشكل مفاجئ او متأخر. مما يؤدي إلى تدهور قيم الأصول المالية. ولهذا تدعو البنوك المركزية والمشرفين إلى وضع الآليات بالسرعة اللازمة لرصد وتخفيف من هذه المخاطر، وعلى وجه الخصوص، فيما يتعلق بالمحافظة على الاستقرار المالي والاستقرار في المستوي العام للأسعار.

إن مسؤوليات المصارف المركزية ودورها في المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي واستهداف التضخم تتأثر بتغير المناخ، حيث تحتفظ المصارف المركزية بأصول لأغراض مختلفة (مثل إدارة الاحتياطات والضمانات وتدابير السياسة النقدية غير التقليدية) وهذه الأصول عرضة لإعادة التقييم بسبب تغير المناخ أو سياسات المناخ؛ لذلك، سيتوجب على المصارف المركزية ان تُدرج تقييم مخاطر تغير المناخ في نظامها لإدارة المخاطر، حيث يتطلب دمج تغير المناخ في المخاطر المالية التي تتعرض لها المصارف المركزية أربع خطوات تحليلية رئيسية: تغطي الخطوة الأولى وصف الظواهر المناخية وتأثيرها على مقياس مناخي معين. الخطوة الثانية هي التحديد الكمي لتأثير التغيرات في مقياس المناخ على مؤشر الاقتصاد الكلي التقليدي، مثل الناتج المحلي الإجمالي. والثالثة تكون الحاجة إلى تقسيم القطاعات والمناطق الجغرافية نظراً للتأثير المتباين بين كل قطاع واخر. واخيراً، يتم تجميع ما تم تحليله من عناصر لدراسة مدى تأثير المصارف المركزية بأثر تغير المناخ.

قائمة المحتويات

ج	1 الملخص التنفيذي.....
ط	1-1-1 قائمة المحتويات.....
م	2-1-1 قائمة الاشكال.....
ع	2-1-1 قائمة الجداول.....

18 الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية

20	1-1 التطورات الاقتصادية العالمية.....
20	1-1-1 النمو الاقتصادي.....
21	2-1-1 أسعار السلع الأساسية.....
22	3-1-1 التضخم والسياسة النقدية.....
22	4-1-1 معدل البطالة العالمي.....
23	5-1-1 عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية العالمية.....
23	2-1 التطورات الاقتصادية المحلية.....
23	1-2-1 قطاع النفط والنتاج المحلي الاجمالي.....
24	2-2-1 التضخم وسعر الصرف.....

26 الفصل الثاني: تطورات المالية العامة

28	1-2 نظرة عامة.....
29	2-2 هيكل الإنفاق العام 2019-2020.....
31	3-2 موارد الميزانية.....
33	4-2 مسايرة السياسة المالية للاتجاهات الدورية.....
34	5-2 ضعف حصيلة الإيرادات السيادية في ليبيا.....
34	6-2 الدين العام.....
35	7-2 سداد الدين العام.....

36 الفصل الثالث: دور صناديق الثروة السيادية في استقرار السياسة المالية العامة

38	1-3 مقدمة.....
38	2-3 اتجاهات السياسات المالية المسايرة للدورات الاقتصادية.....
40	3-3 نبذة عن صناديق الثروة السيادية.....
42	4-3 دور صندوق الثروة السيادي في دعم السياسة المالية وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.....
43	5-3 تجربة ليبيا في إنشاء صندوق ثروة سيادي.....
43	6-3 هل يمكن للمؤسسة الليبية للاستثمار (الصندوق السيادي الليبي) أن تؤدي دورها في مجال تحقيق الاستقرار المالي؟.....
45	7-3 متطلبات وأهداف إطار المالية العامة الكلية.....

48 الفصل الرابع: تطورات القطاع المصرفي

50	1-4 مقدمة.....
50	2-4 هيكل القطاع المصرفي.....
52	3-4 أهم تطورات الجهاز المصرفي في ليبيا (الأصول والخصوم).....
52	1-3-4 تطورات الميزانية المجمعة للمصارف التجارية المحلية العاملة في ليبيا.....
56	4-4 تطورات الميزانية العمومية للمصرف الليبي الخارجي.....

56	1-4-4 استخدامات الأموال (الأصول)
57	2-4-4 مصادر الأموال (الخصوم)
58	3-4-2 قائمة التدفقات النقدية
60	5-4 مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الليبي
60	1-5-4 مؤشر ملاءة رأس المال
61	2-5-4 مؤشرات جودة الأصول
63	3-5-4 مؤشرات كفاءة الإدارة
65	4-5-4 مؤشرات الربحية
67	5-5-4 مؤشرات السيولة المصرفية
68	6-5-4 التقييم الكلي لوضع القطاع المصرفي الليبي وفقاً للمعايير المحلية (قرارات ومنشورات)
69	7-5-4 التقييم الكلي لوضع القطاع المصرفي الليبي وفقاً للمعايير الدولية (نموذج CAMELS)
72	ملحق الفصل الرابع: جداول تصنيفات نموذج CAMELS

الفصل الخامس: قياس المؤشر التجميقي للاستقرار المصرفي في ليبيا خلال الفترة (2008-2020)

74	1-5 المقدمة
76	2-5 بعض تجارب الدول العربية في بناء مؤشرات الاستقرار المالي
78	3-5 البيانات ومنهجية القياس
80	4-5 المؤشر التجميقي للاستقرار المصرفي وعلاقته بالمؤشرات الفرعية المكونة له
80	1-4-5 المؤشر التجميقي للاستقرار المصرفي الليبي خلال الفترة (2008-2020)
81	2-4-5 القيمة المعيارية لمؤشر ملاءة رأس المال والمؤشر التجميقي للاستقرار المصرفي
81	3-4-5 القيمة المعيارية لمؤشر جودة الأصول والمؤشر التجميقي للاستقرار المصرفي
82	4-4-5 القيمة المعيارية لمؤشر الربحية والمؤشر التجميقي للاستقرار المصرفي
82	5-4-5 القيمة المعيارية لمؤشر السيولة والمؤشر التجميقي للاستقرار المصرفي
83	5-5 تأثير جائحة كورونا على المؤشر التجميقي للاستقرار المصرفي

الفصل السادس: إدارة الرقابة المصرفية

86	1-6 المقدمة
86	2-6 أساسيات الرقابة المصرفية لتحقيق الاشراف الفعال والمحافظة على الاستقرار المالي في القطاع المصرفي
87	3-6 المنشورات الرقابية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي
88	4-6 الرسائل الدورية الرقابية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي
89	5-6 تطورات البنية التحتية لإدارة الرقابة المصرفية
89	6-6 أساليب الرقابة المصرفية التي يقوم بها مصرف ليبيا المركزي لمواكبة التطورات التي طرأت على القطاع المصرفي
89	1-6-6 الرقابة الميدانية (التفتيش)
90	2-6-6 الرقابة المكتبية ومتابعة الامتثال
91	7-6 أهم البيانات المالية للمصارف التجارية خلال عامي (2019-2020)
91	1-7-6 عدد الفروع والوكالات المصرفية خلال عامي (2019-2020)
92	2-7-6 الميزانية المجمعة للمصارف التجارية
106	8-6 مؤشر الادارة
107	9-6 مؤشر المخاطر
107	10-6 الرقابة على بعض أنظمة الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية
107	1-10-6 المراجعون الخارجيون
108	2-10-6 وحدة الامتثال
108	11-6 شركات الدفع الإلكتروني
109	12-6 الوعي الرقابي المصرفي
109	12-6 الخاتمة

110 الفصل السابع: قطاع التأمين في ليبيا

112	1-7 المقدمة
112	2-7 دور قطاع التأمين في تعزيز الاستقرار المالي
112	1-2-7 التأمين والتضخم
112	2-2-7 التأمين وميزان المدفوعات
113	3-2-7 التأمين وسيلة للادخار والاستثمار
113	4-2-7 التأمين وسيلة لتحقيق الأمان والتعويض عن الخسارة للمؤمن له
113	5-2-7 التأمين دور رقابي
114	6-2-7 التأمين وسيلة للتوظيف والحد من البطالة
114	3-7 تطور سوق التأمين في ليبيا
115	4-7 شركات التأمين العاملة في ليبيا
117	5-7 إجمالي أقساط الأكتتاب وإجمالي التعويضات المسددة بقطاع التأمين الليبي
117	1-5-7 إجمالي أقساط الأكتتاب بقطاع التأمين الليبي
117	2-5-7 إجمالي التعويضات المسددة من الأقساط المكتتبه بقطاع التأمين الليبي
118	6-7 العمق التأميني والكثافة التأمينية والطاقة الإستيعابية بقطاع التأمين الليبي
118	1-6-7 العمق التأميني بقطاع التأمين الليبي
118	2-6-7 الكثافة التأمينية بقطاع التأمين الليبي
119	3-6-7 معدلات الطاقة الإستيعابية المستغلة للسوق الليبي
120	7-7 تقييم الأداء المالي بقطاع التأمين الليبي وفق معايير الملاءة المالية
120	1-7-7 معدل الملاءة عن الإجمالي
120	2-7-7 معدل الملاءة عن الصافي
121	3-7-7 معدل الاحتفاظ
121	4-7-7 معدل السيولة (المخصصات الفنية إلى الاصول السائلة)
122	5-7-7 معدل السيولة (الالتزامات إلى أصول السائلة)
122	6-7-7 معدل العائد على الأصول
123	7-7-7 معدل التكلفة الكلية
123	8-7-7 معدل المخصصات الفنية إلى صافي الأقساط
124	9-7-7 معدل الهيكلية (حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول)
124	10-7-7 معدل الهيكلية (المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين)
124	8-7 تصنيف قطاع التأمين الليبي
125	9-7 معوقات قطاع التأمين في تحقيق الاستقرار المالي
128	10-7 الخلاصة

130 الفصل الثامن: التكنولوجيا المالية (Financial Technology-FINTECH)

132	1-8 مقدمة
133	2-8 التكنولوجيا المالية (Financial Technology-FINTECH)
133	1-2-8 مفهوم التكنولوجيا المالية (FINTECH)
133	2-2-8 مراحل تطور التكنولوجيا المالية
134	3-2-8 خصائص التكنولوجيا المالية
135	4-2-8 مجالات التكنولوجيا المالية
136	5-2-8 تطبيقات التكنولوجيا المالية
137	3-8 التكنولوجيا المالية (الفيبتك) وجائحة كورونا (COVID-19)
138	4-8 التكنولوجيا المالية والشمول والاستقرار المالي
138	5-8 مؤشر تبني التكنولوجيا المالية العالمية
140	6-8 التكنولوجيا المالية في ليبيا
142	7-8 الامن السيبراني Cyber Security
143	8-8 الخاتمة والتوصيات

الفصل التاسع: تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا	144
1-9 المقدمة	146
2-9 واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا	146
3-9 أثر جائحة كورونا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة	147
1-3-9 توقعات مدى استمرار الإغلاق وتعافي الاقتصاد من الجائحة	148
2-3-9 الوصول إلى الأعمال خلال الجائحة	148
3-3-9 أهم المشاكل المالية التي تواجه المشروعات خلال فترة الإغلاق	149
4-3-9 الاستغناء عن العمال بسبب ظروف الجائحة	149
5-3-9 بدائل للمحافظة على مستوى التدفقات النقدية	150
6-3-9 بدائل لمعالجة نقص العمالة	150
4-9 الخلاصة	151
الفصل العاشر: الاستقرار المالي وتغيّر المناخ	152
1-10 المقدمة	154
1-1-10 تغير المناخ من أكبر تحديات هذا العقد	154
2-1-10 شبكة تخصير النظام المالي NGFS	155
2-10 المخاطر المتعلقة بأثر تغير المناخ على الاستقرار المالي	155
1-2-10 المخاطر المادية	155
2-2-10 مخاطر السوق والائتمان	156
3-2-10 مخاطر ائتمان التأمين	156
4-2-10 مخاطر التشغيل	157
5-2-10 مخاطر الانتقال (التحول)	157
3-10 انعكاسات التغيّر المناخي على الاقتصاد العالمي	158
4-10 أثر انعكاسات التغيّر المناخي على الدول العربية	158
5-10 مؤشر أداء تغير المناخ (Climate Change Performance Index)	159
6-10 مؤشر مخاطر المناخ العالمي Global Climax Risk Index	161
7-10 العلاقة ما بين تغير المناخ والبنوك المركزية	163
1-7-10 مخاطر المناخ على استقرار الأسعار	164
2-7-10 أدوات السياسة النقدية وتغير المناخ	165
8-10 السياسات المالية العامة المخففة لتغير المناخ	165
9-10 تجارب البنوك المركزية في مجال التعامل مع مخاطر تغير المناخ والكوارث الطبيعية	165
1-9-10 تجربة بنك إنجلترا المركزي	166
2-9-10 التشريعات المرتبطة بتغير المناخ	167
3-9-10 استراتيجية بنك اليابان بشأن تغير المناخ	168
4-9-10 التجارب العربية في مجال التعامل مع مخاطر تغير المناخ والكوارث الطبيعية	168
5-9-10 تجربة الجمهورية التونسية	169
6-9-10 تجربة جمهورية مصر العربية	169
10-10 التنوع الحيوي وأهميته	170
1-10-10 العلاقة بين تغير المناخ والتنوع الحيوي	171
2-10-10 تقييم الاستقرار المالي في سياق التنوع الحيوي	171
3-10-10 التنوع الحيوي في ليبيا	172
11-0 مبادئ صندوق النقد العربي حول " كيفية تعامل المصارف المركزية مع تداعيات الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ على النظام المصرفي والاستقرار المالي "	175
12-10 أهمية الوعي بموضوع الحد من تداعيات التغيرات المناخية على النظام المالي	175
ملحق الفصل العاشر	177

قائمة الأشكال

- الشكل (1-1) معدلات النمو الاقتصادي العالمي خلال الفترة (2019-2020) (%) 20
- الشكل (2-1) متوسط أسعار النفط خلال الفترة (2015-2020) (دولار/برميل) (ربع سنوي) 21
- الشكل (3-1) مستويات التضخم العالمية خلال الفترة (2012-2020) (%) 22
- الشكل (4-1) معدل البطالة العالمي خلال الفترة (2012-2020) (%) 22
- الشكل (5-1) مؤشر عدم اليقين بالسياسات الاقتصادية خلال الفترة (1996-2020) 23
- الشكل (6-1) المتوسط اليومي لإنتاج النفط (ألف برميل) 24
- الشكل (7-1) الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (مليون دينار) 24
- الشكل (8-1) التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2017-2020) (%) 25
- الشكل (9-1) سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار (2014-2020) 25
- الشكل (1-2) النفقات العامة خلال السنوات 2019-2020 (مليون دينار) 30
- الشكل (2-2) هيكل النفقات العامة لسنة 2019 31
- الشكل (3-2) هيكل النفقات العامة لسنة 2020 31
- الشكل (4-2) مصادر تمويل الميزانية العامة (2019-2020) 32
- الشكل (5-2) مساهمة السياسة المالية للاتجاهات الدورية 33
- الشكل (1-3) اتجاهات الإيرادات والنفقات العامة (1962-2000) (مليون دينار) 38
- الشكل (2-3) اتجاهات الإيرادات والنفقات العامة (2001-2020) (مليون دينار) 39
- الشكل (3-3) اتجاهات الإنفاق التنموي والإنفاق التسييري والصادرات النفطية (1971-2000) (مليون دينار) 39
- الشكل (4-3) اتجاهات الإنفاق التنموي والإنفاق التسييري والصادرات النفطية (2001-2020) (مليون دينار) 40
- الشكل (5-3) الصناديق السيادية بحسب أهدافها 41
- الشكل (6-3) الصناديق السيادية بحسب مصادر التمويل 41
- الشكل (7-3) العمليات المالية التي تتم على مستوى صندوق الثروة السيادي 42
- الشكل (8-3) فائض الميزانية العامة في ليبيا خلال الفترة (2003-2008) 43
- الشكل (1-4) تطور عدد الفروع والوكالات للمصارف التجارية العاملة في ليبيا خلال الفترة (2008-2020) 50
- الشكل (2-4) نسب تركيز الأصول لأكبر أربع مصارف تجارية عاملة في ليبيا خلال عام 2020 51
- الشكل (3-4) نسب تركيز الإئتمان لأكبر أربع مصارف تجارية عاملة في ليبيا خلال عام 2020 51
- الشكل (4-4) نسب تركيز الودائع لأكبر أربع مصارف تجارية عاملة في ليبيا خلال عام 2020 51
- الشكل (5-4) تطورات أصول القطاع المصرفي خلال الفترة (2008-2020) (مليار دل.) 52
- الشكل (6-4) توزيع أصول القطاع المصرفي الليبي (2008-2020) (%) 52
- الشكل (7-4) تطورات الأصول السائلة للقطاع المصرفي الليبي (2008-2020) (مليار دل.) 53
- الشكل (8-4) المحفظة الائتمانية (2008-2020) (مليار دل.) 53
- الشكل (9-4) توزيع الائتمان الممنوح من المصارف التجارية لمختلف الأنشطة خلال الفترة (2018-2020) (%) 54
- الشكل (10-4) تحليل هيكل إجمالي الخصوم للقطاع المصرفي الليبي (2008-2020) (%) 54
- الشكل (11-4) توزيع الودائع لدى المصارف التجارية حسب أنواعها (2008-2020) (%) 55
- الشكل (12-4) توزيع الودائع لدى المصارف التجارية حسب أنواعها (2008-2020) (مليار دل.) 55
- الشكل (13-4) توزيع الودائع لدى القطاع المصرفي حسب تصنيفها (2018-2020) (مليار دل.) 56
- الشكل (14-4) تطور أصول المصرف الليبي الخارجي (2008-2020) (مليار دل.) 56
- الشكل (15-4) هيكل الأصول المتداولة لدى مصرف ليبيا الخارجي (2018-2020) (%) 57
- الشكل (16-4) هيكل الأصول غير المتداولة لدى مصرف ليبيا الخارجي (2018-2020) (%) 57
- الشكل (17-4) هيكل إجمالي الخصوم لدى مصرف ليبيا الخارجي (2018-2020) (%) 58
- الشكل (4-18) صافي التدفقات من أنشطة التشغيل للمصرف الليبي الخارجي (2010-2018) (مليار دولار) 59
- الشكل (4-19) صافي التدفقات من أنشطة الاستثمار للمصرف الليبي الخارجي (2010-2018) (مليار دولار) 59
- الشكل (4-20) صافي الأرباح للمصرف الليبي الخارجي (2010-2018) (مليار دولار) 59
- الشكل (4-21) معدلات ملاءة رأس المال للقطاع المصرفي الليبي (2008-2020) (%) 60
- الشكل (4-22) معدلات ملاءة رأس المال للقطاع المصرفي الليبي ودول عربية مختارة للعام 2020 (%) 60

61	الشكل (4-23) مؤشرات جودة الأصول (2008-2020)(%)
	الشكل (4-24) نسبة الديون غير العاملة إلى الديون للقطاع المصرفي الليبي ودول عربية مختارة
62	للعام (2020)(%)
	الشكل (4-25) نسبة تغطية المخصصات للديون المتعثرة للقطاع المصرفي الليبي ودول عربية مختارة
62	للعام 2020 (%)
63	الشكل (4-26) نسبة المصروفات إلى الإيرادات (2008-2016)(%)
63	الشكل (4-27) قيمة الإيرادات /عدد العاملين خلال الفترة (2008-2016)
	الشكل (4-28) نسبة إجمالي الأصول إلى عدد العاملين وإلى عدد الفروع خلال الفترة
64	(2008-2020)(مليون دل)
65	الشكل (4-29) مؤشرات الربحية (2008-2020) (%)
	الشكل (4-30) معدل العائد على الأصول للقطاع المصرفي الليبي ودول عربية مختارة
66	للعام (2020)(%)
	الشكل (4-31) معدل العائد على حقوق الملكية للقطاع المصرفي الليبي ودول عربية مختارة
66	للعام (2020)(%)
67	الشكل (4-32) نسب السيولة ومقارنتها بالاشتراطات المحلية (2008-2020)(%)
68	الشكل (4-33) نسبة الائتمان إلي الودائع خلال الفترة (2008-2020)(%)
71	الشكل (4-34) تطور تصنيفات CAMEL خلال الفترة (2008-2020)
	الشكل (5-1) المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في للمصارف التجارية العاملة في ليبيا خلال
80	الفترة (2008-2020)
	الشكل (5-2) القيمة المعيارية لمؤشر ملاءة رأس والمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي خلال
81	الفترة (2008-2020)
	الشكل (5-3) القيمة المعيارية لمؤشر جودة الأصول والمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي
81	خلال الفترة (2008-2020)
	الشكل (5-4) القيمة المعيارية لمؤشر الربحية والمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي خلال
82	الفترة (2008-2020)
	الشكل (5-5) القيمة المعيارية لمؤشر السيولة والمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي خلال
82	الفترة (2008-2020)
90	الشكل (6-1) أسماء وعدد المصارف
91	الشكل (6-2) نسبة التزام المصارف بالإحصائيات المطلوبة
91	الشكل (6-3) عدد الوكالات والفروع
92	الشكل (6-4) معدل نمو أصول المصارف التجارية خلال الفترة من (2017 إلى 2020)
93	الشكل (6-5) النقدية بالخرائن وحسابات المقاصة
93	الشكل (6-6) أرصدة لدى المصارف
93	الشكل (6-7) الاستثمارات في المصارف التجارية
94	الشكل (6-8) سلفيات والسحب على المكشوف
94	الشكل (6-9) السلف الاجتماعية
95	الشكل (6-10) القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاعين
95	الشكل (6-11) مخصص الديون إلى إجمالي القروض
96	الشكل (6-12) رصيد السلف الإجتماعية والسحب على المكشوف والقروض الأخرى
	الشكل (6-13) نسبة المحفظة الائتمانية إلى الخصوم الإيداعية للمصارف التجارية للفترة
97	(2015-2020)
97	الشكل (6-14) نسبة مخصص الديون إلى الديون المتعثرة
98	الشكل (6-15) ودائع العملاء لدى المصارف التجارية حسب نوع الوديعة خلال الفترة (2015-2020)
100	الشكل (6-16) أرصدة الودائع لدى المصارف التجارية (القطاع العام/القطاع الخاص)
100	الشكل (6-17) الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج
101	الشكل (6-18) رأس المال المدفوع والاحتياطيات
102	الشكل (6-19) بند المخصصات
103	الشكل (6-20) مؤشرات السيولة خلال الفترة (2015-2020)
104	الشكل (6-21) جودة الأصول
104	الشكل (6-22) الربحية
105	الشكل (6-23) كفاية رأس المال الكلي
115	الشكل (7-1) الشركات التأمين العاملة في ليبيا خلال (2014-2020)

الشكل (2-7) إجمالي أقساط التأمين المكتتب فيها للقطاع التأميني الليبي خلال	117
2020-2014م (مليون دينار).....	117
الشكل (3-7) العمق التأميني للقطاع التأميني الليبي خلال 2020-2014م(%).....	118
الشكل (4-7) الكثافة التأمينية للقطاع التأميني الليبي خلال 2020-2014م (مرة).....	119
الشكل (5-7) الطاقة الاستيعابية المستغلة وغير المستغلة بالسوق الليبي	119
الشكل (6-7) معدل الملاءة عن الإجمالي والصافي للقطاع التأمين الليبي خلال الفترة	121
2018-2014م (%)	121
الشكل (7-7) معدل الاحتفاظ للقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2020-2014م(%).....	121
الشكل (8-7) معدلات السيولة للقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2018-2016م (%).....	122
الشكل (9-7) معدل العائد على الأصول للقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2018-2016م (%).....	122
الشكل (10-7) معدل التكلفة الكلية للقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2018-2016م (%).....	123
الشكل (11-7) معدل مدى كفاية لمخصصات الفنية للقطاع التأمين الليبي خلال	123
الفترة 2018-2014م (%)	123
الشكل (12-7) معدلات الهيكلية للقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2018-2016م	124
الشكل (1-8) مؤشر تبني التكنولوجيا المالية 2019 (%)	139
الشكل (2-8) تطور مؤشر تبني التكنولوجيا المالية لبعض دول العالم خلال الأعوام 2019-2017-2015	139
الشكل (1-9) توقعات التعافي من الجائحة.....	148
الشكل (2-9) نسبة العاملين غير القادرين على الوصول إلى أعمالهم خلال فترة الإغلاق	148
الشكل (3-9) نسب أهم المشاكل المالية للمشروعات خلال فترة الإغلاق.....	149
الشكل (4-9) الإجابة فيما إذا سرحت المشروعات عمالها أو تفكر في ذلك.....	149
الشكل (5-9) بدائل الحصول على التدفق النقدي.....	150
الشكل (6-9) الوسائل الرئيسية للتعامل مع النقص في العمالة.....	150
الشكل (1-10) تقييم المؤشر CCPI على تقييمات السياسة المناخية الوطنية والدولية من قبل	160
الخبراء من البلدان المعنية.....	160
الشكل (2-10) الدول الأكثر تأثراً من تداعيات تغير المناخ.....	162

قائمة الجداول

جدول (1-1) نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في مجموعة مختارة من البلدان خلال الفترة (2019-2020) (%).....	21
الجدول (1-2) مؤشرات المالية العامة والاقتصاد الكلي في ليبيا (2019-2020) (مليون دينار).....	29
الجدول (2-2) النفقات العامة خلال السنتين 2019-2020 ¹ (مليون دينار).....	30
الجدول (3-2) مصادر تمويل الميزانية العامة.....	32
الجدول (3-3) مصادر تمويل الميزانية العامة.....	35
الجدول (1-3) تطور حجم أصول المؤسسة الليبية للاستثمار مقارنةً مع صناديق سيادية عربية.....	44
الجدول (1-4) نسب الالتزام بالمعايير المحلية (قرارات ومنشورات) (2019-2020).....	68
الجدول (2-4) التقييم الكلي لوضع القطاع المصرفي الليبي وفقاً لنموذج CAMEL للأعوام 2016-2017-2018 ومتوسط الفترة (2008-2018).....	69
الجدول (3-4) التقييم الكلي لوضع القطاع المصرفي الليبي وفقاً لنموذج CAMEL لعام 2019 ومتوسط الفترة (2008-2019).....	70
الجدول (4-4) التقييم الكلي لوضع القطاع المصرفي الليبي وفقاً لنموذج CAMEL لعام 2020 ومتوسط الفترة (2008-2020).....	70
الجدول (1-5) بعض تجارب الدول العربية في بناء مؤشرات الاستقرار المالي.....	77
الجدول (2-5) مؤشرات قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي للمصارف التجارية العاملة في ليبيا.....	78
الجدول (1-7) أسماء الشركات تأمين العاملة في ليبيا في 2020.....	116
الجدول (2-7) تصنيف قطاع التأمين الليبي.....	125
الجدول (1-8) مراحل تطور التكنولوجيا المالية (Financial Technology-FINTECH).....	134
الجدول (2-8) بعض منصات التمويل الجماعي في الوطن العربي.....	136
الجدول (3-8) دليل شركات الدفع الالكتروني والمعتمدة من قبل مصرف ليبيا المركزي.....	142
الجدول (1-9) أعداد المشروعات الصغيرة في ليبيا وتوزيعها حسب الكيان القانوني.....	147
الجدول (1-10) الدول الأكثر تضرراً في العام 2019.....	161
الجدول (2-10) تصنيف ليبيا في مؤشر مخاطر المناخ.....	162
الجدول (3-10) الأخطار المهددة للبيئة المائية والبحرية في ليبيا.....	174

The background features a dark blue grid pattern. On the left side, there are several overlapping rectangular panels with different textures: a panel with a glowing blue digital interface, a panel with a dark, textured surface, and a panel with a dark, textured surface. The overall aesthetic is futuristic and technological.

01

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية



1-1 التطورات الاقتصادية العالمية

شهد الاقتصاد العالمي خلال عامي 2019-2020 عدة أحداث كان أبرزها جائحة (كوفيد-19) والتي تسارعت فيها الدورة الاقتصادية في اتجاه الركود كنتيجة للصدمة التي أحدثتها الجائحة على جانبي العرض والطلب.

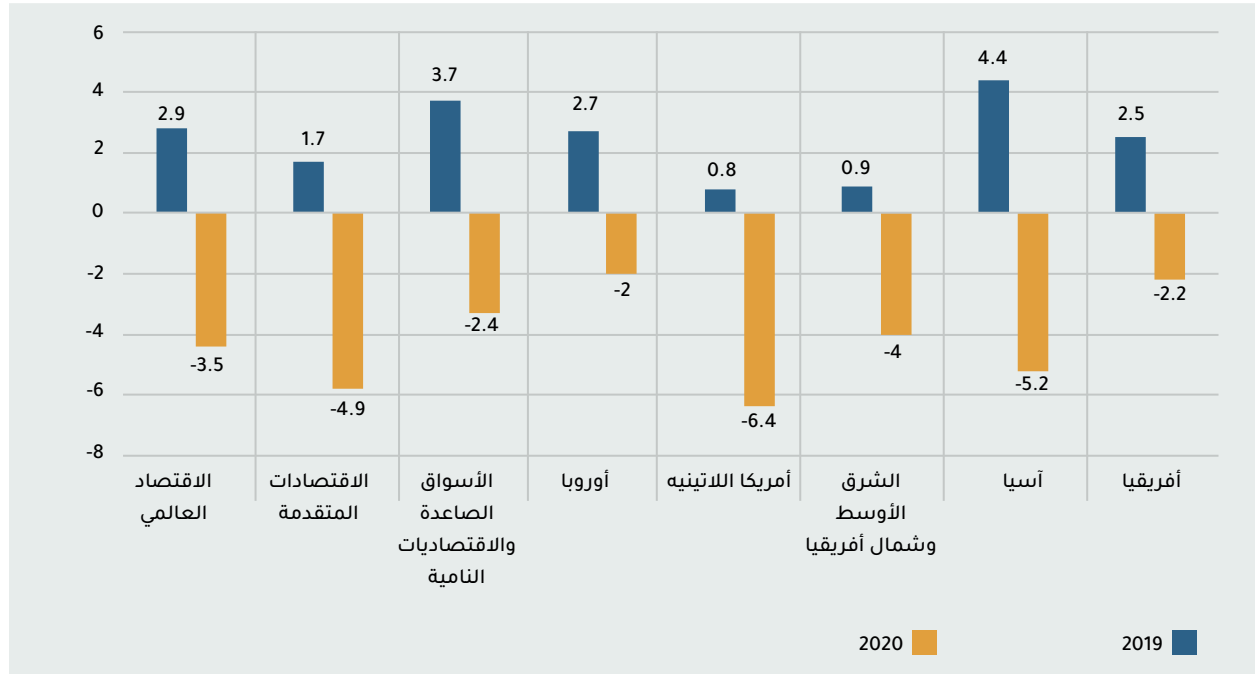
حيث خلقت جائحة (كوفيد-19) خلال عامي 2019-2020 أزمة إنسانية وصحية غير مسبوقة فقد أدت الإجراءات الضرورية لاحتواء الفيروس إلى إحداث هبوط اقتصادي وكان هناك درجة كبيرة من عدم اليقين حول مدى حدة الأزمة وطول مدتها، وحجم تداعياتها على الاستقرار المالي العالمي.

لذلك، ومن أجل الحفاظ على استقرار النظام المالي العالمي ودعم الاقتصاد العالمي كانت البنوك المركزية في مختلف بلدان العالم هي أول خط للدفاع، حيث قامت بعدة إجراءات احترازية من ضمنها تيسير السياسة النقدية إلى حد كبير عن طريق تخفيض أسعار الفائدة الأساسية وهو ما وصل بها إلى مستويات منخفضة تاريخية في حالة الاقتصادات المتقدمة. كذلك قامت أغلب البنوك المركزية في الأسواق الصاعدة والبلدان الأقل دخلا بتخفيض أسعار الفائدة الأساسية، لضمان استقرار التمويل والسيولة في النظام المالي.

1-1-1 النمو الاقتصادي

شهد الاقتصاد العالمي تباطؤ في معدل النمو في ظل استمرار موجات جائحة (كوفيد-19) خلال عام 2020، حيث نلاحظ من خلال الشكل (1-1) أثر جائحة (كوفيد-19) على جميع الأسواق العالمية، والانخفاض الملحوظ للمعدل خلال عام 2020 مقارنة بعام 2019، وهذا ما يعكس أثر الاختناقات على جانب العرض كنتيجة للإجراءات الاحترازية التي اتخذت للحد من انتشار الوباء.

الشكل (1-1) معدلات النمو الاقتصادي العالمي خلال الفترة (2019-2020) (%)



المصدر: البنك الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أعداد مختلفة.

جدول (1-1) نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مجموعة مختارة من البلدان خلال الفترة (2019-2020) (%)

2020	2019	الناتج العالمي
-3.5	2.9	
-3.5	2.2	الولايات المتحدة
-7.2	1.3	منطقة اليورو
-9.8	1.4	المملكة المتحدة
2.3	6.0	الصين

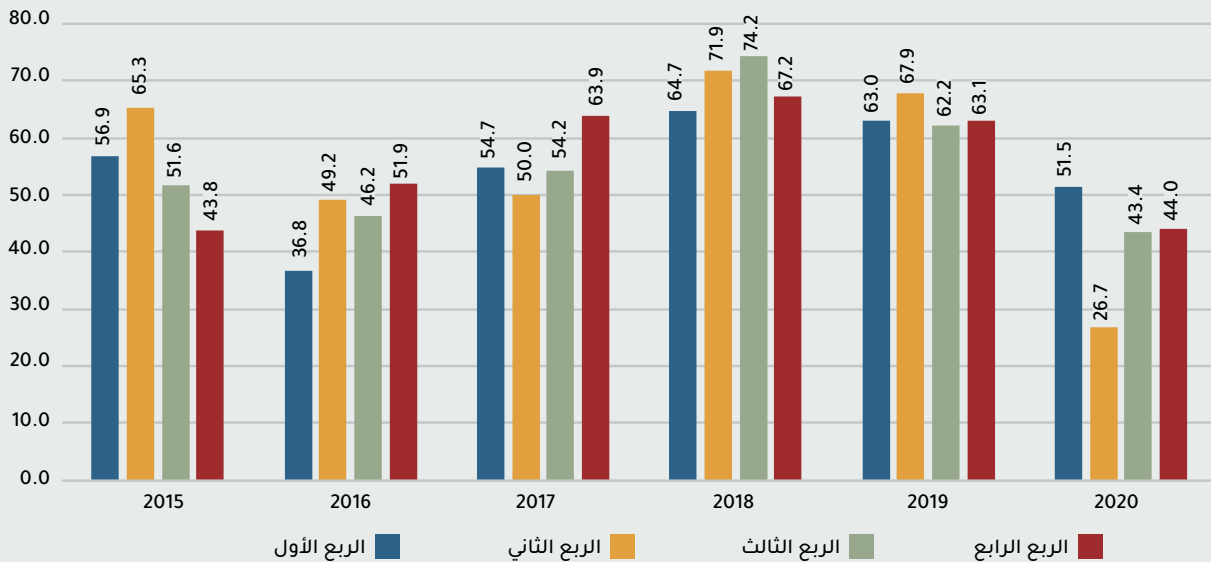
المصدر: البنك الدولي

2-1-1 أسعار السلع الأساسية

تصدر كثير من الدول النامية السلع الأساسية التي تستخدم في الصناعة، ويعني إغلاق العديد من المصانع في جميع أنحاء العالم أن الطلب على تلك السلع الأساسية، وبالتالي فإن أسعارها قد انخفضت بشكل حاد في بعض الحالات.

ويعد النفط أفضل مثال على ذلك، حيث كان تراجع الطلب عليه تراجعاً حاداً، حيث أدت الأزمة إلى انخفاض هائل في الطلب على وقود النقل الذي يتكون أكثر من 90% منه من النفط الخام، وذلك أدى إلى انخفاض متوسط سعر البرميل خلال سنة 2020 (الشكل 2-1).

الشكل (2-1) متوسط أسعار النفط خلال الفترة (2015-2020) (دولار/برميل) (ربع سنوي)

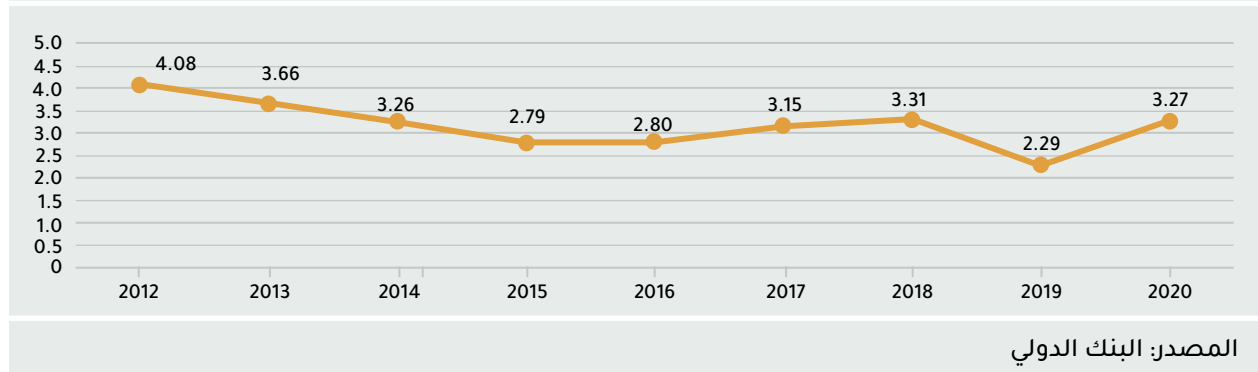


المصدر: منظمة الأوبك.

3-1-1 التضخم والسياسة النقدية

استقرت معدلات تضخم الأسعار الاستهلاكية في معظم اقتصادات الأسواق المتقدمة خلال سنة 2019، وزاد تراجعاً في معظم الاقتصادات الصاعدة كنتيجة لضعف النشاط الاقتصادي مما أبقى التضخم متراجعاً دون المعدل المستهدف في كثير من الدول. إلا أنه وخلال نفس العام أقرت العديد من دول العالم حزم ضخمة للتحفيز المالي لتمكين الافراد والشركات من تجاوز التداعيات الناتجة عن الجائحة، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة التي قامت حكوماتها بضخ التريليونات من الدولار في الأسواق لدعم النمو الاقتصادي. أدت هذه الحزم إلى زيادة كبيرة في مستويات الطلب العالمي على السلع والخدمات ونشاط ملموس لحركة التجارة الدولية مما خلق ضغوطاً تضخمية في السنوات اللاحقة بداية من سنة 2020 وكما هو مبين في الشكل (3-1).

الشكل (3-1) مستويات التضخم العالمية خلال الفترة (2012-2020) (%)

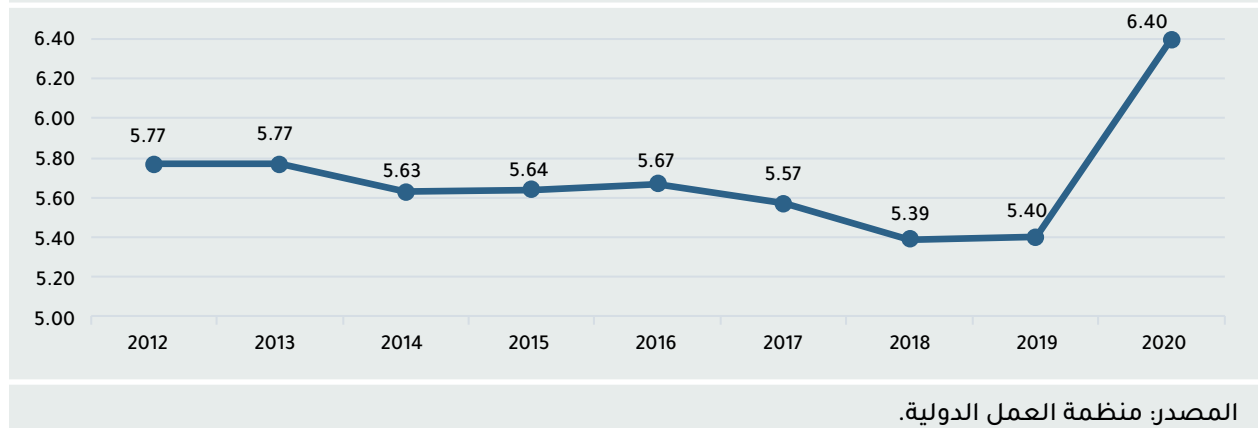


فيما يتعلق بالسياسة النقدية، فقد جاءت استجابة السلطات النقدية سريعة إزاء تفشي (كوفيد-19) فقد خفضت البنوك المركزية الرئيسية في العالم أسعار الفائدة القياسية إلى ما يقرب من الصفر. فعلى سبيل المثال، خفض الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة المستهدف على الأموال الفيدرالية بمقدار 150 نقطة أساس إلى نطاق يتراوح بين 0.0% و0.25%. وحافظ البنك المركزي الأوروبي على معدلات الفائدة الرئيسية المستهدفة (0.0%) على عمليات إعادة التمويل، و0.25% على تسهيل الإقراض الهامشي، و0.50% على تسهيلات الإيداع)، وكذلك حافظ بنك إنجلترا على سعر الفائدة الرئيسي لديه عند مستوى قياسي منخفض بلغ 0.1%. هذه الإجراءات كانت ضمن التسيير النقدي الكبير الذي أجرته الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة في سنة 2019 لغرض تعزيز تقديرات النمو الاقتصادي وتعافي الطلب المحلي والاستثمار.

4-1-1 معدل البطالة العالمي

شهد العالم ارتفاع في معدل البطالة في جميع الدول جراء جائحة (كوفيد-19)، حيث سجل معدل البطالة العالمي ارتفاع في نهاية 2020 بنسبة 6.40%، مقارنة بعام 2019 الذي سجل فيه المعدل نسبة 5.40%.

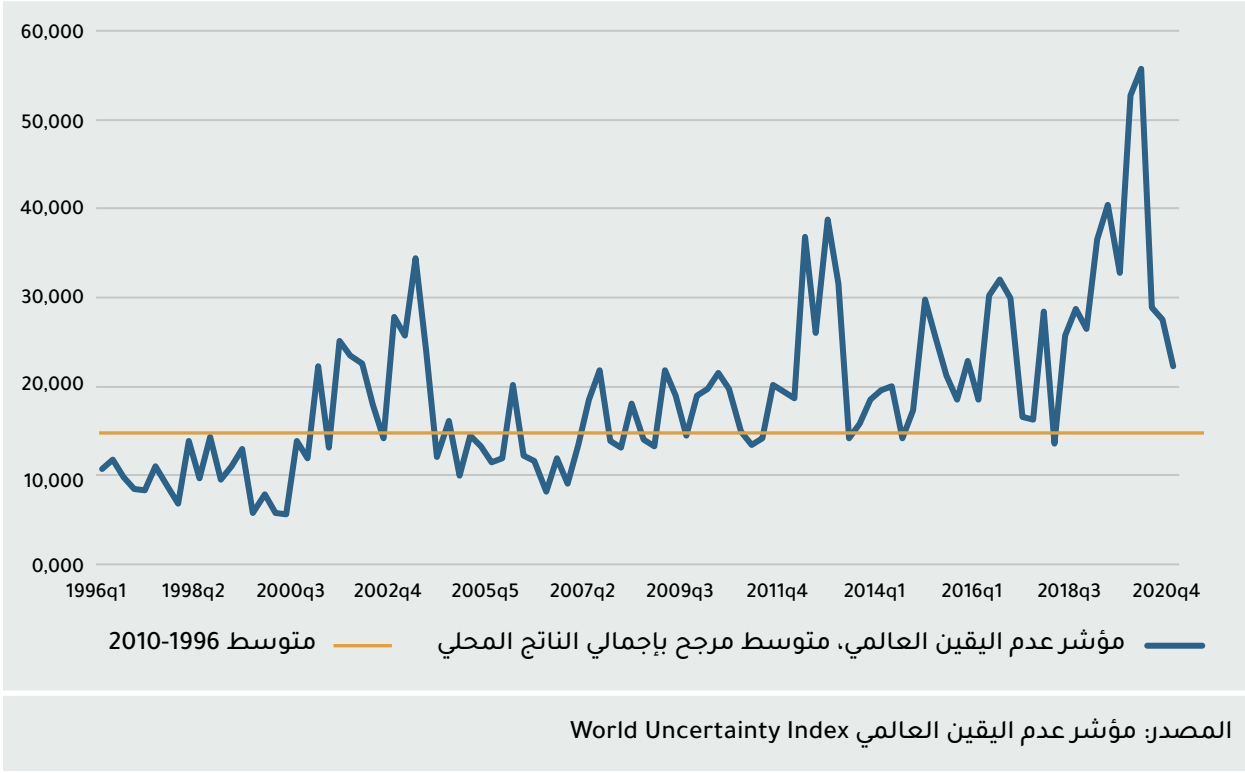
الشكل (4-1) معدل البطالة العالمي خلال الفترة (2012-2020) (%)



1-1-5 عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية العالمية

بلغ عدم اليقين العالمي مستويات غير مسبوقة مع بداية انتشار جائحة (كوفيد-19). ويوضح مؤشر عدم اليقين العالمي¹ وهو مقياس ربع سنوي لعدم اليقين في العالم على المستوى الاقتصادي وعلى مستوى السياسات ويغطي 143 بلداً- أنه على الرغم من تراجعها في سنة 2020 إلا أنه لا يزال أعلى من المتوسط التاريخي المسجل في الفترة 1996-2010 بحوالي 50%.

الشكل (5-1) مؤشر عدم اليقين بالسياسات الاقتصادية خلال الفترة (2020-1996)



2-1 التطورات الاقتصادية المحلية

لا يزال الاقتصاد المحلي مرهوناً بحالة عدم الاستقرار السياسي ومعتدماً بشكل كبير على أداء قطاع النفط ويتأثر بما يتعرض له من صدمات محلية تتمثل في الاغلاقات المستمرة للإنتاج أو صدمات خارجية ناجمة عن تذبذب أسعاره في الأسواق العالمية. في هذا القسم سيتم التطرق باختصار لأهم تطورات الناتج المحلي الاجمالي ومؤشرات التضخم وسعر الصرف، أما تطورات المالية العامة فسيتم تناولها بشكل مستقل في الفصل التالي.

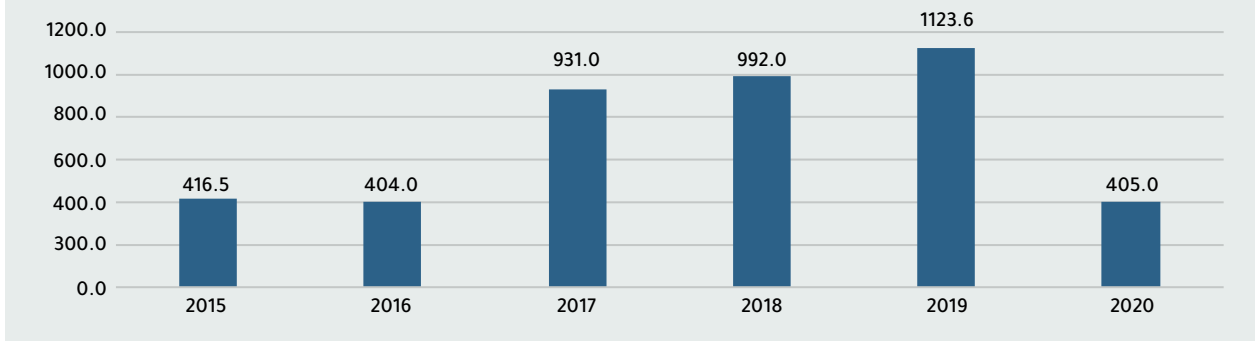
1-2-1 قطاع النفط والناتج المحلي الاجمالي

انخفض إنتاج النفط خلال سنة 2020 إلى 228 ألف برميل يومياً ما يعادل أقل من سدس إنتاج 2019 الذي بلغ حوالي 1123.6 ألف برميل يومياً، وذلك كنتيجة لأغلاق الحقول النفطية ولمدة 9 أشهر ابتداءً من يناير 2020، ويمثل ذلك أدنى مستويات الإنتاج بعد 2014 (الشكل 6-1).

انخفضت الإيرادات نتيجة الاغلاق حوالي 11 مليار دولار لعام 2020 حيث بلغ اجمالي إيرادات المالية العامة 23 مليار دينار في 2020، أي نحو 40% من اجمالي الإيرادات المحققة في 2019، وقد تسببت هذه المشاكل مقترنة أيضاً بتفشي جائحة (كوفيد-19) إلى مزيد من ركود في النشاط الاقتصادي خلال هذه الفترة.

1. World Uncertainty Index (WUI): <https://worlduncertaintyindex.com>

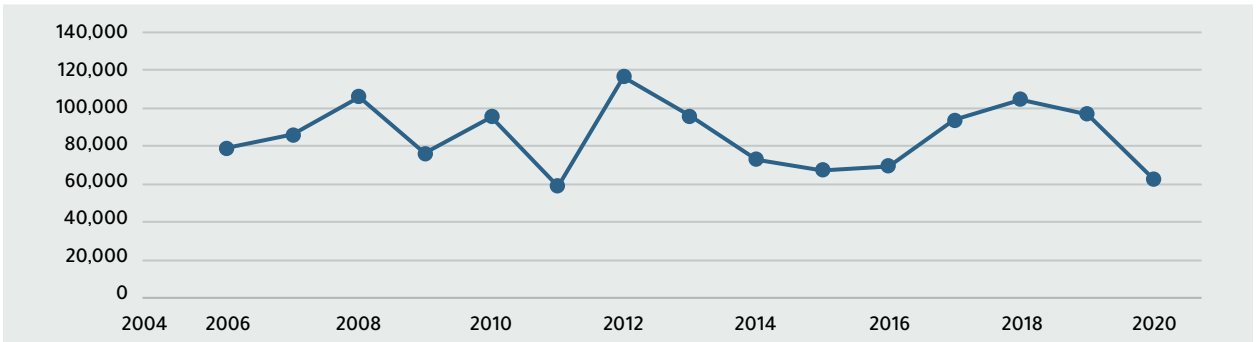
الشكل (6-1) المتوسط اليومي لإنتاج النفط (ألف برميل)



المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط.

أدت التقلبات في قيمة الانتاج النفطي إلى تقلبات في قيمة الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي (الشكل 7-1). فقد بلغت تقديرات الناتج المحلي الاجمالي الاسمي لسنة 2020 حوالي 93 مليار دينار بانخفاض حوالي 35% عما كان عليه في عام 2019. مما يعكس حالة الاعتماد المفرط على قطاع النفط والغاز والذي يساهم في تحقيق أكثر من 60% من الناتج الاقتصادي الكلي وأكثر من 90% من إيرادات المالية العامة والصادرات السلعية.

الشكل (7-1) الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (مليون دينار)

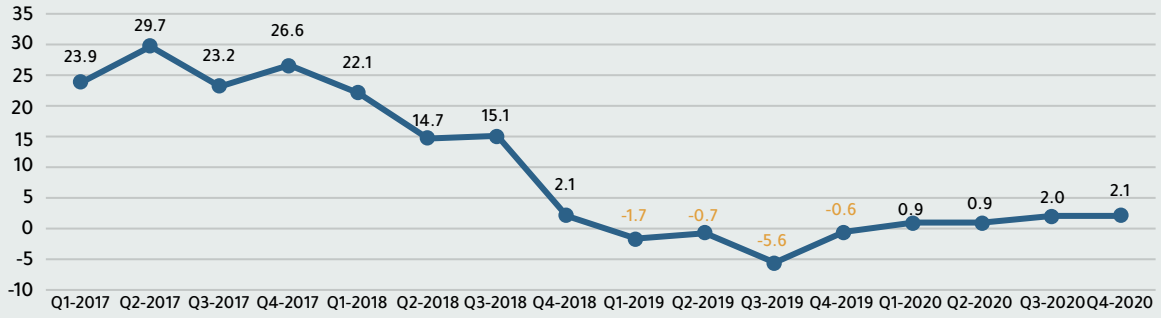


المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2-2-1 التضخم وسعر الصرف

سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعا خلال عام 2020 حيث سجل 268.2 نقطة مقابل 264.3 نقطة في عام 2019. وبذلك سجل معدل التضخم العام خلال سنة 2020 نسبة (1.4%). يوضح الشكل (8-1) كيف أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك سجل اتجاه تنازلي خلال الفترة من سبتمبر 2018 حتى نهاية عام 2019 وفي معظم المجموعات الرئيسية الداخلة في احتساب الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، ويعود هذا التراجع إلى الإجراءات التي تم اتخاذها في شهر سبتمبر من عام 2018 في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والمتمثل في فرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي و تخفيف القيود وتسهيل الإجراءات على عمليات شراء النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية عن طريق المصارف التجارية مباشرة، والتي بدورها أدت إلى تراجع كبير في متوسط سعر الصرف للعملة الأجنبية مقابل الدينار الليبي في السوق الموازي من نحو 6.10 دينار لكل دولار في شهر سبتمبر 2018 إلى نحو 4.25 دينار لكل دولار في شهر ديسمبر 2019.

الشكل (8-1) التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2017-2020) (%)

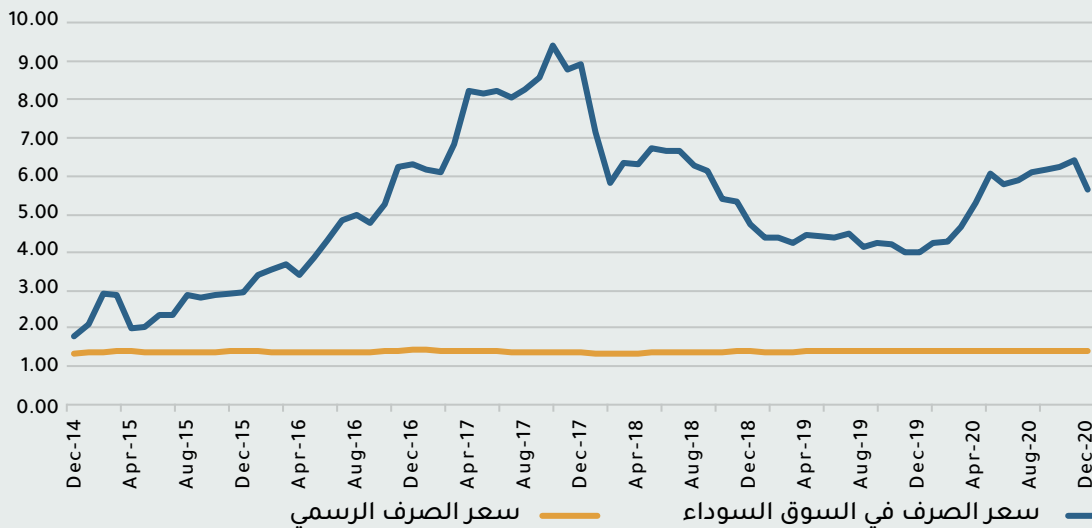


المصدر: مصرف ليبيا المركزي

إلا أنه وكنتيجة لتوقف إنتاج وتصدير النفط الخام في منتصف شهر يناير عام 2020 تراجعت إيرادات النقد الأجنبي، مما اضطر المصرف المركزي لإعادة وضع ضوابط جديدة على استخداماته، حيث اقتصر فتح الاعتمادات المستندية على السلع الغذائية الضرورية والطبية والصحية والمواد الخام للصناعات الغذائية والدوائية فقط، مما انعكس على ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي في السوق الموازي، إذ يعتمد السوق الليبي على تغطية الجزء الأكبر من الطلب على الاستيراد من الخارج، وبذلك فإن هذه العوامل المشار إليها انعكست بشكل سلبي على الوضع المالي والاقتصادي ليعاود التضخم الارتفاع مجدداً خلال عام 2020.

فيما يتعلق بأسعار صرف الدينار الليبي، فإن التغيرات الحاصلة على سعر الصرف في السوق السوداء مقارنة بثبات سعر الصرف الرسمي (الفجوة ما بين السعريين) يمكن بيانها في الشكل (9-1). حيث نلاحظ اتساع الفجوة ما بين السعر الرسمي والسعر الموازي في الفترات التي تتزامن فيها انخفاض الإيرادات من النقد الأجنبي كنتيجة لانخفاض حجم الصادرات النفطية وفرض قيود على استخدامات النقد الأجنبي.


الشكل (9-1) سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار (2014-2020)



مع نهاية سنة 2020، وتحديدًا في 16 ديسمبر 2020، وافق مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي على خفض قيمة الدينار الليبي من دينار ليبي واحد لكل 0.517 وحدة حقوق سحب خاصة إلى دينار ليبي واحد لكل 0.156 وحدة حقوق سحب خاصة اعتبارًا من 3 يناير 2021، وبعادل ذلك 4.48 دينار لكل دولار أمريكي واحد، على أساس سعر صرف قدره 1.44 دولار أمريكي لكل وحدة حقوق سحب خاصة، وسيسري السعر الجديد على جميع معاملات النقد الأجنبي الحكومية والتجارية والشخصية، ومن شأنه أن يسد إلى حد كبير الفارق المتنامي بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق السوداء، وأن يجعل كذلك الرسوم المفروضة على مبيعات الصرف الأجنبي أمرًا غير ضروري.



02



الفصل الثاني:
تطورات المالية العامة

يتناول هذا الفصل تطورات المالية العامة خلال عامي 2019 / 2020 في كامل التراب الليبي، والمدارة من قبل الحكومتين (الحكومة الليبية المؤقتة، وحكومة الوفاق الوطني).

1-2 نظرة عامة

تواجه السياسة المالية في ليبيا تحديات كثيرة لعل أهمهما هو ما يعرف بحالة جمود الميزانية Budget Rigidity والتي تتمثل في قيود مؤسسية أو قانونية أو تعاقدية أو غيرها من القيود التي تحد من قدرة الحكومة على تغيير حجم وهيكل الميزانية العامة على الأقل في المدى القصير. ونتيجة لذلك، اعتمدت الحكومات المتعاقبة على خفض الاستثمار العام، وهو المكون الأكثر مرونة للإنفاق العام أكثر من اعتمادها على معالجة الجمود في الميزانية. بالإضافة إلى ذلك فهناك مشكلة تضارب السياسة المالية مع السياسة النقدية، حيث تعاني السياسة النقدية في ليبيا من هيمنة السياسة المالية Fiscal Dominance، ففي حالات العجز تقوم وزارة المالية بتحديد مبلغ العجز ويقوم مصرف ليبيا المركزي بتمويل هذا العجز بنسبة 100%. وهذا الأسلوب هو الأيسر للحكومة من تكثيف الجهود لترشيد النفقات العامة وتنمية الموارد المالية الذاتية.

بعد عام 2019 عاماً مستقراً نسبياً على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي في ليبيا، نتيجة تحقيق فائض في الميزانية بمبلغ 1.8 مليار دينار وبنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغ معدل التضخم نمو سلبي بنسبة 2.2%-، كما أدى قيام المصرف المركزي بعرضه 24 مليار دولار (لتغطية الواردات وطلبات النقد الأجنبي للأغراض الشخصية) إلى تلاشي الفارق بين السوق الرسمي والسوق السوداء مقابل انخفاض في الاحتياطيات الأجنبية لديه بمقدار 700 مليون دولار. وإلى ارتفاع كمية النقود بمعدل 1.2%. أضف إلى ذلك ساهمت هذه المؤشرات الإيجابية منذ أكتوبر 2018 وحتى يونيو 2019 إلى قيام مصرف ليبيا المركزي برفع قيمة الدينار بنسبة 11% عن طريق تخفيض قيمة الرسم المفروض على النقد الأجنبي من 183% إلى 163%.

أما في عام 2020 تعرض الاقتصاد الليبي لصدمة مزدوجة في قطاع النفط (صدمة داخلية نتيجة إيقاف تصدير النفط، وصدمة خارجية نتيجة انخفاض أسعاره) أثرت في معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي بالسلب، وإلى تأثر الاقتصاد الليبي بجائحة كورونا أسفرت عن حصول خسائر في الأرواح وقيام السلطات بحملات التباعد الاجتماعي وإغلاق الكثير من الأنشطة الاقتصادية.

وقد أدى تزايد الإنفاق العام في عام 2020 بمعدل أعلى من نمو إيرادات الحكومة الذاتية إلى تحقيق عجز في الميزانية بمبلغ 48.5 مليار دينار تم تمويله بالكامل من قبل مصرف ليبيا المركزي، وبشكل هذا العجز نسبة 69% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد حدث هذا العجز نتيجة سياسة مالية توسعية أدت إلى ضغوط تضخمية وتعميق عجز ميزان المدفوعات وانخفاض الاحتياطيات الأجنبية بنحو 5 مليار دولار، وقد أدى تنامي الدين العام إلى نمو عرض النقود بنسبة 17.9% أي أنه ارتفع من 120 مليار دينار عام 2019 إلى 142 مليار دينار عام 2020. حيث تم تمويل هذا العجز من مصادر محلية تضخمية تتمثل في قروض من المصرف المركزي مما أدى إلى ارتفاع رصيد الدين العام إلى معدلات تهدد الاستدامة المالية للاقتصاد الليبي فبلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 نحو 220% وارتفع رصيد الدين العام من 105.5 مليار دينار عام 2019 إلى 154 مليار دينار عام 2020.

الجدول (1-2) مؤشرات المالية العامة والاقتصاد الكلي في ليبيا (2019-2020) (مليون دينار)

2020	2019	البيان
61,693.13	58,043.16	المصروفات
25,866.00	59,894.00	الإيرادات
-48,494	1,851	عجز الميزانية
69,931	96,835	الناتج المحلي الإجمالي
-69%	2%	عجز الميزانية / الناتج المحلي الإجمالي %
154,064.10	105,525.70	رصيد الدين العام
220%	109%	رصيد الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي %
142,240.96	120,659.57	عرض النقود M2
17.9%	1.2%	معدل نمو عرض النقود %
1.4%	-2.2%	معدل التضخم %
79,643.00	84,663.59	الاحتياطيات الأجنبية

مصادر البيانات: مصرف ليبيا المركزي بنغازي، وحدة الإحصاء والاقتصاد الكلي، مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة، البنك الدولي، ديوان المحاسبة الليبي.

2-2 هيكّل الإنفاق العام 2020-2019

يبين الجدول (2-2) إجمالي المصروفات من قبل الحكومتين على أبواب الميزانية المختلفة، فقد بلغ إجمالي الإنفاق في عام 2019 نحو 58 مليار دينار يشكل بند الأجور والمرتببات منها حوالي 52% والتسيير 26% فيما لم تشكل المصروفات على بند التنمية إلا 8% أما بند الدعم فهو يشكل 12%، ليغلب بالتالي على الميزانية الطابع الاستهلاكي أي أن 92% من إجمالي المصروفات ذات طابع استهلاكي.

وفي عام 2020 استمرت النفقات الحكومية في التزايد على الرغم من تدني حصيلة الإيرادات وتحقيق عجز بحوالي 35.8 مليار دينار. وأدى ذلك إلى ارتفاع قياسي غير مسبوق في عجز الميزانية وارتفاع نسبته إلى 69% من الناتج المحلي الإجمالي. وارتفعت نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى 97% من إجمالي الإنفاق، فعلى الرغم من انخفاض بند الأجور والمرتببات عام 2020 بمبلغ 3 مليار دينار وبنسبة 10% عن عام 2019 ليشكل حوالي 44% من إجمالي الإنفاق مقارنة بنحو 52% عام 2019. إلا أن هذا الوفر استغل في نفقات التسيير والطوارئ ونفقات خارج الترتيبات المالية وقانون الميزانية.

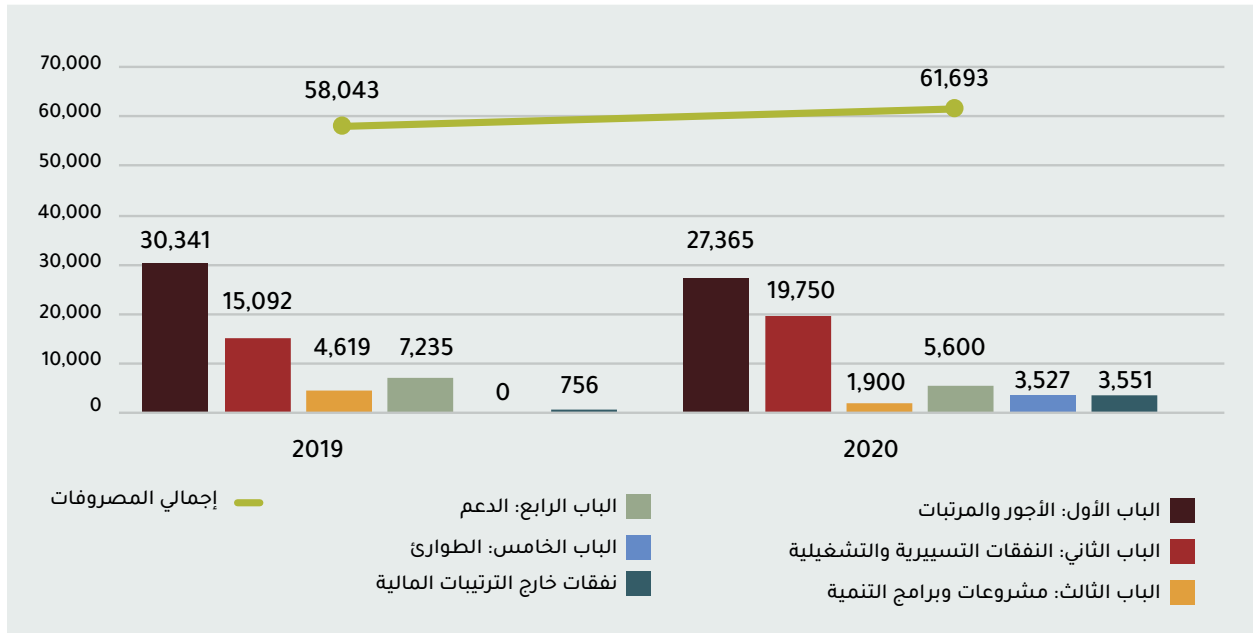
إن وجود نفقات أو حتى إيرادات خارج قانون الميزانية أو حتى الترتيبات المالية هو إخلال بمبدأ وحدة الموازنة العامة، ويقصد بمبدأ وحدة الموازنة العامة أن تقوم الحكومة بإدراج كل النفقات وكل الإيرادات في موازنة واحدة. ويستند هذا المبدأ على عاملين أحدهما مالي والآخر سياسي. فمن الناحية المالية يساعد هذا المبدأ على بيان المركز المالي للحكومة في وضوح من خلال مقارنة جملة الإيرادات بجملة النفقات، ومن ثم الوقوف على حقيقة الفائض أو العجز في الموازنة وسبل علاجه.

الجدول (2-2) النفقات العامة خلال السنتين 2019-2020 (مليون دينار)

2020	2019	البيان
61,693	58,043	إجمالي المصروفات:
27,365	30,341	الباب الأول: الأجور والمرتبات
19,750	15,092	الباب الثاني: النفقات التشغيلية والتشغيلية
1,900	4,619	الباب الثالث: مشروعات وبرامج التنمية
5,600	7,235	الباب الرابع: الدعم
3,527	0	الباب الخامس: الطوارئ
3,551	756	نفقات خارج الترتيبات المالية
-35,827.13	1,850.84	الفائض (+) أو العجز (-)

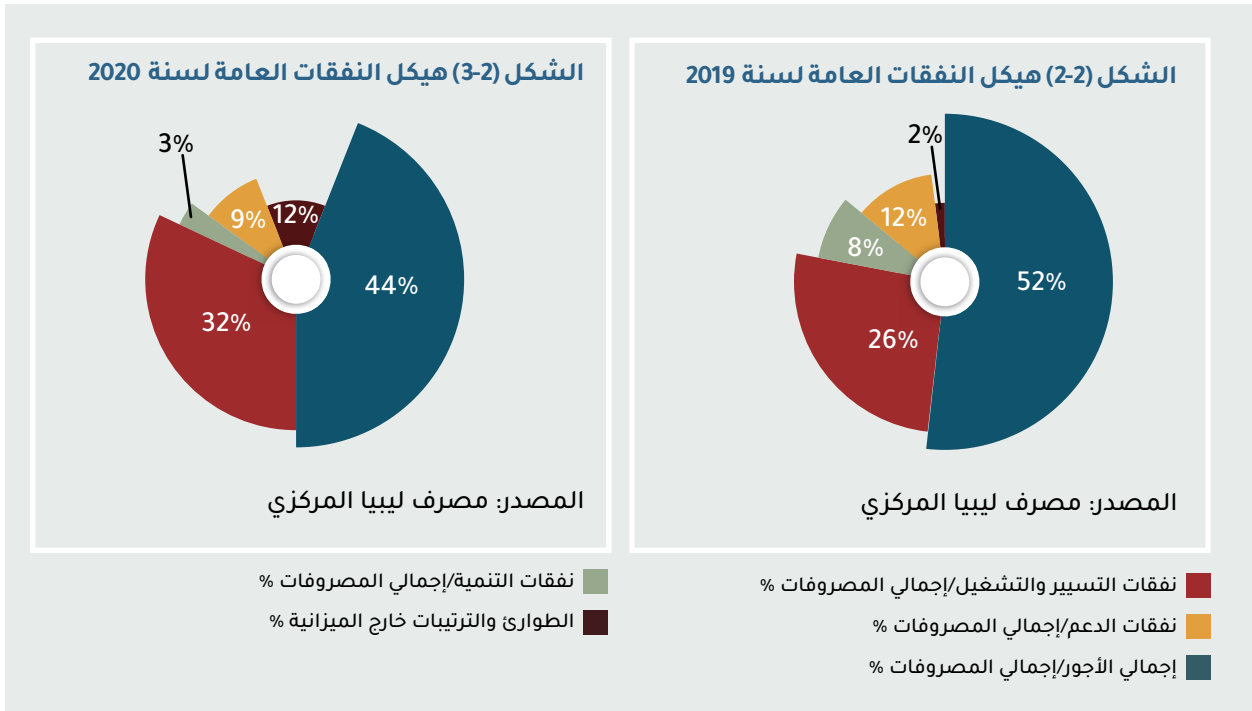
مصادر البيانات: مصرف ليبيا المركزي بنغازي، وحدة الإحصاء والاقتصاد الكلي. | مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة. | البنك الدولي. | ديوان المحاسبة الليبي.

الشكل (1-2) النفقات العامة خلال السنوات 2019-2020 (مليون دينار)



1. إجمالي المصروفات من قبل الحكومتين على أبواب الميزانية المختلفة

وليس يخفى أن عجز الموازنة يشكل سبباً أساسياً للتضخم ونمو عرض النقود وخاصة عند تمويل هذا العجز من خلال أساليب تضخمية تتمثل في الدين العام الممنوح من قبل المصرف المركزي الأمر الذي يؤدي إلى نمو كمية النقود بمعدل أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.



3-2 موارد الميزانية

أدى تحقيق إيرادات نفطية عام 2019 بقيمة 31.3 مليار دينار (22.5 مليار دولار) إلى تحسن مؤشرات المالية العامة وانعكاسها إيجابياً على متغيرات الاقتصاد الكلي، حيث بلغت مساهمة الإيرادات النفطية من إجمالي موارد المالية العامة نحو 49%، إلا أنه في حقيقة الأمر أن النسبة أكبر من ذلك بكثير كون عوائد رسوم النقد الأجنبي والبالغة نسبتها 25% من إجمالي موارد المالية العامة هي في حقيقتها إيرادات نفطية ولكنها مقومة بسعر صرف مفروضاً عليه رسوم بنسبة 183% والتي خفضت فيما بعد إلى 163%. والجدير بالذكر أن عوائد رسوم النقد الأجنبي بلغت في عام 2019 نحو 23.6 مليار دينار استخدم منها 15.8 مليار دينار في تمويل الترتيبات المالية لحكومة الوفاق في طرابلس.

أما الحكومة المؤقتة فقد كانت معظم مواردها من قروض بضمان سندات الخزنة من المصرف المركزي ببنغازي بقيمة 11.4 مليار دينار ليشكل بالتالي 100% من موارد الحكومة المؤقتة. وليشكل حوالي 18% من إجمالي موارد المالية العامة عام 2019. والجدير بالملاحظة أن إجمالي مصروفات عام 2019 بلغت 58 مليار دينار وإجمالي مصادر تمويل الميزانية العامة هي 63.3 مليار دينار أي أن هناك فائض مقداره 5 مليار دينار في مصادر تمويل الميزانية عام 2019.

أما عام 2020 فقد شهد تعرض الاقتصاد الليبي لصدمة مزدوجة في قطاع النفط تتمثل في حدوث صدمة خارجية ناتجة عن انخفاض أسعار النفط العالمية الناتج عن جائحة كورونا وما تبعها من حملة إغلاقات عالمية، بالإضافة إلى تعرض الاقتصاد الليبي لصدمة داخلية نتيجة الظروف السياسية غير المستقرة مما أدى إلى إغلاق الحقول والموانئ النفطية، فبلغت الإيرادات النفطية حتى شهر سبتمبر 2020 نحو 5.3 مليار دينار أي 3,422 مليون دولار لتشكل حوالي 9% فقط من موارد الميزانية، وخلال شهر سبتمبر استأنفت المؤسسة الوطنية للنفط عملية إنتاج وتصدير النفط، حيث بلغت الإيرادات غير المحولة للمصرف المركزي نحو 2,149 مليون دولار، وبالتالي فإن إجمالي الإيرادات النفطية خلال عام 2020 نحو 5,571 مليون دولار. ونتيجة لهذا العجز قام مصرف ليبيا المركزي بطرابلس بتمويل الحكومة بقرض حسن بقيمة 26.7

2. تقرير ديوان المحاسبة 2020.

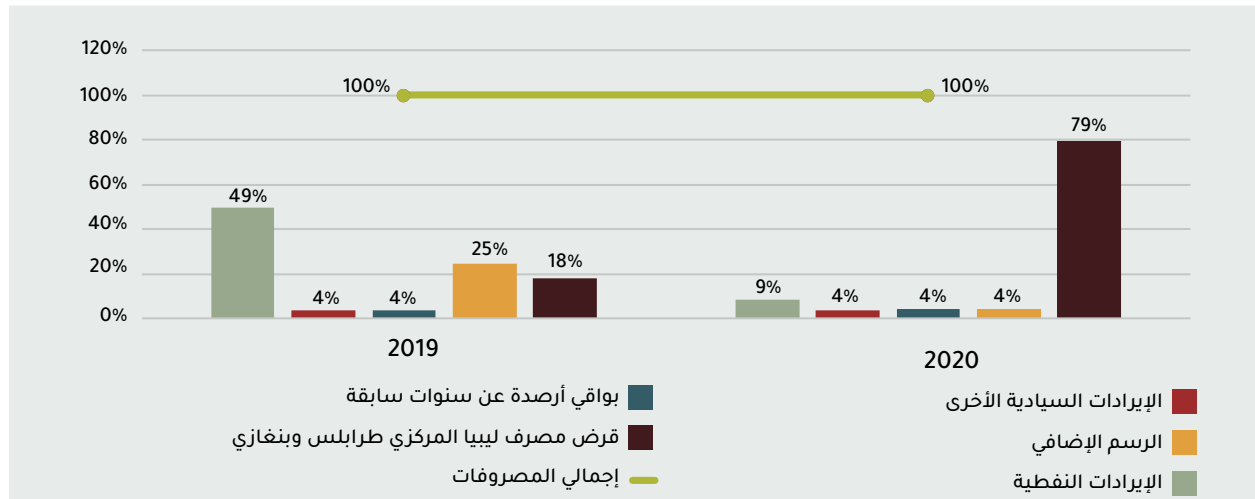
مليار دينار فيما قام مصرف ليبيا المركزي في بنغازي بتمويل نفقات الحكومة المؤقتة بقرض مضمون بسندات خزانة بمبلغ 21.8 مليار دينار والجدير بالذكر أن إيرادات الحكومة المؤقتة من الضرائب والرسوم بلغت 359 مليون دينار عام 2020³، ليبلغ بالتالي رصيد الدين العام بنهاية عام 2020 نحو 84 مليار دينار في المصرف المركزي بطرابلس و 69.9 في المصرف المركزي بنغازي، ليشكل بالتالي قرض مصرف ليبيا المركزي نحو 79% من إجمالي موارد الحكومتين. كما قامت حكومة الوفاق الوطني باستخدام مبلغ 2.5 مليار دينار من عوائد رسوم النقد الأجنبي في تمويل الترتيبات المالية ومبلغ 2.5 من بواقي أرصدة عن سنوات سابقة ومبلغ 2.1 إيرادات سيادية، لتشكل هذه الإيرادات مجتمعة حوالي 12% من تمويل الميزانية.

الجدول (3-2) مصادر تمويل الميزانية العامة

2020	2019	البيان
5,306.0	31,394.0	الإيرادات النفطية
2,140.0	2,384.0	الإيرادات السيادية الأخرى
2,564.0	2,475.0	بواقي أرصدة عن سنوات سابقة
2,575.0	15,800.0	الرسم الإضافي
26,706.0	0.0	قرض حسن مصرف ليبيا المركزي طرابلس
21,832.1	11,384.2	قرض مصرف ليبيا المركزي بنغازي بضمان سندات الخزانة
61,123.1	63,437.2	إجمالي مصادر تمويل الميزانية العامة

مصادر البيانات: مصرف ليبيا المركزي بنغازي، وحدة الإحصاء والاقتصاد الكلي. | مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة. | البنك الدولي. | ديوان المحاسبة الليبي.

الشكل (4-2) مصادر تمويل الميزانية العامة (2019-2020)



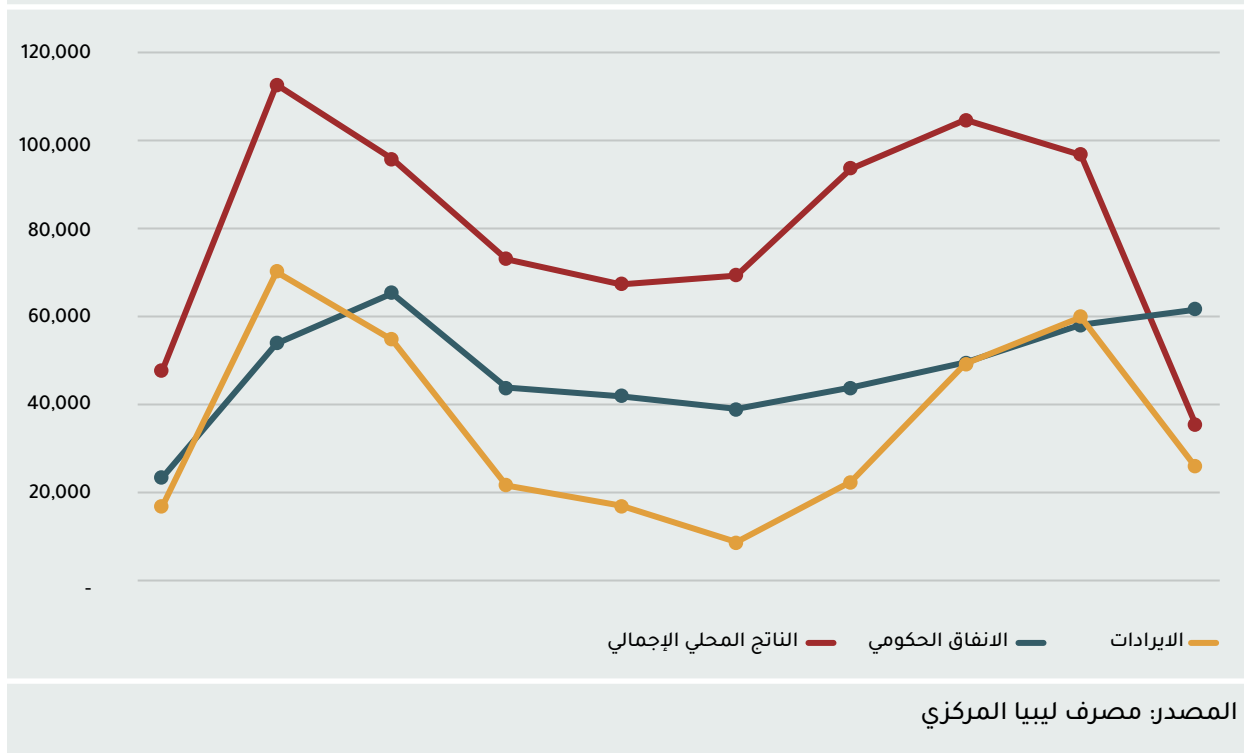
3. تقرير ديوان المحاسبة 2020.

4-2 مسايرة السياسة المالية للاتجاهات الدورية

في الآونة الأخيرة فقدت الموازنة العامة في ليبيا دورها الحقيقي في كونها أداة رقابية للمساءلة وأداة وظيفية لإدارة مستويات الإنفاق العام وتكوينه. وأصبحت هي القناة الرئيسية التي تنتقل من خلالها آثار التقلبات في سوق النفط إلى الاقتصاد المحلي. وذلك لكون الإيرادات النفطية ذات طبيعة متقلبة للغاية الأمر الذي يؤدي إلى انعكاسها على إطار المالية العامة، حيث يتضح من الشكل التالي المسار الزمني للإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية والنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2011 وحتى 2020 حيث يتضح من الشكل بأن منحى الإنفاق الحكومي يسير في نفس اتجاه منحى الإيرادات الحكومية تقريباً، كما يتضح من الشكل أيضاً بأن الناتج المحلي الإجمالي يأخذ شكل منحى الإيرادات الحكومية، الأمر الذي يؤكد مسايرة السياسة المالية ومعظم القطاعات الاقتصادية في ليبيا للاتجاهات الدورية الناتجة عن التقلبات في الإيرادات النفطية.

وفي هذا السياق، يتعين أن تهدف السياسة المالية إلى بناء هوامش وقائية مالية لحماية الإنفاق ذي الأولوية من التقلبات في سوق النفط، وخلق حيز لاستخدام السياسة المالية بصورة مضادة للاتجاهات الاقتصادية الدورية Countercyclical، وزيادة الحيز المالي للإنفاق الاستثماري من خلال ترشيد الإنفاق الجاري منخفض الأولوية. إن مفهوم الانضباط المالي بكونه يعكس مدى قدرة الحكومة في المحافظة على تنفيذ العمليات المالية بشكل سلس بما يضمن السلامة والرخاء المالي على المدى الطويل، يعد منظوراً متعدداً للحفاظ على الوضع المالي إبان حدوث الصدمات، وذلك من خلال كونه مقياساً لقدرة السياسة المالية على كبح الإفراط في الإنفاق، ومن ثم العجز المالي.

الشكل (5-2) مسايرة السياسة المالية للاتجاهات الدورية



2-5 ضعف حصيلة الإيرادات السيادية في ليبيا

إن الهدف الأسمى للإصلاح الجبائي هو إعادة الاعتبار لدور الإيرادات السيادية غير النفطية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني بصفة عامة وتمويل الميزانية العامة للدولة بصفة خاصة، من أجل تخفيف الاعتماد على الإيرادات النفطية والرفع من مردودية وفعالية الجباية العادية، وذلك من خلال تنمية الموارد المالية الذاتية وتعظيمها. وقد تبين لنا من خلال تقييمنا لمكانة الجباية العادية أن هذه الأخيرة مازالت فعاليتها ومردوديتها منخفضة، حيث لم ترتفع نسبة مساهمة الإيرادات السيادية كنسبة من إجمالي موارد الميزانية عن 5%، وفي ذات السياق يعاني هيكل الجباية العادية في ليبيا عدة مشاكل خاصة إذا تعلق الأمر في كيفية تطبيق الضرائب وتفعيلها في تنشيط وتوجيه الاستثمار وكذا تحقيق العدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع وهو منطق الضريبة الرئيسي في الاقتصاد، إلا أن عدم وجود استراتيجية ورؤية بعيدة المدى وواضحة المعالم بالنسبة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة يجعل مردود الجباية العادية بعيداً عن الطموحات.

2-6 الدين العام

بلغ رصيد الدين العام الممول من المصرف المركزي في طرابلس وبنغازي في عام 2019 نحو 105.5 مليار دينار، وعلى الرغم من انخفاض رصيد الدين العام في طرابلس بمقدار 5 مليار دينار من 62.3 مليار دينار عام 2018 إلى 57.4 مليار دينار عام 2019 نتيجة قيام المجلس الرئاسي باتخاذ القرار رقم 377 لسنة 2019 بسداد جزء من الدين العام باستخدام إيرادات رسوم النقد الأجنبي لعام 2018، إلا أن رصيد الدين العام في عام 2019 ارتفع بمقدار 6.4 مليار دينار من 99.1 مليار دينار عام 2018 إلى 105.5 مليار دينار عام 2019 وذلك نتيجة لارتفاع رصيد الدين العام في المصرف المركزي بنغازي بمقدار 11.3 مليار دينار.

وفي عام 2020 ارتفع رصيد الدين العام إلى مستويات قياسية غير مسبوقة ساهمت في ارتفاع معدل التضخم وانخفاض قيمة الدينار وارتفاع كمية النقود إلى 142 مليار دينار وانخفاض الاحتياطيات الأجنبية بمقدار 5 مليار دولار⁴ أي أنها انخفضت من 84 مليار دولار عام 2019 إلى 79 مليار دولار عام 2020، وكل ذلك ناجم عن صدمات كبيرة تعرض لها الاقتصاد الليبي والناتج عن أسباب متعددة أبرزها حدوث صدمة نفطية مزدوجة نتيجة انخفاض الكميات المصدرة من النفط وانخفاض أسعاره، بالإضافة إلى تأثير الاقتصاد بالاستقرار السياسي والأمني. نتيجة هذه الاختلالات قام المصرف المركزي بتقييد عرض النقد الأجنبي منذ أبريل عام 2020 واقتصره على عدد معين من السلع الضرورية، وفي سبتمبر 2020 توقف المصرف المركزي تماماً عن عرض النقد الأجنبي، وتحقيق عجز في النقد الأجنبي وصل إلى 9.3 مليار دولار. مما حدا بمجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي في ديسمبر 2020 بتشكيل لجنة من المصرف المركزي بنغازي وطرابلس والتي خرجت بتوصيات تقضي بتوحيد سعر الصرف وتغييره عند 0.1555 وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة.

وليس يخفى أن الدين العام في ليبيا هو دين محلي معظمه ممول من المصرف المركزي أي أنه علاقة مباشرة بين وزارة المالية والمصرف المركزي، وبصرف النظر عن قانونية هذا الدين فإن آثاره امتدت إلى متغيرات الاقتصاد الكلي في وقتها، كما أن هذا الدين مبین في جانب الأصول في ميزانية المصرف المركزي على شكل قرض حسن بالنسبة للمصرف المركزي في طرابلس وفي شكل سندات خزانة بفائدة سنوية في المصرف المركزي بنغازي.

4.. البنك الدولي، مجلس الذهب العالمي.

السنة	رصيد الدين العام المحلي (مليون دينار)
2018	99,112.42
2019	105,525.68
2020	154,064.11

مصادر البيانات: مصرف ليبيا المركزي بنغازي، وحدة الإحصاء والاقتصاد الكلي. | مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة. | البنك الدولي. | ديوان المحاسبة الليبي.

7-2 سداد الدين العام

اتسمت إدارة الدين العام في ليبيا بالضعف وهو ما يبدو من تفاقم هذا الدين حتى أصبح يشكل أزمة خطيرة يصعب علاجها في الأجل القصير، ويتطلب علاجها في الأجل المتوسط والقصير تخطيطاً مالياً دقيقاً وسياسة اقتصادية كلية رشيدة. إن الاقتصاد الليبي قد واجه في السابق تنامي الدين العام ولم يغفل المشرع الليبي عن هذه المشكلة فقد تم تنظيم الدين العام بموجب القانون رقم (15) لسنة 1986 وقانون المصارف والنقد والائتمان رقم (1) لسنة 1993 وقانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 والمعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012. ففي السابق ترتب دين عام في شكل سندات وأذون خزانة وسلفيات من قبل المصارف التجارية والمصرف المركزي منذ عام 1981 واستمر هذا الدين بدون تسدين لعدم قدرة الحكومة آنذاك على التسديد إلى أن تحسنت أوضاع الاقتصاد الليبي وقيام المصرف المركزي عام 2002 بتغيير سعر صرف الدينار الليبي واستخدم الرصيد الدائن الناشئ عن صافي إعادة تقييم أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي في إطفاء الدين العام وذلك عملاً بأحكام المادة (27) من القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف والتي كان منصوص عليها أيضاً في القانون رقم (1) لسنة 1993 بشأن المصارف والنقد والائتمان الذي كان معمولاً به.

ونتيجة قيام مصرف ليبيا المركزي بتغيير سعر الصرف بنهاية عام 2020 فإنه من المتوقع أن ينجم عن ذلك تحقيق أرباح دفترية أي بمعنى رصيد دائن في حساب احتياطي إعادة التقييم يمكن للمصرف المركزي استخدام ما زاد عن 25% منه في إطفاء الدين العام وذلك عملاً بالمادة (27) من قانون المصارف. كما يمكن أيضاً استخدام العوائد المتبقية من رسوم النقد الأجنبي والتي بلغت 26 مليار دينار في إطفاء الدين العام.





Index 1.56

03

الفصل الثالث:

دور صناديق الثروة السيادية
في استقرار السياسة المالية العامة

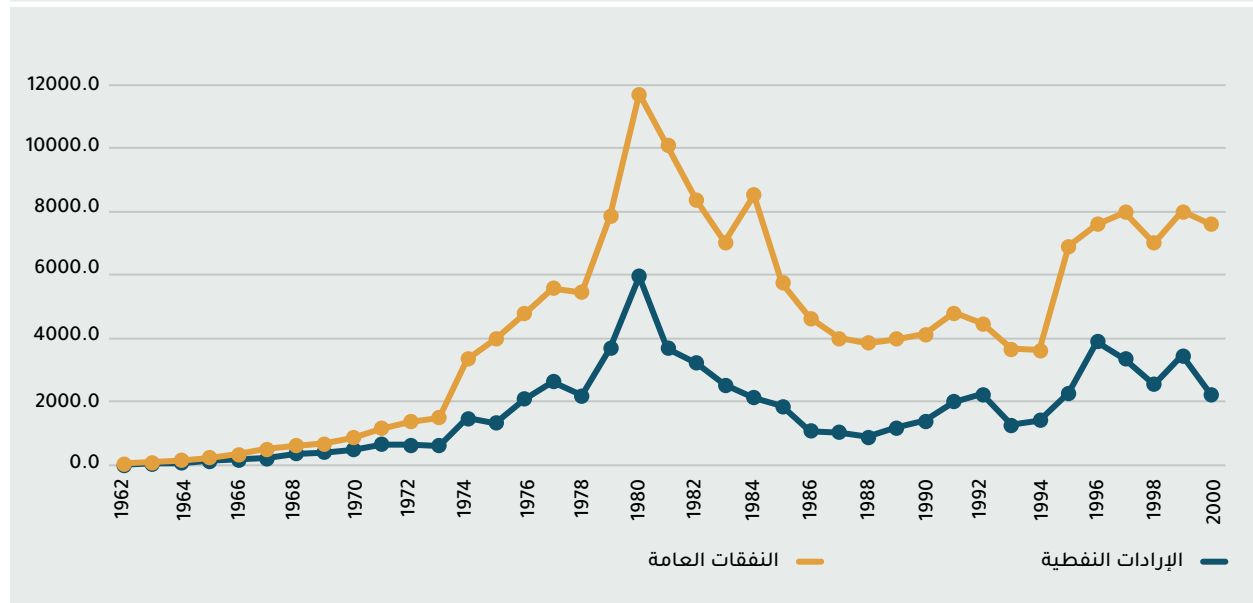
1-3 مقدمة

تعرض الفصل السابق إلى تطورات المالية العامة في ليبيا وبيان كيفية مسايرة السياسة المالية ومعظم القطاعات الاقتصادية في ليبيا للاتجاهات الدورية الناتجة عن التقلبات في الإيرادات النفطية. هذا الفصل ينطلق من التعريف بمشكلة اتجاهات السياسات المالية المسايرة للدورات الاقتصادية، وتقديم فكرة صناديق الاستقرار كأحد الأدوات التي تحد من أثر تقلبات الدخل من خلال استعراض تجربة ليبيا في تأسيس صندوق سيادي (المؤسسة الليبية للاستثمار) وتقييم دوره في تحقيق الاستقرار المالي، كما يستعرض أهمية وجود أهداف رئيسية يستند عليها إطار المالية العامة الكلية.

2-3 اتجاهات السياسات المالية المسايرة للدورات الاقتصادية

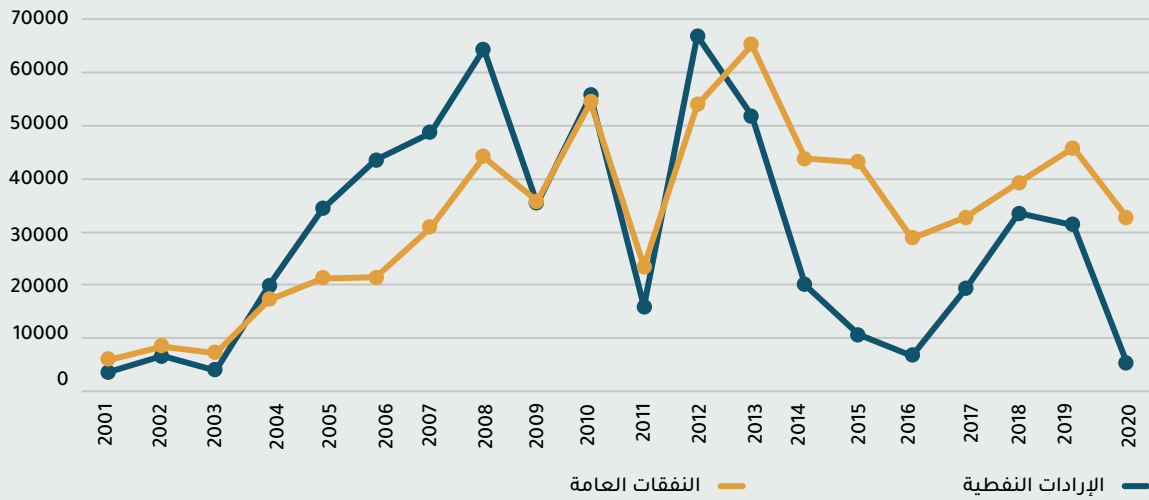
تعاني ليبيا كغيرها من الدول المعتمدة على الإيرادات النفطية من أنماط السياسات المالية المسايرة للدورات الاقتصادية Procyclical Fiscal Policy بمعنى أنها تتوسع في الإنفاق في أوقات تحسن الإيرادات من الموارد النفطية ثم تجبر على تقليص الإنفاق والتشفي في أوقات تراجع حجم الإيرادات من النفط والغاز، ويمكن توضيح ذلك من خلال الأرقام الفعلية لحجم الإيرادات العامة (الإيرادات النفطية) وإجمالي النفقات العامة خلال الفترة الطويلة الممتدة من سنة 1962 وحتى سنة 2020، ولتوضيح اتجاهات الإنفاق العام المسار لتذبذب الإيرادات النفطية بشكل أوضح؛ يمكن تقسيم هذه الفترة إلى فترتين: الفترة الأولى (1962-2000) كما في الشكل (1-3) و الفترة الثانية (2000-2020) كما هو مبين في الشكل (2-3).

الشكل (1-3) اتجاهات الإيرادات والنفقات العامة (1962-2000) (مليون دينار)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

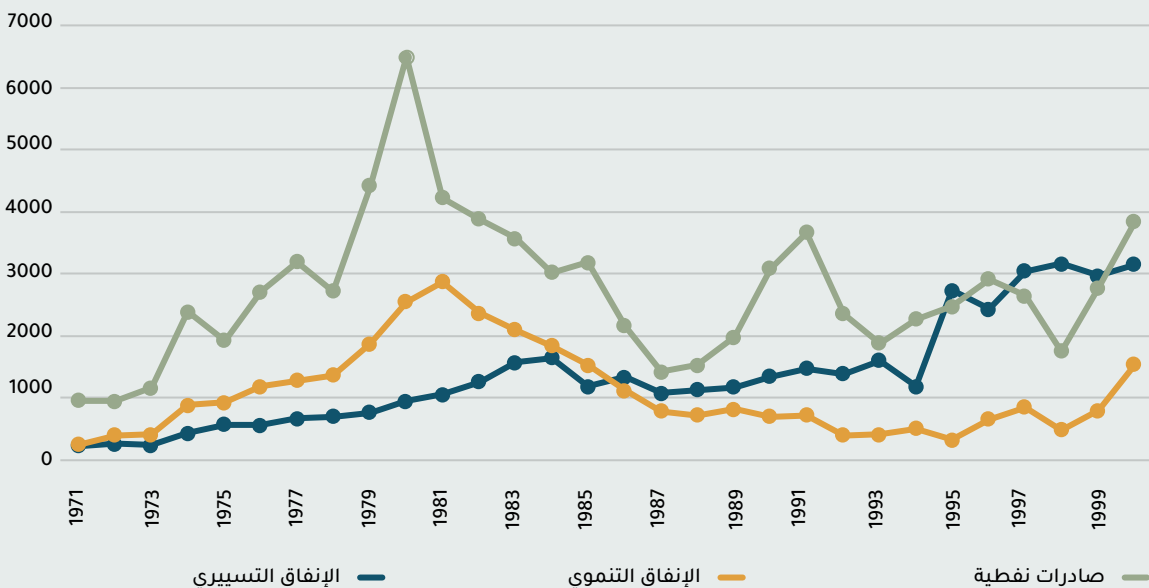
الشكل (2-3) اتجاهات الإيرادات والنفقات العامة (2001-2020) (مليون دينار)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

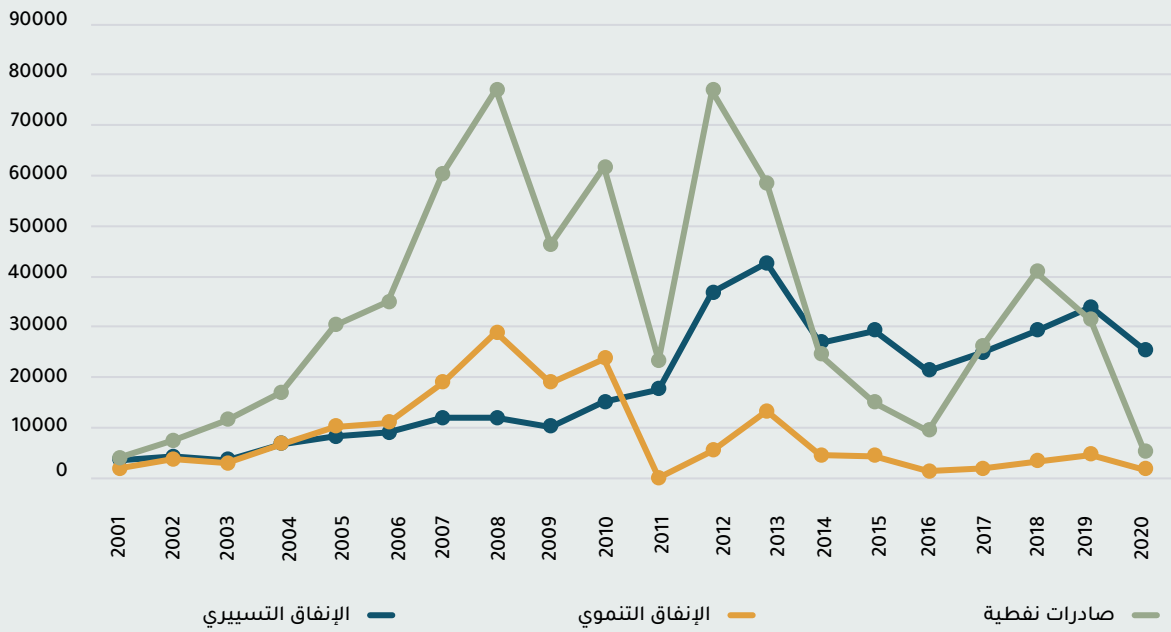
من خلال تجارب العديد من الدول فقد ثبت أن اتباع السياسة المالية المصاحبة للدورية تسبب مشاكل كثيرة للدول النامية. فعندما تقوم الحكومة بتقليص الإنفاق كإجراء تلقائي كنتيجة لتقلصات العائدات النفطية؛ فإن الأثر سيكون أشد على الطبقات الفقيرة بسبب عدم توفر شبكات أمان اجتماعي فعالة، كذلك توقف الإنفاق على مشاريع التنمية التي خطط لها في أوقات ازدهار الإيرادات النفطية وتنفيذ على مدار سنوات عديدة. دراسات عدة توصلت إلى أنه عند انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، فإن الحكومات تخفض من حجم الإنفاق الرأسمالي بشكل كبير مقارنة بالإنفاق الاستهلاكي. ليبيا ليست استثناء في هذه الحالة، فالبيانات تشير إلى هذه الظاهرة وبشكل متطرف خلال السنوات الأخيرة والتي تقلبت فيها الإيرادات النفطية ليس بسبب تقلبات الأسعار فقط وإنما كنتيجة لتقلص الإنتاج أيضاً بسبب الإغلاقات المستمرة للحقول النفطية. الأشكال التالية (3-3) و(4-3) توضح كيف أن الإنفاق الاستثماري تأثر بشكل كبير من تذبذب الإيرادات النفطية وبشكل أكبر من الإنفاق الاستهلاكي.

الشكل (3-3) اتجاهات الإنفاق التنموي والإنفاق التسييري والصادرات النفطية (1971-2000) (مليون دينار)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

الشكل (3-4) اتجاهات الإنفاق التنموي والإنفاق التسييري والصادرات النفطية (2001-2020) (مليون دينار)



مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

إن هيمنة قطاع النفط كمصدر وحيد للدخل أدى إلى عدم استقرار سياسات الإنفاق العام وعلى النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات للدولة ومن ثم عدم استقرار قيمة العملة. مما يفتح باب التساؤل حول الحلول الممكنة لمشكلة الآثار السلبية للسياسة المالية المصاحبة للدورية وماهي الأدوات التي يمكن من خلالها جعل السياسة المالية محايدة أو بمعزل عن الدورات الاقتصادية لتفادي الآثار السلبية الناجمة عن تذبذب الإنفاق العام وخاصة الإنفاق على مشاريع التنمية والبنية التحتية. **لعل الإجابة تكمن في أهمية ودور الصناديق السيادية وصناديق الاستقرار في دعم استقرار السياسة المالية وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.**

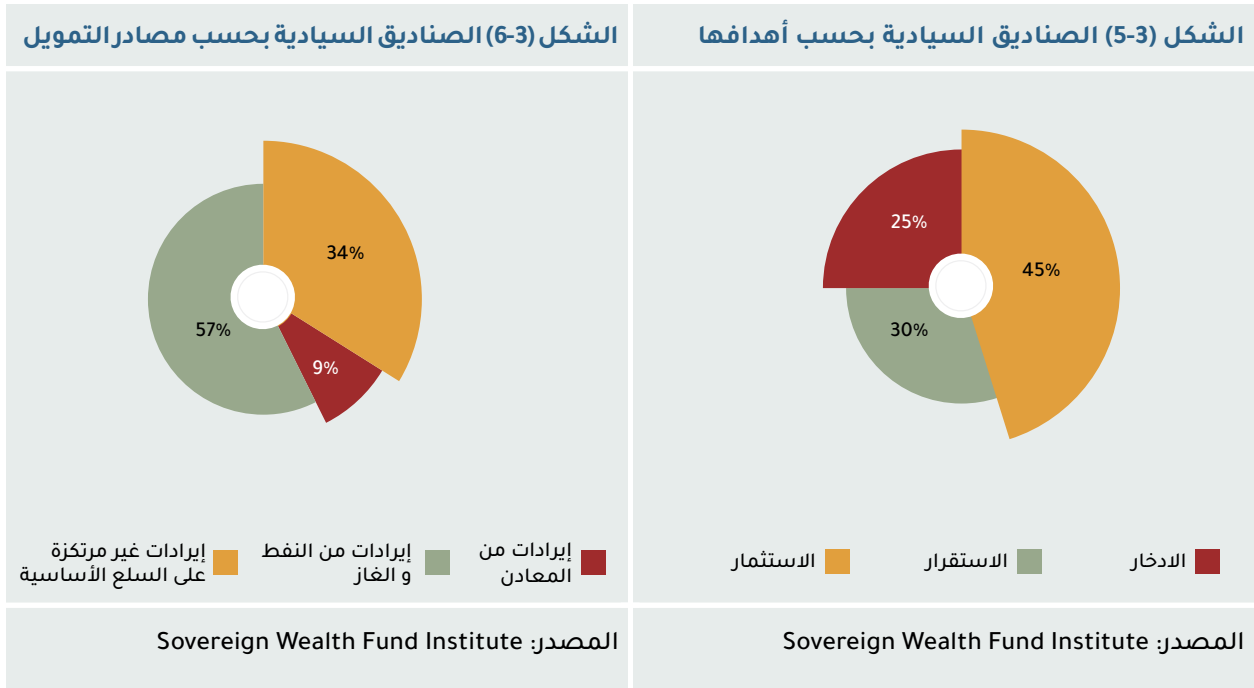
3-3 نبذة عن صناديق الثروة السيادية

بحسب صندوق النقد الدولي فإن صناديق الثروة السيادية هي صناديق أو ترتيبات للاستثمارات ذات غرض خاص تمتلكها الحكومة العامة وتنشئها لأغراض اقتصادية كلية، فهي تحتفظ بالأموال أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف اقتصادية كلية مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية، تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية طويلة وقصيرة الأجل، وتمول هذه الصناديق من احتياطات النقد الأجنبي المتحققة من ارتفاع إيرادات الموارد الأولية وخاصة النفط والغاز أو من فوائض الاحتياطات من النقد الأجنبي الناشئة من فوائض الميزان التجاري¹.

صناديق الثروة السيادية هي مجموعة غير متجانسة وقد تخدم أهدافاً مختلفة، ويمكن التمييز بين خمسة أنواع من صناديق الثروة السيادية بناءً على هدفها الرئيسي: (1) صناديق الاستقرار، حيث يكون الهدف الأساسي هو عزل الميزانية العامة والاقتصاد من تقلبات أسعار السلع الأساسية، مثل تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية؛ (2) صناديق الادخار للأجيال القادمة والتي تهدف إلى تحويل الأصول غير المتجددة إلى محفظة أصول أكثر تنوعاً؛ (3) شركات الاستثمار في الاحتياطات، والتي يتم تأسيسها لزيادة العائد على الاحتياطات؛ (4) صناديق التنمية، والتي تساعد عادةً في تمويل المشاريع الاجتماعية والاقتصادية أو تعزيز السياسات الصناعية التي تزيد من نمو الناتج المحتمل للدولة؛ و(5) صناديق

1. IMF, (2008), Sovereign Wealth Funds—A Work Agenda .

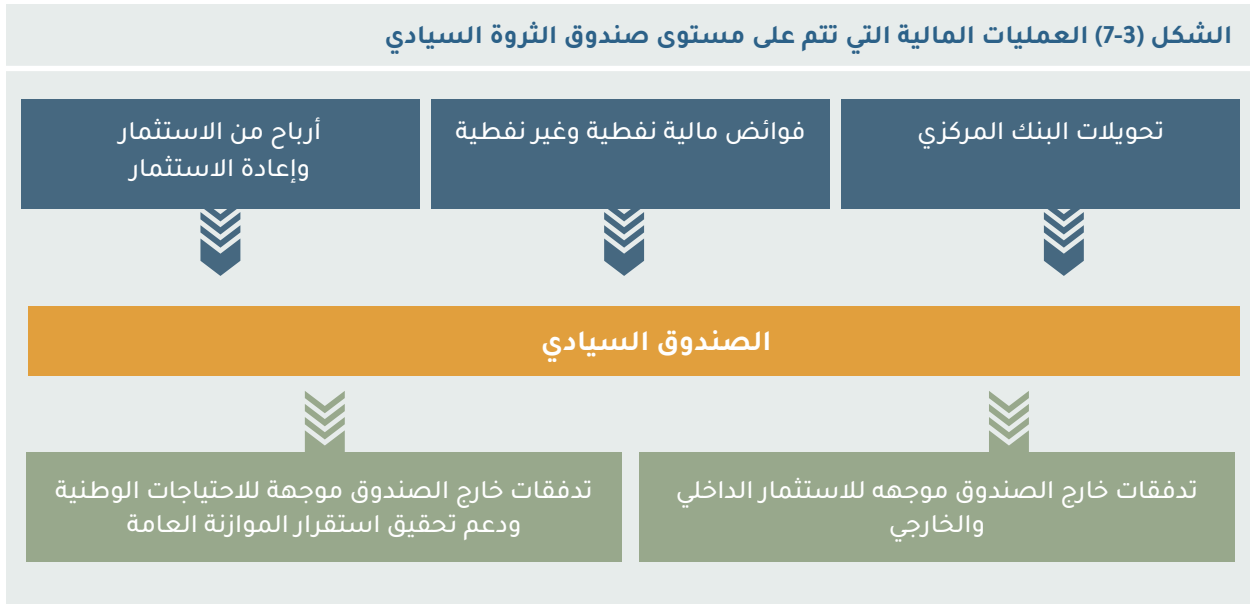
احتياطي المعاشات التقاعدية، (والتي تمول عادة من مصادر أخرى غير مساهمات المعاشات الفردية)، لتغطية أية التزامات للتقاعد طارئة وغير المحددة في الميزانية العمومية للحكومة.



الأشكال البيانية (3-5) و(3-6) يوضحان أن الغالبية العظمى من الصناديق السيادية تعتمد على الواردات من السلع الأساسية من النفط والغاز والمعادن بنسبة 66%، وأن قرابة ثلث الصناديق السيادية القائمة هي لغرض تحقيق الاستقرار، و45% منها لغرض الاستثمار و25% هي لأغراض الادخار فقط.

الشكل البياني (3-7) أدناه يشير إلى العمليات المالية التي تتم على مستوى صندوق الثروة السيادي، حيث تختلف أدوات الحقن والاقطاع من صندوق إلى آخر، حسب طبيعة كل صندوق وهدف كل دولة، حيث يعتمد البعض على تحديد سعر معين لبرميل النفط في الأسواق العالمية، يتم تحويل القيم التي تتعداه إلى الصندوق، أو نسبة معينة من الإيرادات الإجمالية للموارد الطبيعية الناضبة، أو جزء محدد من قبل السلطات المالية والتشريعية، من احتياطات الصرف الأجنبية المدارة من قبل البنوك المركزية، كما يتم تحويل جزء من الأصول المالية المملوكة للدولة إلى ملكية صندوق الثروة السيادي للاستفادة منها لأغراض اقتصادية كلية، زيادة على ذلك يتم إعادة تمويل صندوق الثروة السيادي، من خلال الفوائد والأرباح المترتبة على استثمار أصول الصندوق على المستوى الوطني أو في الخارج، أما عن عملية الاقتراع من رصيد الصناديق السيادية فتتم في حالات معينة، جراء انخفاض أسعار الموارد الأولية دون الأسعار المرجعية التي تتبناها الميزانية العمومية، أو بمعايير محددة مصرح بها من طرف السلطات العمومية والتشريعية، وهنا يكون الاقتراع من صندوق الثروة السيادي بصفة نهائية غير مستردة، وقد يرخص لمسيري الصندوق السيادي بتحويل الأموال والأصول إلى عمليات شراء أسهم أو سندات أو ملكيات عقارية أو في شكل ديون خارجية، وهنا يكون الاقتراع مؤقت ويضفي على الصندوق فائدة مالية على المدى الطويل، وعليه يكون رصيد صندوق الثروة السيادي في اتجاه إيجابي، إذا كان ما يتم تحويله إليه أكبر مما يتم اقتطاعه منه.

الشكل (7-3) العمليات المالية التي تتم على مستوى صندوق الثروة السيادي



4-3 دور صندوق الثروة السيادي في دعم السياسة المالية وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي

وفقاً لصندوق النقد الدولي فإن صندوق الثروة السيادي له تأثيرات محتملة على أربعة مجالات مهمة على الأقل وهي السياسة المالية والسياسة النقدية واستقرار الميزانية العامة والاستقرار الخارجي المتمثل في استقرار الحساب الجاري وحجم الاحتياطات من النقد الأجنبي.

عند التركيز على دافع استقرار الميزانية العامة للدولة؛ فإن تأسيس صندوق سيادي للاستقرار من المفترض أن يساعد في إدارة الميزانية العامة، خصوصاً إذا توفر التنسيق في اتجاه تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية للدولة، وإذا كان الصندوق السيادي ذا تكوين مؤسسي جيد مع وجود ضوابط في إدارة المالية العامة يتحقق الانضباط المالي.

إن الفرضية الأساسية، والتي كانت محل جدل في العديد من الدراسات²، تقول بأن صناديق الثروة السيادية تساعد في تبني سياسة مالية مضادة للتقلبات الدورية-أو على الأقل-تساعد في تجنب السياسة المالية أية آثار ناجمة عن التقلبات في الإيرادات العامة، مع أهمية مراعاة أنه لا يجب معاملتها على أنها بديل عن سلامة وانضباط السياسة المالية.

الانضباط المالي **Fiscal discipline** يعني ألا يتجاوز الإنفاق الكلي ما تم إقراره في الموازنة العامة، أو ألا يتجاوز العجز المالي نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يكون تقدير الإنفاق العام في ضوء الإمكانيات المالية المتاحة وليس حسب الحاجات المالية التي تتقدم بها الوحدات والهيئات الإدارية المختلفة.

المصدر: صندوق النقد العربي، 2011، دراسات اقتصادية: مفاهيم تقليدية ومعاصرة في إدارة المالية العامة.

2. من أهم الدراسات التي تناولت فاعلية الصناديق السيادية في تحقيق الاستقرار المالي ما يلي:

Fasano, U. (2000). Review of the Experience with Oil Stabilization and Savings Funds in Selected Countries. IMF Working Paper No. 00/112. International Monetary Fund, Washington, DC.

Mohaddes, K. and M. Raissi (2017). Do Sovereign Wealth Funds Dampen the Negative Effects of Commodity Price Volatility? Journal of Commodity Markets, forthcoming.

نتائج هذه الدراسات تؤكد صحة هذه الفرضية في حالات كثيرة من الدول، ففي دول مثل الكويت والنرويج، فإن صناديق الثروة السيادية نجحت في جعل الإنفاق الحكومي أقل تأثراً بتذبذب الإيرادات العامة، وإن كان هناك دول أخرى مثل عمان وفنزويلا كانت أقل نجاحاً في استقرار المالية العامة وذلك يعود في الفرق ما بين هذه الدول في مدى الانضباط المالي ومدى كفاءة إدارة الاقتصاد الكلي.

أهمية العوامل المؤسسية في إدارة المالية العامة أكدتها نتائج دراسات أخرى³ ركزت على حالة الدول الغنية بالموارد، وأكدت كذلك على أهمية وجود علاقة تكاملية وارتباط وثيق ما بين صندوق الاستقرار السيادي مع وزارة المالية وأهمية الانضباط والتحكم المالي من أن تنجح صناديق الاستقرار في المساعدة في اتباع سياسة مالية معاكسة للدورات الاقتصادية ومن ثم ضمان الاستقرار المالي للدولة.

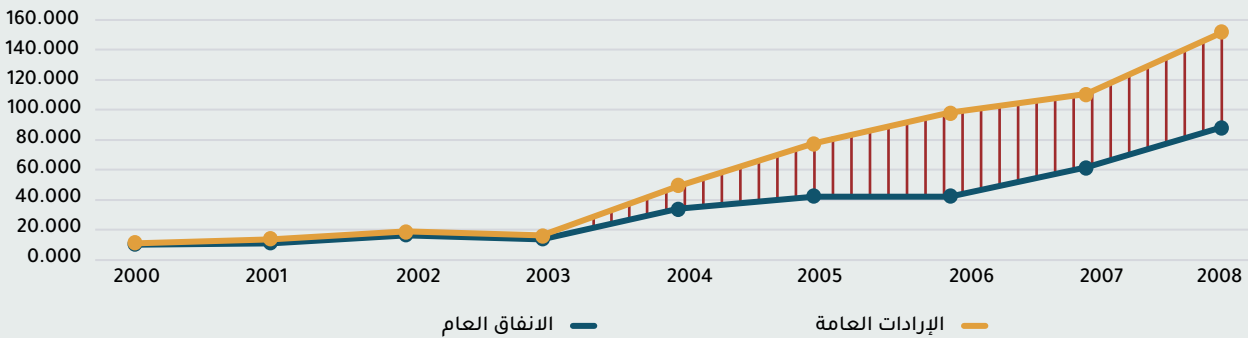
3-5 تجربة ليبيا في إنشاء صندوق ثروة سيادي

إن فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية ظهرت مع حدوث طفرة الكبيرة في الإيرادات النفطية عندما ارتفعت أسعار النفط من متوسط الـ 30 دولار للبرميل خلال فترة التسعينات من القرن الماضي إلى أكثر من 90 دولار للبرميل في عام 2007 وتخطيه حاجز المئة دولار سنة 2008. هذه المداخيل الكبرى من النقد الأجنبي ساهمت في تحسين أداء بعض المؤشرات الاقتصادية للكثير من الدول النفطية على غرار تسجيل موازين مدفوعاتها وموازنتها العامة لفوائض مالية معتبرة باعتبار أن الإيرادات من قطاع النفط تعد هي المصدر الرئيس للإيرادات العامة.

ليبيا ليست استثناء من الدول ذات الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية كما تم بيانه سابقاً، وانضمت إلى الدول النفطية الأخرى التي سبقتها في إنشاء صناديق الثروة خلال فترة طفرة أسعار النفط.

الشكل (3-8) يبين الفوائض المالية المتراكمة منذ سنة 2003 حتى سنة 2008، حيث أنشئ الصندوق السيادي الليبي طبقاً لقرار اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء) رقم (205) لسنة 2006م، كصندوق سيادي لاستثمار الأموال لصالح الأجيال القادمة لتحقيق عوائد استثمارية مستقرة ودائمة. وحدد القانون رقم (13) لسنة 2010 الخاص بشأن المؤسسة الليبية للاستثمار أهداف المؤسسة والتي تتمثل في تنمية وتنويع الاقتصاد الوطني، تأمين مصادر دخل للأجيال القادمة، الاستقرار المالي، المساهمة في تمويل الخزنة العامة، والحد من أثر تقلبات الدخل وتذبذب إيرادات الدولة.

الشكل (3-8) فائض الميزانية العامة في ليبيا خلال الفترة (2003-2008)



مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

3. دراسات مهمة ركزت على حالة الدول الغنية بالموارد:

Sugawara, N. (2014). From Volatility to Stability in Expenditure: Stabilization Funds in Resource-Rich Countries. IMF International Monetary Fund, Washington, DC, 43/Working Paper, WP/14

Coutinho, L., D. Georgiou, M. Heracleous, A. Michaelides, and S. Tsani (2013). Limiting Fiscal Procyclicality: Evidence from Resource-Rich Countries. Centre for Economic Policy Research Working Paper DP9672

باشرت المؤسسة نشاطها الاستثماري الفعلي اعتباراً من 2007/03/23 عند استلامها للدفعة الأولى من تحويلات المجنب. بلغ إجمالي تحويلات المجنب المستلمة من طرف المؤسسة والمحولة من مصرف ليبيا المركزي 50.7 مليار دولار، والباقي يتمثل في رصيد القيمة الدفترية للشركات والمحافظ التي آلت للمؤسسة بموجب قرار التأسيس. بحيث بلغ إجمالي أصول المؤسسة في سنة 2010 مبلغ وقدره 63.7 مليار دولار⁴.

هناك عوامل كثيرة أدت إلى عدم تطور حجم أصول المؤسسة الليبية للاستثمار خلال السنوات اللاحقة لتأسيسها، خصوصاً ما بعد 2011، من ضمنها قرارات تجميد أموال واستثمارات المؤسسة، كذلك الانقسام السياسي والمؤسسي.

الجدول (1-3) أدناه يبين تطور حجم أصول المؤسسة الليبية للاستثمار مقارنةً مع صناديق سيادية عربية أخرى خلال الفترة من 2009-2021.

الجدول (1-3) تطور حجم أصول المؤسسة الليبية للاستثمار مقارنةً مع صناديق سيادية عربية

اسم الصندوق السيادي	قيمة الأصول (مليار \$) 2009	قيمة الأصول (مليار \$) 2016	قيمة الأصول (مليار \$) 2021	معدل نمو الأصول (2009-2021)	الترتيب عربياً 2021	الترتيب العالمي 2021	سنة التأسيس
جهاز أبو ظبي للاستثمار	627	773	829	32%	1	3	1976
الهيئة العامة للاستثمار الكويتية	203	592	692	241%	2	5	1953
جهاز قطر للاستثمار	62	256	445	618%	4	10	2005
مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية	82	183	302	268%	5	12	2006
مبادلة للاستثمار "الإماراتية"	15	66	243	1520%	6	14	2002
المؤسسة الليبية للاستثمار	65	67	67	3%	9	21	2006

المصدر: Sovereign Wealth Fund Institute

عند مقارنة بيانات بعض الصناديق السيادية العربية، خصوصاً تلك التي تزامنت مع تأسيس المؤسسة الليبية للاستثمار (مؤسسة دبي وجهاز قطر للاستثمار)، نجد أن هذه الصناديق نجحت في تنمية استثماراتها وبنسب نمو مرتفعة (268 و 618%) على التوالي، في حين أن أصول المؤسسة الليبية للاستثمار بقت على نفس القيمة تقريباً منذ تأسيسها بحسب البيانات الرسمية (معدل نمو أصولها لم يتجاوز 3% خلال 12 عام). خلال هذه الفترة واجهت المؤسسة الليبية للاستثمار صعوبات في إدارة أصولها نظراً للعديد من التحديات يمكن تلخيصها فيما يلي⁵:

4. تقرير أداء المؤسسة الليبية للاستثمار، 2015.

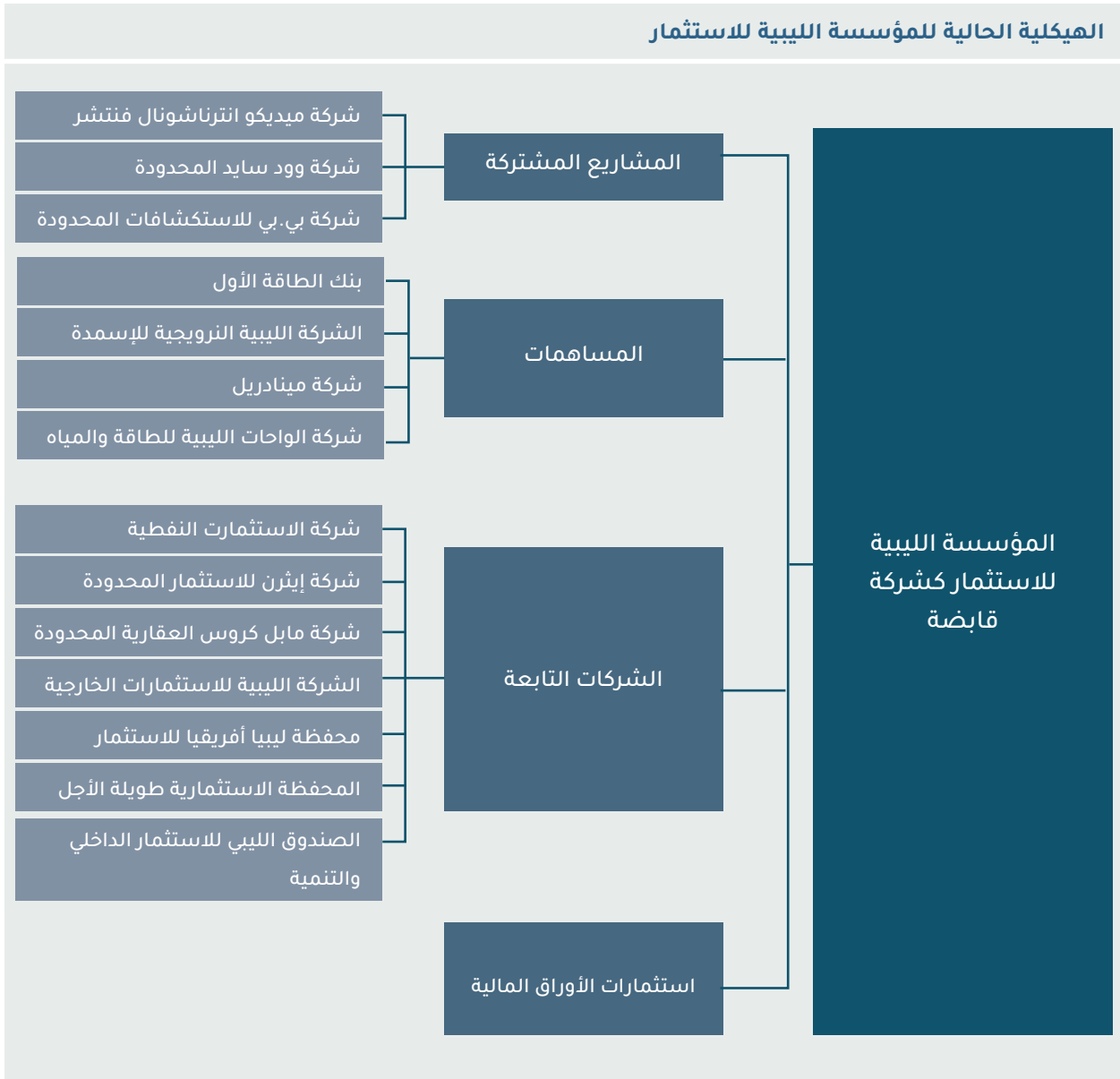
5. تقرير أداء المؤسسة الليبية للاستثمار، 2015.

الانقساتات السلساسفة فف البلاد تؤثر على قدرة المؤسسة على التركيز على عملها الأساسي وتنمية الأصول وتطوير كوادرها البشرية.	المسائل السلساسفة والأمنفة
فوجد نزاعات قانونفة لم تحل بعد مع بعض الحكومات ومع بعض البنوك العالمفة:	المسائل القانونفة
وجود تأخفر فف التعامل مع هذه النزاعات بسبب الخلافات القائمة حول إدارة المؤسسة	
عدم الاستقرار الإدارف والتغفرات المستمرة فف الإدارة العلفا:	التحدفات الإدارية
تتأثر المؤسسة سلباً بعدم توفر الكفاءات المطلوبة فف مجال إدارة الأصول:	
فعفق تجمفد الاستثمارات معظم عملفات المؤسسة خاصة لعدم قدرتها على دفع الرسوم المستحقة لمدرء الصنادفق والاستشارففن	
عدم توفر السفولة فعفق قدرة المؤسسة فف تمويل الشركات التابعة من أجل متابعة عملفاتهم الفومفة والمحافظة على الأصول:	تحدفات السفولة
كما أن عدم توفر السفولة فعفق قدرة المؤسسة على مواجهة الحالات الطارئة	
قرارات تجمفد أموال واستثمارات المؤسسة تؤدي إلى خسائر مباشرة فف حيث أن المؤسسة لا تحصل على متوسط نسبة الأرباح المفروض ففها فف حالة القدرة على إدارة أصولها بصورة فعالة:	تأثر عقوبة التجمفد
بالإضافة إلى ذلك فإن المؤسسة تتكبد خسائر غير مباشرة متمثلة فف فرص الاستثمار الففدة الضائعة وعد التمكن من إعادة توزيع المحافظ الاستثمارفة المدارة داخلفاً.	

3-6 هل فمكن للمؤسسة اللفبفة للاستثمار (الصندوق السفاذف اللفبف) أن تؤدي دورها فف مجال تحقق الاستقرار المالف؟

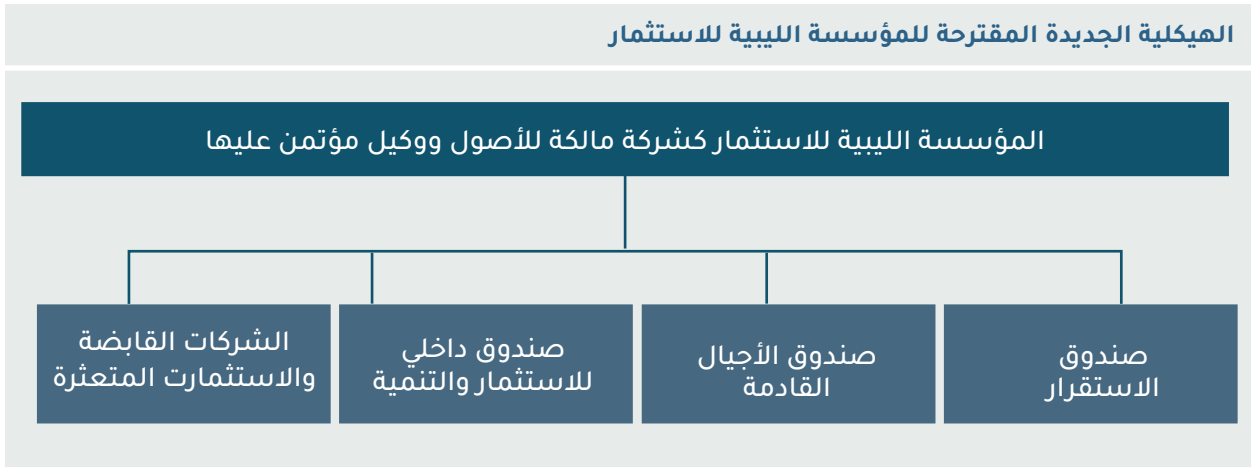
على الرغم من أن قانون تنظيم المؤسسة اللفبفة للاستثمار (القانون رقم 13 لسنة 2010) نص على أن أغراض المؤسسة الأساسية تتمثل فف استثمار الأموال المخصصة للاستثمار فف الخارج من أجل دعم موارد الخزانة العامة، وضمان مستقبل الأفلال القادمة، والحد من أثر تقلبات الدخل والإفرادات الأخرى للولة؛ إلا أن المشاكل والتحدفات التي ذكرت أعلاه كانت أحد العوامل المهمة فف عدم تحقق أياً من هذه الأغراض التي أنشئت من أجلها. بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك انتقادات للهفكل التنظيمف الحالي للمؤسسة، فالمؤسسة تمتلك حوالي 30 شركة قابضة وكل شركة من هذه الشركات تمتلك أصول متعددة وشركات تابعة، فف أن إجمالف الشركات والاستثمارات التابعة للمؤسسة ففصل لأكثر من 500 شركة، ولعل هذا الوضع فعزز من صعوبة إدارة ومتابعة هذه الشركات وتقفم أدائها وفق الأهداف الأساسية للمؤسسة.

الهيكلية الحالية للمؤسسة الليبية للاستثمار



نظراً لحجم المشاكل والصعاب التي تواجهها المؤسسة الليبية للاستثمار لإدارة هذه الاستثمارات فقد تم الاستعانة بشركة أوليفر وايمان العالمية (Oliver Wyman) المختصة في مجال هيكلية الشركات وذلك لتصحيح هيكلية المؤسسة وتغيير طريقة استثماراتها وإدارتها للأموال، وتم اقتراح الهيكلية التالية:

الهيكلية الجديدة المقترحة للمؤسسة الليبية للاستثمار



إن الهيكلية المقترحة تعتبر مواكبة لما تم اقتراحه في بداية هذا الفصل من أهمية توظيف صناديق الاستقرار في دعم استقرار السياسة المالية وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي. مع ذلك، فإن هناك حاجة لأن يكون نظام صندوق الاستقرار ديناميكياً وأن يرتبط بحساب احتياطي الميزانية، وأن تحكمه قواعد واضحة وصارمة تنظم تدفقاته الداخلة والخارجة.

من ناحية أخرى، ينبغي وضع إطار واضح لسياسة المالية العامة الكلية يقوم على قواعد مالية متسقة تعكس الأهداف الاقتصادية للبلد والطبيعة المتقلبة لإيراداته. كما يمكن إضافة توصية صندوق النقد الدولي⁶ بإنشاء وحدة سياسة مالية عامة كلية في وزارة المالية تكون مسؤولة عن وضع التوقعات والتحليلات المالية متوسطة الأجل، من أجل تعزيز عملية وضع سياسات المالية العامة، كما سيساعد ذلك في أن تكون الميزانية أداة استراتيجية تربط أهداف السياسات الوطنية بأداء الاقتصاد الكلي.

7-3 متطلبات وأهداف إطار المالية العامة الكلية

إن ما يحيط بالإيرادات من الموارد الطبيعية (كالبترول) من تقلبات في الأسعار وظروف عدم اليقين هو ما يجعل عملية تصميم الأطر المالية أمراً صعباً وتحدياً يواجه اقتصاديات الدول النامية الغنية بالموارد. وهناك أسئلة مهمة يجب طرحها في هذا السياق، مثل:

- كيف يمكن ضمان تحقيق الاستقرار المالي واستقرار متغيرات الاقتصاد الكلي في الأجل القصير؟
 - كيف يمكن تحقيق استدامة مالية في الأجل الطويل وتحقيق ادخار للأجيال القادمة في الوقت الذي نحاول أن نضع جميع الموارد في تحقيق التنمية وإعادة الإعمار؟
 - كيف يمكن تحديد القدرات الإستيعابية ومحدداتها والتي قد تؤثر على نوعية وكفاءة الإنفاق العام؟
- إن إطار السياسة المالية ينبغي أن يحتوي على عدة عناصر: (1) مؤشرات لتقييم الموقف المالي. (2) معيار لتقييم استدامة المالية العامة على المدى الطويل: (3) قاعدة تثبت مسار السياسة المالية ما بين المدى القصير والمدى المتوسط. و (4) هيكل مؤسسي ملائم يسمح بإجراء تنبؤات طويلة الأجل للإيرادات وإعطاء توجه متوسط الأجل لإطار المالية العامة.

أما أهداف إطار السياسة المالية فيمكن تلخيصها فيما يلي:

- تحقيق الاستقرار المالي الكلي؛
- تحقيق الاستدامة المالية؛
- زيادة نفقات تعزيز النمو، والتي قد تحتاج إلى أن تكون تدريجية إذا ما كانت محددات القدرة الإستيعابية كبيرة؛
- تحقيق التراكم الكافي للمدخرات الاحترازية.

تأسيساً على ما سبق، فإن الأهداف التي يؤسس عليها إطار المالية العامة في ليبيا سوف تراعي كونها دولة كثيفة الاعتماد على إيرادات الموارد وتعاني من ندرة في رأس المال، وبالتالي فإن أي محاولة لتحليل وضع المالية العامة في دولة مثل ليبيا سوف تركز على التأكد من وجود أهداف رئيسة يستند عليه إطار المالية العامة الكلية ألا وهو الموازنة بين تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والحاجة إلى الاستثمار وإعادة الإعمار وتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج في القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية على حدّ سواء.

إن فرص الاستفادة الكاملة من إنشاء صندوق سيادي خاص باستقرار المالية العامة الكلية سوف يتوقف على مستوى الوعي بأهمية وجود إطار ملائم للمالية العامة ووجود علاقة تكاملية وارتباط وثيق ما بين صندوق الاستقرار السيادي ووزارة المالية، كذلك الوعي بأهمية الانضباط والتحكم المالي لكي ينجح صندوق الاستقرار في المساعدة في اتباع سياسة مالية معاكسة للدورات الاقتصادية ومن ثم ضمان الاستقرار المالي للدولة.

6. صندوق النقد الدولي، ليبيا: أولويات إصلاح الإدارة المالية العامة في ظل الأوضاع الجديدة، 2012.



Indicator Template Snap Save

733500.00
733000.00
732500.00
732000.00
731500.00
731000.00
730500.00
730000.00
729500.00
729000.00

04



الفصل الرابع:
تطورات القطاع المصرفي

1-4 مقدمة

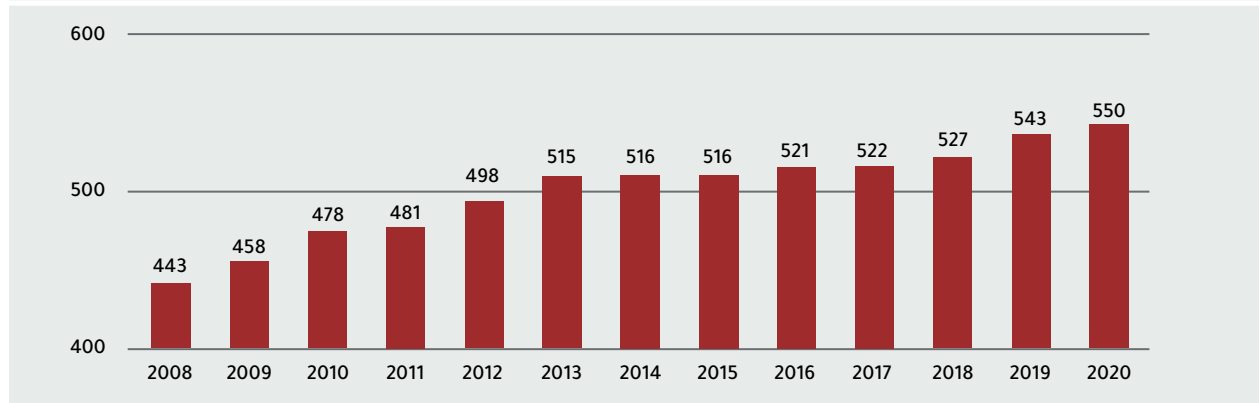
يمثل القطاع المصرفي أهمية كبيرة في اقتصاد أي بلد وذلك لمساهمته في تنمية وتنشيط الاقتصاد الوطني، من خلال إمداد القطاعات الاقتصادية المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها، حيث يعد القطاع المصرفي في ليبيا من أهم المكونات الأساسية للقطاع المالي، ويشكل أكثر من 80% من أصول القطاع المالي في ليبيا¹، ويتكون القطاع المصرفي الليبي من، (مصارف تجارية عامة، مصارف تجارية خاصة، مصارف متخصصة).

إن نجاح القطاع المصرفي في القيام بدوره المهم في الحركة الاقتصادية يتأثر إيجاباً وسلباً بالبنية الهيكلية لهذا القطاع ودرجة تنظيمه والصلاحيات المخولة له.

2-4 هيكل القطاع المصرفي

بلغ عدد المصارف العاملة في ليبيا 20 مصرفاً تجارياً وذلك حتى نهاية عام 2020²، ويتكون هيكل المصارف التجارية العاملة في ليبيا من المصارف العامة المملوكة للدولة ومجموعة من المصارف الخاصة المملوكة للأشخاص والمؤسسات، وكذلك المصارف ذات الملكية المشتركة بين القطاع العام والخاص، وتزاول هذه المصارف نشاطها عن طريق شبكة من الفروع والوكالات المصرفية بلغ عددها (550) فرعاً ووكالة مصرفية حتى نهاية عام 2020، و (543) فرعاً ووكالة في نهاية عام 2019، مقارنةً بـ (527) فرعاً ووكالة في نهاية عام 2018، بنسبة ارتفاع حوالي (3%، 4.3%) خلال عام 2019 وعام 2020 على التوالي.

الشكل (1-4) تطور عدد الفروع والوكالات للمصارف التجارية العاملة في ليبيا خلال الفترة (2008-2020)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

بالرغم من هذا التوسع الطفيف، إلا أن مؤشر الكثافة المصرفية كان (0.78)³ في عام 2020، حيث تعتبر هذه النسبة أقل من النسبة المقررة وفقاً للكثافة المصرفية المعيارية والبالغة مصرفاً لكل عشرة آلاف شخص، ومن أهم الأسباب لعدم وجود نمو في هذا المؤشر هو عدم استقرار الأوضاع الأمنية والمؤسساتية التي تواجهها المصارف في تغطية بعض المناطق في ليبيا.

1. البنك الدولي، مراجعة القطاع المالي في ليبيا، 2020

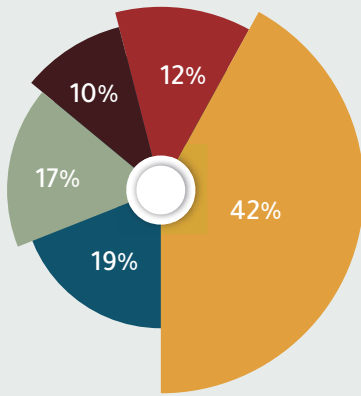
2. عدد المصارف المتوفرة بياناتها في سياق هذا الفصل 18 مصرفاً

3. مؤشر الكثافة المصرفية = عدد المصارف / عدد السكان (لكل 10000 نسمة) = 0.78=700/550

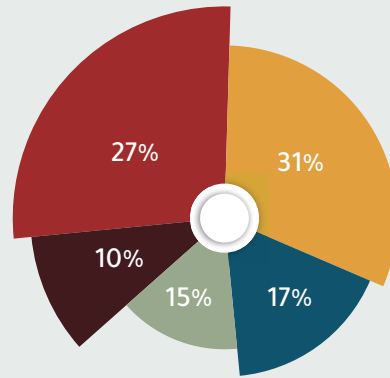
التركز المصرفي:

درجة التركيز المصرفي تعنى أن عدد قليلاً من المصارف التجارية يستأثر بالنسبة الأكبر من النشاط المصرفي، سواءً من حيث الأصول أو الودائع أو الائتمان أو من حيث حقوق الملكية، وقد شكلت أصول أكبر أربع مصارف تجارية عاملة في ليبيا وهي (الجمهورية و التجاري الوطني و الوحدة و الصحاري)، ما نسبته 73% من إجمالي أصول القطاع المصرفي مع نهاية عام 2020، وشكلت الودائع والائتمان ما نسبته 73% و 88% على التوالي من إجمالي الودائع والائتمان للقطاع المصرفي في نهاية عام 2020، أما في نهاية العام 2019 فقد شكلت أصول المصارف الأربعة الكبرى حوالي 76.6% من إجمالي أصول القطاع المصرفي، في حين الودائع والائتمان ما نسبته 77.9% و 88% على التوالي من إجمالي الودائع والائتمان للقطاع المصرفي. مما سبق يتضح أن القطاع المصرفي الليبي يتركز في عدد قليل من المصارف الكبرى المملوكة للدولة، وذلك يؤثر على جودة الخدمات المقدمة وأسعارها، حيث أنه كلما ارتفعت درجة التركيز في القطاع كلما ارتفعت معها أسعار الخدمات المصرفية وتدني مستوى أو جودة الخدمة، ويستوجب ذلك إعادة النظر في أهمية دخول المزيد من المصارف المحلية والأجنبية لتعزيز المنافسة ومواكبة التطورات في القطاع المصرفي واستقرار مؤسساته، وصولاً للاستقرار المالي.

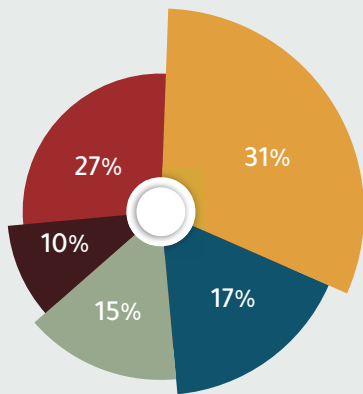
الأشكال (2-4)، (3-4)، (4-4)، توضح نسب الأصول والائتمان والودائع لأربع مصارف تجارية عاملة مع باقي المصارف في ليبيا خلال عام 2020.



الشكل (3-4) نسب تركيز الائتمان لأربع مصارف تجارية عاملة في ليبيا خلال عام 2020 المصدر: مصرف ليبيا المركزي



الشكل (2-4) نسب تركيز الأصول لأربع مصارف تجارية عاملة في ليبيا خلال عام 2020 المصدر: مصرف ليبيا المركزي



الشكل (4-4) نسب تركيز الودائع لأربع مصارف تجارية عاملة في ليبيا خلال عام 2020 المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الجمهورية 31% التجاري الوطني 27% الوحدة 17% الصحاري 10% باقي المصارف

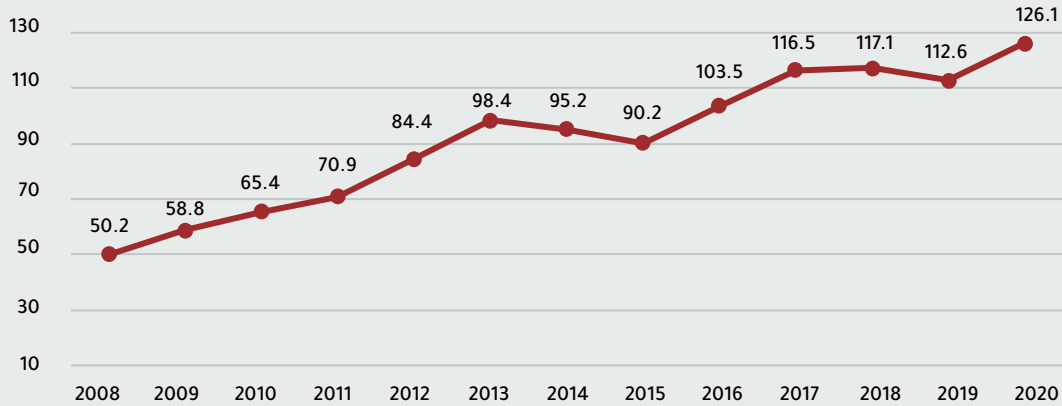
3-4 أهم تطورات الجهاز المصرفي في ليبيا (الأصول والخصوم)

1-3-4 تطورات الميزانية المجمعّة للمصارف التجارية المحلية العاملة في ليبيا

استخدامات الأموال (الأصول):

سجلت أصول القطاع المصرفي في نهاية عام 2020 حوالي (126.1) مليار دينار وبنسبة ارتفاع قدرها 12% مقارنة بعام 2019 والبالغة حوالي (112.6) مليار دينار، والتي كانت منخفضة عن عام 2018 بحوالي (4.5) مليار دينار، علماً بأن معدل التغيير خلال عام 2020 مقارنة بعام 2008 بلغت 151%، وبمتوسط معدل تغيير 82% خلال الفترة (2020-2008).

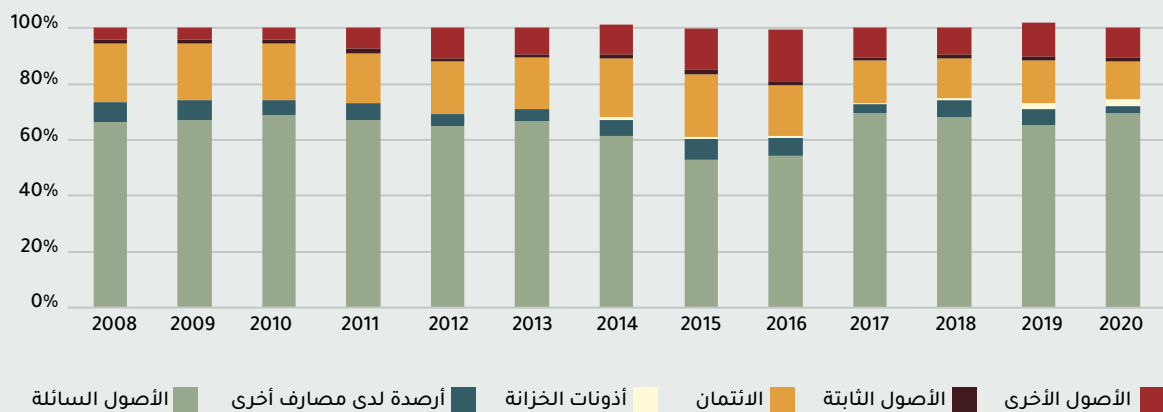
الشكل (5-4) تطورات أصول القطاع المصرفي خلال الفترة (2020-2008) (مليار د.ل.)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

بتحليل هيكل الأصول يتضح استحواذ الأصول السائلة على ما نسبته 69.6% من إجمالي الأصول مع نهاية عام 2020، في حين يمثل الائتمان حوالي 13.5% من إجمالي الأصول، أما الأصول الأخرى والأرصدة لدى المصارف وأذونات الخزنة والأصول الثابتة فقد بلغت نسبة تمثيلها من إجمالي الأصول حوالي 10.4%، 2.5%، 2.4%، 1.6% على التوالي، الشكل (6-4) يوضح توزيع هذه الأصول خلال الفترة (2020-2008).

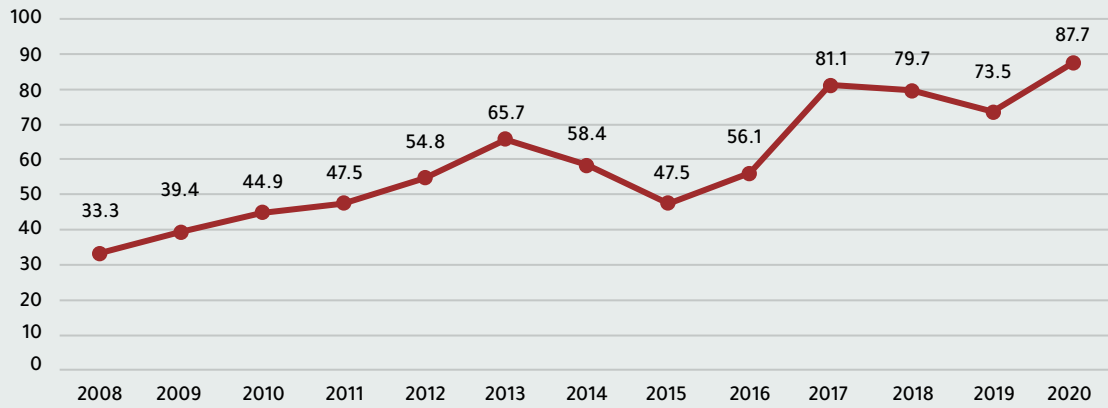
الشكل (6-4) توزيع أصول القطاع المصرفي الليبي (2020-2008) (%)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

بالرغم من أن الأصول السائلة انخفضت في عام 2019 بحوالي (6.1) مليار دينار، عما كانت عليه في عام 2018 والبالغة حوالي (79.7) مليار دينار، إلا أنها في عام 2020 سجلت حوالي (87.7) مليار دينار بمعدل ارتفاع 19.3% عما كانت عليه في عام 2019، الشكل (7-4) يوضح التغيير في الأصول السائلة خلال الفترة (2020-2008).

الشكل (7-4) تطورات الأصول السائلة للقطاع المصرفي الليبي (2008-2020)(مليار.د.ل)



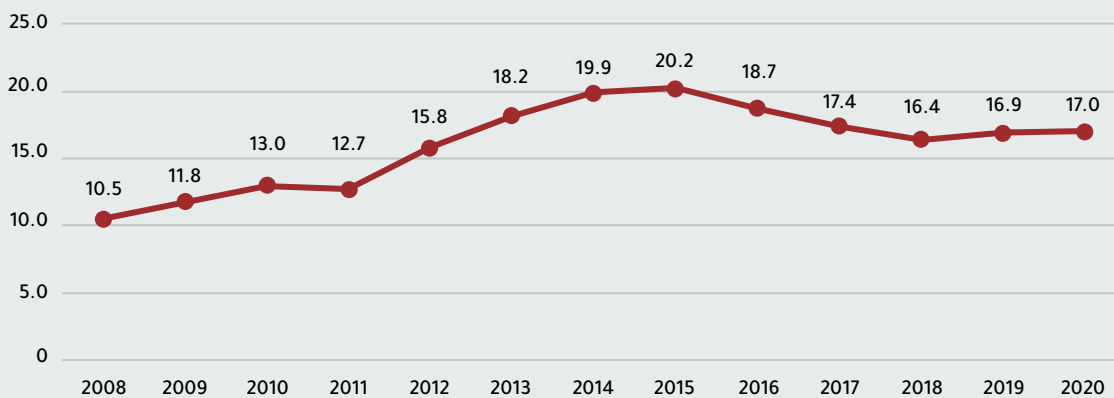
المصدر: مصرف ليبيا المركزي

المحفظة الائتمانية:

بلغت المحفظة الائتمانية خلال عام 2020 حوالي (17) مليار دينار وبمعدل ارتفاع 1% عما كانت عليه في عام 2019 البالغة حوالي (16.9) مليار دينار، والتي كانت مرتفعة عن القيمة المسجلة خلال عام 2018 بنسبة 3%، وبالرغم من هذا الارتفاع الطفيف كان متوسط معدل النمو حوالي 53% خلال الفترة (2020-2008)، وتجدر الإشارة هنا إلى ان المحفظة الائتمانية ارتفعت خلال الفترة (2014-2008)، بنسبة 89%، كما انخفضت المحفظة الائتمانية خلال الفترة (2020-2015) بنسبة 15.8%، ومن أهم أسباب هذا الانخفاض كان نتيجة لتطبيق القانون رقم (1) لسنة 2013 القاضي بإلغاء سعر الفائدة.

كما بلغ رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص² خلال عام 2020 حوالي (11.07) مليار دينار بمعدل ارتفاع 2.1% عما كانت عليه في عام 2019 البالغة (10.8) مليار دينار، في حين ان القروض الممنوحة للقطاع العام خلال عام 2020 بلغت (5.9) مليار دينار بمعدل انخفاض 2.3% عما كانت عليه في عام 2019 البالغة (6) مليار دينار، وقد شكلت القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى إجمالي الخصوم الإيداعية ما نسبته 16.8%، كما شكلت من إجمالي الأصول ما نسبته 13.4%، الشكل (8-4) يوضح قيم المحفظة الائتمانية خلال الفترة (2020-2008).

الشكل (8-4) المحفظة الائتمانية (2008-2020)(مليار.د.ل)



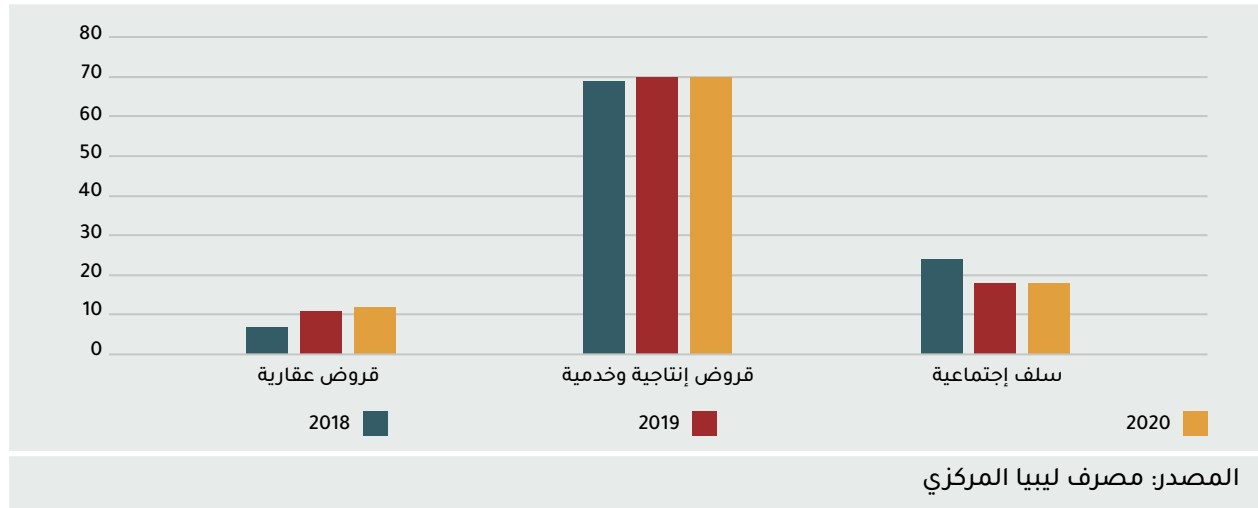
المصدر: مصرف ليبيا المركزي

أما بالنسبة لتوزيع الائتمان حسب أنواع المقترضين خلال عامي 2019 و2020، فقد مثلت القروض الإنتاجية والخدمية أعلى نسبة من إجمالي القروض، حيث بلغت تقريبا 70%، اما القروض العقارية فقد سجلت نسبة حوالي 12% والسلف الاجتماعية سجلت ما نسبته 18% خلال نفس الفترة.

2. تشمل قروض المرابحة للأفراد

بالنظر إلى توزيع الائتمان خلال عام 2019 حسب أنواع المقترضين نلاحظ أن القروض العقارية ارتفعت بحوالي 67% عما كانت عليه في عام 2018 والتي سجلت (1.9) مليار دينار، في حين أن قيمة السلف الاجتماعية انخفضت خلال نفس العام بحوالي 22% عما كانت عليه في عام 2018 والتي بلغت (3.1) مليار دينار، أما القروض الإنتاجية والخدمية فقد ارتفعت ما يقارب 5% عما كانت عليه في عام 2018 حيث سجلت ما قيمته (18) مليار، الشكل (9-4) يوضح توزيع الائتمان الممنوح من المصارف التجارية لمختلف الأنشطة خلال الفترة (2018-2020).

الشكل (9-4) توزيع الائتمان الممنوح من المصارف التجارية لمختلف الأنشطة خلال الفترة (2018 - 2020) (%)



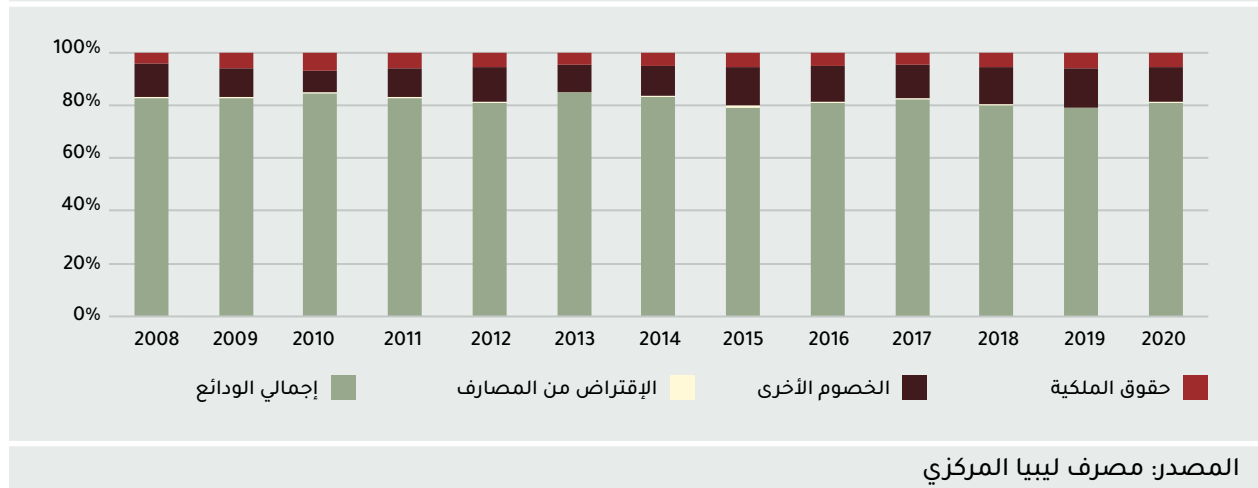
مصادر الأموال (الخصوم):

بتحليل إجمالي الخصوم خلال عام 2020 يتضح بأن إجمالي الودائع تمثل 81% من إجمالي الخصوم في حين أن نسبة الاقتراض من المصارف الأخرى والخصوم الأخرى وحقوق الملكية كانت نسبتها 0.2% و 13.3% و 5.5% على التوالي.

بالنظر إلى الخصوم الإيداعية للقطاع المصرفي في ليبيا خلال عام 2020، يتبين بأن إجمالي الخصوم الإيداعية كانت حوالي (119.3) مليار دينار، حيث ارتفعت بقيمة (13.7) مليار دينار وبنسبة 13% عما كانت عليه في عام 2019، بعد أن كانت منخفضة في عام 2019 بحوالي (4.5) مليار دينار عما كانت عليه في عام 2018 البالغة (110.5) مليار دينار، وبمتوسط معدل تغير 8% خلال الفترة (2008-2020).

كما بلغت قيمة رأس المال والاحتياطيات حوالي (6.8) مليار دينار في عام 2020 وبانخفاض (0.2) مليار دينار عن العام 2019، والتي كانت مرتفعة بقيمة (0.5) مليار دينار عن العام 2018، الشكل (10-4) يبين نسبة تمثيل هيكل الخصوم للمصارف التجارية العاملة في ليبيا خلال الفترة (2008-2020).

الشكل (10-4) تحليل هيكل إجمالي الخصوم للقطاع المصرفي الليبي (2008 - 2020) (%)

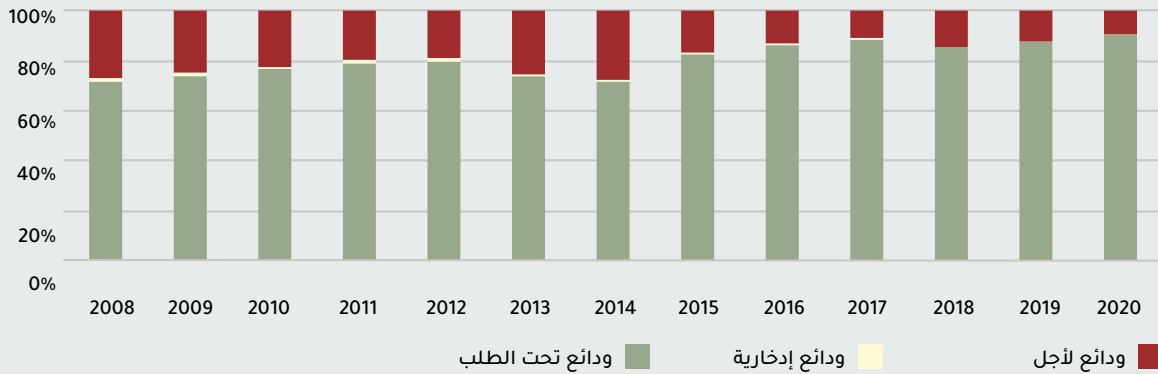


تطور هيكل الودائع:

يتبين من خلال الشكل (4-11) والشكل (4-12) أن الودائع تحت الطلب نمت في عام 2020 بنسبة 19% عما كانت عليه في عام 2019 والبالغة حوالي (77.9) مليار دينار، والتي كانت منخفضة عن عام 2018 بنسبة انخفاض 3%، وبمتوسط معدل تغير 91% خلال الفترة (2008-2020).

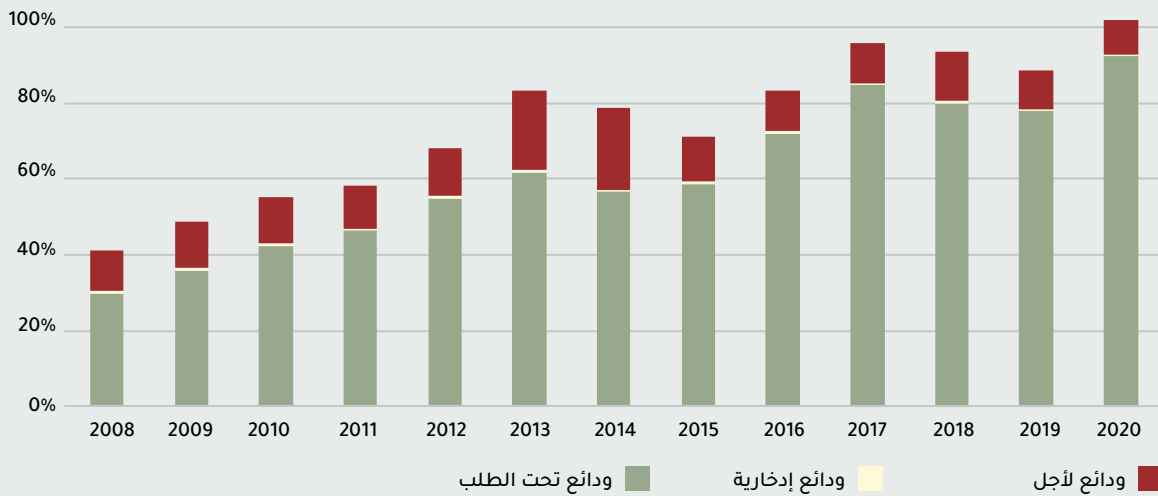
أما بالنسبة للودائع لأجل لدى المصارف التجارية فقط استمرت في الانخفاض خلال عام 2020 ونسبة 13%، عما كانت عليه في عام 2019 والتي كانت منخفضة عن عام 2018 بنسبة 19%، حيث كانت قيمة الودائع لأجل خلال الأعوام 2018 و2019 و2020 وعلى التوالي حوالي (13.1)، (10.5)، (9.2) مليار دينار، كما سجلت الودائع الادخارية خلال عام 2020 حوالي (0.4) مليار دينار بنسبة انخفاض 3% عما كانت عليه في عام 2019 والتي كانت منخفضة بنسبة 10% عن عام 2018، ومن أهم اسباب الانخفاض في الودائع الآجلة، هو تطبيق القانون رقم (1) لسنة 2013، والذي بموجبه تم إلغاء التعامل بالفوائد في جميع المعاملات، حيث تعد الفوائد هي العنصر الأساسي لهذا النوع من الودائع.

الشكل (4-11) توزيع الودائع لدى المصارف التجارية حسب أنواعها (2008 - 2020) (%)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل (4-12) توزيع الودائع لدى المصارف التجارية حسب أنواعها (2008-2020) (مليار ل.)

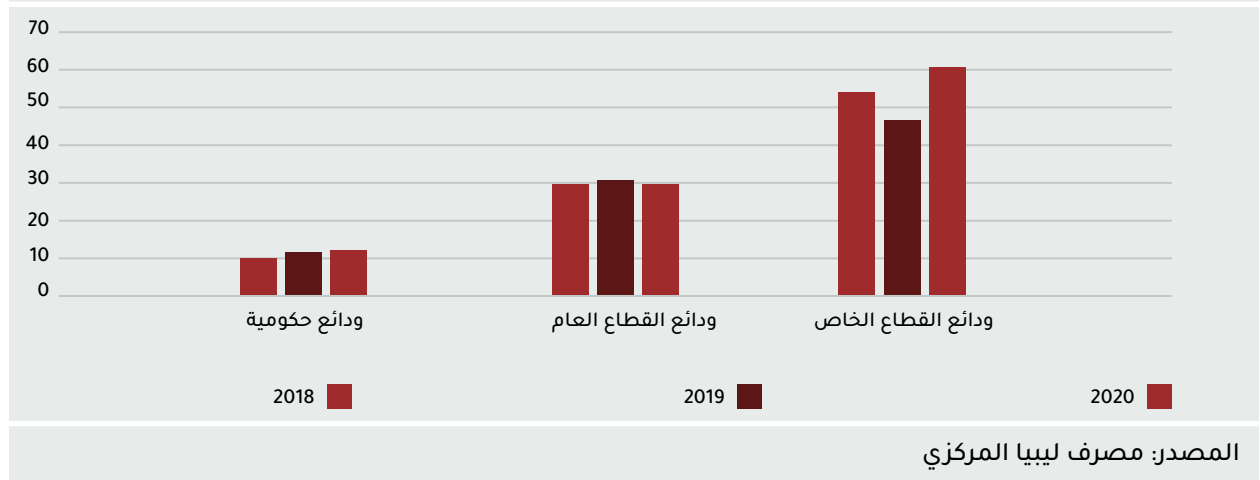


المصدر: مصرف ليبيا المركزي

بتحليل تصنيف الودائع لدى المصارف التجارية العاملة في ليبيا، يتبين بأن الودائع الحكومية وودائع القطاع الخاص تبلغ حوالي (12) و (60.5) مليار دينار على التوالي خلال عام 2020، وبنسبة ارتفاع قدرها 3% و30% على التوالي عما كانت عليه في عام 2019، أما وودائع القطاع العام فقد انخفضت بنسبة 4% خلال عام 2020 حيث بلغت حوالي (29.5) مليار دينار، وعند مقارنة الودائع الحكومية وودائع القطاع العام خلال عام 2019 نجد أنها قد ارتفعت بنسبة 16% و3% على التوالي، عما كانت عليه خلال عام 2018، أما بالنسبة لودائع القطاع الخاص فقط انخفضت بنسبة 14%.

كما سجلت الودائع الحكومية وودائع القطاع العام وودائع القطاع الخاص خلال الفترة (2008-2020) متوسط معدل تغير 30% و150% و275% على التوالي، الشكل (4-13) يبين تطور الودائع لدى المصارف التجارية العاملة في ليبيا حسب تصنيفها خلال الفترة (2018-2020)

الشكل (4-13) توزيع الودائع لدى القطاع المصرفي حسب تصنيفها (2018-2020) (مليار.د.ل)



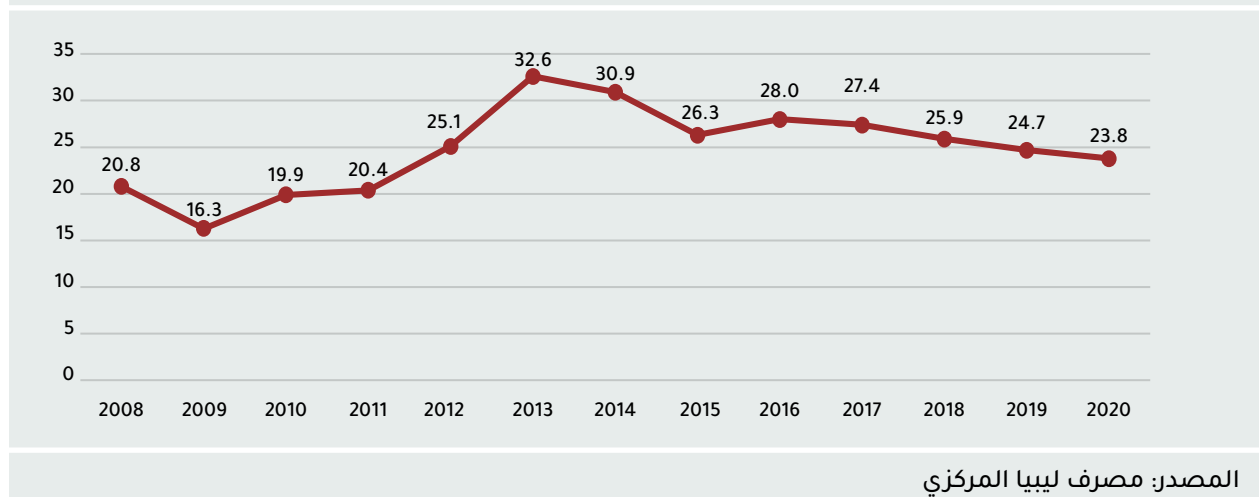
4-4 تطورات الميزانية العمومية للمصرف الليبي الخارجي

4-4-1 استخدامات الأموال (الأصول)

بلغت أصول مصرف ليبيا الخارجي حوالي (23.8) مليار دينار خلال عام 2020، حيث شهدت انخفاضاً طفيفاً عما كانت عليه في عامي 2018 و 2019 بنسبة انخفاض قدرها 9% و 4% على التوالي، وبمتوسط معدل تغير 19% خلال الفترة (2008-2020).

الشكل (4-14) يبين تطور قيمة أصول المصرف الليبي الخارجي خلال الفترة (2008-2020).

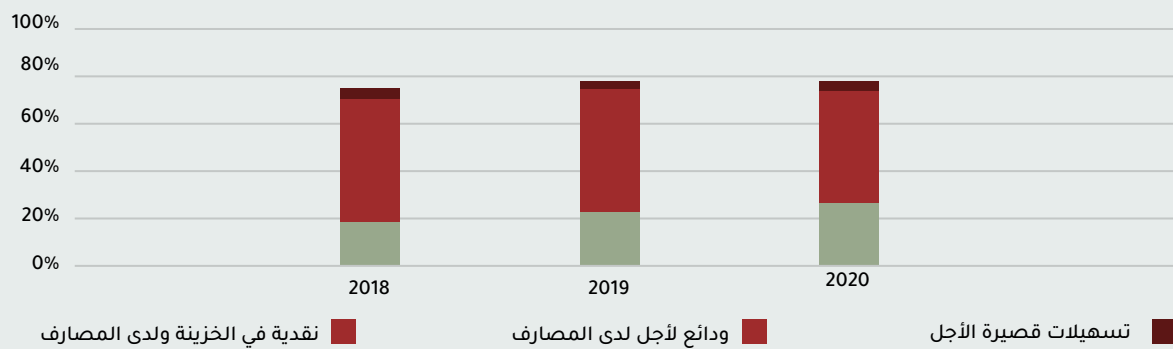
الشكل (4-14) تطور أصول المصرف الليبي الخارجي (2008-2020) (مليار.د.ل)



يتبين من خلال الشكل (4-15) أن الودائع لأجل لدى المصارف تستحوذ على ما نسبته 46.8% من إجمالي الأصول خلال عام 2020، وهي أعلى نسبة إذا ما تمت مقارنتها بالنقدية في الخزينة ولدى المصارف التي بلغت 26.9% من إجمالي الأصول، في حين أن التسهيلات قصيرة الأجل بلغت 4.3% من إجمالي الأصول. أما في عام 2019 فقد كانت نسبة استحواد الودائع لأجل لدى المصارف 51.9% والنقدية في الخزينة ولدى المصارف 22.7% والتسهيلات قصيرة الأجل 3% من إجمالي الأصول، حيث كانت النسب المسجلة خلال عام 2018 للودائع لأجل لدى المصارف والنقدية في الخزينة ولدى المصارف والتسهيلات قصيرة الأجل (51.8%، 18.7%، 4.4%) على التوالي.

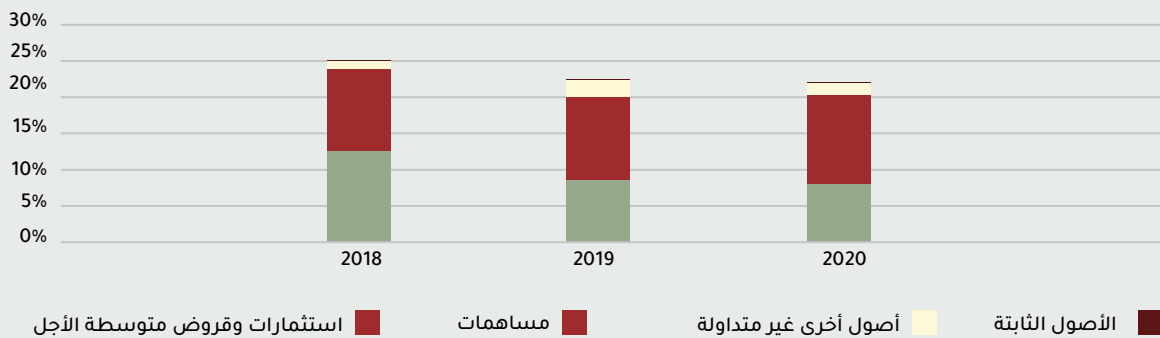
في حين أن الشكل (4-16) يبين أن المساهمات والاستثمارات والقروض متوسطة الأجل والأصول الأخرى غير المتداولة والأصول الثابتة فقد شكلت ما نسبته حوالي 22.1% عام 2020 من إجمالي الأصول، وفي عام 2019 حوالي 22.4%، أما في العام 2018 فقد كانت حوالي 25.1%.

الشكل (15-4) هيكل الأصول المتداولة لدى مصرف ليبيا الخارجي (2020-2018) (%)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل (16-4) هيكل الأصول غير المتداولة لدى مصرف ليبيا الخارجي (2020-2018) (%)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

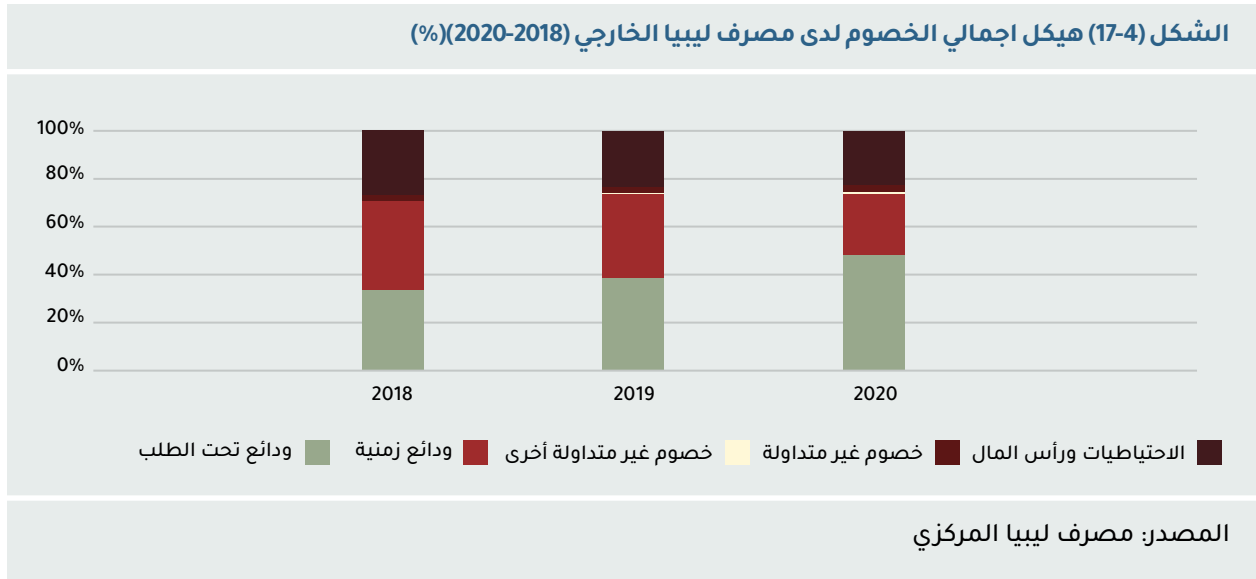
2-4-4 مصادر الأموال (الخصوم)

بلغت قيمة الخصوم الإيداعية خلال العام 2020 حوالي (17.9) مليار دينار، بنسبة انخفاض 4% عما كانت عليه خلال عام 2019 والبالغة (18.7) مليار دينار، والتي كانت منخفضة بنسبة 1% عما كانت عليه خلال عام 2018 والبالغة (18.9) مليار دينار.

كما بلغت قيمة رأس المال والاحتياطيات خلال العام 2020 حوالي (5.9) مليار دينار، وقد انخفضت عما كانت عليه خلال عام 2019 بنسبة 2% والبالغة (5.8) مليار دينار، والتي كانت منخفضة بنسبة 15% عما كانت عليه خلال عام 2018.

بالنظر إلى هيكل الخصوم خلال العام 2020، نجد أن الودائع تحت الطلب تستحوذ على أعلى نسبة من إجمالي الخصوم، ويليهما الودائع الزمنية ثم الاحتياطيات ورأس المال، حيث كانت نسبها إلى إجمالي الخصوم (48%، 24.6%، 24.5%) على التوالي، وفي عام 2019 سجلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 38.8% والودائع الزمنية 34.8% والاحتياطيات ورأس المال 24.2%. من إجمالي الخصوم، في حين كانت نسبة الودائع تحت الطلب، والودائع الزمنية، والاحتياطيات ورأس المال، خلال عام 2018 (33.8%، 36.8%، 27%) على التوالي.

والشكل (17-4) يبين تطور هيكل الخصوم خلال الفترة (2018-2020)



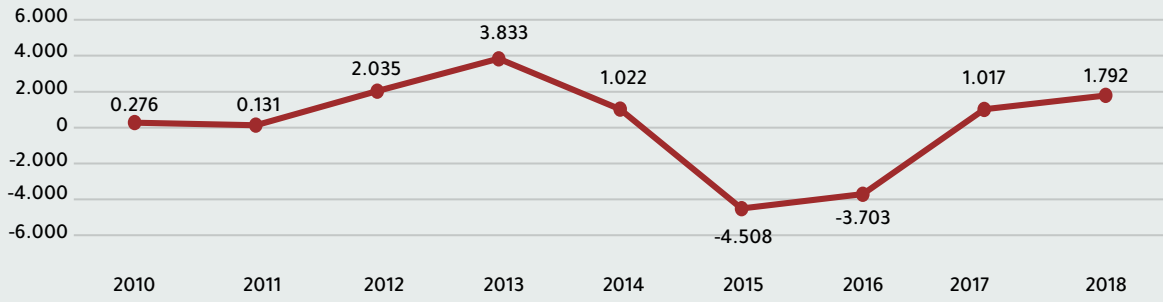
من أهم أسباب انخفاض أصول وخصوم المصرف الليبي الخارجي خلال عامي 2019-2020 ما يلي:

1. تدني المساهمات التابعة للمصرف والتي تمر بفترة صعبة وخسائر كبيرة.
2. قيام مصرف ليبيا المركزي خلال الربع الأخير من سنة 2020 بسحب وكسر مجموعة من ودائعه بالمصرف بما يقارب (2.43) مليار دولار.
3. انخفاض صافي دخل المصرف لعامي 2019، 2020 حوالي (19.3) مليون دولار، بسبب تراجع معدلات الفائدة مما أدى إلى انخفاض العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية للمصرف.

3-4-2 قائمة التدفقات النقدية

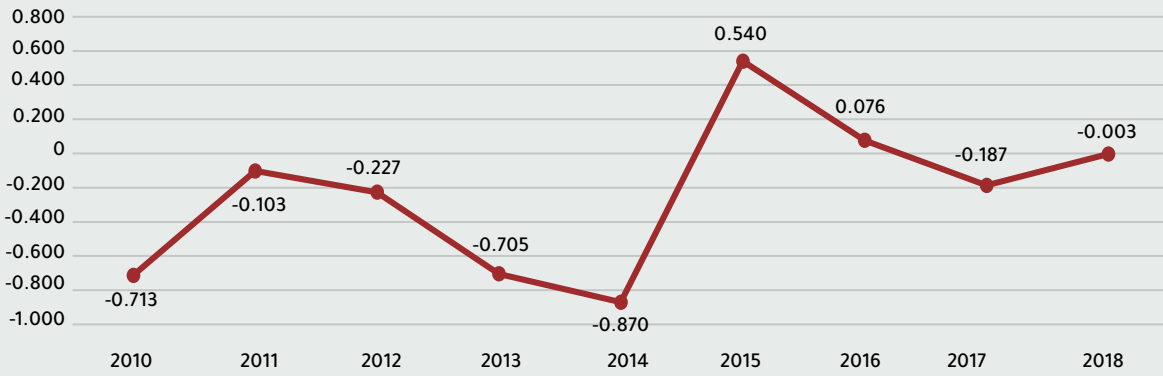
عند دراسة قوائم التدفقات النقدية للمصرف الليبي الخارجي خلال الفترة (2010-2018)، يتضح أن صافي التدفقات النقدية التشغيلية موجبة باستثناء الأعوام 2015-2016، وهي متوافقة مع الخسائر في نفس الأعوام، وهذا يدل على أن الأرباح المحاسبية للأعوام المشار إليها أعلاه متوافقة مع صافي التدفقات النقدية التشغيلية الموجبة، أي أن الأرباح المحاسبية قادرة على توليد التدفقات النقدية، بالإضافة إلى ان الاحتياجات النقدية للمصرف تم تعويضها من الأنشطة الاستثمارية خلال عامي (2015-2016)، الأشكال (18-4) و(19-4) و(20-4) توضح ذلك.

الشكل (18-4) صافي التدفقات من أنشطة التشغيل للمصرف الليبي الخارجي (2010-2018) (مليار دولار)



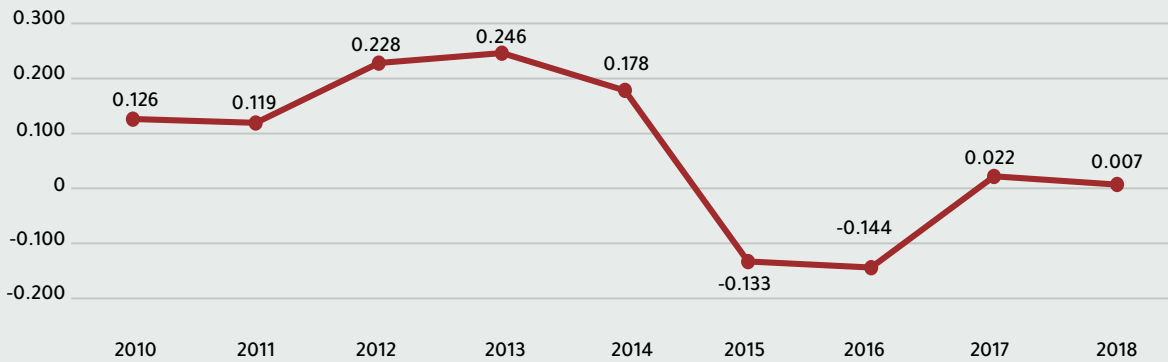
المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل (19-4) صافي التدفقات من أنشطة الاستثمار للمصرف الليبي الخارجي (2010-2018) (مليار دولار)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل (20-4) صافي الأرباح للمصرف الليبي الخارجي (2010-2018) (مليار دولار)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

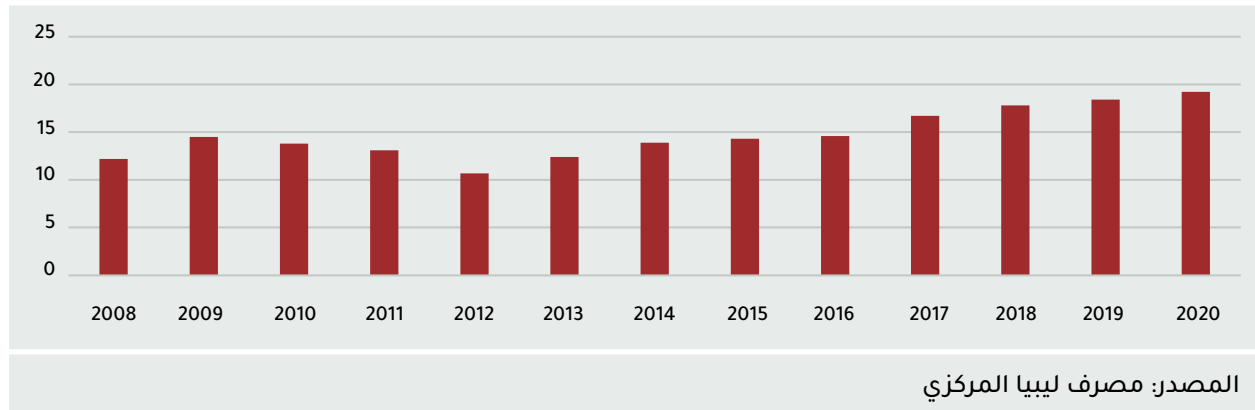
5-4 مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الليبي

تمثل مؤشرات السلامة المالية إحدى أهم الأدوات المستخدمة في تقييم مدى سلامة ومثانة القطاع المصرفي وبالتالي تقييم أوضاع الاستقرار المالي، حيث تم استخدام معايير محلية (قرارات ومنشورات)، ومعايير دولية، من أهمها (نموذج CAMELS) لتقييم أداء المصارف التجارية، ونتيجة لتمتع القطاع المصرفي الليبي بطبيعة خاصة، تم استبعاد نسبة مؤشر الحساسية اتجاه مخاطر السوق من نموذج التقييم، والبالغة 10% وتوزيعها توزيعاً نسبياً على باقي المؤشرات ليصبح النموذج (CAMEL).

1-5-4 مؤشر ملاءة رأس المال

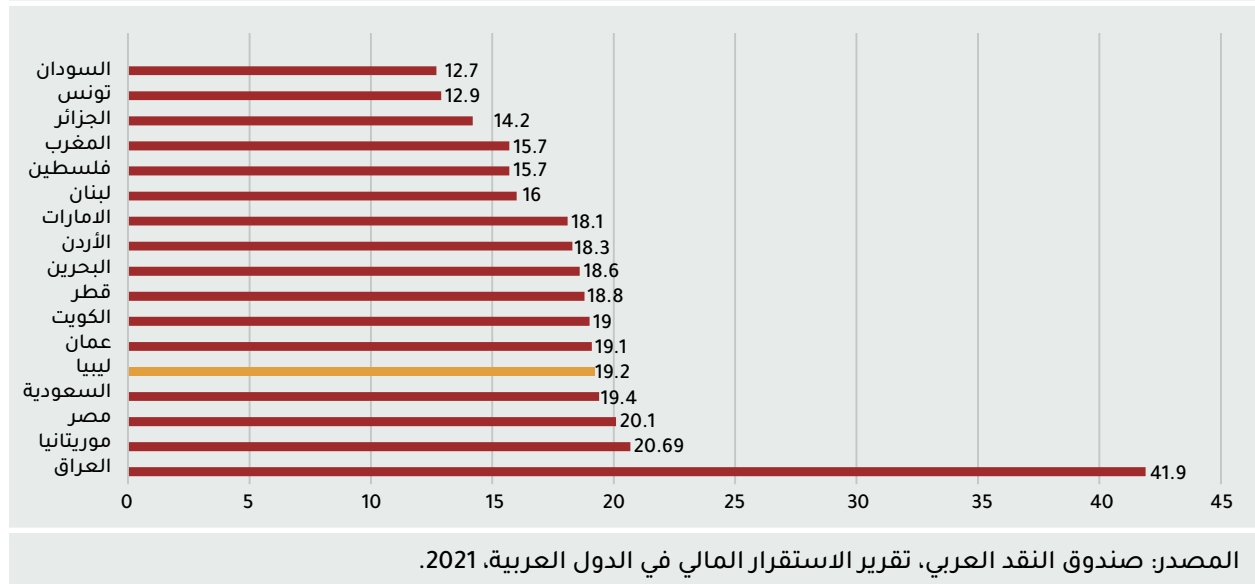
عند احتساب معدل ملاءة رأس المال للمصارف التجارية العاملة في ليبيا، تبين ارتفاع المعدل في عام 2020 بنسبة 4.3% ليصبح حوالي 19.2% عما كان عليه في عام 2019 والبالغ حوالي 18.4% حيث كان مرتفعاً بنسبة 3.4% عما كان عليه في عام 2018 والبالغ حوالي 17.8%، عليه يمكن القول ان القطاع المصرفي الليبي لديه معدل ملاءة رأس مال في عامي 2019 و2020 تزيد عن النسبة المحددة لمصرف ليبيا المركزي، والنسبة المحددة من قبل لجنة بازل 1 والبالغة 8% بنسبة حوالي (10.4، 11.2) نقطة مئوية على التوالي، والشكل (21-4) يبين معدلات ملاءة رأس المال للقطاع المصرفي الليبي خلال الفترة (2008-2020).

الشكل (21-4) معدلات ملاءة رأس المال للقطاع المصرفي الليبي (2008-2020)(%)



بمقارنة معدل ملاءة رأس المال للقطاع المصرفي الليبي مع القطاعات المصرفية بدول عربية مختارة، يتبين من الشكل (22-4) أن القطاع المصرفي الليبي يعد من ضمن أفضل القطاعات المصرفية تسجيلاً لمعدل ملاءة رأس المال.

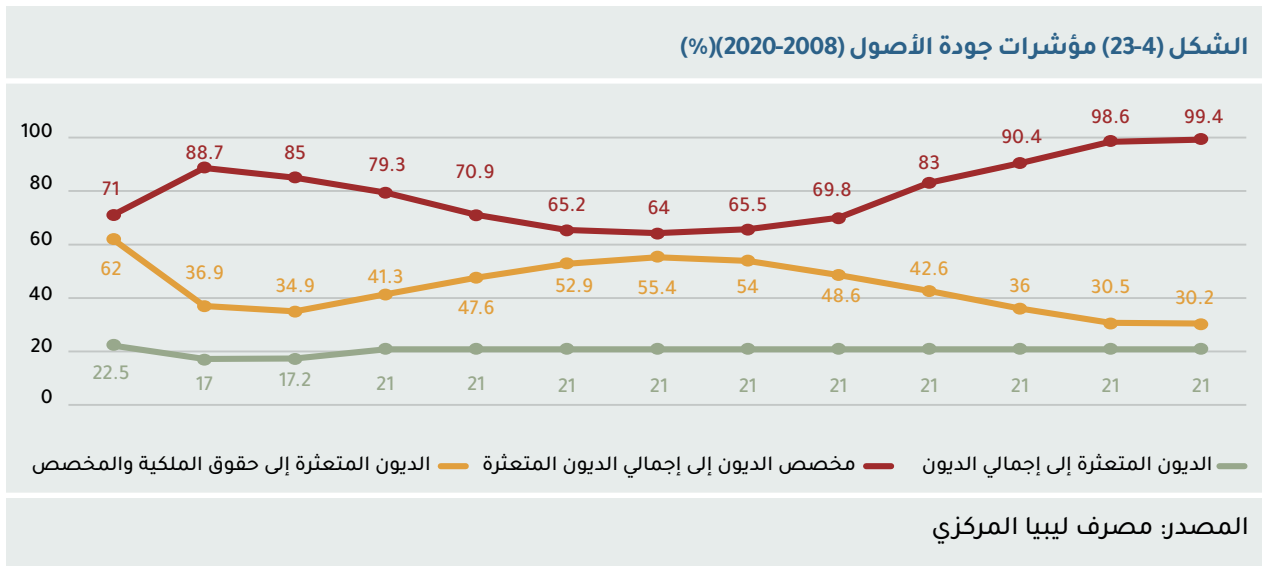
الشكل (22-4) معدلات ملاءة رأس المال للقطاع المصرفي الليبي ودول عربية مختارة للعام 2020 (%)



يتبين مما سبق أن القطاع المصرفي الليبي يأتي في التصنيف الأول في عامي 2019 و2020 وكذلك خلال الفترة (2008-2020) وفقاً لمقررات بازل (1)، وذلك لتجاوزه معدل 8%، إلا أنه وفق نموذج التقييم (CAMEL) وبسبب مؤشرات الربحية الضعيفة وحجم القروض المتعثرة المرتفع، حيث بلغت أكثر من نصف القاعدة الرأسمالية سواء في عام 2020 أو عام 2019 أو خلال متوسط الفترة (2008-2020)، جاءت ملاءة رأس المال في التصنيف الرابع¹، حيث بلغت نسبة القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية خلال عامي 2019 و2020 حوالي 51%، و52% على التوالي، وبمتوسط خلال الفترة (2008-2020) حوالي 68.7%.

4-5-2 مؤشرات جودة الأصول

تعد مؤشرات جودة الأصول من ضمن المؤشرات المهمة في قياس مدى قدرة القطاع المصرفي على مواجهة الخسائر الناتجة عن تعثر الائتمان بصفة خاصة وتدني جودة الأصول بصفة عامة، الشكل (4-23) يبين مؤشرات جودة الأصول.



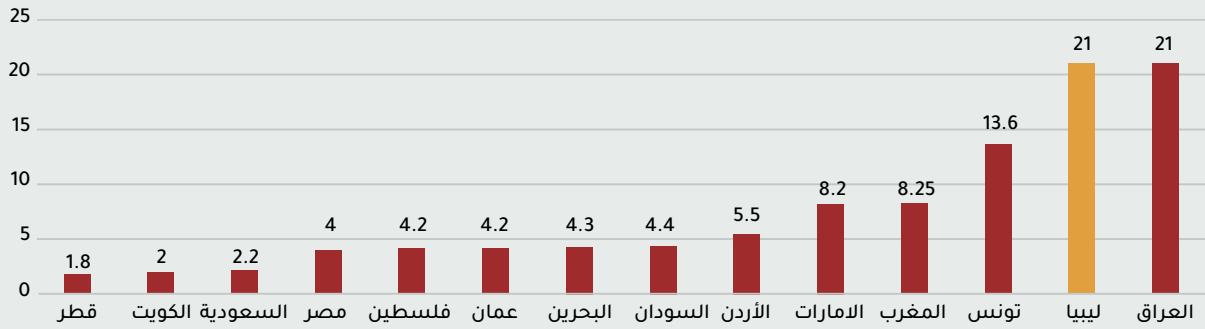
يتبين من الشكل أعلاه أن نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الديون في عامي 2019 و2020 هي نفسها المسجلة منذ عام 2011 وباللغة 21% ويعزي سبب ثبات تلك النسبة خلال هذه الفترة إلى عدم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسوية الديون المتعثرة من قبل مجالس الإدارة بالمصارف التجارية، وبمقارنة النسبة المسجلة بالنسبة المحددة وفقاً للاشتراطات الدولية (نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الديون 5% في أضييق الحدود)، يتبين أن المعدل المسجل يزيد بنسبة 320% عن الحدود المقبولة، مما يعتبر ذلك مؤشراً على عدم كفاءة الأداء المصرفي.

كما يبين الشكل (4-23) ان نسبة تغطية المخصصات للديون المتعثرة بلغت حوالي 99.4% خلال عام 2020 بارتفاع قدرة 0.8 نقطة مئوية عما كانت عليه في عام 2019 البالغة حوالي 98.6% والتي كانت مرتفعة عما كانت عليه في عام 2018 بمقدار 9 نقاط مئوية، وبمقارنة النسب المسجلة خلال عامي 2019 و2020 بالاشتراطات المحلية الواردة بقرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (47) لسنة 2006، نجد ان النسب منخفضة قليلاً عن تلك الاشتراطات بمقدار 1.4 و0.6 نقطة مئوية على التوالي، مما يشير ذلك إلى وجود تقصير لدى المصارف التجارية بالالتزام بقرارات مصرف ليبيا المركزي، حيث أن (بقاء حركة الحساب جامدة لمدة تزيد عن سنة يتطلب تكوين مخصص كحد أدنى بنسبة 100% من قيمة الدين).

يتبين من خلال الشكل (4-24) ان القطاع المصرفي الليبي يسجل أعلى نسبة ديون متعثرة إلى إجمالي الديون مقارنةً بالقطاعات المصرفية لدول عربية مختارة، متساوياً مع دولة العراق، وهي نسبة تزيد عن أقل دولة وهي قطر حوالي 19.2 نقطة مئوية.

1. حسب تصنيف (CAMELS)، عندما تكون القروض المتعثرة أكثر من نصف القاعدة الرأسمالية، تصبح ملاءة رأس المال في التصنيف الرابع

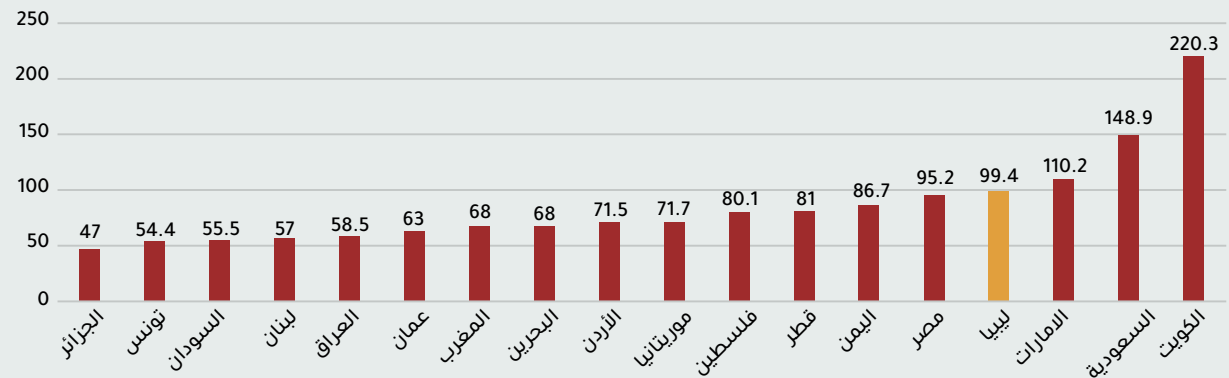
الشكل (4-24) نسبة الديون غير العاملة إلى الديون للقطاع المصرفي الليبي ودول عربية مختارة للعام (2020) (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، 2021.

يبين الشكل (4-25) إن القطاع المصرفي الليبي يأتي في الترتيب الرابع من بين الدول العربية المختارة في نسبة تغطية المخصصات للديون المتعثرة، ويرجع ارتفاع المخصصات لبعض الدول إلى أكثر من 100% لتطبيقها للمعيار الدولي رقم 9 (IFRS9).

الشكل (4-25) نسبة تغطية المخصصات للديون المتعثرة للقطاع المصرفي الليبي ودول عربية مختارة للعام 2020 (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، 2021.

أما فيما يتعلق بنسبة الديون المتعثرة إلى حقوق الملكية والمخصص فقط سجلت خلال عام 2020 نسبة حوالي 30.2% بانخفاض قدرة حوالي 1% عما كانت عليه في عام 2019 البالغة حوالي 30.5%، حيث كانت منخفضة حوالي 15.3% عما كانت عليه في عام 2018 والبالغة 36%.

مما سبق يتبين بأن القطاع المصرفي الليبي يأتي في التصنيف الثالث حسب نموذج (CAMEL) فيما يتعلق بنسبة الديون المتعثرة إلى المخصص وحقوق الملكية خلال عامي 2019 و2020 أو متوسط خلال الفترة (2008-2020) لتجاوزها معدل 25%، حيث سجلت 30.5% و30.2% على التوالي، وبمتوسط خلال الفترة (2008-2020) حوالي 36.5%.

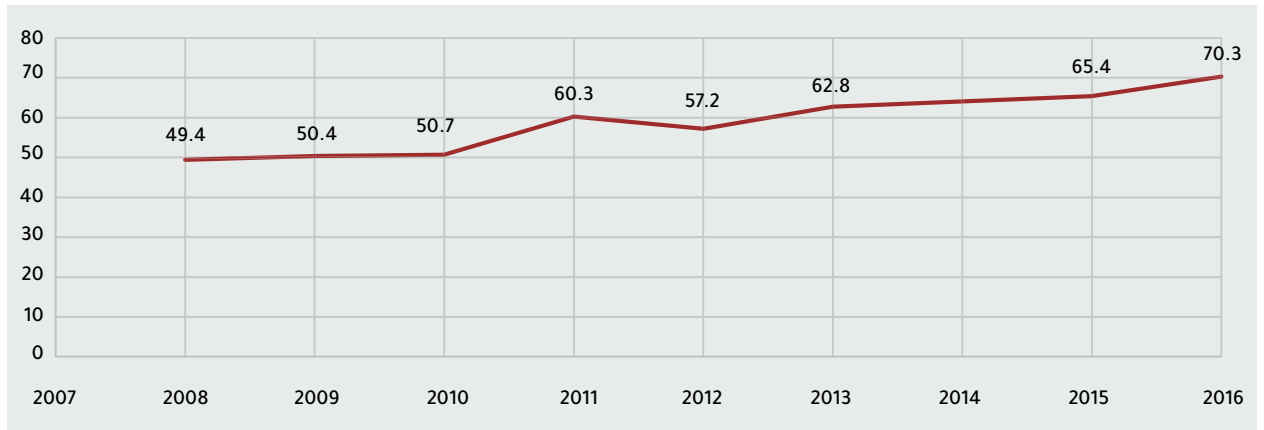
3-5-4 مؤشرات كفاءة الإدارة

تعد مؤشرات كفاءة الإدارة من ضمن المؤشرات المهمة في قياس مدى قدرة القطاع المصرفي في توجيه موارده الاقتصادية المتاحة نحو تحقيق أعلى قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من التكاليف، أي التحكم الناجح في طاقته المادية والبشرية، وتحقيقه للحجم الأمثل وعرضه لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية.

نظراً لعدم توفر البيانات التي يمكن الاعتماد عليها لمؤشر المصروفات إلى الإيرادات ومؤشر الإيرادات إلى عدد العاملين، خلال عام 2014 والفترة (2017-2020)، فقد تم الاكتفاء بالسلاسل الزمنية (2008-2013) و (2015-2016).

يتبن من الشكل (26-4) ارتفاع نسبة المصروفات إلى الإيرادات خلال عام 2016 إلى 70.3% مقارنة بنسبة 49.4% المسجلة في عام 2008 بنسبة ارتفاع 42% وبمتوسط 58.3% خلال الفترة (2008-2016).

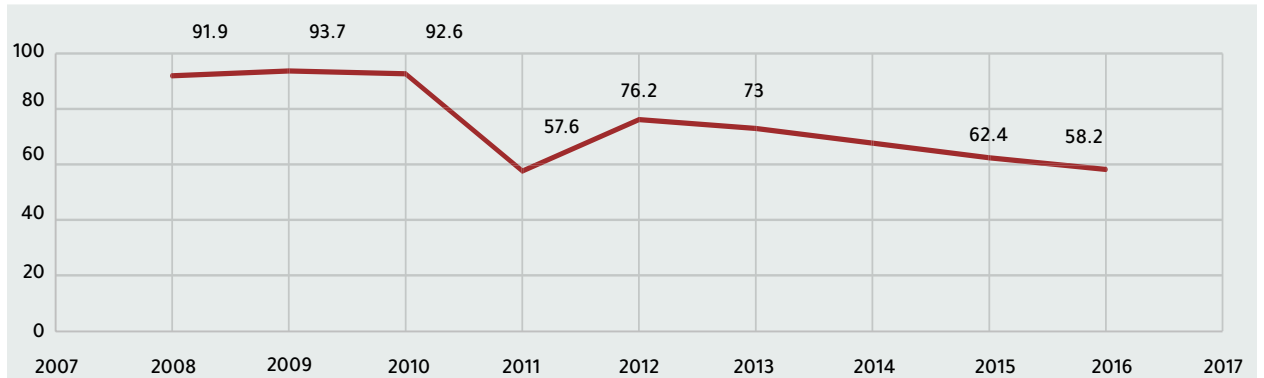
الشكل (26-4) نسبة المصروفات إلى الإيرادات (2008-2016) (%)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

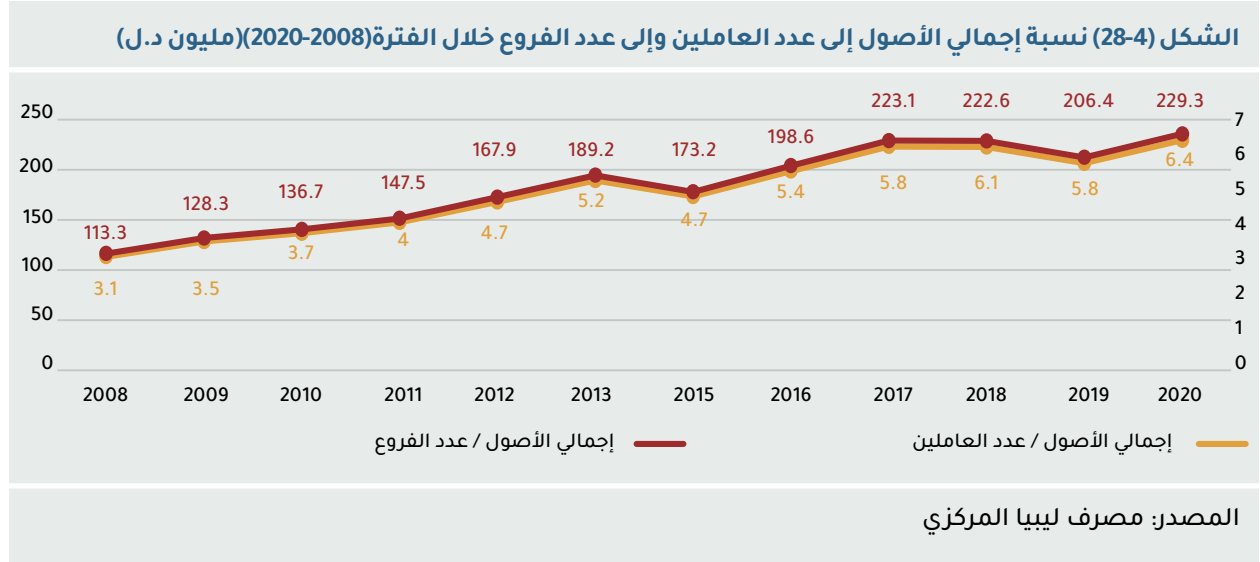
كما انخفضت قيمة الإيرادات إلى عدد الموظفين بـ 58.2 ألف دينار في عام 2016 عما كانت عليه في عام 2008 والبالغة 91.9 ألف دينار بنسبة انخفاض 37% وبمتوسط حوالي 75.7 ألف دينار خلال الفترة (2008-2016)، كما يبين ذلك الشكل (27-4).

الشكل (27-4) قيمة الإيرادات/عدد العاملين خلال الفترة (2008-2016)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

سجلت قيمة إجمالي الأصول إلى عدد العاملين ارتفاعاً بنسبة 10.3% خلال عام 2020 عما كانت عليه في عام 2019 البالغة حوالي 5.8 مليون دينار، حيث كانت منخفضة بنسبة 4.9% عما كانت عليه في عام 2018. كما ارتفعت قيمة إجمالي الأصول إلى عدد الفروع بنسبة 11.1% خلال عام 2020 عما كانت عليه في عام 2019 البالغة حوالي 206.4 مليون دينار، حيث كانت منخفضة بنسبة 7.3% عما كانت عليه في عام 2018. وبمتوسط حوالي 6.5% خلال الفترة (2008-2020)، وكما هو موضح في الشكل (28-4).



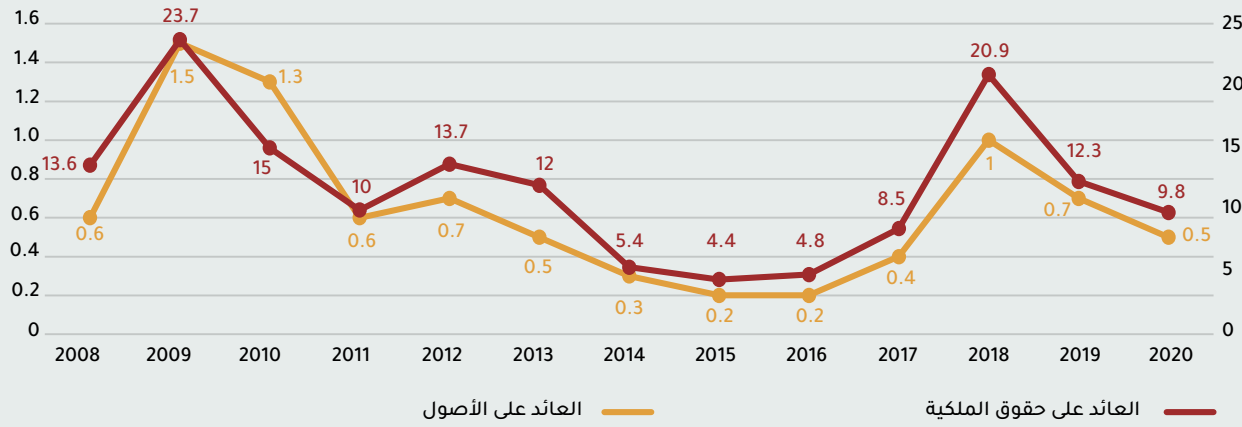
يتبين مما سبق بأن القطاع المصرفي الليبي يأتي في التصنيف الثاني حسب نموذج التقييم (CAMEL) فيما يتعلق بمتوسط نسبة المصروفات إلى الإيرادات خلال الفترة 2008-2016 وذلك لوقوعها بين 55% إلى أقل من 65%، إلا أنه يأتي في التصنيف الثالث فيما يتعلق بنسبة المصروفات إلى الإيرادات في عام 2016 حيث يقع المعدل بين 65% إلى أقل من 75%.



4-5-4 مؤشرات الربحية

تعد من المؤشرات المهمة في قياس مدى كفاءة نشاط القطاع المصرفي خلال فترة زمنية معينة وذلك بتدعيم سياساتها الاستثمارية وحقوق الملكية، وتحليل مؤشرات الربحية يتبين أن نسبة معدل العائد على الأصول خلال العام 2020 سجل ما نسبته 0.5% وبانخفاض حوالي 28.6% عما كانت عليه في عام 2019 والتي كانت قد سجلت حوالي 0.7% وبانخفاض حوالي 30% عما كانت عليه في عام 2018 البالغة حوالي 1%. أما بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية خلال العام 2020 سجل ما نسبته 9.8% وبانخفاض 20.3% عما كانت عليه في عام 2019 والتي سجلت حوالي 12.3% وبانخفاض عما كانت عليه في عام 2018 بنسبته 41.1% حيث كانت قد سجلت حوالي 20.9%، والجدير بالذكر أن الزيادة في الأرباح خلال عامي 2018 و 2019 جاءت نتيجة لتحقيق المصارف التجارية لإيرادات من عمولات بيع وتحويل العملة الأجنبية، وكذلك من رفع أسعار الخدمات المصرفية عموماً، حيث تعتبر هذه العمولات غير مستقرة نسبياً مما أدت إلى تذبذب مؤشرات الربحية لدى القطاع المصرفي خلال السنوات السابقة. الشكل (29-4) يبين معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية للقطاع المصرفي الليبي خلال الفترة (2008-2020) بالنسبة المئوية.

الشكل (29-4) مؤشرات الربحية (2020-2008) (%)

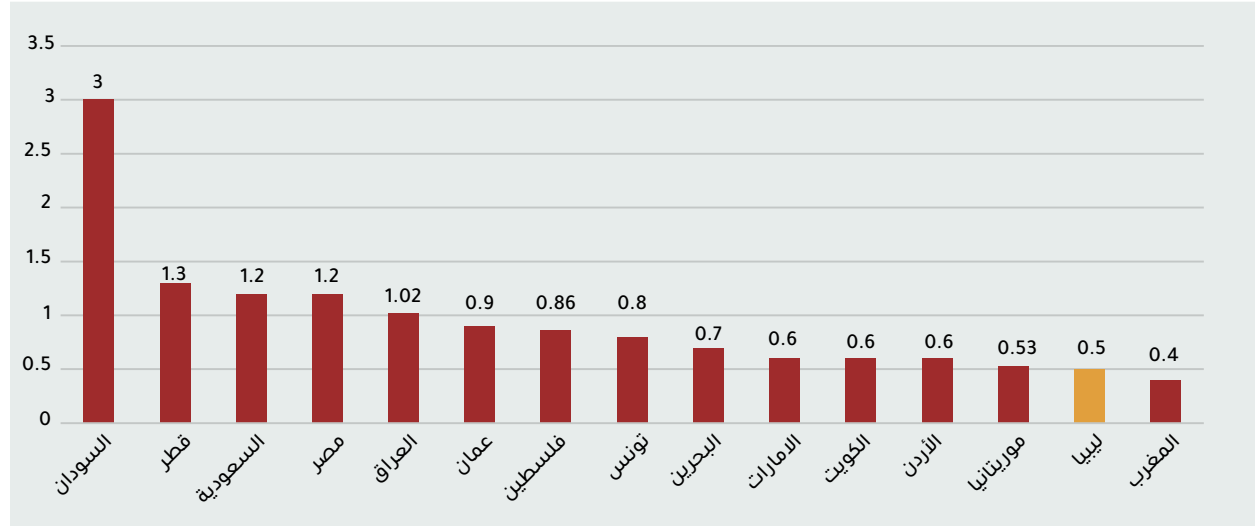


المصدر: مصرف ليبيا المركزي



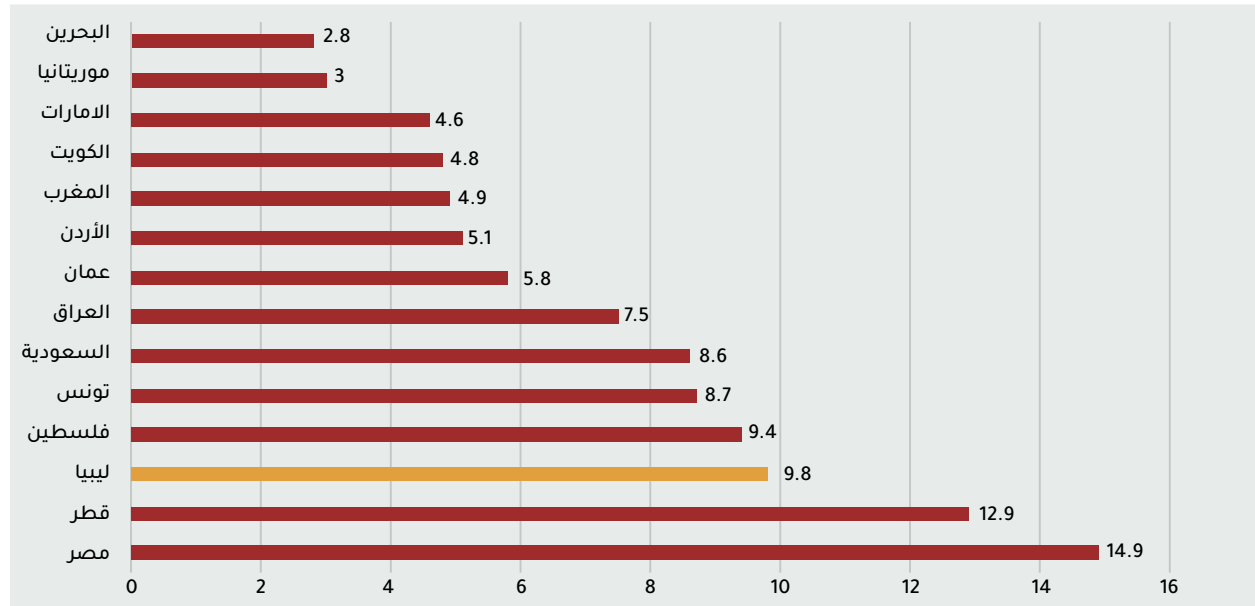
يبين الشكل (4-30) والشكل (4-31)، معدلات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية للقطاع المصرفي الليبي ودول عربية مختارة خلال العام 2020، حيث كان القطاع المصرفي الليبي أقل الدول العربية المختارة في معدل العائد على الأصول باستثناء دولة المغرب حيث ترتفع عليها بـ 0.1 نقطة مئوية كما تقل على أعلى معدل وهي السودان بـ 2.5 نقطة مئوية، أما فيما يتعلق بمعدل العائد على حقوق الملكية للقطاع المصرفي الليبي والدول العربية، تأتي ليبيا بالترتيب الثالث بفارق 4.9 نقطة مئوية عن أعلى دولة وهي مصر، وبفارق 6.2 نقطة مئوية عن أقل دولة وهي البحرين.

الشكل (4-30) معدل العائد على الأصول للقطاع المصرفي الليبي ودول عربية مختارة للعام (2020)(%)



المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، 2021.

الشكل (4-31) معدل العائد على حقوق الملكية للقطاع المصرفي الليبي ودول عربية مختارة للعام (2020)(%)



المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، 2021.

يتضح لنا مما سبق بأن القطاع المصرفي الليبي يأتي في التصنيف الثالث حسب نموذج التقييم (CAMEL) فيما يتعلق بالربحية سواءً في عامي 2019 و2020، أو خلال متوسط الفترة من 2008-2020، وذلك لوقوع معدل العائد على الأصول من (0.5% إلى أقل من 0.75%)، ووقوع معدل العائد على حقوق الملكية من (10% إلى أقل من 20%).

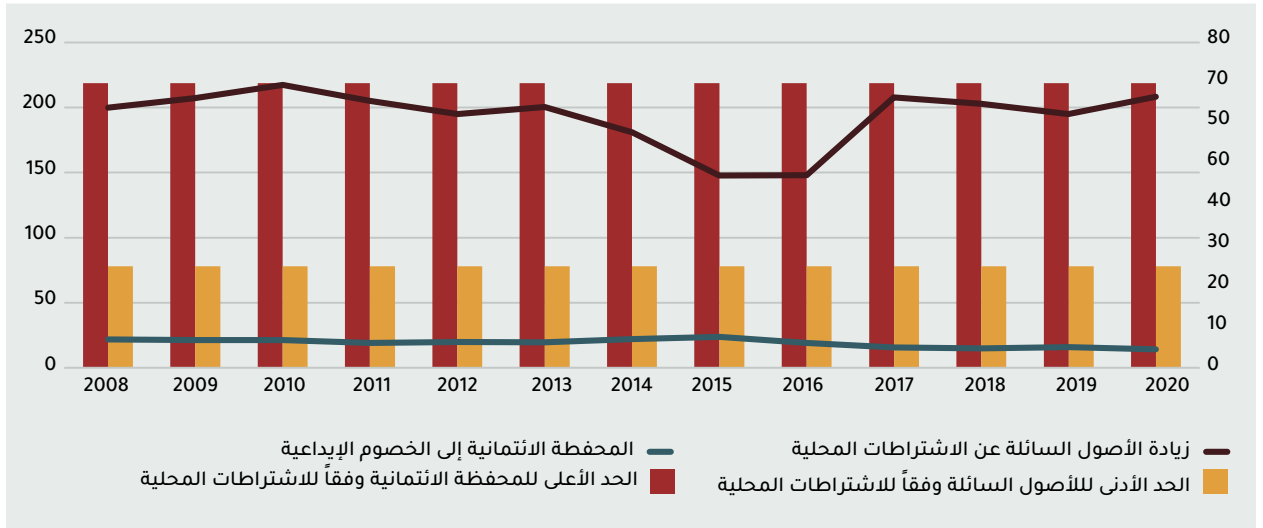
4-5-5 مؤشرات السيولة المصرفية

تعطي مؤشرات السيولة دلالة على مدى قدرة المصرف على تلبية أو الإيفاء بالتزاماته بشكل فوري تجاه المودعين، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة، ولأهمية السيولة فقد قام مصرف ليبيا المركزي بإصدار العديد من القرارات المتعلقة بتحديد نسب السيولة التي يتوجب على المصارف الاحتفاظ بها كحد أدنى والتي كان آخرها القرار رقم (68) لسنة 2008 (بشأن تحديد نسبة الأصول السائلة المطلوب الاحتفاظ بها من قبل المصارف التجارية) والذي نص بمادته الثانية (يجب على كل مصرف ان يحتفظ بأصول سائلة لا تقل عن نسبة 25% من مجموع خصومة الإيداعية)، فعليه أصبحت هذه النسبة هي المعيار الذي يحدد على أساسه فيما إذا كانت المصارف قادرة على مواجهة السحوبات المفاجئة للمودعين من عدمه.

بمقارنة نسب السيولة لدى المصارف التجارية بالنسبة المحددة من قبل مصرف ليبيا المركزي والبالغة 25%، تبين ان القطاع المصرفي يحتفظ في عام 2020 بنسبة سيولة تزيد عن تلك المحددة من قبل مصرف ليبيا المركزي بحوالي (194%)، اما في عام 2019 فقد بلغت نسبة الزيادة عن المحدد حوالي (179%)، حيث شكلت الأصول السائلة خلال عام 2020 ما نسبته حوالي 73.6% من إجمالي الخصوم الإيداعية، وفي العام 2019 شكلت نسبة حوالي 69.7% من إجمالي الخصوم الإيداعية وبمتوسط زيادة حوالي 68.6% خلال الفترة (2008-2020)، بالرغم من هذه الزيادة لنسبة السيولة عن الحد الأدنى المحدد من قبل مصرف ليبيا المركزي والبالغ 25% يعد مؤشراً جيداً للسيولة، إلا انه في ذات الوقت يعد مؤشراً سلبياً للربحية، وذلك لوجود ما نسبته 64.1% و 66% من الأصول السائلة عاطلة خلال عامي 2019 و 2020 على التوالي.

أما فيما يتعلق بنسبة المحفظة الائتمانية إلى الخصوم الإيداعية فقد بلغت حوالي 14.3% في عام 2020، بنسبة انخفاض حوالي 11% عما كانت عليه في عام 2019 التي سجلت حوالي 16% بنسبة ارتفاع حوالي 7.6% عما كانت عليه في عام 2018 البالغة 14.9%، وبمقارنة النسب المسجلة في عامي (2019-2020) بالاشتراطات المحلية الواردة بقرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (3) لسنة 2010 (عدم تجاوز نسبة المحفظة الائتمانية إلى الخصوم الإيداعية 70%)، نجد أن النسب تقل عن النسبة المحددة وفقاً لتلك الاشتراطات بنسبة (77.1% و 79.6%) على التوالي، الشكل (4-32) يبين نسب السيولة ومقارنتها بالاشتراطات المحلية خلال الفترة من (2008-2020).

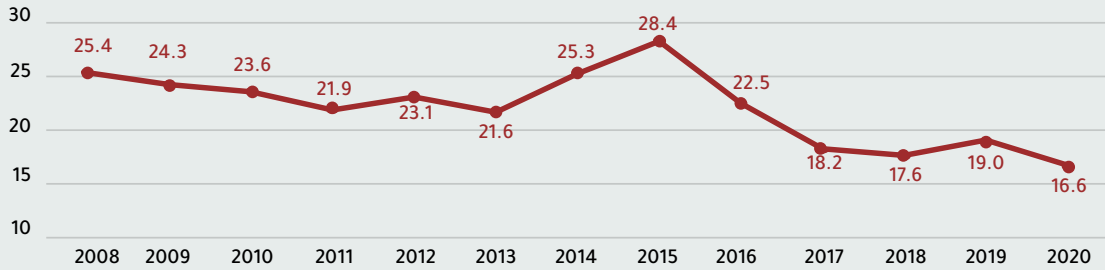
الشكل (4-32) نسب السيولة ومقارنتها بالاشتراطات المحلية (2008-2020)(%)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

يتبين من خلال الشكل (4-33) أن نسبة الائتمان إلى الودائع خلال عام 2020 تبلغ حوالي 16.6% بمعدل انخفاض حوالي 12.5% عما كانت عليه عام 2019 البالغة حوالي 19%، والتي كانت مرتفعة بمعدل 8.3% عما كانت عليه في عام 2018 البالغة حوالي 17.6%، وبمتوسط حوالي 22.1% خلال الفترة (2008-2020).

الشكل (4-33) نسبة الائتمان إلى الودائع خلال الفترة (2008-2020) (%)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

يتضح مما سبق بأن القطاع المصرفي الليبي يأتي في التصنيف الأول حسب نموذج التقييم (CAMEL) فيما يتعلق بدرجة سيولته سواءً في عام 2019 أو عام 2020 البالغة حوالي 19% و16.6% على التوالي أو خلال الفترة (2008-2020) البالغة 22.1% وذلك لوقوعها تحت معدل 55%؛ إلا أنه لتدني الأرباح يأتي في التصنيف الثاني، رغم احتفاظ القطاع المصرفي بنسب سيولة (الأصول السائلة إلى الخصوم الإيداعية)، تزيد عن تلك المحددة من قبل مصرف ليبيا المركزي، وكذلك نسبة السيولة (الائتمان إلى الخصوم الإيداعية) تقل عن تلك المحددة من قبل مصرف ليبيا المركزي.

4-5-6 التقييم الكلي لوضع القطاع المصرفي الليبي وفقاً للمعايير المحلية (قرارات ومنشورات)

يركز مصرف ليبيا المركزي في قراراته على تبني معايير محلية تهدف إلى الحفاظ على سلامة ومثانة المراكز المالية للمصارف التجارية، حيث تبين من خلال متابعة مدى التزام القطاع المصرفي بالمعايير المحلية الموضوعية، يتبين بأن القطاع ملتزم بشكل كبير بالمعايير الموضوعية، ولكن من ناحية الميزانية المجمعة للقطاع ككل دون النظر إلى بيانات كل مصرف على حدى، وذلك لعدم توفر هذه البيانات، والجدول (4-1) يبين مدى التزام القطاع المصرفي بالقرارات والمنشورات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي بخصوص (ملاءة رأس المال، السيولة، جودة الأصول).

الجدول (4-1) نسب الالتزام بالمعايير المحلية (قرارات ومنشورات) (2019-2020)

البيان	القرارات والمنشورات	نسبة الالتزام خلال عام 2019	نسبة الالتزام خلال عام 2020
ملاءة رأس المال	القرار رقم (3) لسنة 2010 بشأن (تحديد هياكل المراكز المالية للمصارف ومحافظها الائتمانية)	%100	%100
السيولة	القرار رقم (68) لسنة 2008 بشأن (تحديد نسبة الأصول السائلة المطلوب الاحتفاظ بها من قبل المصارف التجارية)	%100	%100
	القرار رقم (3) لسنة 2010 المتعلق (بعدم تجاوز نسبة المحفظة الائتمانية إلى الخصوم الإيداعية (70%))	%100	%100
جودة الأصول	القرار رقم (47) لسنة 2006 المتعلق (ببقاء حركة الحساب جامدة لمدة تزيد عن سنة يتطلب تكوين مخصص كحد أدنى بنسبة (100%) من قيمة الدين)	%98.60	%99.40

4-5-7 التقييم الكلي لوضع القطاع المصرفي الليبي وفقاً للمعايير الدولية (نموذج CAMELS)

تعتمد المنظمات الدولية المعنية بالقطاع المصرفي مجموعة من المعايير الدولية كنموذج (CAMELS) وذلك بهدف الحفاظ على سلامة ومتانة واستقرار المراكز المالية للقطاع المصرفي.

تبين من خلال تطبيق نموذج (CAMEL) على القطاع المصرفي الليبي، ان القطاع المصرفي يقع في التصنيف الثالث حيث بلغ التصنيف المركب خلال عامي 2019 و 2020 حوالي (3.05) وكذلك خلال متوسط الفترة (2008-2020) حيث بلغ التصنيف المركب حوالي (2.88)، وهي درجة تصنيف معقولة الا أنها بشكل عام تواجه بعض نقاط الضعف، وتستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في إطار زمني معقول، وذلك من حيث تسوية الديون المتعثرة التي أثرت في ملاءة رأس المال وجودة أصولها، والجدير بالذكر أن درجة التصنيف ارتفعت بمعدل 6% عما كانت عليه في عام 2018 البالغة (2.88)، وذلك بسبب تدني الربحية وجودة الأصول، وذلك حسب تحليل الوضع وفقاً لنموذج (CAMEL)، الجداول (2-4)، (3-4)، (4-4) تبين ذلك.

الجدول (2-4) التقييم الكلي لوضع القطاع المصرفي الليبي وفقاً لنموذج CAMEL للأعوام 2016-2017-2018 ومتوسط الفترة (2008-2018)

درجة التصنيف خلال الفترة (2018-2008)	درجة التصنيف 2018	درجة التصنيف خلال الفترة (2017-2008)	درجة التصنيف 2017	درجة التصنيف خلال الفترة (2016-2008)	درجة التصنيف 2016	البيان
4	4	4	4	4	4	ملاءة رأس المال C
4	3	4	4	4	4	جودة الأصول A
2	3	2	3	2	3	كفاءة الإدارة M
3	2	3	4	3	5	الربحية E
2	2	2	2	2	2	السيولة L
-	-	-	-	-	-	الحساسية اتجاه مخاطر السوق S
3.15	2.88	3.15	3.49	3.15	3.66	درجة التصنيف المركب
3	3	3	3	3	4	درجة التصنيف

الجدول (3-4) التقييم الكلي لوضع القطاع المصرفي الليبي وفقاً لنموذج CAMEL لعام 2019 ومتوسط الفترة (2019-2008)

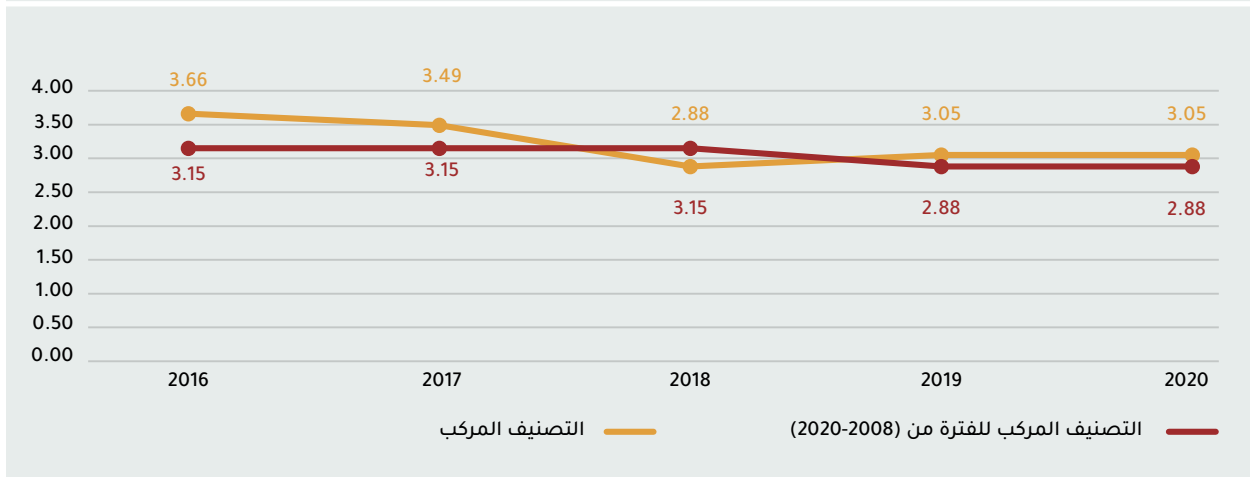
التصنيف المركب خلال الفترة (2008- 2019)	التصنيف المركب 2019	معامل التحويل	درجة التصنيف خلال الفترة (2019-2008)	درجة التصنيف 2019	البيان
0.88	0.88	%22	4	4	ملاءة رأس المال C
0.81	0.81	%27	3	3	جودة الأصول A
0.34	0.51	%17	2	3	كفاءة الإدارة M
0.51	0.51	%17	3	3	الربحية E
0.34	0.34	%17	2	2	السيولة L
-	-	-	-	-	الحساسية اتجاه مخاطر السوق S
2.88	3.05	%100	درجة التصنيف المركب		
3	3		درجة التصنيف		

الجدول (4-4) التقييم الكلي لوضع القطاع المصرفي الليبي وفقاً لنموذج CAMEL لعام 2020 ومتوسط الفترة (2020-2008)

التصنيف المركب خلال الفترة (2008- 2020)	التصنيف المركب 2020	معامل التحويل	درجة التصنيف خلال الفترة (2020-2008)	درجة التصنيف 2020	البيان
0.88	0.88	%22	4	4	ملاءة رأس المال C
0.81	0.81	%27	3	3	جودة الأصول A
0.34	0.51	%17	2	3	كفاءة الإدارة M
0.51	0.51	%17	3	3	الربحية E
0.34	0.34	%17	2	2	السيولة L
-	-	-	-	-	الحساسية اتجاه مخاطر السوق S
2.88	3.05	%100	درجة التصنيف المركب		
3	3		درجة التصنيف		

يتبين مما سبق بأن القطاع المصرفي الليبي يقع في درجة التصنيف الرابع خلال عام 2016، وفي درجة التصنيف الثالث للأعوام من 2017 إلى 2020، حسب نموذج CAMEL، وكذلك متوسط الفترة (2008-2019)، (2020-2008)، البالغة 2.88. وبالرغم من أن درجة التصنيف ارتفعت خلال عامي 2019 و2020 مقارنةً بدرجة التصنيف خلال عام 2018 البالغة 2.88، كما أن درجة التصنيف المركب انخفضت خلال الفترة (2020-2008) مقارنةً بالفترة (2018-2008)، وهذا يشير إلى أن أداء القطاع المصرفي مقبول نوعاً ما، إنما أيضاً يدل على عدم قدرة تحمل كافة المخاطر التي يواجهها، مما يستدعي العمل على تحسين وضع القطاع وتغيير أدائه نحو الأفضل، كما هو مبين في الشكل (4-34).

الشكل (4-34) تطور تصنيفات CAMEL خلال الفترة (2020-2008)



ختاماً، يمكن القول وبشكل عام أن البيئة التي تعمل فيها المصارف التجارية لازالت غير اعتيادية، وأن أوضاع القطاع المصرفي بحاجة إلى تنفيذ استراتيجية اصلاح شاملة يقودها مصرف ليبيا المركزي من أجل رفع الجودة وتوحيد التدابير والإجراءات وقواعد البيانات لتعزيز الثقة في القطاع المصرفي من قبل المتعاملين وكذلك من قبل المصارف العالمية التي رفعت من علاوة المخاطر في ليبيا عند التعامل مع المصارف المحلية.

إن عدم التوسع أو النمو في المحفظة الائتمانية للمصارف التجارية خلال السنوات الأخيرة أدى إلى غياب دور الوساطة المصرفية فيما يخص منح الائتمان، كما أن عدم اتباع الأساليب الحديثة في إدارة المخاطر الائتمانية من قبل أغلب المصارف التجارية المملوكة للدولة ساهم أيضاً في انخفاض جودة خدمات الوساطة المالية، ومن ثم ارتفاع معدلات القروض المتعثرة.

إن تذبذب مؤشرات الربحية للقطاع المصرفي خلال السنوات 2018، 2019، 2020 بين الارتفاع والانخفاض كان نتيجةً (في جزء كبير منه) لتطبيق القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع التعامل بالفوائد المصرفية واعتماد المصارف التجارية على الإيرادات من عمولات بيع العملة الأجنبية وعلى رفع أسعار الخدمات المصرفية عموماً، حيث تعتبر هذه العمولات غير مستقرة نسبياً مما أدى إلى تذبذب مؤشرات الربحية خلال السنوات الماضية.

ملحق

الفصل الرابع

جداول تصنيفات نموذج CAMELS

جدول تصنيفات معدل ملاءة رأس المال وفق نموذج (CAMELS)

تصنيفات (CAMELS)	معدل ملاءة رأس المال	نسبة الديون المتعثرة إلى رأس المال	نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الديون
1	10% فأكثر	-	-
2	من 8% إلى أقل من 10%	-	-
3	من 6% إلى أقل من 8%	-	أكثر من المعدل الدولي 5%
4	من 5% إلى أقل من 6%	تتجاوز 50% من رأس المال	أكثر من المعدل الدولي 5%
5	أقل من 5%	تتجاوز 100% من رأس المال	أكثر من المعدل الدولي 5%

جدول تصنيفات معدل جودة الأصول وفق نموذج (CAMELS)

تصنيفات (CAMELS)	نسبة الديون المتعثرة إلى حقوق الملكية والمخصص
1	-
2	لا تتجاوز 25%
3	من 26% إلى 40%
4	من 41% إلى 60%
5	تتجاوز 60%

جدول تصنيفات معدل كفاءة الإدارة وفق نموذج (CAMELS)

تصنيفات (CAMELS)	نسبة المصروفات إلى الإيرادات
1	أقل من 55%
2	من 55% إلى 65%
3	من 65% إلى 75%
4	من 75% إلى أقل من 85%
5	أكثر من 85%

جدول تصنيفات معدل الربحية وفق نموذج (CAMELS)

تصنيفات (CAMELS)	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية
1	أكبر من 1%	أكبر من 40%
2	من 0.75% إلى 1%	من 20% إلى 40%
3	من 0.50% إلى أقل من 0.75%	من 10% إلى أقل من 20%
4	من 0.25% إلى أقل من 0.50%	من 5% إلى أقل من 10%
5	أقل من 0.25%	أقل من 5%

جدول تصنيفات معدل السيولة وفق نموذج (CAMELS)

تصنيفات (CAMELS)	اجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع
1	لا تتجاوز 55%
2	من 55% إلى أقل من 60%
3	من 60% إلى أقل من 65%
4	من 65% إلى أقل من 70%
5	أكبر من 70%

جدول تصنيف درجات نموذج (CAMELS)

الترتيب	الوضع
1	قوي وسليم
2	مرضي
3	مقبول نوعاً ما
4	ضعيف
5	ضعيف ووضوح حرج



05

الفصل الخامس:

قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي
في ليبيا خلال الفترة (2008-2020)



1-5 المقدمة

تزايد الاهتمام بالمؤشر التجميعي للاستقرار المالي من قبل البنوك المركزية في العديد من دول العالم الذي يقيس وبموضوعية مستوى الاستقرار المالي ويعمل كأداة للتوجيه والإنذار المبكر حيث ينبه متخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض النظام المالي لأزمة مالية قبل وقوعها لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية واستباقية. كما يسمح المؤشر أن تكون عملية تقييم سلامة النظام المالي بشكل مبني على مقاييس كمية وموضوعية ويساعد على ترسيخ مبدأ الشفافية والافصاح، وإتاحة مختلف المعلومات للسوق والمتعاملين مع النظام المالي، مع توجيه الانتباه للمخاطر النظامية التي قد يتعرض لها النظام ككل، حيث يعد مؤشر الاستقرار المالي أداة تكميلية لأنظمة الإنذار المبكر واختبارات الأوضاع الضاغطة، من خلال ما يعكسه ويحدده من درجة المخاطر أو التقلبات في النظام المالي.

يمكن تعريف مؤشر الاستقرار المالي على أنه متغير قابل للمشاهدة أو المراقبة، ويستخدم لوصف ظاهرة معينة، والتي يصعب فهمها، إن الظاهرة الاقتصادية متعددة الأبعاد مثل الاستقرار المالي لا يمكن تحليلها إلا عن طريق مؤشر مركبي يجمع ما يسمى بالمؤشرات الأساسية المختلفة حيث تعكس هذه المؤشرات أبعاد الاستقرار المالي فهي تسلط الضوء على أداء سوق المال والبنوك وجودة الائتمان.

إن بناء مؤشر الاستقرار المالي إلى جانب أنظمة الإنذار المبكر واختبارات الأوضاع الضاغطة إحدى الطرق الكمية لقياس استقرار النظام المالي خلال سنوات مختلفة، وذلك لسهولة الوصول إلى البيانات الإحصائية وبساطة الحسابات وإمكانية التنبؤ بمستوى الاستقرار المالي، حيث يعتمد مؤشر الاستقرار المالي في بناءه على ما يسمى بالمؤشرات الأساسية المختلفة التي تجمع في مؤشر واحد يطلق عليه المؤشر التجميعي للاستقرار المالي، ولكي يتم قياس هذا المؤشر لابد من تحديد مؤشرات الفرعية الداخلة في تركيبه وهي:

- مؤشر القطاع المصرفي
- مؤشر الاقتصاد الكلي
- مؤشر سوق رأس المال
- مؤشر الدورة المالية

2-5 بعض تجارب الدول العربية في بناء مؤشرات الاستقرار المالي

قامت العديد من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بتطوير وبناء مؤشر خاص للاستقرار المالي، إدراكاً منها بأهمية تقييم المخاطر النظامية أول بأول، وبالتالي تقييم حالة النظام المالي، والجدول التالي يوضح المؤشرات المستخدمة والمنهجيات المتبعة لقياس المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في بعض الدول العربية.

1. من بينها: البنك المركزي العراقي، والبنك المركزي الأردني، ومصرف الإمارات العربية المتحدة.

الجدول (1-5) بعض تجارب الدول العربية في بناء مؤشرات الاستقرار المالي

الدولة	المؤشرات المستخدمة	المنهجية
الإمارات العربية المتحدة	مؤشرات القطاع المصرفي (55.6%)	التطبيع الإحصائي Statistical Normalization
	كفاية رأس المال، نسبة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول، نسبة التغير في الديون غير العاملة، نسبة صافي الاقتراض الأجنبي ما بين البنوك إلى إجمالي القروض، نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات، نسبة القروض إلى الودائع، العائد على الأصول، المصاريف من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل، مؤشر احتمالية التعثر، التقلب في القطاع المصرفي.	
	مؤشرات الاقتصاد الكلي (27.8%)	
	نمو الناتج المحلي الإجمالي، فجوة نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي، عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مديونية الأفراد بالنسبة إلى دخلهم، التذبذب في الرقم القياسي لأسعار العقارات، معدل التضخم.	
	مؤشر سوق رأس المال (16.6%)	
	القيمة السوقية للأسهم إلى العائد على الأسهم، القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي.	
العراق	مؤشرات مصرفية فقط، وهي:	منهجية تحويل بيانات المتغيرات إلى قيم معيارية
	نسبة كفاية رأس المال، جودة الموجودات، الربحية، جودة السيولة، مخاطر الصرف الأجنبي، التركيزات المصرفية.	
الأردن	مؤشر القطاع المصرفي	منهجية إعادة القياس (Re-scaling)
	كفاية رأس المال، نسبة الرفع المالي، نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي الديون، نسبة صافي الديون غير العاملة بعد طرح مخصصات الديون المتعثرة إلى رأس المال، نسبة السيولة القانونية، نسبة الموجودات السائلة إلى الموجودات، نسبة العائد على الموجودات، العائد على رأس المال، نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل، نسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل.	
	مؤشرات الاقتصاد الكلي	
	معدل النمو الاقتصادي، وفجوة الائتمان، عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مديونية الأفراد، التذبذب في الرقم القياسي لأسعار العقارات، معدل التضخم والاحتياطات الرسمية.	
	مؤشرات سوق رأس المال	
القيمة السوقية للأسهم إلى العائد على الأسهم، القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي.		

المصدر: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019

الفصل الخامس: قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في ليبيا خلال الفترة (2008-2020)

وتماشياً مع مواكبة أهم التطورات المتعلقة بالمؤشرات التي لها صلة بالاستقرار المالي، تم بناء المؤشر التجميعي للقطاع المصرفي الليبي على أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، كخطوة أولية تمهيداً لقياسه على مستوى الاستقرار المالي للدولة، وذلك في ظل توفر البيانات السنوية (التجميعية) للمصارف التجارية العاملة في ليبيا، وبالاعتماد على مجموعة من النسب المالية الملائمة لطبيعة القطاع المصرفي الليبي المتمثلة بمربع السلامة المالية (كفاية رأس المال و السيولة و الربحية و جودة الأصول) الموضح تفاصيلها بالجدول (2-5)، إذ أن هذه النسب تعكس مدى سلامة الجهاز المصرفي الليبي فضلاً عن تحليل مستوى المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي ككل.

الجدول (2-5) مؤشرات قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي للمصارف التجارية العاملة في ليبيا

المؤشرات الرئيسية	المؤشرات الفرعية
ملاءة رأس المال	رأس المال الكلي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
جودة الأصول	القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول
	القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض
	مخصص الديون إلى القروض المتعثرة
	مخصص الديون إلى إجمالي القروض
الربحية	العائد إلى حقوق الملكية
	العائد إلى الأصول
السيولة	الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول
	إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع
	إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3-5 البيانات ومنهجية القياس²

تعتبر المنهجية المستخدمة في بناء المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في هذا الفصل من أكثر المنهجيات المتبعة في الدول التي عملت على تطوير هكذا مؤشر حيث تم الاستفادة من تجارب العديد من الدول بهذا الخصوص وأخذ أفضل الممارسات لتطبيقها مع مراعاة اختيار المتغيرات التي تميز خصوصية القطاع المصرفي الليبي.

إن بناء مؤشر تجميعي جيد يمكن الاعتماد عليه والثوق في نتائجه ليس بالعملية السهلة، فهناك خطوات أساسية لبناء تلك المؤشرات تعتمد على بعض الأساليب الإحصائية المهمة، نستعرض في هذا الفصل كيفية بناء المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في شكل تسلسل مكون من أربع خطوات أساسية:

2. تم الاعتماد على البيانات التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية إصدارات مختلفة.

1. تحويل بيانات المتغيرات الى قيم معيارية Standardization³ بوساطة المعادلة التالية:

(A) القيم الحقيقية لبيانات المؤشر الفرعي
(Min) تمثل القيمة الصغرى للبيانات
(S.D) تمثل الانحراف المعياري للبيانات
(Z) تمثل القيمة المعيارية للمتغير.

$$Z = \frac{A - \text{Min}}{S.D}$$

حيث تتراوح قيمة المؤشر ما بين (0-∞)، كلما كانت القيمة قريبة من الصفر فهو دلالة على أن المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي يواجه حالة من عدم الاستقرار بدرجة مخاطر أكبر، في حين أنه كلما ابتعدت القيمة من الصفر فهو دلالة على أن المؤشر التجميعي مستقر وحجم المخاطر أقل.

2. تحديد الأوزان:

تقوم فكرة الأوزان المتساوية على إعطاء نفس الوزن لكل مؤشر من المؤشرات الفرعية، ويتم هذا في حالة عدم وجود دليل واضح على اختلاف أهمية كل مؤشر، كما يستخدم هذا الأسلوب أيضاً إذا كانت كل الأبعاد (اقتصادية، اجتماعية، بيئية... الخ) ممثلة في المؤشر المركب من خلال نفس عدد المؤشرات الفرعية.

إن الهدف من اختيار هذه الطريقة في تحديد الأوزان المتساوية (جميع المؤشرات الفرعية لها أهمية متساوية)، لمنع تأثير أحد المؤشرات الفرعية على المؤشر التجميعي، وبالإضافة الى هذه الطريقة هناك طرق أخرى لمنح الأوزان مثل:

- تقديرات الخبراء
- بناء الأوزان وفقاً للنماذج الإحصائية (تحليل المكونات الأساسية، التحليل العاملي)
- طريقة الانحدار الخطي

3. جمع القيم المعيارية الموزونة للحصول على قيم المؤشرات الفرعية.

4. حساب المتوسط للمؤشرات الفرعية للحصول على المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي عن طريق منهجية المتوسط المرجح كما يلي:

$$BSI = \frac{\sum^1 Z_1 + \sum^4 Z_2 + \sum^2 Z_3 + \sum^3 Z_4}{N}$$

إذ أن

(BSI) المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي Banking Stability Index.

(Z₄-Z₁) قيم المؤشرات الفرعية Sub-Index

(N) تمثل عدد المتغيرات الفرعية الداخلة في بناء المؤشر التجميعي وباللغة عشر متغيرات.

3. تقرير الاستقرار المالي العراقي 2017، المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي

4-5 المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي وعلاقته بالمؤشرات الفرعية المكونة له

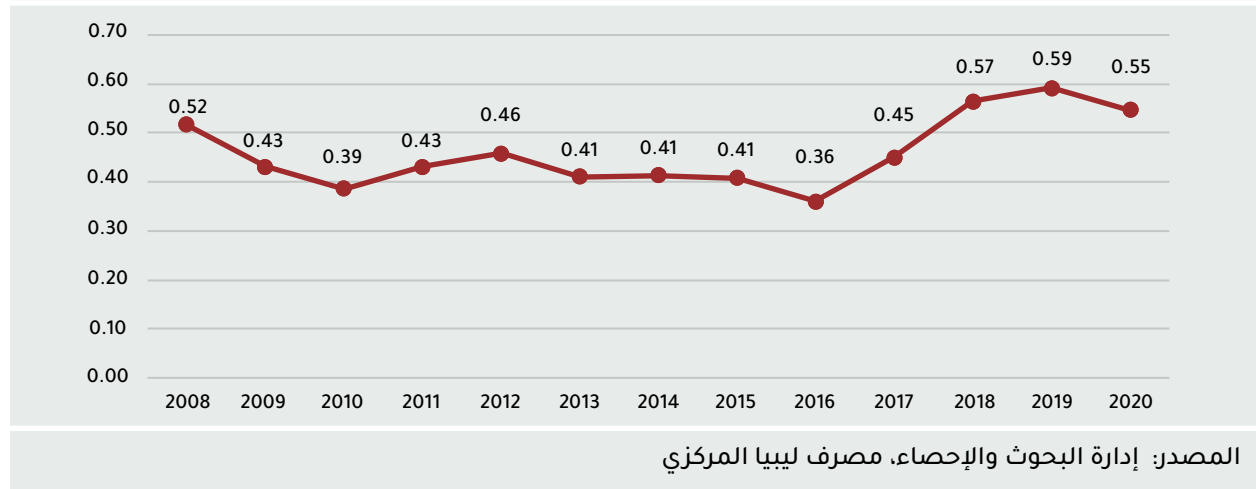
إن المقصود بالمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي هو مقياس (عددي أو كمي) مجمع يضم مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تعكس حالة وأداء القطاع المصرفي، بحيث يتم دمج هذه المؤشرات المنفصلة بالاستناد على نموذج معين للحصول على المؤشر الذي يعبر عن الاتجاه العام المشترك لتلك المؤشرات الفرعية، وهو بذلك يعمل على تجميع المعلومات وعرضها بشكل مبسط يسهل فهمه وتفسيره.

تعتمد قوة أو ضعف المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي على مدى جودة وسلامة المؤشرات الفرعية المكونة له حيث تم الاعتماد على مجموعة من النسب المالية الملائمة لطبيعة القطاع المصرفي الليبي التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي المتمثلة بمربع السلامة المالية (ملاءة رأس المال، وجودة الأصول، والربحية، والسيولة).

1-4-5 المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي الليبي خلال الفترة (2008-2020)

إن تقييم مستوى الاستقرار المصرفي الليبي بواسطة المؤشر التجميعي يعتمد بالدرجة الأساسية على مكونات المؤشر واتجاهاته، واستناداً على طريقة المتوسط المرجح في بنائه، وعلى حسب البيانات المتوفرة (التجميعية) للمصارف التجارية العاملة في ليبيا خلال الفترة (2008-2020)، ووفقاً لمجموعة من النسب المالية الملائمة لطبيعة القطاع المصرفي الليبي، يلاحظ من خلال الشكل (1-5) أن المؤشر التجميعي للقطاع المصرفي الليبي مستقر نسبياً خلال الفترة (2008-2020)، حيث سجل المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي أعلى مستوياته خلال الأعوام 2018، 2019، 2020 التي بلغت على التوالي (0.57، 0.59، 0.55)، كنتيجة لتحسن مؤشرات الربحية بشكل كبير خلال ذات الأعوام، وعند مقارنة قيمة المؤشر في عام 2020 البالغ (0.55)، بعام 2019 لوحظ انخفاضه بمعدل يقارب 7%، وذلك لانخفاض حصيلة إيرادات المصارف التجارية من عمولات بيع وتحويل العملة الأجنبية خلال عام 2020.

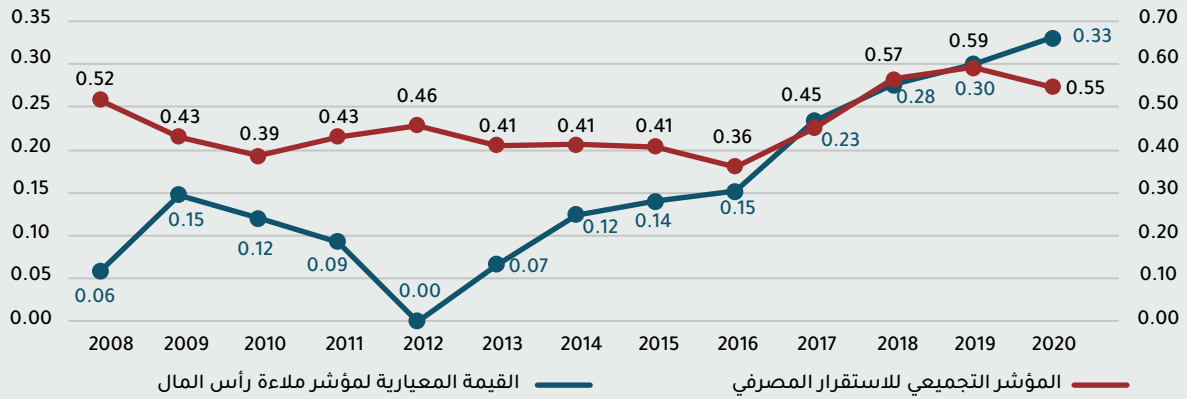
الشكل (1-5) المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في للمصارف التجارية العاملة في ليبيا خلال الفترة (2008-2020)



2-4-5 القيمة المعيارية لمؤشر ملاءة رأس المال والمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي

يتمتع القطاع المصرفي الليبي بكفاية رأس مال مرتفعة، كافية لمواجهة أية مخاطر قد تحدث، حيث سجلت القيمة المعيارية لمؤشر كفاية رأس المال خلال الفترة (2008-2020)، أعلى مستوياتها خلال عام 2020 حيث بلغت (0.33) كما هو موضح بالشكل (2-5)، وهذا يدل على أن المصارف التجارية العاملة في ليبيا وبحسب البيانات المتوفرة عنها تمتلك متانة مالية عالية وبالرغم من ذلك لم تأثر القيمة المعيارية لمؤشر ملاءة رأس المال على المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي.

الشكل (2-5) القيمة المعيارية لمؤشر ملاءة رأس المال والمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي خلال الفترة (2020-2008)

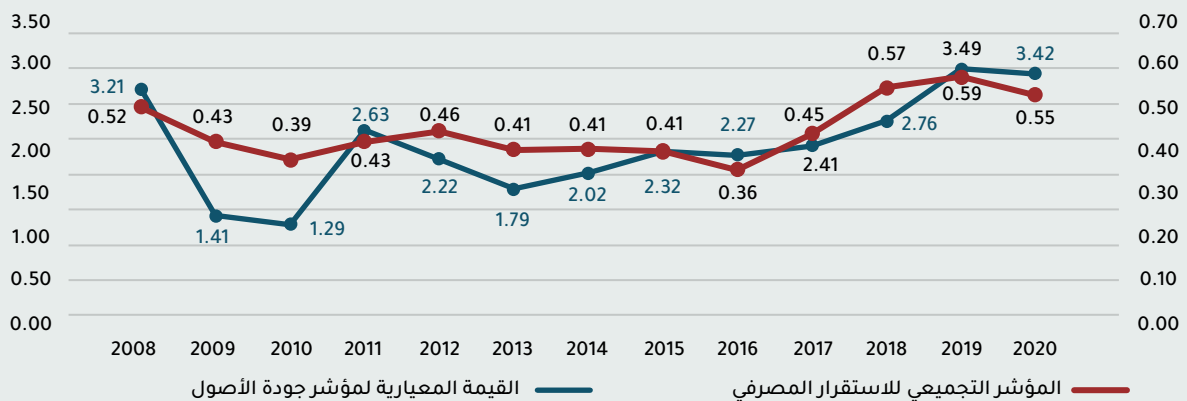


المصدر: إدارة البحوث والإحصاء، مصرف ليبيا المركزي

3-4-5 القيمة المعيارية لمؤشر جودة الأصول والمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي

ارتفعت القيمة المعيارية لمؤشر جودة الأصول ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام 2019، حيث بلغت أعلى مستوياتها (3.49) خلال الفترة (2008-2020) على النحو المبين في الشكل (3-5)، حيث يلاحظ من خلال الشكل أدناه أن القيمة المعيارية لمؤشر جودة الأصول لم تؤثر في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي، وذلك لثبات نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الديون خلال الفترة (2011-2020)، والبالغة 21%، ويعزى ثبات هذه النسبة خلال هذه الفترة إلى عدم اتخاذ الإجراءات الكفيلة من مجالس إدارة المصارف التجارية بنسوية الديون المتعثرة التي تجاوزت الاشتراطات الدولية 5%.

الشكل (3-5) القيمة المعيارية لمؤشر جودة الأصول والمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي خلال الفترة (2020-2008)

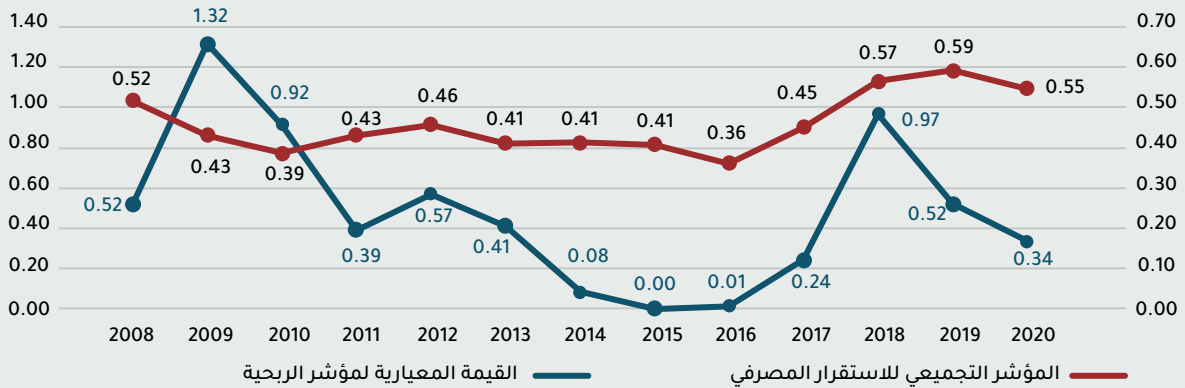


المصدر: إدارة البحوث والإحصاء، مصرف ليبيا المركزي

4-4-5 القيمة المعيارية لمؤشر الربحية والمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي

سجلت القيمة المعيارية لمؤشر الربحية ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام 2009 حيث بلغت (1.32)، وجاء هذا الارتفاع نتيجة أسباب منها توجه معظم المصارف التجارية للاستثمار في شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي، كما شهد المؤشر انخفاضاً ملحوظاً خلال الفترة (2014-2016)، ويعزى سبب الانخفاض إلى جملة من الأسباب منها عدم الاستقرار الناجم عن الأوضاع الأمنية والسياسية التي تعمل فيه المصارف التجارية، وكذلك تطبيق قانون إلغاء الفوائد الربوية، إلا أنه في عامي (2018-2019) ارتفعت القيمة المعيارية لمؤشر الربحية حيث بلغت على التوالي (0.97، 0.52)، وجاءت هذه الزيادة كنتيجة لتحقيق المصارف التجارية لإيرادات مرتفعة من عمولات بيع وتحويل العملة الأجنبية، وكذلك من رفع أسعار الخدمات المصرفية عموماً، وفي عام 2020 انخفضت القيمة المعيارية لمؤشر الربحية مقارنة بعام 2019 البالغة (0.52) بمعدل انخفاض 35%، وذلك لانخفاض حصة الإيرادات من هذه العمولات خلال عام 2020.

الشكل (4-5) القيمة المعيارية لمؤشر الربحية والمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي خلال الفترة (2008-2020)

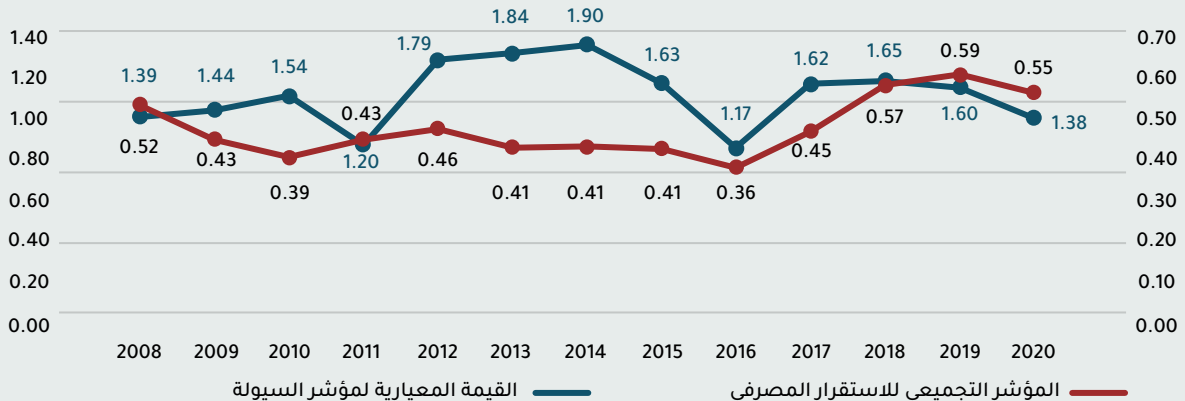


المصدر: إدارة البحوث والإحصاء، مصرف ليبيا المركزي

5-4-5 القيمة المعيارية لمؤشر السيولة والمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي

شهدت القيمة المعيارية لمؤشر السيولة انخفاضاً خلال عامي 2011، 2016 إذ بلغت على التوالي (1.20، 1.17)، إذ جاء هذا الانخفاض نتيجة للأوضاع الأمنية التي شهدتها البلاد خلال العامين. وفي عام 2020 انخفضت القيمة المعيارية لمؤشر السيولة انخفاضاً طفيفاً إذ بلغ معدل التغير 13.6% مقارنة بعام 2019 التي بلغت قيمة المؤشر فيه (1.60)، وإجمالاً فإن انخفاض القيمة المعيارية لمؤشر السيولة لم يؤثر في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي.

الشكل (5-5) القيمة المعيارية لمؤشر السيولة والمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي خلال الفترة (2008-2020)



المصدر: إدارة البحوث والإحصاء، مصرف ليبيا المركزي

5-5 تأثير جائحة كورونا على المؤشر التجميحي للاستقرار المصرفي

إن استجابة الحكومات والبنوك المركزية حول العالم ركزت على التخفيف من آثار جائحة كورونا على قطاع الأعمال والقطاع العائلي وذلك بتخفيض أسعار الفائدة للحفاظ على تدفق الائتمان وكذلك عن طريق دعم المشاريع المتضررة من خلال المساهمة في دفع تعويضات العاملين في القطاعات المتضررة من الجائحة.

إن طبيعة الاقتصاد الليبي والمرتكز على الوظيفة في القطاع العام وضعف دور الوساطة المصرفية في دعم المشاريع الخاصة أدى إلى غياب أي أثر للجائحة على القطاع المصرفي الليبي، حيث أن انخفاض المؤشر التجميحي للاستقرار المصرفي خلال عام 2020 جاء نتيجة لانخفاض مؤشرات الربحية التي بدورها أثرت على المؤشر حيث بلغ (0.55) في عام 2020، بمعدل انخفاض 7% عما كان عليه في عام 2019.

ختاماً، هدف هذا الفصل إلى إبراز أهمية بناء وقياس مؤشر خاص للاستقرار المصرفي بأساليب وطرق كمية وموضوعية، حيث تم بناء المؤشر التجميحي للاستقرار المصرفي في ليبيا، بالاعتماد على التجارب السابقة لبعض الدول في هذا المجال، وقد تم بناءه بالاستناد إلى أربعة مؤشرات فرعية متمثلة في مربع السلامة المالية (كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية، السيولة) التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي.

كما استخدمت منهجية المتوسط المرجح الأكثر شيوعاً من قبل العديد من الدول لحساب هذا المؤشر، مع مراعاة اختيار المتغيرات والمؤشرات الفرعية التي تميز خصوصية القطاع المصرفي الليبي، وقد أظهرت نتائج قياس المؤشر التجميحي للاستقرار المصرفي في ليبيا خلال الفترة (2008-2020)، نجاح المؤشر في تتبع فترات عدم الاستقرار، وذلك بتراجع قيمة المؤشر خلال عامي 2011 و 2016، وكذلك حساسية المؤشر اتجاه المؤشرات الفرعية ومدى تأثيرها بالرغم من اعتماد الأوزان المتساوية للمؤشرات الفرعية وذلك من أجل حيادية تأثير المؤشر بأحد المؤشرات الفرعية، حيث يتضح من خلال القياس بأنه لم تكن للمؤشرات الفرعية تأثير على المؤشر التجميحي للاستقرار المصرفي عدا القيم المعيارية لمؤشر الربحية التي ارتفعت بنسب (154%، 304%) خلال عامي 2009 و 2018 على التوالي مقارنة بالسنوات التي تسبقها.

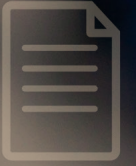




06

الفصل السادس:

الرقابة المصرفية ودورها في الحفاظ
على الاستقرار المالي



1-6 المقدمة

تعتمد سلامة الاقتصاد الوطني وفعالية السياسات النقدية لأي بلد على مدى سلامة النظام المالي وعلى وجه التحديد النظام المصرفي، لما يمثله الجهاز المصرفي من أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية على اعتبار ان وجود نظام مصرفي سليم ومعافى اصبح من الضروريات الملحة والتي تفرض نفسها على واقع السياسة النقدية لأي بلد، ومن هنا يبرز الاهتمام المتزايد بالرقابة على المصارف، من خلال قمة الجهاز المصرفي (المصرف المركزي)، وهو المسؤول الأول في الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية، حيث ان نظم الرقابة المصرفية أداة جوهرية لتحقيق الاستقرار وبناء قطاع مالي ومصرفي كفؤ، من خلال عدة أدوار منها الوساطة المالية للوصول إلى التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الذي يتصف بالاستمرارية والديمومة والحد من المخاطر المصرفية وإدارتها بشكل مهني واحترافي، لتجنب الازمات وخلق القدرة التنافسية للمصارف في المجالات المحلية والدولية.

2-6 أساسيات الرقابة المصرفية لتحقيق الاشراف الفعال والمحافظة على الاستقرار المالي في القطاع المصرفي

تسعى نظم الرقابة المصرفية إلى إيجاد نظام مالي ومصرفي قوي وكفؤ يحقق أهداف السلطة النقدية من خلال تحديد نقاط الضعف في أداء المؤسسات المصرفية والتي يمكن ان تكون مرتكزات مرنة تنفذ من خلالها الازمات المالية وتصيب هذه المؤسسات بآثارها السلبية، لوضع المعالجات السليمة ومنع تعرضها لمثل هذه الازمات وذلك من خلال اعتمادها الاول (إدارة الرقابة المصرفية) على القانون رقم(1) لسنة 2005 بشأن المصارف والمعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012، بشأن إضافة فصل الصيرفة الإسلامية والأنظمة الأساسية للمصارف، المبنية على قانون المصارف والقوانين المنظمة للأعمال التجارية في ليبيا بالأشراف والرقابة على المصارف المسجلة لديه بما يكفل سلامة وحقيقة وعدالة مراكزها المالية، **ويضع المصرف المركزي القواعد العامة للإشراف على المصارف والتي تتلخص فيما يلي:**

- تسجيل المصارف: وضع معايير محددة لدخول الوحدات المصرفية إلى السوق المصرفية أو شروط الحصول على الترخيص، وذلك لكي يكون للسلطة الرقابية القدرة على استبعاد الكيانات التي تهدد سلامة القطاع المصرفي.
- تحديد مجالات النشاط المصرفي: توضيح المجالات التي يسمح للمصارف ارتيادها، كأمكانية القيام بأنشطة غير مصرفية أو إمكانية امتلاك أسهم وحصص في شركات غير مصرفية، وفي حالة السماح بذلك يجب اتخاذ إجراءات محددة لتفادي التعرض لمخاطر كبيرة.
- التزام المصارف بإتباع القوانين، التعليمات والمنشورات والرسائل الدورية والمعايير: وهي مجموعة من المقاييس التسييرية التي يجب احترامها من طرف المصارف التجارية وذلك من أجل الحفاظ على أموالها الخاصة، وضمان مستوى معين من السيولة وملاءتها المالية تجاه المودعين.
- تفتيش المصارف: تقوم به إدارة الرقابة المصرفية من أجل التحقق من صحة المعلومات المقدمة من طرف المصارف والاطلاع على مدى تنفيذ المصارف لتعليمات وأوامر المصرف المركزي.
- البيانات الدورية: وهي مجموع المعلومات والبيانات المالية التي تقدمها المصارف عن نشاطها بصورة منتظمة ودورية للسلطة النقدية بشكل موحد يمكن المصرف المركزي من تحليل نشاط مختلف المصارف واتخاذ الإجراءات المناسبة.
- وضع حدود على التركزات الائتمانية: والتي يقصد بها مجموع الانكشافات المباشرة وغير المباشرة للمصرف اتجاه زبون واحد أو مجموعة من الزبائن ذوي العلاقة (المرتبطة) أو الجهات ذات العلاقة بالمصرف.

• تكوين المخصصات لمواجهة الخسائر الناتجة عن الديون الرديئة والمشكوك فيها: حيث يتعين على المصارف أن تقوم بتصنيف أصولها وفقاً لمعيار محدد وتكوين حد معين من المخصصات لمقابلة الخسائر المحتملة.

• قيام المصرف المركزي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الممارسات غير السليمة: وقد يشمل ذلك إمكانية فرض غرامات أو إيقاف بعض أوجه النشاط أو المساءلة القانونية لبعض المسؤولين عن المصارف.

3-6 المنشورات الرقابية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي

أصدر مصرف ليبيا المركزي خلال سنة 2019، وسنة 2020، العديد من المنشورات الرقابية الموجهة للمدراء العامين للمصارف ورؤساء اللجان الإدارية المؤقتة للمصارف وأبرزها ما يلي:

الموضوع	رقم المنشور
بشأن ضوابط تسعير الخدمات المصرفية تطبيقاً لمبدأ العدالة والشفافية في التعامل مع العملاء.	2019/1
بشأن استكمال صرف مخصصات أرباب الاسر لسنة 2018.	2019/2
ضوابط تنظيم عمليات المرابحة المصرفية للأمر بالشراء للأفراد.	2019/3
بشأن التقيد التام بفقرة 9 من المنشور رقم (2018/8) بخصوص فتح الاعتمادات المستندية.	2019/4
بشأن فرض غرامة مالية على كل صك راجع لأسباب غير حقيقية.	2019/5
بشأن ربط الرقم الوطني برقم الهاتف باسم رب الاسرة عند صرف منحة أرباب الأسر.	2019/6
بشأن اللائحة التنظيمية لنظام الرمز المصرفي الخاص CBL- KEY	2019/7
بشأن اعتماد المعيار المصرفي رقم 15 المنظم لعمليات المشاركة المالية.	2019/8
الضوابط المنظمة لإجراءات فتح الاعتمادات المستندية وبيع النقد الأجنبي للأغراض الشخصية والدراسة والعلاج والمغتربين	2020/9
بشأن اتخاذ التدابير اللازمة للتحوط عند إبرام عقود أو اتفاقيات في مجال التعاون الفني مع شركات الدفع الالكتروني.	2020/7

4-6 الرسائل الدورية الرقابية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي

أصدر مصرف ليبيا المركزي خلال سنة 2019، وسنة 2020، العديد من الرسائل الدورية الرقابية الموجهة للمدراء العاملين للمصارف ورؤساء اللجان الإدارية المؤقتة للمصارف وأبرزها ما يلي:

رقم الرسالة	الموضوع
2019/1	بشأن إيقاف العمل بمنظومة الافراد FCMS الخاصة بمشروعي مخصصات أرباب الأسر الليبية والاعراض الشخصية حتى 2019/1/13.
2019/21	بشأن عدم السماح لشركة تفتيش مملوكة لشخص معين بالتفتيش على شركات أخرى يملكها الشخص نفسه أو أحد أعضاء مجلس إدارتها.
2019/29	بشأن استئناف العمل على تحويل المستحقات المالية للعاملين المغتربين بالقطاعين العام والخاص.
2019/43	بشأن تعديل الضوابط المتعلقة بتحويل المستحقات المالية للعاملين المغتربين الواردة بالرسالة الدورية 2019/29.
2019/84	بشأن موافقة مصرف ليبيا المركزي على منح المصارف صلاحية تنفيذ تحويلات خارجية مباشرة لشركات التأمين الوطنية.
2019/130	بشأن إحالة أصل الإقرار الجمركي عند تقديم طلب استئناف التعامل مع شركات سبق اخفاقها في تقديم الاقرارات الجمركية.
2020/67	بشأن استمرار المصارف في تقديم خدماتها المصرفية المتعلقة بفتح الاعتمادات المستندية.
2020/1	انشاء وحدة المشروعات المتوسطة والصغرى ومتناهية الصغر.
2020/6	بشأن طلب إيقاف صرف صكوك وإيقاف المقاصة الالكترونية الموحدة لتلك الصكوك الصادرة من اشخاص غير مخولين.
2020/13	بشأن عدم الاعتداد أو قبول أي توقيعات على حسابات شركة الخطوط الجوية الأفريقية.
2020/22	بشأن ضرورة تحديد وحدة إدارية داخل كل مصرف تتولى إرسال الاحصائيات.
2020/23	التأكيد من كفاية تطبيق سياسات الضبط الداخلي والرقابة الداخلية وضبط مخاطر التشغيل.

5-6 تطورات البنية التحتية لإدارة الرقابة المصرفية

من الأهداف الرئيسية التي اعتمدها المصرف المركزي هو تحقيق الاستقرار المالي كما أشار إليها القانون وان تحقيق هذا الهدف يتطلب إنشاء بنية تحتية رقابية متطورة ومحدثة ومواكبة للتطورات العالمية.

تم إنشاء دليل التفتيش الرقابي على المصارف التجارية الليبية:

نظراً لتسارع وتيرة التطور في الصناعة المصرفية ودخول التقنية في معظم المعاملات المصرفية تم السعي لتكوين هذا الدليل الذي كان محصلة تجارب عديدة ومتنوعة، وقد تضمن هذا الدليل على إحدى عشر فصلاً، تطرق فيها الفصل الأول على المبادئ الأساسية للأخلاقيات والسلوك المهني، في حين تناول الفصل الثاني المعايير التي على أساسها يتم كتابة التقرير، أما الفصل الثالث فقد تضمن الإطار النظري لعملية التفتيش وملخص للفصل، في حين تمحور الفصل الرابع حول ترسيخ نظام الضبط الداخلي بالمصارف التجارية، هذا وقد تركز كلا من الفصل الخامس والسادس والسابع والثامن على مناقشة كيفية تصميم واختبار وتنفيذ وتقييم برامج التفتيش أما الفصل التاسع فقد تضمن توضيح لأنواع وفئات وتصنيفات رسائل نظام السويفت SWIFT، أما في الفصل العاشر فقد تم عرض خطط تفتيش إدارة الرقابة الميدانية في حين بين الفصل الحادي عشر التعليمات الرقابية الأساسية والتعليمات المساعدة.

تم إعداد مقترح بخصوص البدء في تنفيذ قبول القيد في سجل المراقبين بهيئات الرقابة الشرعية، وكذلك شروط قيد مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية وكذلك مكاتب وبيوت الخبرة والضوابط المنظمة لأعمالهم.

تم إعداد الإطار العملي لفحص بعض البنود المختارة ذات الطبيعة الخاصة بالقوائم المالية وذلك بخصوص اعتماد الميزانيات للمصارف التجارية.

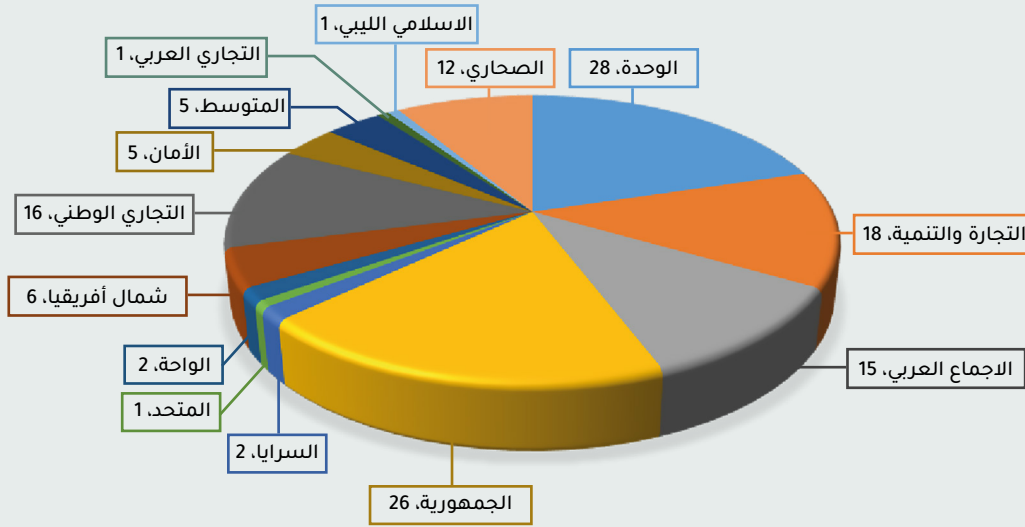
تم إعداد دليل فحص مصغر عن المصارف التي تمارس نشاطات الصيرفة والتمويل الإسلامي وكيفية فحص أعمال مجلس الإدارة وفقاً لمتطلبات الحوكمة الرشيدة.

6-6 أساليب الرقابة المصرفية التي يقوم بها مصرف ليبيا المركزي لمواكبة التطورات التي طرأت على القطاع المصرفي

6-6-1 الرقابة الميدانية (التفتيش):

وتتمثل الرقابة الميدانية التأكد من أن المصرف يقوم بممارسة أعماله حسب القوانين والتشريعات السائدة، ومدى دقة وصحة البيانات المالية التي يتم تزويد المصرف المركزي بها والوقوف على مدى كفاءة نظم إدارة المخاطر بالمصرف وسلامة نظم الرقابة الداخلية، وكذلك جودة الأصول، ثم يقدم فريق التفتيش تقريراً مفصلاً بنتائج أعماله، متضمناً المخالفات والملاحظات ومقترحات الإجراءات التصحيحية اللازمة، وهذا يمثل مهمة التوجيه التي يضطلع بها التفتيش في النهاية، ومن هنا نقول ان إدارة الرقابة المصرفية وفقاً للخطة التفتيشية المعتمدة لعامي (2019-2020)، فقد قامت بالتفتيش على (158) فرع ووكالة وإدارة عامة، ما بين تفتيش شامل ونوعي وبالإضافة إلى شكاوى تم تضمينها للخطة التفتيشية بالرغم من اجتياح جائحة كورونا في سنة 2020، مما عرقل تنفيذ الخطة التفتيشية والشكل التالي يوضح عدد وأسماء المصارف.

الشكل (1-6) أسماء وعدد المصارف



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

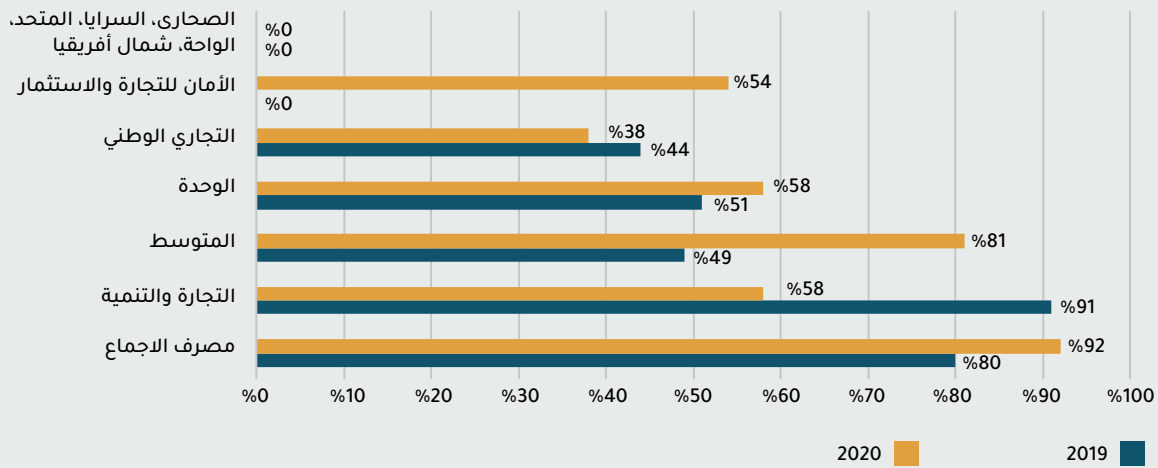
أبرز الملاحظات التي تم تسجيلها من خلال التقارير الميدانية عن عامي (2019-2020):

- معظم الفروع والوكالات لديها قيود معلقة لسنوات سابقة تخص تسويات المراسلين.
- وجود ثغرات الكترونية لمنظومات بعض المصارف تحتاج معالجة.
- عدم التزام بعض المصارف بما ورد بمنشور مصرف ليبيا المركزي رقم (2018/02) من حيث مدة المقاصة، فهناك تمرير صكوك دون انتظار فترة المقاصة القانونية (مقاصة صفرية).
- من خلال جرد خزائن معظم الفروع والوكالات وجد العديد من الفروع والوكالات بها عجز في الخزينة.
- بعض الفروع لا يوجد بها مراجع داخلي وكذلك مراقب غسيل الأموال.
- بعض الموظفين في المصارف يقومون بتبادل الارقام الممنوحة لإجراء العمليات عبر المنظومة بين العاملين وهذا خرق واضح للرقابة الثنائية وأنظمة الرقابة الداخلية.
- وجود بعض منتجات المرابحة متعثرة السداد نتيجة تأخر ورود مرتبات الزبائن منذ فترة طويلة ولم يتم خصمها من الكفيل نظرا لعدم ورود مرتبات للكفيل.
- تعرض بعض المصارف إلى عمليات اختراق إلكتروني وزرع قيم وهمية بحسابات الزبائن كذلك تعرض بعض زبائن المصارف إلى عمليات احتيال وتصيد إلكتروني.
- ضعف أنظمة الرقابة الداخلية لعديد من المصارف وخاصة الصغيرة والمتوسطة (الخاصة) مما أتاح العديد من عمليات الاختلاس والتزوير اتجاهها.

6-6-2 الرقابة المكتبية ومتابعة الامتثال:

تعد من أهم أنواع أساليب الرقابة التي يمارسها المصرف المركزي والتي تتم عن طريق فحص وتحليل التقارير والبيانات والمعلومات المالية التي ترفعها المصارف إلى المصرف المركزي، وذلك للوقوف على حقيقة وعدالة وسلامة المراكز المالية ودرجة كفاءة أدائها، كما تتم مراقبة التقارير السنوية التي تعد من قبل المراجعين الخارجيين لدى المصارف للتأكد من مدى تنفيذ قراراته وخلو نشاط المصارف من أية مخالفات، وكذلك متابعة مدى التزام المصارف بإرسال الاحصائيات. والرسم البياني التالي يوضح نسبة التزام بعض المصارف التجارية بالحد الأدنى من الاحصائيات المطلوبة عن عامي (2019-2020):

الشكل (2-6) نسبة التزام المصارف بالإحصائيات المطلوبة



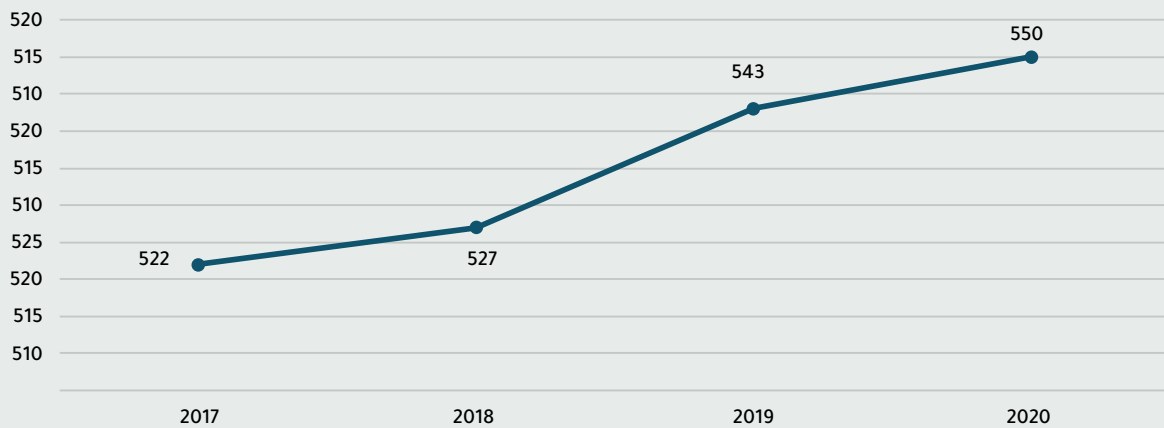
المصدر: مصرف ليبيا المركزي

7-6 أهم البيانات المالية للمصارف التجارية خلال عامي (2020-2019)

1-7-6 عدد الفروع والوكالات المصرفية خلال عامي (2020-2019):

يحاول مصرف ليبيا المركزي تعزيز الشمول المالي عن طريق إيصال أكبر قدر ممكن من الخدمات المالية إلى أكثر شريحة تستفيد من الحصول على هذه الخدمات وذلك مع النمو السكاني والحاجة إلى الخدمات المالية بهدف الوصول إلى الاستقرار المالي، حيث يبلغ عدد المصارف العاملة في ليبيا حتى نهاية عام 2020 (20) مصرف، في حين أن عدد المصارف المشتملة بياناتها في هذا الفصل (18) مصرفاً، تزاوّل هذه المصارف نشاطها من خلال (550) فرعاً ووكالة مصرفية مقارنة بما كانت عليه في عام 2019، بعدد إجمالي (535) فرعاً ووكالة مصرفية والزيادة في عدد الفروع والوكالات معظمها في (مصرف التجاري الوطني، المصرف الليبي الإسلامي، مصرف التجارة والتنمية) ويحت مصرف ليبيا المركزي المصارف على تقديم هذه الخدمات المالية بجودة عالية وبأقل تكلفة ممكنة حتى يرغب الزبائن في الحصول عليها واستخدام هذه الخدمات، الشكل التالي يوضح تزايد عدد الفروع والوكالات المصرفية العاملة في ليبيا خلال الفترة من (2020-2017).

الشكل (3-6) عدد الوكالات والفروع



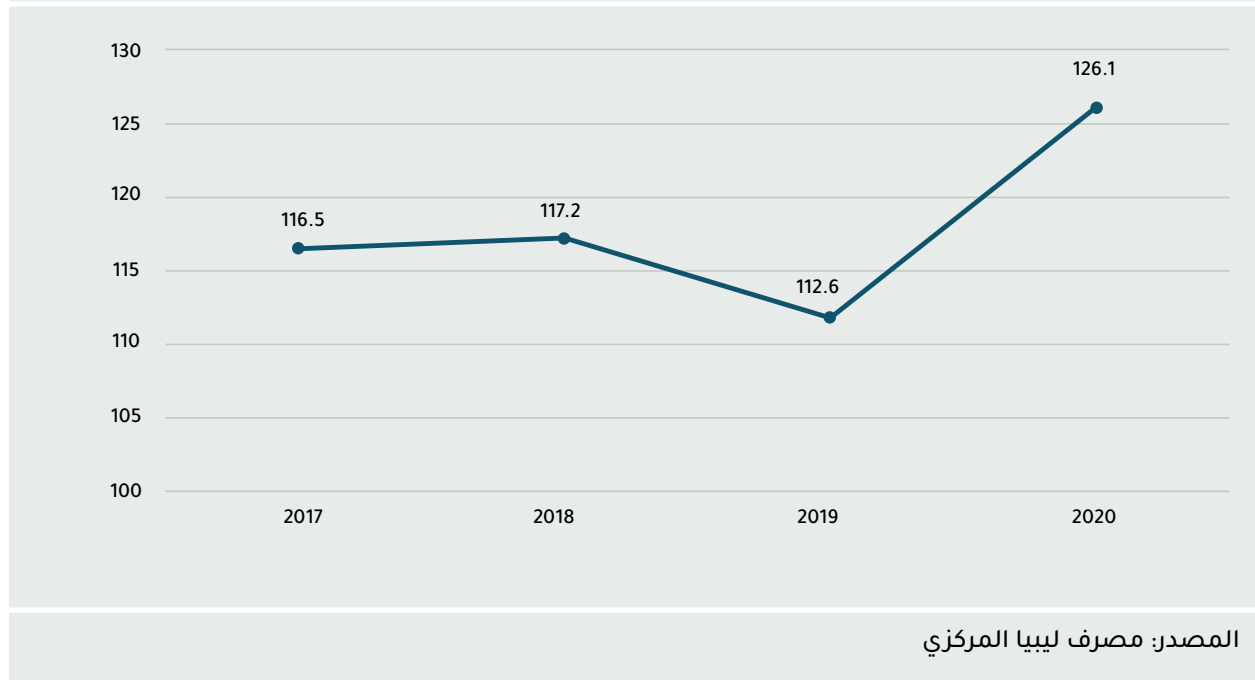
المصدر: مصرف ليبيا المركزي

6-7-2 الميزانية المجمعة للمصارف التجارية:

أولاً: أصول المصارف التجارية

سجلت إجمالي أصول المصارف التجارية خلال الفترة من (2017-2020) نمو متزايد وخصوصاً خلال الفترة (2019-2020) حيث كانت قيمة إجمالي الأصول 112.6 مليار دينار في عام 2019، وفي نهاية ديسمبر عام 2020، وصلت قيمة إجمالي الأصول 126.1 مليار دينار، بمعدل نمو قدره 12.0% (باستثناء الحسابات النظامية) وبلغت الأصول السائلة 91 مليار بنسبة 72% تقريباً من إجمالي الأصول مما يستوجب المزيد من استغلال هذه الموارد في المساهمة في التنمية الاقتصادية، والشكل التالي يبين معدلات نمو أصول المصارف التجارية خلال الفترة من (2017-2020).

الشكل (4-6) معدل نمو أصول المصارف التجارية خلال الفترة من (2017 إلى 2020)



الجدول التالي يوضح أسباب ارتفاع إجمالي الأصول في المصارف التجارية خلال الفترة (2019-2020). (الأرقام بالمليار دينار).

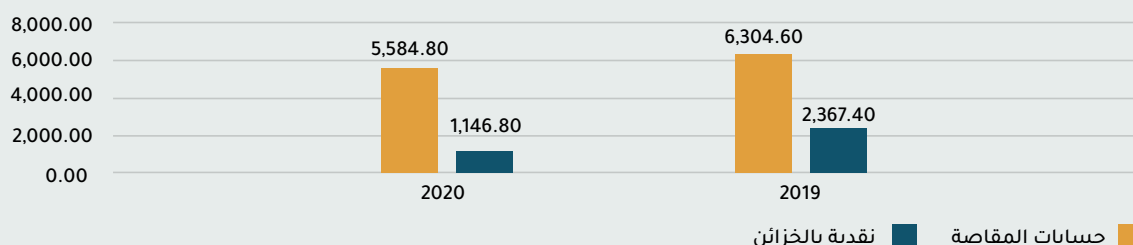
النسبة إلى إجمالي الأصول	معدل التغير %	مقدار التغير	2020م	2019م	جانب الاصول
1%	- 51.6	- 1,220.6	1,146.8	2,367.4	نقدية بالخزائن
4.5%	- 11.4	- 719.8	5,584.8	6,304.6	حسابات المقاصة
71.2%	16.0	12,411.7	89,836.6	77,424.9	ارصدة لدى المصارف
3.3%	117.5	2,299.1	4,256.6	1,957.5	استثمارات
13.4%	0.5	84.2	16,996.9	16,912.7	قروض وتسهيلات
1.6%	11.2	200.1	1,986.8	1,786.7	الأصول الثابتة
5%	7.7	427.9	6,299.4	5,871.5	الأصول الأخرى
100%	12.0	13,482.6	126,107.9	112,625.3	إجمالي الأصول

أ. تحليل البنود المكونة لجانب الاصول:

1. النقدية بالخزائن وحسابات المقاصة:

انخفاض رصيد النقدية بالخزائن بمقدار 1,220.6 مليون دينار، ما يدل على زيادة التداول في العملة لدى الجمهور مما انعكس على عمليات حسابات المقاصة وادى إلى انخفاض حسابات المقاصة بمقدار 719.8 مليون دينار في نهاية عام 2020، مقارنة بما كانت عليه خلال عام 2019.

الشكل (5-6) النقدية بالخزائن وحسابات المقاصة



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2. الأرصدة لدى المصارف:

بلغ إجمالي ودائع المصارف التجارية لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى ما قيمته 89,836.6 مليون دينار، وذلك في عام 2020، مقابل 77,424.9 مليون دينار نهاية عام 2019، بمعدل ارتفاع قدره 16.0%، والسبب الرئيسي لهذا الارتفاع هو التغير في رصيد الودائع لدى مصرف ليبيا المركزي حيث بلغ معدل التغير حوالي 27.6%.

الشكل (6-6) أرصدة لدى المصارف



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3. بند الاستثمارات:

ارتفع رصيد بند الاستثمارات في المصارف التجارية نهاية عام 2020، نحو 4,256.6 مليون دينار مقابل 1,957.5 مليون دينار، نهاية عام 2019، بمقدار تغير 2,991.1 مليون دينار وبمعدل تغير 117.5% والسبب الرئيسي لارتفاع هذا البند هو سندات وأذونات الخزانة حيث بلغ مقدار التغير 2.3 مليار دينار، والتي تعتبر بالنسبة للمصارف التجارية استثماراً يحقق عائد مضمون بالرغم من انه عائد ضئيل ومنخفض المخاطر.

الشكل (7-6) الاستثمارات في المصارف التجارية



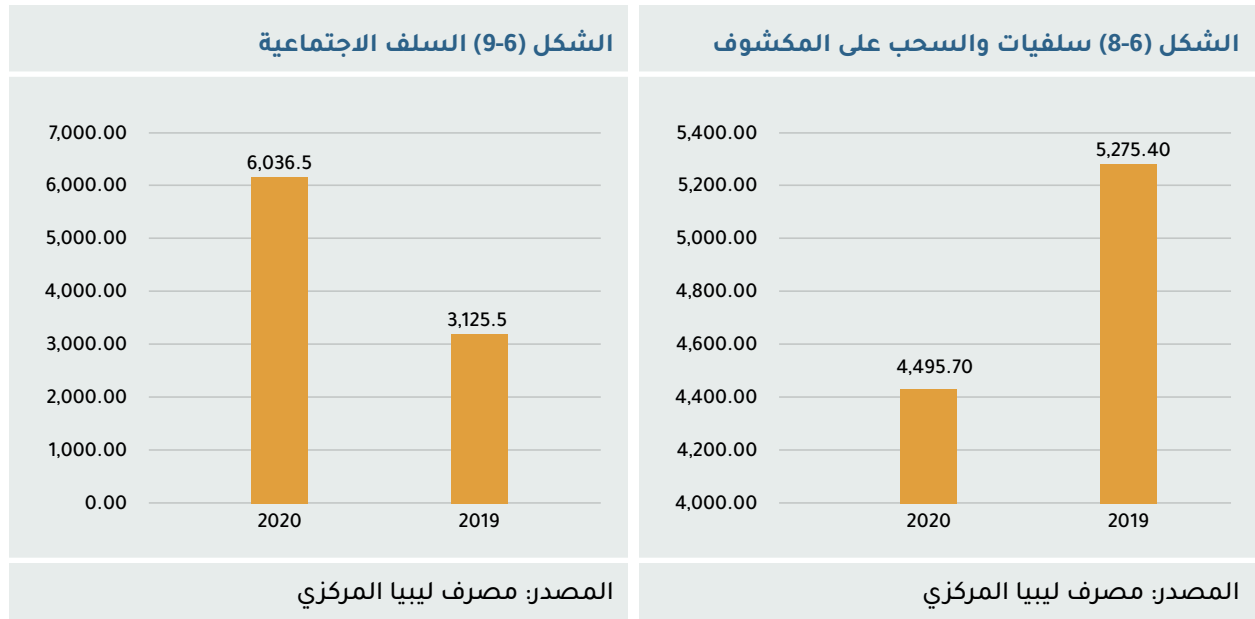
المصدر: مصرف ليبيا المركزي

4. القروض والتسهيلات الائتمانية:

هناك ارتفاع في إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية من المصارف التجارية حيث في عام 2019، كان بقيمة 16,912.7 مليون دينار، وفي نهاية عام 2020، أصبح 16,996.9 مليون دينار، بمقدار نمو قدره 84.2 مليون دينار، ونسبة نمو 0.5%، والجدول التالي يوضح بيان لرصيد القروض والتسهيلات الممنوحة من المصارف التجارية: (الأرقام بالمليون دينار).

النسبة من إجمالي القروض والتسهيلات سنة 2020	معدل التغير%	مقدار التغير	2020	2019	البيان
26%	- 147.8	- 779.7	4,495.7	5,275.4	سلفيات والسحب على المكشوف
36%	- 28.5	- 89.0	6,036.5	3,125.5	السلف الاجتماعية
56%	112.0	952.9	9,464.7	8,511.8	القروض الأخرى
100%	5.0	84.2	16,996.9	16,912.7	إجمالي القروض والتسهيلات
.....	13.0	45.7	3,549.3	3,503.6	مخصص الديون
.....	2.9	38.5	13,447.6	13,409.1	صافي القروض والتسهيلات

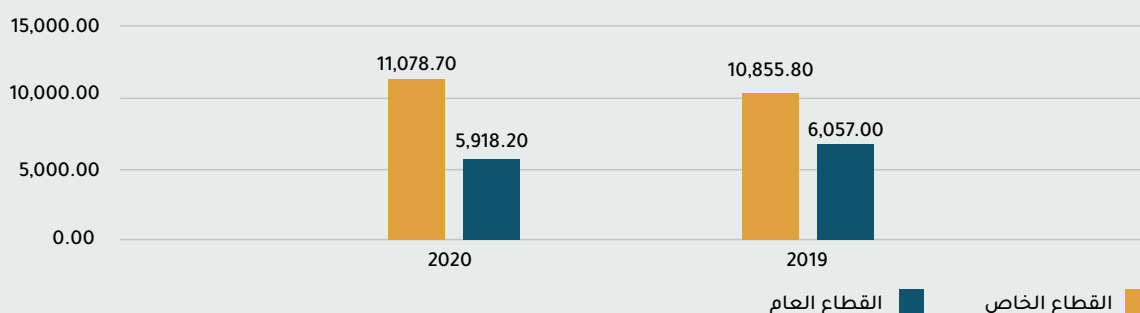
حيث يتمثل بند القروض الأخرى نسبة 56% من إجمالي الائتمان الممنوح في سنة 2020، ثم بند القروض الاجتماعية بجميع مسمياتها (الصيرفة الإسلامية) نسبة 36% من إجمالي التمويلات الممنوحة سنة 2020.



أيضاً هناك جدول يوضح القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاعين العام والخاص خلال الفترة (2019-2020). (الأرقام بالمليون دينار)

البيان	2019	2020	مقدار التغير	معدل التغير%
القطاع العام	6,057.0	5,918.2	- 138.8	- 2.3
القطاع الخاص	10,855.8	11,078.7	222.9	2.1
الإجمالي	16,912.7	16,969.9	84.2	0.5

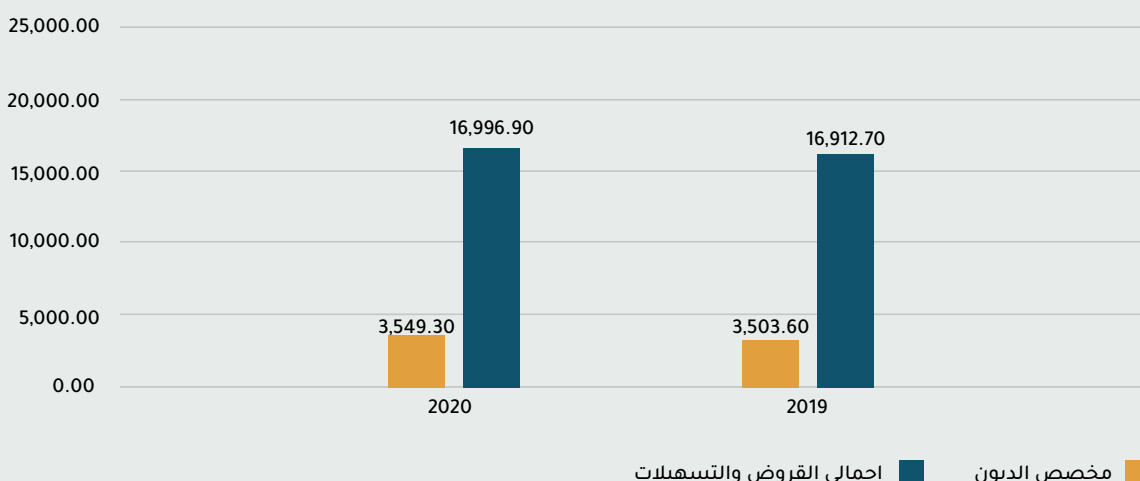
الشكل (10-6) القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاعين



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

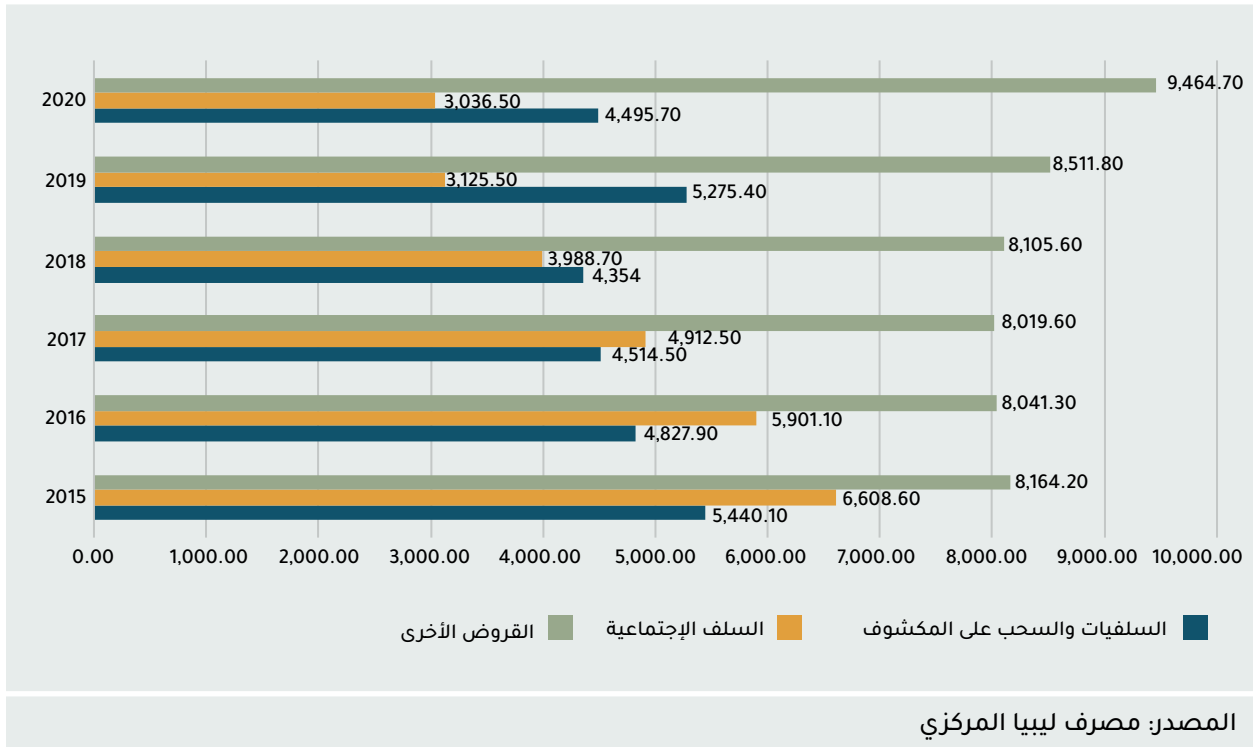
كذلك بلغت نسبة تغطية مخصص الديون المشكوك فيها لإجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة نسبة 21.4% في نهاية عام 2020، مقابل ما نسبته 20.7% خلال عام 2019.

الشكل (11-6) مخصص الديون إلى إجمالي القروض



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل (6-12) رصيد السلف الإجتماعية والسحب على المكشوف والقروض الأخرى



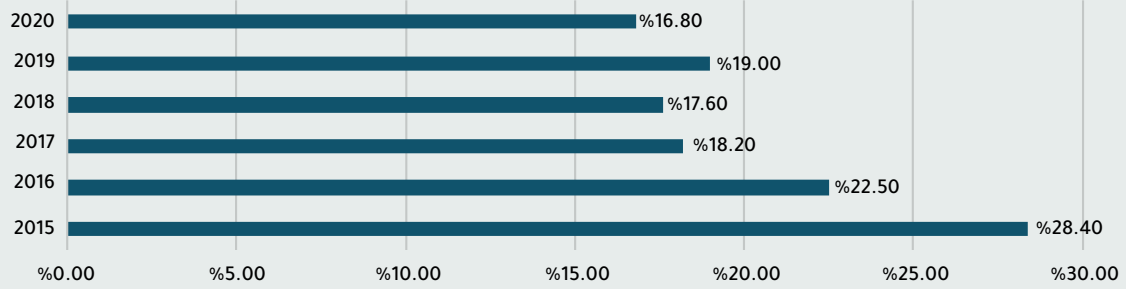
ومن خلال الجولات التفتيشية وإعداد التقارير الميدانية حيث يتم إعداد المخصصات المقابلة للديون غير المنتظمة من قبل فريق التفتيش، وفق المنشور رقم (2007/2م)، بشأن أسس ومعايير تصنيف الديون والحدود الدنيا للمخصصات المطلوبة في مواجهتها، وكذلك المنشور رقم (2007/17م)، والمنشور رقم (2010/03م)، بشأن التخفيض من التسهيلات والقروض عند احتساب مخصصات الديون غير المنتظمة حسب بنود المحفظة الائتمانية، وكذلك المنشور رقم (2010/4م) بشأن تحديد هياكل المراكز المالية للمصارف ومحافظها الائتمانية، وفيما يلي سرد موجز لبعض الملاحظات الواردة بالتقارير الرقابية فيما يخص التسهيلات الائتمانية الممنوحة وكذلك تمويلات الصيرفة الإسلامية وأسس تكوين المخصصات المقابلة لها في حالة الديون غير المنتظمة:

- عدم تقييم العقارات المقدمة كرهن مقابل المديونيات بشكل دوري للاعتماد على نتيجة التقييم واستنزال القيمة الحقيقية عند تصنيف الديون وفقا للإحكام الواردة بالمنشور رقم (2007/17م)، كما لاحظنا على أغلب العقارات عدم إتمام إجراءات رهنها وذلك بإصدار شهادة عقارية مثقله برهن اتفاق من الدرجة الأولى لصالح المصرف.
- يتم تصنيف الديون وإعداد المخصصات من قبل إدارة الائتمان في معظم المصارف في نهاية كل سنة وليس كل ثلاثة أشهر.
- معظم التسهيلات الائتمانية والقروض التجارية منتهية الصلاحية ومستحقة ومتعثرة السداد.
- اختلاف درجات التصنيف بين الديون التي تم تصنيفها من قبل فريق التفتيش والمصنفة من قبل المصرف لبعض الديون المتعثرة، حيث أغلبها مصنفة من قبل المصرف عادية أو تتطلب اهتمام وتم تصنيفها من قبل الفريق ديون رديئة.
- معظم ديون المحفظة الائتمانية خلال عامي (2019م/2020م)، متعثرة وتزداد قيمتها بالفوائد.

نسبة المحفظة الائتمانية إلى الخصوم الإيداعية للمصارف التجارية خلال العامين (2020/2019):

وفقاً للمنشور رقم (3) لسنة 2010، وكذلك المنشور رقم (2010/4) بشأن (تحديد حدود التركيز الائتماني، والضوابط والمعايير التي تحكمه)، وبالنظر إلى مدى التزام المصارف التجارية بالقرارات المنظمة للمحفظة الائتمانية السالفة الذكر نجد أن المصارف خلال الفترة (2020-2019)، لم تصل إلى الحد المسموح به من قبل مصرف ليبيا المركزي البالغ (70%)، من الخصوم الإيداعية وهذا يعني ان هناك موارد مالية معطلة والسبب يرجع إلى الظروف التي تمر بها البلاد وعدم الاستقرار الأمني والسياسي، وصعوبة تطبيق القوانين من حيز على الضمانات العينية وبيعها مما حدا بالمصارف إلى العزوف عن المنح حيث تقوم بالمنح بحذر شديد فبالرغم من ان البعض يعزى ان أحد الأسباب هو صدور القانون رقم (1) لسنة 2013، بشأن منع المعاملات الربوية وتعديلاته بتاريخ 2013/01/07، إلا أنه تم تمديد العمل بالفوائد بأنواعها فيما يخص الجهات الاعتبارية حتى 2020/01/01، بموجب القانون رقم (7) لسنة 2015، ولكن مع هذا التمديد لم يتغير شيء من ناحية فاعليه منح الائتمان ومساهمتها في النمو الاقتصادي، لذا في اعتقادنا ان السبب الأول الراجح هو الوضع غير المستقر والانقسام المؤسسي الحاصل، والشكل التالي يوضح نسبة المحفظة الائتمانية إلى الخصوم الإيداعية للمصارف التجارية.

الشكل (6-13) نسبة المحفظة الائتمانية إلى الخصوم الإيداعية للمصارف التجارية لفترة (2020-2015)

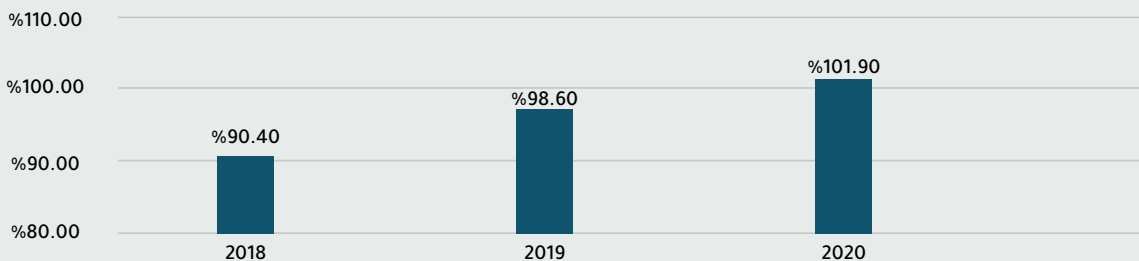


المصدر: مصرف ليبيا المركزي

نسبة مخصص الديون إلى الديون المتعثرة:

هناك زيادة في نسبة المخصص إلى الديون المتعثرة خلال السنوات (2020, 2019, 2018) على التوالي (90%، 98%، 101%)، ويعد ذلك الامر جيد من ناحية التحوط، في حال كان التصنيف الائتماني دقيق وعلى أسس سليمة، والشكل التالي يوضح نسب مخصص الديون إلى الديون المتعثرة خلال الفترة (2020-2018).

الشكل (6-14) نسبة مخصص الديون إلى الديون المتعثرة



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الأصول الثابتة:

ارتفاع في إجمالي بند الأصول الثابتة حيث بلغ في نهاية عام 2020، ما قيمته 1,986.8 مليون دينار، في حين بلغ في سنة 2019، 1,786.7 مليون دينار، بمقدار تغير 200.1 مليون دينار، وبمعدل تغير 11.2%.

ثانياً: جانب الخصوم للمصارف التجارية (الأرقام بالمليون دينار)

النسبة إلى إجمالي الخصوم 2020	معدل التغير%	مقدار التغير	2020	2019	جانب الخصوم
81%	14.9	13,240.2	102,194.2	88,954	ودائع العملاء
5%	2.1	128.4	6,237.6	6,109.2	حقوق الملكية
4%	1.1	60	5,587.2	5,527.2	مخصصات
10%	0.4	53.9	12,088.9	12,035.0	الخصوم الأخرى
100%	12	13,482.6	126,107.9	112,625.3	إجمالي الخصوم
.....	- 16.1	- 5,480.1	28,611.1	34,091.2	الحسابات النظامية
.....	5.5	8,002.4	154,719	146,716.6	المجموع الكلي للخصوم

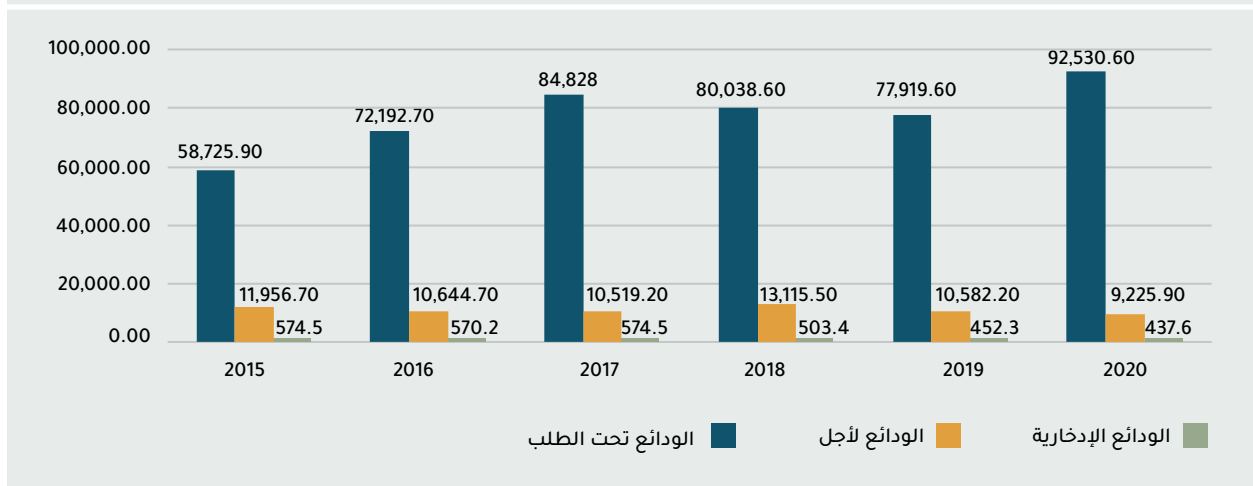
أ. تحليل بنود جانب الخصوم:

حيث نلاحظ ان ودائع العملاء تشكل ما نسبته أكثر من 81% من إجمالي الخصوم وهو ما يعكس تحليلنا سالف الذكر عن بند الأرصدة لدى المصارف جانب الأصول في سنة 2020.

1. ودائع العملاء لدى المصارف التجارية: (الأرقام بالمليون دينار)

معدل التغير%	مقدار التغير	2020	2019	البيان
18.8	14,611	92,530.6	77,919.6	الودائع تحت الطلب
- 12.8	- 1,356.3	9,225.9	10,582.2	الودائع لأجل
- 3.2	- 14.7	437.6	452.3	الودائع الادخارية
9.3	13,240.2	102,194.2	88,954	الإجمالي

الشكل (6-15) ودائع العملاء لدى المصارف التجارية حسب نوع الوديعة خلال الفترة (2015-2020)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

شهد إجمالي رصيد ودائع العملاء لدى المصارف التجارية ارتفاعاً من 88,954 مليون دينار، في نهاية عام 2019، إلى 102,194.2 مليون دينار، في نهاية عام 2020، بمعدل 9.3% والسبب الرئيسي لهذا الارتفاع هو الودائع تحت الطلب التي ارتفعت بمقدار 14,611 مليون دينار بينما سجل رصيد الودائع لأجل انخفاضاً بمقدار 1,356.3 مليون دينار، بنسبة انخفاض 12.8% وإيضاً هناك انخفاض في بند الودائع الادخارية بمقدار 14.7 مليون دينار بنسبة انخفاض 3.2%.

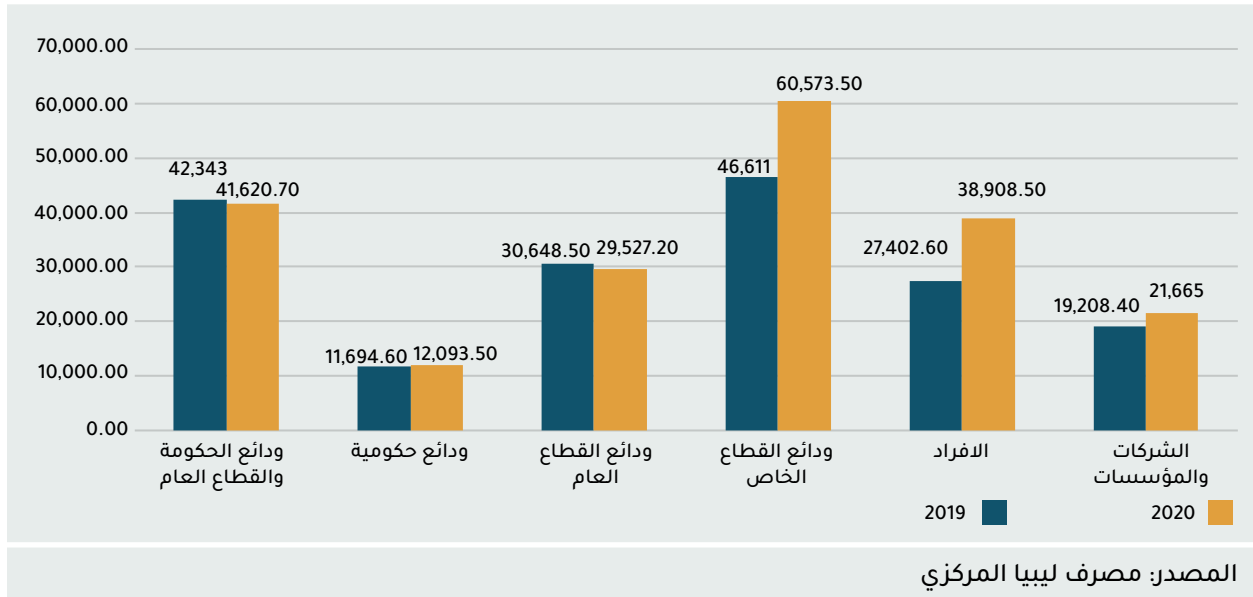
تفصيل ارصدة الودائع لدى المصارف التجارية حسب القطاعين العام والخاص: (الأرقام بالمليون دينار)

البيان	2019	2020	مقدار التغير	معدل التغير%
ودائع الحكومة والقطاع العام	42,343	41,620.7	- 722.3	- 1.7
ودائع حكومية	11,694.6	12,093.5	398.9	3.4
ودائع القطاع العام	30,648.5	29,527.2	- 1,121.3	- 3.7
ودائع القطاع الخاص	46,611	60,573.5	13,962.5	30
الافراد	27,402.6	38,908.5	11,505.9	42
الشركات والمؤسسات	19,208.4	21,665	2,456.6	12.8
الاجمالي	88,954	102,194.2	13,240.2	14.9

من خلال الجدول السابق نلاحظ الآتي:

- حدث ارتفاع في الودائع الحكومية في سنة 2020، حيث سجلت الودائع الحكومية في سنة 2019، قيمة 11,694.6 مليون دينار، وارتفعت هذه القيمة في سنة 2020، إلى 12,093.5 مليون دينار بزيادة قدرها 398.9 مليون دينار.
- كما سجلت ودائع القطاع العام انخفاضاً بقيمة 1,121.3 مليون دينار، حيث كانت سنة 2019، 30,648.5 مليون دينار، وفي نهاية سنة 2020، أصبحت بقيمة 29,527.2 مليون دينار، بمعدل تغير 4%.
- ونلاحظ أن ودائع القطاع الخاص سواء (الافراد او الشركات) قد حدث بها ارتفاع في قيمة الودائع، فودائع الافراد كانت تبلغ في عام 2019، 46,611 مليون وقد ارتفعت بشكل كبير لتصبح بقيمة 60,573.5 مليون دينار، في سنة 2020، بمقدار تغير قدره 13,962.5 مليون دينار، وكذلك ودائع الشركات ارتفعت بقيمة 2,456.6 مليون دينار عن سنة 2019، بمعدل تغير 13%، وذلك نتيجة التحسن الذي طرأ على مبيعات العملة الأجنبية من فتح اعتمادات وتحويلات خارجية من قبل مصرف ليبيا المركزي الأمر الذي أدى إلى جذب هذه الأموال إلى القطاع المصرفي.

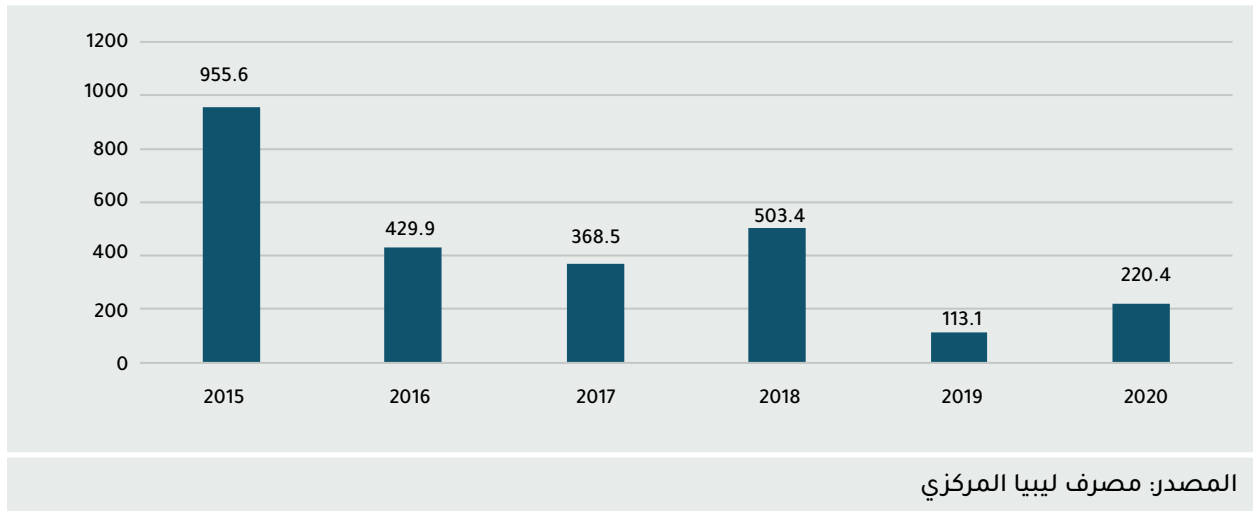
الشكل (6-16) أرصدة الودائع لدى المصارف التجارية (القطاع العام/القطاع الخاص)



2. الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج: (الأرقام بالمليون دينار)

البيان	2019	2020	مقدار التغيير	معدل التغيير %
الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج	113.1	220.4	107.3	94.9

الشكل (6-17) الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج



بلغ رصيد الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج في نهاية عام 2020، ما قيمته 220.4 مليون دينار مقارنةً بنهاية عام 2019، برصيد 113.1 مليون دينار وهذه الزيادة معظمها ناتجة عن تأخر تسوية الحسابات لبعض المصارف (في دفاترها المحاسبية) مع المصارف المراسلة بالخارج، وهذا ما تبين من خلال تقارير الرقابة خلال الجولات التفتيشية والتي أظهرت أيضاً حجم العلاقات الكبيرة التي تحتاج إلى تسوية، وتتبع أرصدة الحسابات المكشوفة خلال الفترة (2015-2020) على التوالي (955.6، 429.96، 368.5، 503.4، 113.1، 220.4) نلاحظ انها متذبذبة حسب الظروف السائدة والتزام المصارف بالتعليمات الصادرة بالخصوص وأليات عمل وتنفيذ التزامات المصارف اتجاه عملائها فعلى سبيل الذكر لا الحصر نلاحظ انخفاض في (2017/2016) وهي اقل فترة مالية تم منح عملة اجنبية لتنفيذ التزامات المصارف وهي على التوالي 12,549 مليون دولار و 13,419 مليون دولار علما بأنه تمت الإشارة في تقارير التفتيش الميدانية والمكتبية إلى العديد من الأسباب الفنية وعدم الالتزام التشريعي من قبل بعض المصارف التجارية.

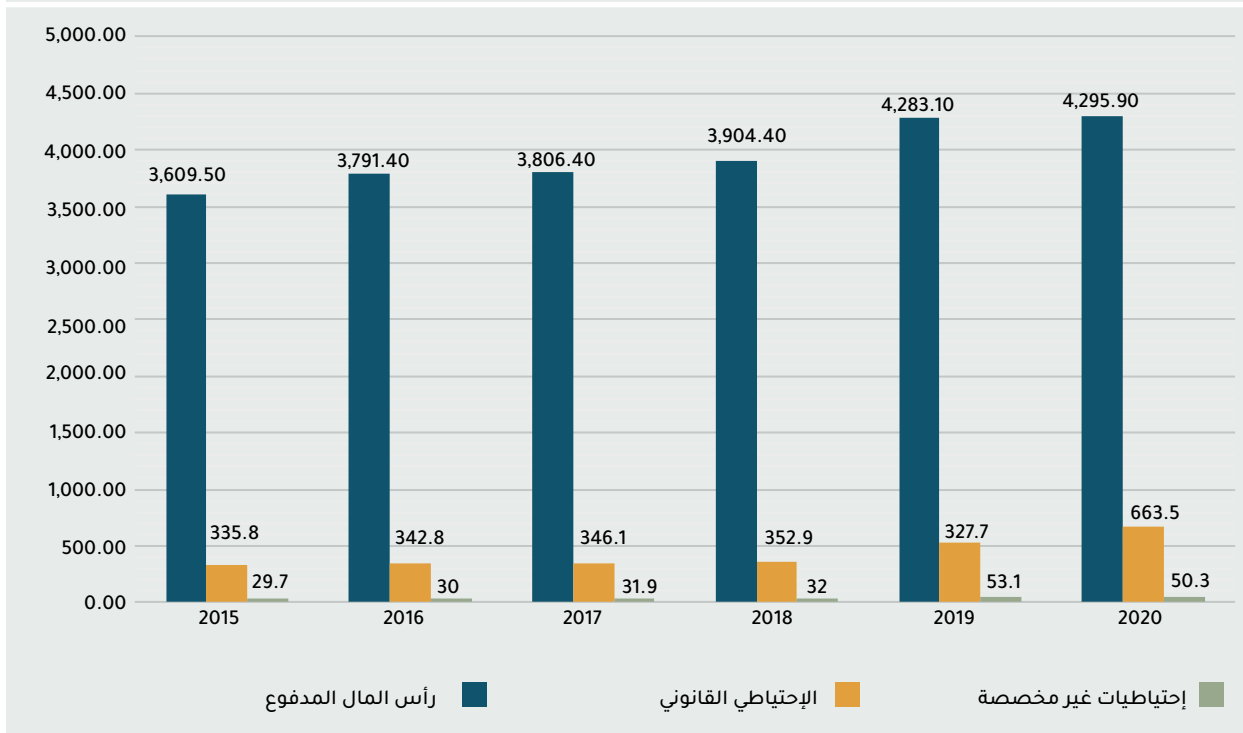
3. حقوق الملكية: (الأرقام بالمليون دينار)

النسبة إلى إجمالي 2020	معدل التغيير %	مقدار التغيير	2020	2019	البيان
63%	0.3	12.8	4,295.9	4,283.1	رأس المال المدفوع
10%	25.7	135.8	663.5	527.7	احتياطي قانوني
1%	- 5.3	- 2.8	50.3	53.1	احتياطيات غير مخصصه
9%	- 29.8	- 258.9	608.7	867.6	أرباح العام
18%	- 1.4	- 17.4	1,227.9	1,245.3	الأرباح المرحلة والأرباح القابلة للتوزيع
100%	- 1.9	- 130.5	6,846.3	6,976.8	الإجمالي

رأس المال المدفوع: هناك ارتفاع في رأس المال المدفوع من 4,263.3 مليون دينار في نهاية عام 2019، إلى 4,295.9 مليون دينار في عام 2020، نتيجة لقيام بعض المصارف بزيادة رأس مالها المدفوع والذي مثل ما نسبته 63% من إجمالي حقوق الملكية في سنة 2020.

الاحتياطي القانوني: هناك ارتفاع في الاحتياطيات القانونية في نهاية عام 2020، مقارنة بعام 2019، بمقدار 135.8 مليون دينار، ومعدل تغير 25.7%، مع ملاحظة انخفاض باقي البنود المكونة لحقوق الملكية (أرباح العام، الأرباح المرحلة والأرباح القابلة للتوزيع نتيجة انعقاد بعض الجمعيات العمومية للمصارف وقيامها بتوزيع الأرباح، احتياطيات غير مخصصة).

الشكل (6-18) رأس المال المدفوع والاحتياطيات



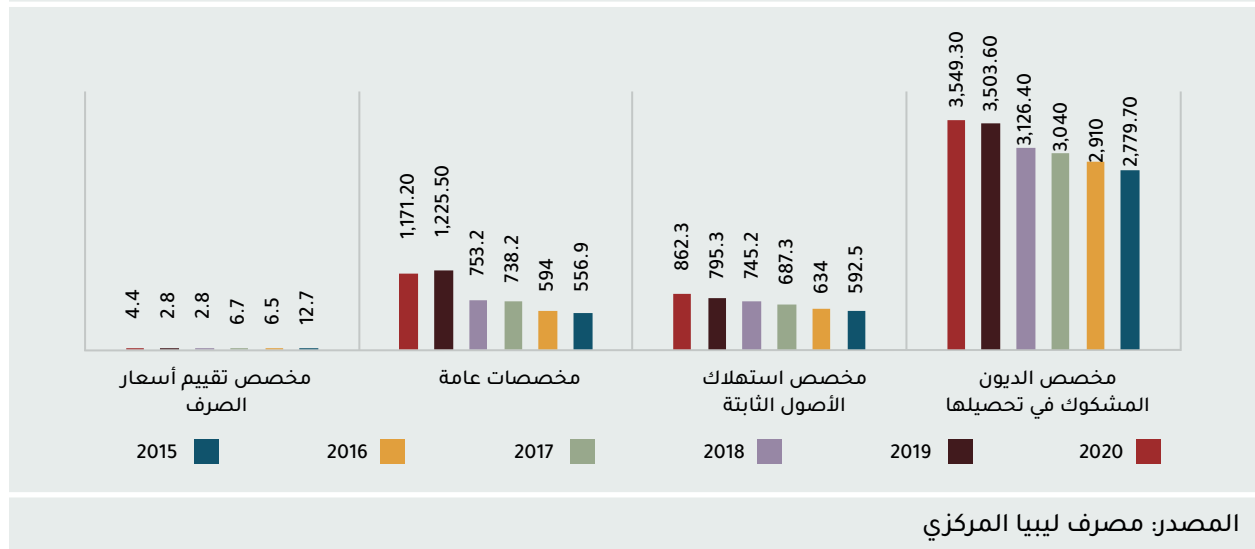
المصدر: مصرف ليبيا المركزي

4. المخصصات: (الأرقام بالمليون دينار)

البيان	2019	2020	مقدار التغيير	معدل التغيير %
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	3,503.6	3,549.3	45.7	1.3
مخصص استهلاك الأصول الثابتة	795.3	862.3	67	8.4
مخصصات عامة	1,225.5	1,171.2	54.3-	4.4-
مخصص تقييم أسعار الصرف	2.8	4.4	1.6	57.1
الاجمالي	5,527.2	5,587.2	60	1.1

سجل رصيد المخصصات ارتفاع بمقدار 60 مليون دينار في نهاية عام 2020، ليصل إلى 5,587.2 مليون دينار، مقابل 5,527.2 مليون دينار في نهاية عام 2019، وتركزت الزيادة في بند مخصص استهلاك الأصول الثابتة وكذلك مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، ما يدل على زيادة في اقتناء الأصول الثابتة وتحول الديون وتعثر تحصيلها إلى بند الديون المشكوك فيها والرديئة.

الشكل (6-19) بند المخصصات



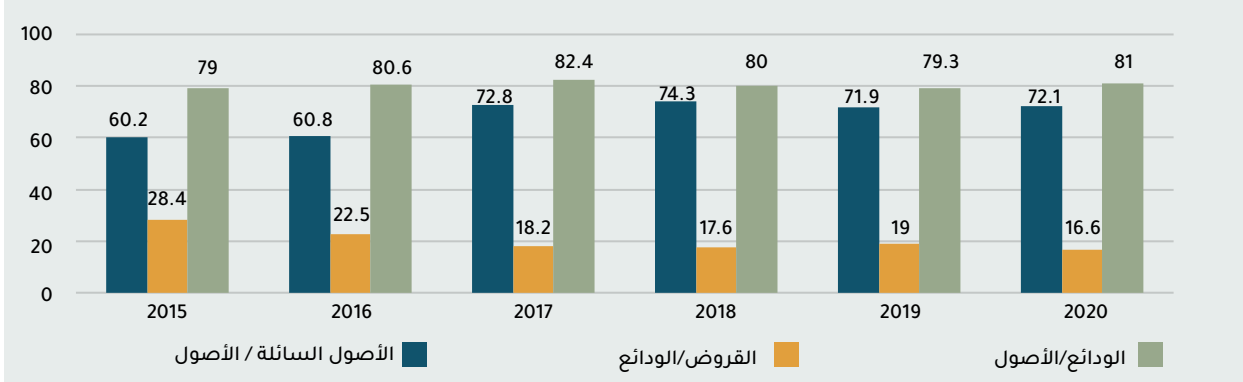
ثالثاً: مؤشرات السلامة المالية خلال فترة (2020-2019)

أ. مؤشر السيولة:

يتمثل مؤشر السيولة في معرفة نسبة الأصول السائلة لدى المصارف التجارية إلى إجمالي أصولها وكذلك إلى حجم القروض منسوبة إلى إجمالي الودائع، وأيضاً بالإضافة إلى نسبة الودائع مقسومة على الأصول وعليه فإن الجدول التالي سيوضح التسلسل الزمني لهذه النسبة خلال عامي 2020/2019: (الأرقام بالنسبة المئوية)

البيان	2019	2020
الأصول السائلة/الأصول	71.9	72.1
القروض/الودائع	19.0	16.6
الودائع/الأصول	79.3	81.0

الشكل (20-6) مؤشرات السيولة خلال الفترة (2015-2020)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- من خلال الشكل السابق يتضح لنا أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول قد ارتفعت في نهاية عام 2020، مقارنةً بنهاية عام 2019 حيث بلغت في نهاية عام المقارنة ما نسبته (72.1) وتجدر الإشارة هنا أن معظمها هي عبارة عن الودائع لدى المصرف المركزي (الاحتياطي الإلزامي - وشهادات الإيداع).

- أما فيما يخص نسبة القروض إلى إجمالي الودائع فقد شهدت انخفاض في نهاية عام 2020 عما كانت عليه في عام 2019، والملاحظ أن هذه النسبة تعتبر ضئيلة جداً بحيث لم تتعدي هذه النسبة خلال عامي (2020/2019) سقف 20% والذي يعكس عدم استفادة المصارف التجارية من الأموال بالشكل الأمثل والتي بدورها لو تم توظيفها بالشكل الصحيح كان بإمكانها المساعدة في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني بشكل إيجابي.

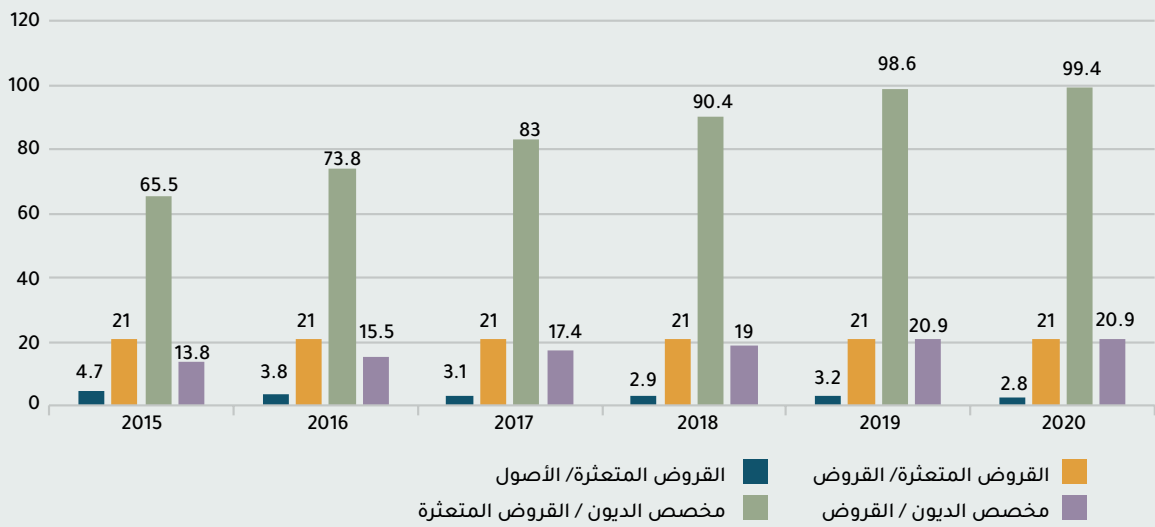
- إن نسبة السيولة المطلوبة (القانونية) من المصارف التجارية والتي يجب الاحتفاظ بها هي (25%) من إجمالي الخصوم الإيداعية، حيث غطت معظم المصارف هذه النسبة بل لديها فائض عن السيولة المطلوبة وفق التعليمات الصادرة بالخصوص في سنة 2020، باستثناء مصرف واحد هو مصرف الإجماع العربي، والذي يعاني مشاكل مالية، وقد قامت إدارة الرقابة المصرفية لتوضيح ما تم ذكره آنفاً في العديد من التقارير الرقابية الصادرة والتي منها تقرير التفتيش الذي تم نشره للعامة في سنة 2020.

ب. جودة الأصول: (الأرقام بالنسبة المئوية)

2020	2019	البيان
2.8	3.2	القروض المتعثرة/ الأصول
21	21	القروض المتعثرة/ القروض
99.4	98.6	مخصص الديون/ القروض المتعثرة
20.9	20.9	مخصص الديون / القروض

من خلال الجولات التفتيشية التي قامت بها إدارة الرقابة المصرفية خلال عامي 2020/2019، اتضح لنا أن معظم المصارف التجارية لا تقوم بتصنيف الصحيح للديون المتعثرة وفقاً للمنشورات المعدة من قبل مصرف ليبيا المركزي بالخصوص، وعليه فإن معظم البيانات المالية المعروضة هي بيانات مالية غير دقيقة نتيجة عدم التزام معظم المصارف بأسس التصنيف الائتماني السليم حسب التعليمات الصادرة بالخصوص والذي تم ذكر بعضها آنفاً في مطلع هذا الفصل، حيث أن نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض بلغت في نهاية عام 2020، (21%) وتعتبر هذه النسبة عالية جداً وتعطي مؤشر سلبي على كفاءة إدارة الائتمان، باعتبار أن النسبة المحددة وفق للمعايير الدولية (5%)، كذلك بلغت نسبة مخصص الديون إلى الديون المتعثرة في نهاية عام 2020 (99.4%) وهي نسبة عالية جداً وتدل على التحوط الشبه الكامل لأي تعثرات مستقبلية، في حال كانت التصنيفات سليمة إلا ان التفتيش الميداني على معظم الإدارات العامة للمصارف التجارية أثبتت غير ذلك.

الشكل (21-6) جودة الأصول



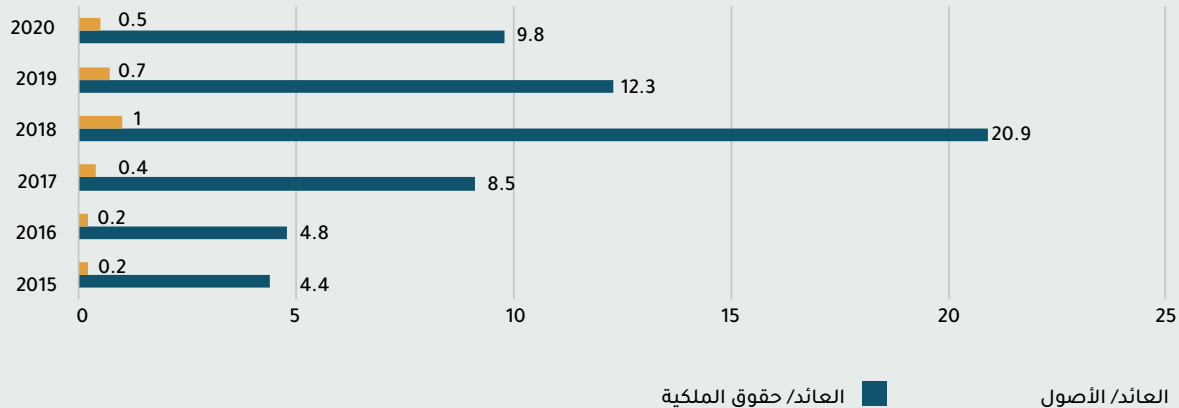
المصدر: مصرف ليبيا المركزي

ج. مؤشر الربحية: (الأرقام بالنسبة المئوية)

2020	2019	البيان
9.8	12.3	العائد/ حقوق الملكية
0.5	0.7	العائد/الأصول

من خلال الجدول السابق نلاحظ انه في عام 2019، قد بلغ معدل العائد على اجمالي الأصول 0.7%، بينما انخفضت هذه النسبة في عام 2020، إلى 0.5%، وكذلك بلغ العائد على حقوق الملكية في عام 2019، نسبة 12.3% وقد انخفضت هذه النسبة في عام 2020، لتصبح 9.8%، والإيرادات المحققة في سنة 2019، كانت نتيجة العمولات المحصلة من الخدمات المصرفية وإيرادات العملة الأجنبية وكذلك فإن التصاعد في الإيرادات في سنة 2017، وتبعه ارتفاع كبير في سنة 2018، فيعزى إلى الإيرادات المحصلة من منح أرباب الأسر أو ما يعرف بالإيرادات غير المستقرة وكذلك عمولات التحويلات الخارجية لتنفيذ التزامات المصارف اتجاه عملائها حسب ما أظهرته تقارير التفتيش المكتبية والميدانية عند قيامها بمراجعة وتدقيق القوائم المالية للمصارف التجارية (قائمة الدخل).

الشكل (22-6) الربحية



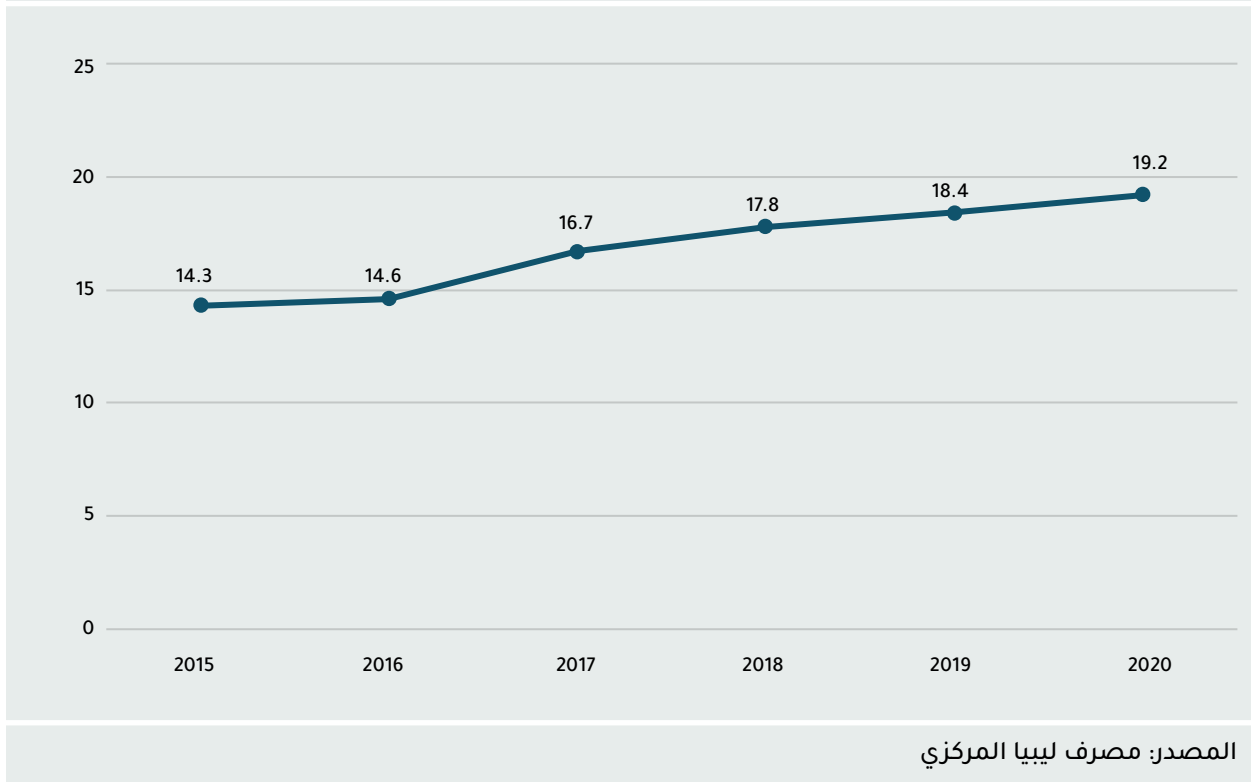
المصدر: مصرف ليبيا المركزي

د. كفاية رأس المال: (الأرقام بالنسبة المئوية)

2020م	2019م	البيان
19.2	18.4	كفاية رأس المال الكلي
17.9	17.2	كفاية رأس المال الأساسي
3.6	3.8	رأس المال المدفوع/الأصول
4.9	5.5	حقوق الملكية/الأصول
6.1	6.9	حقوق الملكية/الودائع

من خلال الجدول يتضح ان كفاية رأس المال مرتفعة خلال عامي (2020/2019) م، بنسب متتالية (19.2، 18.4) وتصاعد ملاءة رأس المال المستمر خلال السنوات 2015-2020م، وما قبلها يعزز التحوط في مواجهة أي ظروف غير متوقعة وطارئة في المستقبل في حال كانت أرصدة الأصول المرجحة بالمخاطر دقيقة، إلا أنه في اعتقادنا ضرورة حث المصارف التجارية على التصنيف الدقيق وفق القواعد والنظم المحددة من مصرف ليبيا المركزي وكذلك تسوية العديد والكم الكبير من المعلقة بين الإدارة العامة والفروع وكذلك تسوية المعلقة مع المراسلين بالخارج وتسوية حسابات المدينون المختلفون وحسابات الطوارئ حتى تكون الأرقام المالية الواردة بالمراكز المالية حقيقية وعادلة وسليمة بالتالي تستطيع إظهار بيانات حقيقية تفيدنا في احتساب ملاءة صحيحة لرأس المال، تستطيع القيام بالمساهمة الفعالة في الاستقرار المالي.

الشكل (6-23) كفاية رأس المال الكلي



8-6 مؤثر الإدارة

أحد الأساليب المستخدمة في الرقابة المصرفية هي مؤشر الإدارة بالاعتماد على التحليل الوصفي أكثر من الأسلوب الفني (لما أظهره هذا الأسلوب من مصداقية ونتائج دقيقة على أرض الواقع كونه يعتمد أكثر على الممارسات الفعلية والفحص المستندي ومعيار الالتزام من قبل المراقبين) وذلك من خلال الاطلاع على محاضر وقرارات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه والتقارير الصادرة عن أنظمة الرقابة الداخلية بما في ذلك تقارير المراجعين.

من هنا نقول ان مصرف ليبيا المركزي قام بإصدار التعليمات والتشريعات المواكبة للتطور في القطاع المصرفي، حيث قام بإصدار كتيب الارشادات لمجالس الإدارات (الحكم المؤسسي) الصادر عام 2006، وكذلك المنشور رقم (2009/6) بشأن أعمال قواعد الحوكمة في القطاع المصرفي وأيضاً المنشور رقم (2010/13) الخاص بدليل الحوكمة.

وفي سعي إدارة الرقابة إلى المحافظة على التطبيق السليم للحوكمة فقد قامت بإعداد جولات تفتيشية لفحص اعمال مجلس الإدارة ومدى تطبيقها لأسس الحوكمة السليمة الرشيدة، وقد تم تسجيل مجموعه من الملاحظات أبرزها تتمثل في الآتي:

-في بعض المصارف لوحظ عدم تطرق قرارات مجلس الإدارة إلى اجتماعات وقرارات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة حيث نصت الفقرة (21) من دليل الحوكمة سادساً الفقرة الثانية (يجب على المجلس أن يناقش في اجتماعاته خلال السنة تقييم أداء اللجان المنبثقة عنه، والإدارة العليا، والإدارة التنفيذية).

-لوحظ من خلال الاطلاع على اجتماعات مجلس الإدارة لبعض المصارف وحضور أعضائه للاجتماعات غياب بعض أعضاء مجلس الإدارة عن الاجتماعات بسبب وجودهم خارج البلاد وعدم اجتماع مجلس الإدارة بكامل أعضائه، وهذا ليس عذراً بإمكانهم الحضور عبر خاصية الحضور المرئي (ZOOM).

-لوحظ أن عدد اجتماعات مجلس الإدارة لعامي 2019م، 2020م، قليل جداً لبعض المصارف ومخالف للمادة (21) سادساً من دليل الحوكمة، والتي تنص (على أن يعقد المجلس اجتماعات دورية على الأقل مرة واحدة كل شهرين).

-لوحظ عدم تقييد مجلس الإدارة لبعض المصارف بدليل الحوكمة الفصل الرابع الذي نص على أن تكون عدد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة (4) لجان على الأقل وهي (لجنة المراجعة، لجنة إدارة المخاطر، لجنة التعيينات والمكافآت، لجنة الحوكمة) ومن خلال الاطلاع على اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة حيث لوحظ غياب جميع اللجان وعدم الالتزام بأعمالها وعقد اجتماعاتها ومهامها الملزمة بها، وفقاً لما ذكر في دليل الحوكمة.

9-6 مؤشّر المخاطر

يقصد به كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارات المصارف من أجل وضع حدود للأثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر بأشكالها المختلفة والمحافظة عليها من أدنى حد ممكن وتحليل المخاطر وتقييمها ومراقبتها بهدف التقليل والتخفيف من آثارها السلبية على المصارف.

ونظراً لأهمية إدارة المخاطر فان مصرف ليبيا المركزي قام بإصدار مجموعة من الإجراءات لتدعيم القطاع المصرفي والتوعية من خلال منشورات وقرارات تخص إدارة المخاطر كالمنشور رقم (2004/5) القاضي بتأسيس إدارة مخاطر تسند إليها مهام ومسئوليات تطبيق سياسات المخاطر والتأكد من ان الممارسات والأنشطة المصرفية تتم وفقاً للسياسات والحدود المعتمدة، وكذلك صدور المنشور رقم (2005/2) والخاص بتوضيح عمليات الاسناد الخارجي وتقليل مخاطر التشغيل المرتبطة بهذا النوع من الخدمات والالتزام بالمعايير الدولية، وايضاً صدور المنشور رقم (2008/13) بشأن معايير مخاطر الائتمان والذي استند على القانون رقم (1) لسنة 2005، بشأن المصارف، مادتيه (59) و(79) وعلى مقررات بازل والذي يعتبر دليل عمل واضح فيما يتعلق بالمعايير الخاصة بمخاطر الائتمان.

وقد قامت إدارة الرقابة المصرفية من خلال الجولات التفتيشية على المصارف بالتحقق من تطبيق إدارات المخاطر لمنشور مصرف ليبيا المركزي رقم (2007/06) والمجدد بالمنشور رقم (2016/06)، الذي يعنى باختصاصات وطريقة عمل هذه الإدارة، وقد سجلت مخالقات تستدعي التنبيه لتفاديها في الفترات القادمة نلخصها في الاتي:

-إن التقارير المعدة لا تتصف بسمة الدورية.

-في بعض المصارف لم يتم إحالة أي صور من تقارير إدارة المخاطر إلى مجلس الإدارة مباشرةً وذلك حتى يتم إخطاره بالمستجدات التي طرأت على النشاط والمخاطر التي يواجهها المصرف.

-عدم استخدام أنظمة معلومات حديثة لتوفر معلومات شاملة ودقيقة عن نشاط المصرف لتحديد المخاطر التي يواجهها.

10-6 الرقابة على بعض أنظمة الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية

10-6-1 المراجعون الخارجيون:

نص القانون رقم (1) لسنة 2005، بشأن المصارف في مادته رقم (82) ان يعد مصرف ليبيا المركزي، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، سجلات لمكاتب المراجعة القادرة على مراجعة وفحص حسابات المصارف، هذا وقد خول القانون في مادته رقم (83) المصارف التجارية بأن تعهد بفحص حساباتها سنوياً إلي مراجعين قانونيين، تختارهم الجمعية العمومية للمصارف من بين المقيدين في السجل لدى مصرف ليبيا المركزي، كما أوضح القانون في المادة (83) ثانياً ان يقوم كل مراجع بإعداد تقرير عن القوائم المالية السنوية للمصرف متضمنا الوسائل التي تم اتباعها للتحقق من جودة الأصول وطرق تقويمها وكيفية تقدير التعهدات القائمة ومدى مطابقة العمليات التي قام كل منهما بمراجعتها لأحكام القانون وإعداد تقرير نصف سنوي عن متابعة الأداء المالي والإداري للمصرف ومدى مطابقته للمعايير المصرفية المحلية والدولية، إلا أن تقارير التفتيش أظهرت بعض أوجه القصور في بعض المصارف ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

• هناك ضعف وعدم وجود عدد كافي للمراجعين الداخليين بالفروع والوكالات مما يعيق مراجعة الحجم الكبير للمعاملات اليومية لفروع المصرف.

• عدم تقييم المراجعين الخارجيين لإجراءات الضبط الداخلي للمصارف وكافة أنظمة الرقابة الداخلية للمصرف.

• بعض المراجعين لا يقومون بإعداد تقارير نصف سنوية عن متابعة الأداء المالي والإداري للمصرف.

2-10-6 وحدة الامتثال:

بالرغم من أن مصرف ليبيا المركزي قام بالإعداد المبكر للتعليمات والتشريعات المواكبة للتطور في القطاع المصرفي، حيث قام بإصدار المنشور رقم (2004/5)، والذي حث فيه المصارف التجارية على إنشاء وحدة الامتثال، والتي تقوم بمتابعة امتثال المصرف للتعليمات والأنظمة الصادرة عن السلطات الإشرافية والرقابية بمصرف ليبيا المركزي، كما أصدر أيضاً مصرف ليبيا المركزي منشورات منها منشور رقم (2007/6)، وكذلك المنشور رقم (2016/6) توضح الاختصاصات الاسترشادية لوحدة الامتثال، كما أن القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف في مادته رقم (83) الفقرة الرابعة نصت على إنشاء وحدة مراقبة امتثال تكون تبعيتها لمجلس الإدارة للمصرف التجاري، إلا أن تقارير التفتيش أظهرت بعض أوجه القصور في بعض المصارف، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- لا تقوم الوحدات بكافة الاختصاصات الاسترشادية الواردة في المنشور رقم (2016/6) بالخصوص ولم يتم توضيح جوانب القصور والامتثال ومدى التزام الإدارات داخل المصرف بتعليمات الإدارة العليا.
- لا تقوم الوحدات بالتأكد من صحة ودقة الاحصائيات المرسله إلى مصرف ليبيا المركزي.

11-6 شركات الدفع الإلكتروني

في إطار حرص مصرف ليبيا المركزي على تعزيز وتأصيل الشمول المالي سعياً منه إلى دعم الاستقرار المالي من خلال تقديم أفضل الخدمات المصرفية والنهوض بالقطاع المصرفي لتحسين مستوى ونوعية الخدمات المصرفية بالتعاون مع القطاع الخاص في مجال تقديم خدمات الدفع الإلكتروني فقد اصدر مصرف ليبيا المركزي المنشور رقم (2017/10) بشأن الضوابط والتعليمات الخاصة بالخدمات الالكترونية عبر الهاتف المحمول والخاصة بالمحفظة الالكترونية، كما انه تم إصدار لائحة خدمات الدفع الإلكتروني في شهر مارس سنة 2020، الصادر عن مجلس المدفوعات الوطني والذي احتوى على اثنا عشر فصل، موضحة لخدمات الدفع الإلكتروني، كما لحق بهذه اللائحة منشور رقم (2020/7)، يطلب فيه إتخاذ التدابير اللازمة والتحوط عند إبرام أية عقود أو اتفاقيات في مجال التعاون الفني مع شركات الدفع والحلول الالكترونية والجدول التالي يوضح الشركات المعتمدة لدى مصرف ليبيا.

شركات الدفع الإلكتروني المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي:

ت	اسم الشركة	مجال المدفوعات	العنوان
1	المدار الجديد	محفظة إلكترونية	طرابلس - طريق قرجي
2	تداول للتقنية	قبول بطاقات مُسبقة الدفع	طرابلس-قرقارش مركز الواحات
3	تفاني	قبول بطاقات مُسبقة الدفع	طرابلس-سوق الجمعة طريق الفتح
4	ميزا	محفظة إلكترونية	طرابلس-زاوية الدهماني القبة السماوية
5	العالمية الأولى	خدمات الدفع الإلكتروني	بنغازي
6	أوان للدفع والتجارة الإلكترونية	خدمات الدفع الإلكتروني	بنغازي
7	الحرية لخدمات الدفع الإلكتروني	خدمات الدفع الإلكتروني	بنغازي
8	كاش لخدمات الدفع الإلكتروني	خدمات الدفع الإلكتروني	بنغازي
9	لحظة للدفع الإلكتروني والخدمات المالية	خدمات الدفع الإلكتروني	بنغازي

12-6 الوعي الرقابي المصرفي

يتمثل الوعي الرقابي المصرفي في شقين رئيسيين وهما (الوعي الرقابي المصرفي الداخلي، الوعي الرقابي المصرفي الخارجي):

أولاً الوعي الرقابي المصرفي الداخلي:

يتمثل في موقف مجلس الإدارة والموظفين والمسؤولين عن دور أنظمة الرقابة الداخلية اتجاه الوفاء بمسؤولياتها داخل المصرف بمعنى كلما كانت أنظمة الرقابة الداخلية منظمة ومحددة وتقاريرها واضحة ومفهومة ولا تتصف بالتحيز، كلما أدى ذلك إلى زيادة ثقة الإدارة العليا بالمصرف في أنظمتها الرقابية الداخلية.

ثانياً الوعي الرقابي المصرفي الخارجي:

لا يختلف مفهوم الوعي الرقابي المصرفي الخارجي عن مفهوم الوعي الرقابي الداخلي حيث كلاهما يسعى إلى توصيف الوعي سواء داخل المصرف او خارجه فمفهوم الوعي الرقابي الخارجي يتمثل في الادراك والمعرفة بأهمية الرقابة الخارجية، وتحويل هذا الادراك إلى القبول والاستعداد لعمليات الرقابة والايمان بها.

أهداف الوعي الرقابي:

• إيضاح ان الهدف من الرقابة هو ليس وسيلة لاصطياد الأخطاء والايقاع بالآخرين وانما هدفها اكتشاف الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية او الوقائية (ترشيد وتوجيه).

• التركيز على الرقابة الوقائية.

• رفع كفاءة مجلس الإدارة والإدارة العليا وذلك من خلال التأكد من مدى ادراكهم لأهمية الرقابة.

12-6 الخاتمة

رغم الظروف الصعبة وغير المسبوقة التي مرت بها الدولة الليبية والتي لا تزال آثارها السلبية موجودة وكذلك ظروف العالم ومنها جائحة كورونا إلا ان القطاع المصرفي والذي يشكل نسبة 80% من القطاع المالي في ليبيا وله أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية استطاع أن يحافظ إلى حد ما على سلامة ومثانة أوضاعه المالية والإدارية، وتسعى إدارة الرقابة المصرفية إلى المحافظة على الاستقرار المالي لدى المصارف من خلال زيادة الوعي الرقابي لديه، ورفع كفاءة مجالس الإدارة والإدارات العليا، وتصحيح الانحرافات من اجل تقليل المخاطر وتجنب الازمات والاحذ بعين الاعتبار المتغيرات الحديثة التي تعتمد كمؤشرات للأداء المصرفي (الإنذار المبكر) بالإضافة إلى ضبط السياسات المصرفية في الائتمان والاستثمار والسيولة ورأس المال، وخلق جهاز مصرفي سليم وقوي يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين.



07



الفصل السابع: قطاع التأمين في ليبيا



1-7 المقدمة

يعد قطاع التأمين من أهم القطاعات المالية، و تصنف المؤسسات العاملة فيه ضمن المؤسسات المالية غير المصرفية، وهو ليس نشاطاً حديث النشأة بل ظهر مع فكرة التعاون قديماً، وتطور مع تقدم حياة الإنسان إلى أن وصل إلى ما هو عليه الآن، وهو يعد من أهم الوسائل الاقتصادية والاجتماعية لتخفيض حجم الخسائر والأضرار الناجمة عن المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الأفراد والمنشآت والشركات والمجتمع ككل، كما يعمل على تهيئة الموارد والأموال في سبيل تمويل الاستثمارات من خلال إعادة ضخ أقساط التأمين والمخصصات الفنية في الاقتصاد، وكذلك له دور يتمثل في المحافظة على العملات الأجنبية من التسرب وتنميتها من خلال تعويضات إعادة التأمين الواردة من معيدي التأمين بالخارج وأقساط التأمين وإعادة التأمين الواردة إليها، كما يساهم قطاع التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية ويعد من مؤشرات التنمية المستدامة، لذلك تم تناول دور قطاع التأمين في تعزيز الاستقرار المالي ودراسة تطور سوق التأمين في ليبيا، ومعوقات قطاع التأمين في تحقيق الاستقرار المالي، وتم تناول بعض المؤشرات وهي إجمالي أقساط الأكتتاب والتعويضات المسددة، والعمق التأميني، والكثافة التأمينية بقطاع التأمين الليبي، بالإضافة إلى تناول معدلات الطاقة الإستيعابية المستغلة للسوق الليبي، وايضاً تم تناول تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين الليبي وفق معايير الملاءة المالية.

2-7 دور قطاع التأمين في تعزيز الاستقرار المالي

يساهم قطاع التأمين في تحقيق الاستقرار المالي من عدة اوجه والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1-2-7 التأمين والتضخم:

التأمين وسيلة جيدة للادخار وعنصر مساعد للحد من الاستهلاك ومن ثم التضخم، حيث أن زيادة المدخرات تعني تقليل الإنفاق أو انخفاض الطلب على السلع والخدمات، مما يحد من التضخم وارتفاع الأسعار، كما أن زيادة المدخرات عندما توجه إلى الاستثمار ودعم الإنتاج للسلع والخدمات والتي تؤدي إلى زيادة المعروض من السلع والخدمات وهو ما يحد من التضخم وارتفاع الأسعار، فالتأمين له دور مهم في الحد من الضغوط التضخمية التي تسببها زيادة كمية النقود المتداولة وذلك من خلال ما يلي:

- الطلب على التأمين يؤدي إلى توجيه الأموال التي كانت ستنفق على الاستهلاك إلى الادخار.
- الطلب على التأمين ينتج حجم من الأقساط التي يعاد استثمارها في مشاريع جديدة تزيد من حجم السلع والخدمات ومن ثم تساعد على خلق التوازن بين الطلب والعرض.

2-2-7 التأمين وميزان المدفوعات:

التأمين جزء مهم من الاقتصاد الوطني يمثل بند من بنود ميزان المدفوعات ذلك لأنه نشاط لا يتصف بالمحلية لعدة اسباب لعل أهمها عملية إعادة التأمين بنوعيه الصادر والوارد والتي تستدعي التعاون بين شركات التأمين المحلية والأجنبية، ومن ثم بين الدول التي تصنف إلى نوعين:

- **دول مصدرة لخدمات التأمين:** وهي الدول التي يحال إليها أقساط التأمين مقابل ضمان عملية إعادة التأمين لدى شركاتها وبالتالي يصبح ميزان المدفوعات لديها موجباً.
- **دول مستوردة لخدمات التأمين:** وهي الدول التي تقوم بعملية إعادة التأمين للخارج ويحال منها أقساط التأمين مقابل عملية إعادة التأمين مسندة من شركاتها وبالتالي يصبح ميزان المدفوعات لديها سالباً.

تأثير التأمين في ميزان المدفوعات يرتبط برصيد العمليات التأمينية التي تمثل الفرق بين الأموال الواردة والأموال الصادرة، ويتناسب حجم تدفق الأموال إلى الخارج تناسباً عكسياً مع درجة نمو صناعة التأمين المحلية.

كما يرتبط تأثير التأمين في ميزان المدفوعات بالعمليات المتعلقة بالاستثمارات المباشرة التي تقوم بها شركات التأمين أو إعادة التأمين الوطنية في الخارج أو شركات إعادة التأمين الأجنبية بالداخل.

7-2-3 التأمين وسيلة للادخار والاستثمار:

يعد التأمين من أهم المؤسسات المالية الادخارية من خلال توجيه المدخرات والأموال بدلاً من الاستهلاك إلى أقساط التأمين للحد من الخطر بأنواعه، وكذلك الحال بالنسبة للمخصصات والاحتياطات الفنية الكبيرة التي تحتفظ بها شركات التأمين لمواجهة المخاطر المحتملة، كل هذه الأموال التي يحتفظ بها قطاع التأمين، تعمل شركات التأمين على توجيهها للاستثمار نظراً لأن هذه الأموال للغير "حملة الوثائق" فهي تسعى لاستثمارها وتوظيفها التوظيف الأنسب لتتمكن من سداد التعويضات عند تحقق الخطر وتحقيق العائد المناسب بالشكل الذي يضمن للشركة الملاءة المالية المناسبة لبقائها واستمرارها بالسوق.

7-2-4 التأمين وسيلة لتحقيق الأمان والتعويض عن الخسارة للمؤمن له:

تمثل الرغبة في الحصول على الأمان غاية أساسية لدى الأفراد وكذلك لدى المستثمرين ورجال الأعمال والمجتمع بشكل عام، ومن ثم يعمل التأمين في كافة أنواعه وأشكاله على تحقيق الأمان للمؤمن له مما قد يلحقه من الأخطار التي تهدده في نفسه أو ماله ومن ثم يمنح التعويض اللازم عند تحقق الخطر، وهذا ما يعوضه عن الخسارة المادية والمعنوية وما يمكنه من الحصول على بديل لما هلك من أمواله.

هذا الأمان والتخلص من الخوف وما قد يقع من أخطار الذي يوفره قطاع التأمين، يخلق الاستقرار ويشجع على الاستثمار في الإنتاج، وعلى فتح مجالات إنتاج جديدة أو التوسع في مجالات الإنتاج الحالية، كما يعمل على إحلال مشروعات منتجة محل المشروعات التي تعرضت للتلف الكلي أو الجزئي، ومن ثم تعود العملية الإنتاجية لمستواها الطبيعي في وقت وجيز، و يتيح لمن تعرض للخسارة بسبب وقوع الخطر أن يعود إلى مركزه المالي ويحافظ على استقراره المالي والفني ويخلق الثقة والطمأنينة بالسوق ومواصلة واستمرار الإنتاج والاستثمار.

7-2-5 التأمين دور رقابي:

تسعى شركات التأمين إلى تحقيق الأرباح من خلال تقليل وتخفيض ما تدفعه من تعويضات ناجمة تحقق عن الخطر، وبالتالي فهي تسعى دائماً إلى تقليل نسبة تحقق الخطر والحوادث وتفادي أسباب وقوعها، وتحسين مستوى السلامة ومن ثم دفع التعويضات إلى المؤمن لهم، وهي في سبيل ذلك تعمل على تكوين جمعيات ومراكز ودراسات وأبحاث مشتركة بينها بقصد دراسة أسباب الخطر، ومن ثم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتلافي وقوعها، حيث تستعين بالخبراء والمختصين بهدف توعية الأفراد وأصحاب المؤسسات وإرشادهم إلى طرق الوقاية من الحوادث والاستعانة بالدوريات والنشرات التي تبين فيها الوسائل الفنية والتقنية لتجنب المخاطر، كما قد تعمل على تقديم منح وتخفيضات وإعفاءات من القسط للمؤمن له الذي لا يقع له خطر خلال فترة معينة مما يساهم في الوقاية من تحقق الخطر بشكل عام.

7-2-6 التأمين وسيلة للتوظيف والحد من البطالة:

التوسع الكبير في نشاط التأمين بأنواعه وأشكاله المتعددة والأنشطة الفنية والمالية والإدارية والاستثمارية التي يمارسها تحتاج إلى أيدي عاملة وموارد بشرية مدربة ومتخصصة كالأنشطة الاكتوارية وتسوية الخسائر وهو ما يولد فرص عمل جديدة يوفرها قطاع التأمين بشكل عام، كما أن دوره في الحد من المخاطر وتوفير رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمار يساهم بشكل كبير في تحسين فاعلية وكفاءة الدورة الاقتصادية للبلد من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات، وهو ما يدعو إلى فتح أسواق جديدة ومن ثم الطلب على الأيدي العاملة وهو ما يعد عامل رئيسي ومهم في الحد من البطالة وتحقيق العدالة في توزيع الثروة داخل المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

3-7 تطور سوق التأمين في ليبيا¹

إن البداية الفعلية للتأمين في ليبيا هي بتطبيق قانون التأمين البحري العثماني كجزء من المدونة البحرية الصادرة من عام 1849، وذلك إبان الحكم العثماني لليبيا، ثم بدأ الاحتلال الإيطالي لليبيا عام 1911، وخضعت البلاد إلى قوانينهم وفتحت شركات التأمين الإيطالية فروعاً ووكالات لها في ليبيا، بهدف حماية مصالح الاحتلال لإيطاليا، واستمر هذا الوضع حتى بعد إعلان استقلال ليبيا عام 1951.

مع مطلع الستينيات من القرن الماضي تأسست شركة ليبيا للتأمين في العام 1964 كأول شركة تأمين وطنية، بناء على القانون رقم (7) لسنة 1959 الذي يعد أول قانون للأشراف والرقابة على التأمين ولائحته التنفيذية - كما سيأتي ذكره لاحقاً - كما صدر سنة 1970 قانون آخر للإشراف والرقابة على شركات التأمين الذي ينظم عمليات التأمين في ليبيا.

حيث بدأ تأمين هذا القطاع سنة 1971، مع صدور عدد من القوانين والقرارات التي نظمت هذا القطاع.

وقد شهدت صناعة التأمين في ليبيا تطوراً ملحوظاً في بداية الألفية الثانية، ويأتي هذا التطور نتيجة إلى تلبية حاجة الاقتصاد المحلي إلى منتجات تأمينية تواكب حركة التطورات العالمية مما أدى إلى دخول مجموعة من شركات القطاع الخاص في مجال التأمين لمساندة شركات القطاع العام لدعم و مساندة الاقتصاد الوطني وتسهيل دورها في النشاط الاستثماري، ولذلك صدر القانون رقم (3) لسنة 2005 بشأن الإشراف والرقابة على نشاط التأمين، كما صدر القرار رقم (4) لسنة 2006 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 3 المشار إليه سابقاً، و بعد ثورة 17 من فبراير وفي ظل تنامي التأمين التكافلي صدر قرار وزير الاقتصاد رقم (201) لسنة 2012 بشأن ضوابط و ممارسات أعمال التأمين التكافلي، كما أصدر وزير الاقتصاد والتجارة بحكومة الوحدة الوطنية القرار رقم (60) لسنة 2021 بشأن تنظيم مزاولة أعمال التأمين التكافلي.

حيث أنشئت قبل ذلك هيئة الإشراف على التأمين بقرار اللجنة الشعبية العامة "سابقاً" رقم (760) لسنة 2007 وتعديلاته وذلك لتحقيق الأغراض التالية:

أ. حماية حقوق حملة وثائق التأمين والمستفيدين من أعمال التأمين.

ب. ضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من نشاط التأمين والحفاظ على المدخرات الوطنية وموارد العملات الأجنبية من التسرب.

ج. كفالة سلامة المراكز المالية لوحدات سوق التأمين والتنسيق ومنع التضارب بينها.

1. تم الاستناد على المراجع التالية: القرار رقم (4) لسنة 2006، اللائحة التنفيذية للقانون رقم 3 بشأن الإشراف على التأمين: قانون رقم (3) لسنة 2005، الإشراف على التأمين: وزارة الاقتصاد، 2012: قرار 201: 210: شركة ليبيا للتأمين، 2020.

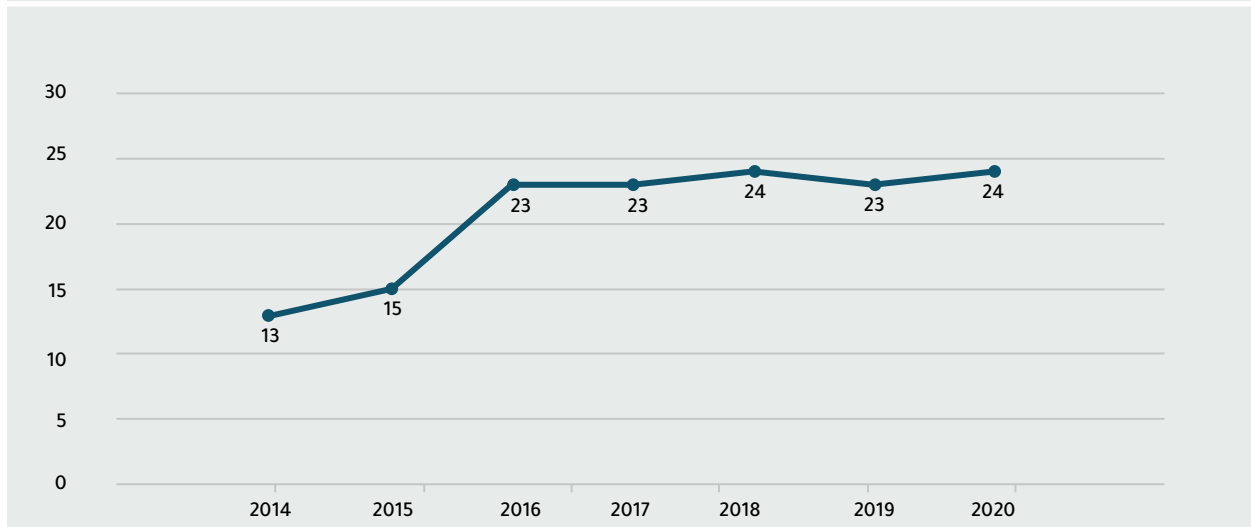
ويمكن سرد تطور قانون الإشراف والرقابة على التأمين في ليبيا على النحو التالي:

- صدر أول قانون للإشراف على التأمين في ليبيا هو القانون رقم (7) لسنة 1959 الصادر في 19/3/1959، حيث صدرت لائحته التنفيذية بقرار وزير الاقتصاد الوطني بتاريخ 22/12/1964.
- القانون رقم (131) لسنة 1970 بشأن الإشراف والرقابة على شركات التأمين الصادر في 26/10/1970، والذي صدرت لائحته التنفيذية بالقرار رقم (7) لسنة 1970 الصادر في 25/2/1971.
- قانون رقم (17) لسنة 1986 بشأن المسؤولية الطبية الذي أسست بموجبه هيئة التأمين الطبي.
- القانون رقم (28) لسنة 1971 بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث المركبات الآلية.
- القانون رقم (3) لسنة 2005 بشأن الإشراف على التأمين ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (4) لسنة 2006.
- القانون رقم (20) لسنة 2010 بشأن التأمين الصحي.
- القرارات أرقام (531) لسنة 2019 و(1553) لسنة 2018.

4-7 شركات التأمين العاملة في ليبيا

يبلغ عدد شركات التأمين المرخص لها بمزاولة نشاطها 24 شركة من قبل هيئة الإشراف على شركات التأمين بوزارة الاقتصاد بحكومة الوحدة الوطنية في عام 2020.

الشكل (1-7) الشركات التأمين العاملة في ليبيا خلال (2014-2020)



المصدر: هيئة الإشراف على شركات التأمين بوزارة الاقتصاد (حكومة الوحدة الوطنية)

يتبين من الجدول (1-7) والشكل (1-7) أن عدد شركات التأمين في ليبيا ارتفع في عام 2020 بنسبة 71.4% عن عام 2014 البالغة 13 شركة، كما ارتفعت عدد شركات التأمين في عام 2020 عن سنة 2019 بنسبة 4.3%، وذلك لعدم مباشرة شركة الشرق الأوسط للتأمين عملها في عام 2019 لتصل عدد الشركات في عام 2019 إلى 23 شركة، ويرجع ذلك إلى الانقسام السياسي والمؤسسي خلال الفترة.

الجدول (1-7) أسماء الشركات تأمين العاملة في ليبيا في 2020

م	الشركات	رأس المال		النشاط	عنوان
		مدفوع	مكتتب به		
1	شركة ليبيا للتأمين	70	70	تأمينات عامة-حياة-تكافلي	طرابلس
2	المتحدة للتأمين	20	20	تأمينات عامة-حياة	طرابلس
3	الأفريقية للتأمين	10	10	تأمينات عامة	طرابلس
4	الصحاري للتأمين	15	15	تأمينات عامة-حياة	طرابلس
5	الليبو للتأمين	9.555	10	تأمينات عامة	طرابلس
6	الثقة للتأمين	11.5	10	تأمينات عامة-حياة	طرابلس
7	التكافل للتأمين	10	10	تأمينات عامة	طرابلس
8	القافلة للتأمين	20	20	تأمينات عامة	طرابلس
9	شركة النماء للتأمين	35.59	35.59	تأمين صحي	طرابلس
10	المختار للتأمين	10	10	تأمينات عامة-حياة	طرابلس
11	الاتحادية للتأمين	3	10	تأمينات عامة-حياة	طرابلس
12	تبستي للتأمين	10	10	تأمينات عامة-حياة	طرابلس
13	العالمية للتأمين	3.1	10	تأمينات عامة-حياة	طرابلس
14	الشرق الأوسط للتأمين	3.3	10	تأمينات عامة-حياة	طرابلس
15	اليسر للتأمين التكافلي	7.33	20	تأمينات عامة	طرابلس
16	الوثيقة للتأمين الصحي	10	10	تأمين صحي	طرابلس
17	المجموعة الدولية	3	10	تأمينات عامة-حياة	طرابلس
18	أمانة للتأمين	3	10	تأمينات عامة-حياة	طرابلس
19	الأوائل للتأمين التكافلي	10	10	تأمينات عامة-حياة-تكافلي	بنغازي
20	ميثاق للتأمين والتأمين التكافلي المساهمة	3	10	تأمينات عامة-حياة	بنغازي
21	الليبية الضمانية للتأمين المساهمة	6	10	تأمينات عامة-حياة	بنغازي
22	السبق للتأمين	3	10	تأمينات عامة-حياة	بنغازي
23	المتوسطة الليبية المساهمة للتأمين	3	10	تأمينات عامة-حياة	بنغازي
24	شركة المهندس	3	10	تأمينات عامة-حياة	بنغازي

المصدر: هيئة الإشراف على شركات التأمين بوزارة الإقتصاد (حكومة الوحدة الوطنية)

يتضح من خلال جدول رقم (1-7) تركيز مقرات شركات التأمين في ليبيا بمدينة طرابلس باستثناء شركات التأمين المنشأة بوزارة الاقتصاد -الحكومة الليبية المؤقتة حيث مقراتها في مدينة بنغازي، كما نلاحظ عدم ارتفاع رأس المال في شركات التأمين حيث يتراوح رأس المال المدفوع من 3 مليون إلى 35 مليون باستثناء شركة ليبيا للتأمين حيث يبلغ رأس مال المدفوع 70 مليون دينار.

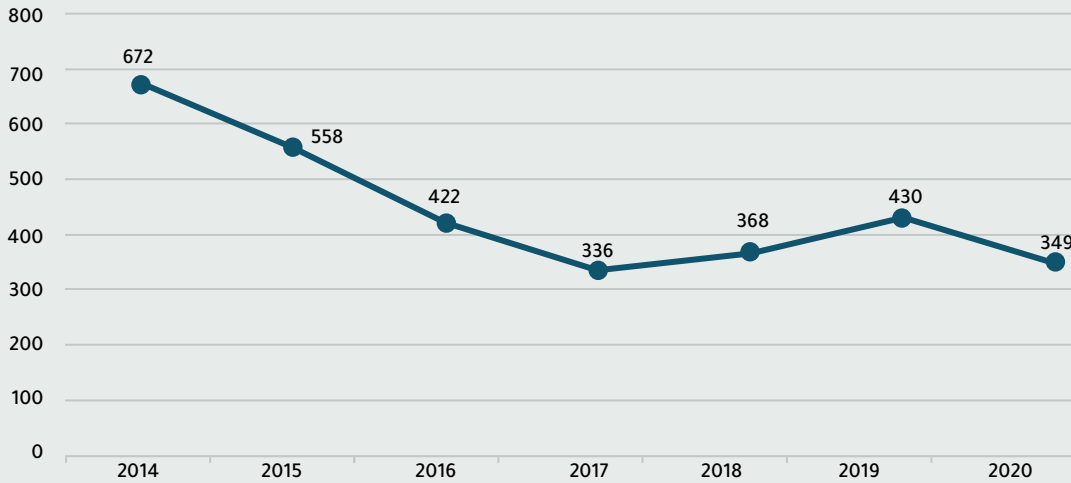
5-7 إجمالي أقساط الأكتتاب وإجمالي التعويضات المسددة بقطاع التأمين الليبي:

1-5-7 إجمالي أقساط الأكتتاب بقطاع التأمين الليبي:

بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتب فيها بقطاع التأمين الليبي في نهاية عام 2020 حوالي 349 مليون بانخفاض عن عام 2014 حوالي 48% البالغة 672 مليون، وبانخفاض أيضاً عن عام 2019 بنسبة 19% البالغة 430 مليون دينار لعدة أسباب أهمها الظروف الأمنية والسياسية خلال السنوات 2019-2020 وأخيراً ظروف الإغلاق بسبب جائحة كورونا، وبلغ متوسط أقساط الأكتتاب خلال الفترة 2014-2020 حوالي 448 مليون دينار بنسبة انخفاض عن عام 2014 حوالي 33%.

في حين بلغ إجمالي أقساط التأمين في الدول العربية في عامين 2020 و 2019 حوالي 39.5 و 38.9 مليار دولار أي ما يعادل حوالي 177 و 174 مليار دينار ليبي على التوالي، أي تمثل إجمالي أقساط التأمين المكتتب فيها بقطاع التأمين الليبي في نهاية عامي 2020 و 2019 ما نسبته 0.16% و 0.23% على التوالي، في حين بلغ إجمالي أقساط التأمين العالمي في عام 2020 حوالي 6,203.9 مليار دولار بنسبة انخفاض عن عام 2019 1.4% البالغة حوالي 6,292.6 مليار دولار، أي أن إجمالي أقساط التأمين في الدول العربية تمثل أقل من واحد في المائة من سوق التأمين العالمي.

الشكل (2-7) إجمالي أقساط التأمين المكتتب فيها لقطاع التأمين الليبي خلال 2020-2014م (مليون دينار)



المصدر: هيئة الإشراف على شركات التأمين بوزارة الاقتصاد (حكومة الوحدة الوطنية)

2-5-7 إجمالي التعويضات المسددة من الأقساط المكتتبه بقطاع التأمين الليبي:

بلغ نسبة إجمالي التعويضات المسددة من الأقساط المكتتب فيها بقطاع التأمين الليبي في نهاية عام 2020 حوالي 28% في حين بلغت إجمالي التعويضات من الأقساط المكتتب فيها بقطاع التأمين الليبي في عام 2019 حوالي 36%، أي بانخفاض 8 نقاط مئوية عن عام 2019.

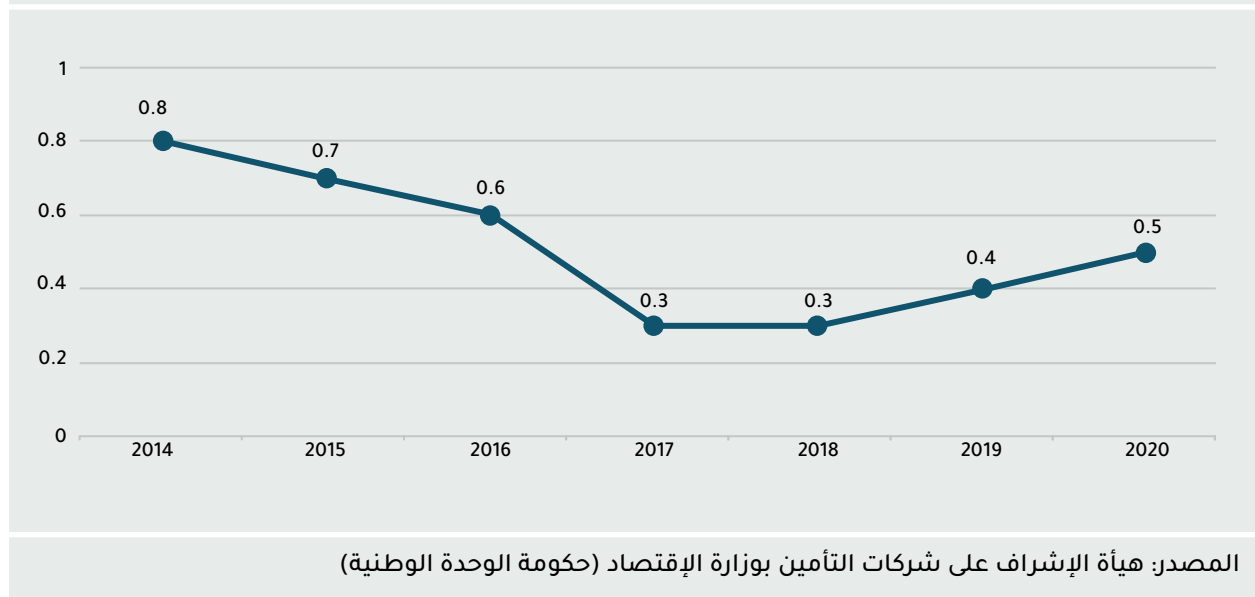
كما بلغ إجمالي التعويضات المسددة من الأقساط المكتتب فيها بقطاع التأمين العربي في نهاية عام 2020 و 2019 حوالي 60% و 60.3% على التوالي، أي أن إجمالي التعويضات المسددة من الأقساط المكتتب فيها بقطاع التأمين الليبي في عامي 2020 و 2019 تنخفض حوالي 32 و 24.3 نقطة مئوية عن مثيلاتها في الدول العربية.

6-7 العمق التأميني والكثافة التأمينية والطاقة الإستيعابية بقطاع التأمين الليبي

1-6-7 العمق التأميني بقطاع التأمين الليبي:

يُقاس العمق التأميني دولياً من خلال احتساب إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقد بلغ العمق التأميني لشركات التأمين حوالي 0.5% في نهاية عام 2020، وبانخفاض عن عام 2014 حوالي 37.5% البالغة 0.8% وبمتوسط خلال الفترة 2014-2020 حوالي 0.5%. في حين انخفض العمق التأميني في عام 2019 حوالي 0.4% بنسبة انخفاض عن عام 2014 حوالي 50%. وبعد السبب الرئيسي لهذا الانخفاض نتيجة انخفاض إجمالي الأقساط المكتتبة لدى شركات التأمين الليبية في عام 2019 و 2020 عن عام 2014 بنسب 36%، 48% على التوالي، بالإضافة للظروف والأسباب التي سبق الإشارة إليها، كما هو موضح في الشكل رقم (3-7)، يمكن بيان تطور العمق التأميني بقطاع التأمين في ليبيا في الشكل التالي:

الشكل (3-7) العمق التأميني لقطاع التأمين الليبي خلال 2014-2020م(%)

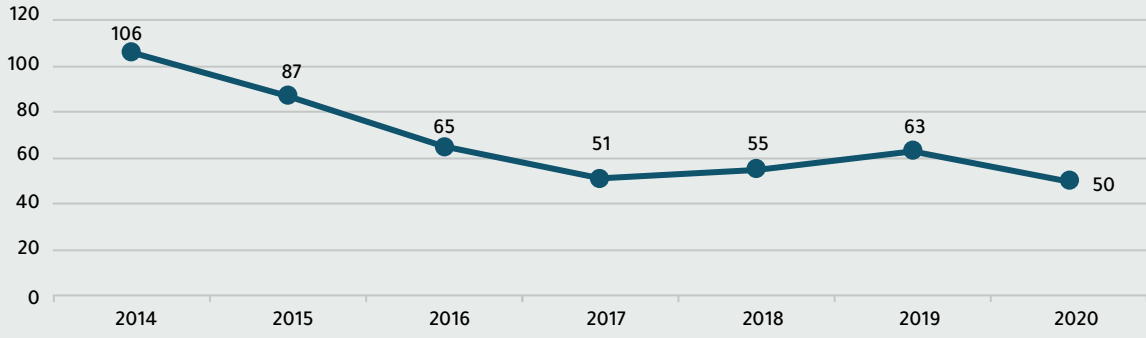


بمقارنة العمق التأميني لقطاع التأمين الليبي مع قطاعات التأمين بالدول العربية يتبين لنا بأن العمق التأميني الليبي يعد أقلها جميعاً، حيث بلغ متوسط العمق التأميني العربي في عامي 2020 و 2019 حوالي 1.9%، 1.8% أي أن العمق التأميني الليبي ينخفض حوالي 1.4 نقطة مئوية في كل من عام 2020 و 2019، و في حين بلغ العمق التأميني العالمي في نهاية عام 2020 و 2019 حوالي 7.4% و 7.2% على التوالي، وما يشير إلى أن العمق التأميني الليبي ينخفض عن العالمي في عامي 2020 و 2019 بحوالي 6.9 و 6.8 نقطة مئوية على التوالي، بنسبة انخفاض 93% و 94% عن العالمي في عامي 2020 و 2019 على التوالي.

2-6-7 الكثافة التأمينية بقطاع التأمين الليبي:

تقاس الكثافة التأمينية من خلال احتساب إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين إلى عدد الأفراد، ومن خلال الشكل رقم (4-7) يتبين أن إجمالي الأقساط المكتتبة لدى شركات التأمين الليبية إلى عدد الأفراد بلغ حوالي 50 مرة في نهاية عام 2020، وبانخفاض عن عام 2014 بحوالي 110% والبالغة 106 مرة، في حين انخفضت الكثافة التأمينية في عام 2020 عن عام 2019 بنسبة 21% والبالغة 63 مرة، وبمتوسط خلال الفترة 2014-2020 بحوالي 68 مرة، ويرجع سبب هذا الانخفاض لارتفاع عدد سكان ليبيا في عامي 2020 و 2019 عن عام 2014 بنسبة 9% و 8% على التوالي، وكذلك نتيجة انخفاض إجمالي الأقساط المكتتبة لدى شركات التأمين الليبية في عامي 2019 و 2020 عن عام 2014 بنسب 36%، 48% على التوالي.

الشكل (4-7) الكثافة التأمينية للقطاع التأميني الليبي خلال 2014-2020م (مرة)



المصدر: وحدة الاستقرار المالي - مصرف ليبيا المركزي

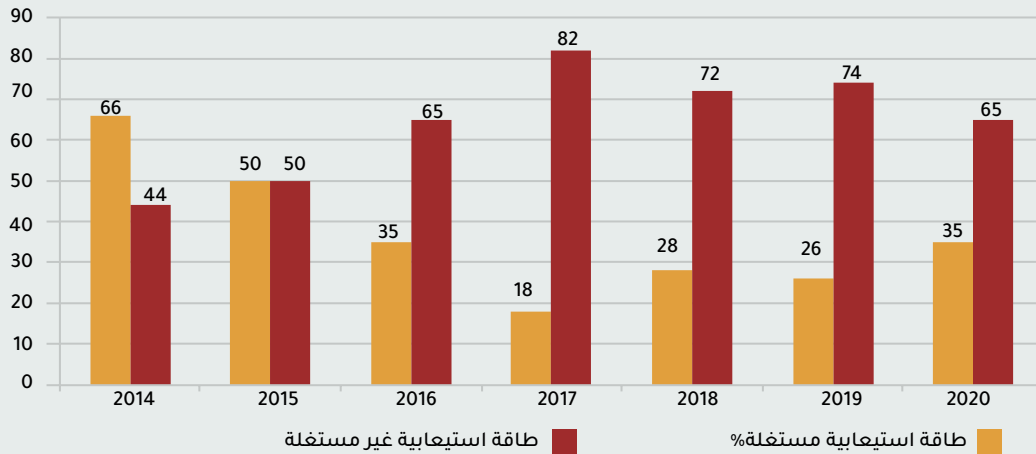
3-6-7 معدلات الطاقة الإستيعابية المستغلة للسوق الليبي:

يوضح الشكل رقم الشكل (5-7) معدل الطاقة الإستيعابية المستغلة بالسوق الليبي، فالطاقة الإستيعابية هي الحد الأقصى للمبلغ الذي يسمح لشركات التأمين الاكتتاب فيه دون ان يتعرض هامش ملاءتها للخطر، حيث تضطر شركات التأمين في كثير من الاحيان إلى قبول تأمينات تفوق الحد الأقصى لطاقتها الإستيعابية فعادةً ما تلجأ شركات التأمين إلى اعادة التأمين لزيادة حجم طاقتها الإستيعابية فتقبل اخطار كبيرة الحجم وهي مطمئنة لأن معيد التأمين سيقبل اعادة تأمين ما يزيد عن طاقتها الإستيعابية.

وتعرف الطاقة الإستيعابية المستغلة على انها نسبة صافي الاقساط المكتسبة إلى صافي حقوق المساهمين، و نسبة الطاقة الإستيعابية المستغلة المسموح بها بالسوق تمثل ثلاث أضعاف إجمالي حقوق المساهمين كما ترى بعض الدراسات أنها أربعة أضعاف إجمالي حقوق المساهمين، حيث يتناول هذا المعدل دور نسبة الطاقة الإستيعابية المستغلة في تحليل اخطار المحفظة التأمينية ومدى قدرة ادوات التأمين على استغلال كل الطاقة الإستيعابية المتاحة و تلبية احتياجات السوق ومعرفة ما اذا كان السوق بحاجة لدخول شركات جديدة، أو زيادة الحد الأدنى لرؤوس الأموال للشركات التأمين العاملة حالياً.

يتضح من خلال شكل رقم (5-7) أن شركات التأمين العاملة في السوق الليبي حالياً لم تصل بحجم اكتتابها إلى الطاقة الإستيعابية المناسبة بل أظهرت هذه المؤشرات أن الطاقة الإستيعابية المستغلة كانت أقل بكثير من الحد الأدنى المتاح، وهذا المؤشر يوضح على أن السوق لازال لم يوظف حقوق الملكية بشكل كافي.

الشكل (5-7) الطاقة الاستيعابية المستغلة وغير المستغلة بالسوق الليبي



المصدر: هيئة الإشراف على شركات التأمين بوزارة الإقتصاد (حكومة الوحدة الوطنية)

7-7 تقييم الأداء المالي بقطاع التأمين الليبي وفق معايير الملاءة المالية

يعتبر قطاع التأمين ركناً هاماً من أركان الاستقرار المالي من خلال حماية الأفراد والممتلكات من المخاطر، بالإضافة إلى تجميع المدخرات وتنميتها وهو ما يتطلب تقييم أداء الشركات العاملة في القطاع خاصةً بسبب تعاملها مع المخاطر، ويتم تقييم أداء شركات التأمين باستخدام معايير الملاءة المالية، ولأهمية قياس الملاءة المالية لشركات التأمين تم اقتراح نموذج من إحدى الدراسات لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين وفق معايير الملاءة المالية من خلال الاستنباط من بعض الأنظمة العالمية وهي: IRIS²؛ FAST؛ Standard & Poor؛ CAMEL، (OECD)³ وإصدارات المفوضية الأوروبية المتعلقة بالملاءة، وهي تتضمن أهم المؤشرات المتعلقة بصناعة التأمين وفق المعايير النمطية المحددة لها ووفق المنظمات السابقة وهي تتمثل في عشرة مؤشرات وهي معدل الملاءة عن الإجمالي، و معدل الملاءة عن الصافي، ومعدل الاحتفاظ، معدل السيولة (المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة)، معدل السيولة (الإلتزامات إلى الأصول السائلة)، ومعدل العائد على الأصول، ومعدل التكلفة الكلية، و معدل المخصصات الفنية إلى صافي الأقساط، معدل الهيكلية (حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول)، معدل الهيكلية (المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين)، إلا أنه بسبب عدم توفر أغلب البيانات حالياً لدى وحدة الاستقرار المالي بسبب عدم قفل معظم الشركات لحساباتها الختامية لسنوات الدراسة خلال فترة إعداد التقرير الاستقرار المالي، عليه سيتم إعداد واحتساب ثلاث مؤشرات الأولى من 2014 حتى 2020م بسبب البيانات المتاحة، أما باقي المؤشرات سيتم إعدادها إلى 2018، وهي كما يلي:

7-7-1 معدل الملاءة عن الإجمالي:

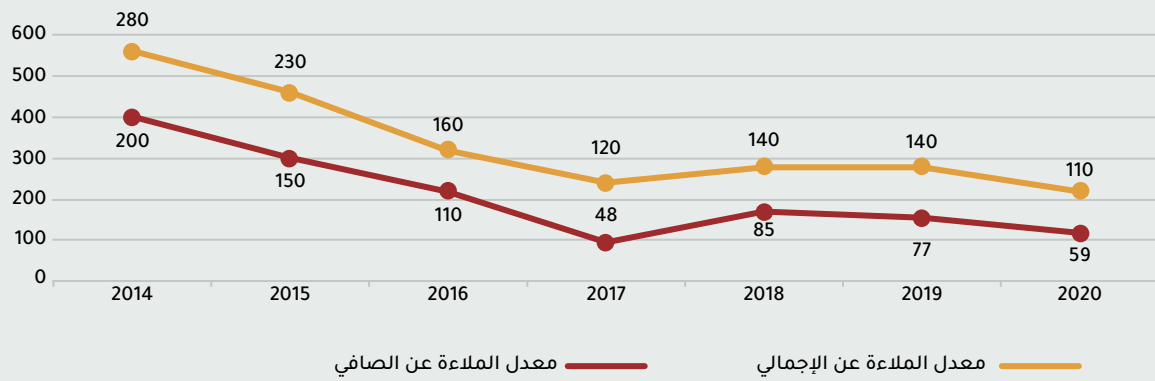
يعكس هذا المعدل مدى قدرة الشركة على تحمل الخسائر المفاجئة فارتفاع هذا المعدل يعني تحمّل الشركة لأخطار أكبر من الطاقة الاستيعابية، وحدود هذا المعدل طبقاً للمعايير الدولية أن يكون أقل من 400%، ويتضح من الشكل (7-6) أن معدل الملاءة عن الإجمالي لشركات التأمين الليبية في حدود المعدل العالمي الذي يجب أن يكون أقل من 400% وهذا يدل على أن الشركات لها القدرة على تحمل الخسائر ومن أهم أسباب انخفاض المعدل عن المعدل العالمي على الرغم من تدني حجم الأقساط خلال سنوات الدراسة هو تدني حجم رأس المال المدفوع والمنصوص عليه في القانون.

7-7-2 معدل الملاءة عن الصافي:

الهدف من هذا المعدل هو بيان حجم الأقساط الصافية وما يقابلها من رأس المال والإحتياطيات، ويعكس هذا المعدل مدى قدرة الشركة على تحمل الخسائر الفجائية في الأجل القصير، كما يعطي مؤشر عام عن اتجاهات الإدارة بالنسبة لسياسة الاحتفاظ وإعادة التأمين، وحدود هذا المعدل طبقاً للمعايير الدولية تكون أقل من 200%، كما بينت بعض الدراسات على أن المعيار النمطي أقل من 350%، ويتضح من الشكل رقم (7-6) أن معدل الملاءة عن الصافي لشركات التأمين الليبية في حدود المعدل العالمي الذي يجب أن يكون أقل من 200%، وهذا يدل على أن الشركات لها القدرة على تحمل الخسائر في الأجل القصير وعلى استقرار السياسة الاكتتابية للشركات.

2. د. خالد محمد رحيل و د. زينب رجب صداقة، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين وفق معايير الملاءة المالية "دراسة تطبيقية على شركات التأمين الليبية"، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، العدد السادس يونيو 2021، المعهد العالي للعلوم التقنية - درنة.
3. IRIS نظام الأنداز المبكر الأمريك- FAST نظام مراقبة التحليل المالي - Standard & Poor مؤشرات مؤسسة التصنيف العالمي - CAMEL نموذج للمؤشرات السلامة المالية وهي ملائمة رأس المال وجودة الأصول وإعادة التأمين والاكثوارية وكفاءة الإدارة، والربحية، والسيولة، حساسية ومخاطر السوق - (OECD) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الشكل (6-7) معدل الملاءة عن الإجمالي والصافي للقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2014-2018م (%)

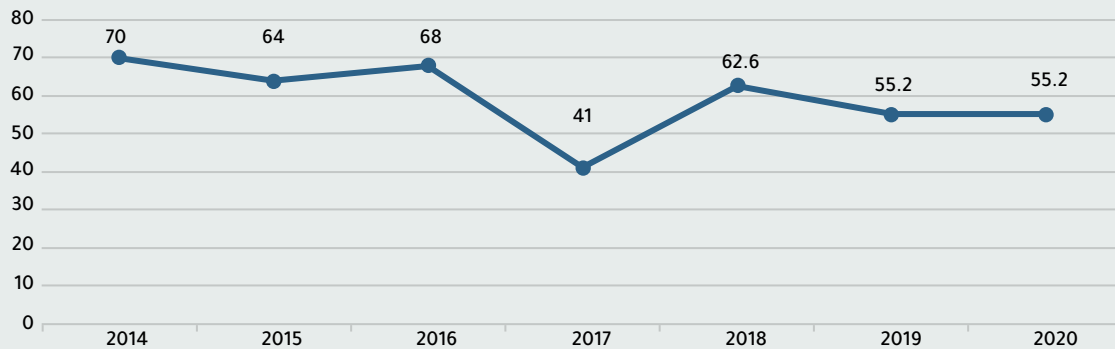


المصدر: هيئة الإشراف على شركات التأمين بوزارة الإقتصاد (حكومة الوحدة الوطنية)

3-7-7 معدل الاحتفاظ:

ويحدد هذا المعدل الاحتفاظ مدى اعتماد الشركة على معيدي التأمين، والقدرة على الاحتفاظ بالإخطار، كما أن في حال تدني هذا المعدل عن المعدل القياسي العالمي تجد شركة التأمين نفسها مقيدة أكثر بشروط وقيود معيدي التأمين، وحدود هذا المعدل وفق المعايير الدولية أن يكون أكبر من 50%. ويتضح من الشكل رقم (7-7) أن معدل الاحتفاظ لشركات التأمين الليبية خلال الفترة من 2014 إلى 2020 في حدود المعدل العالمي الذي يجب أن يكون أكبر من 50%. بإستثناء عام 2017، وهذا يعني أن هذه الشركات حرة من قيود شركات إعادة التأمين وقادرة على إدارة الإخطار.

الشكل (7-7) معدل الاحتفاظ للقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2014-2020م (%)



المصدر: هيئة الإشراف على شركات التأمين بوزارة الإقتصاد (حكومة الوحدة الوطنية)

4-7-7 معدل السيولة (المخصصات الفنية إلى الاصول السائلة):

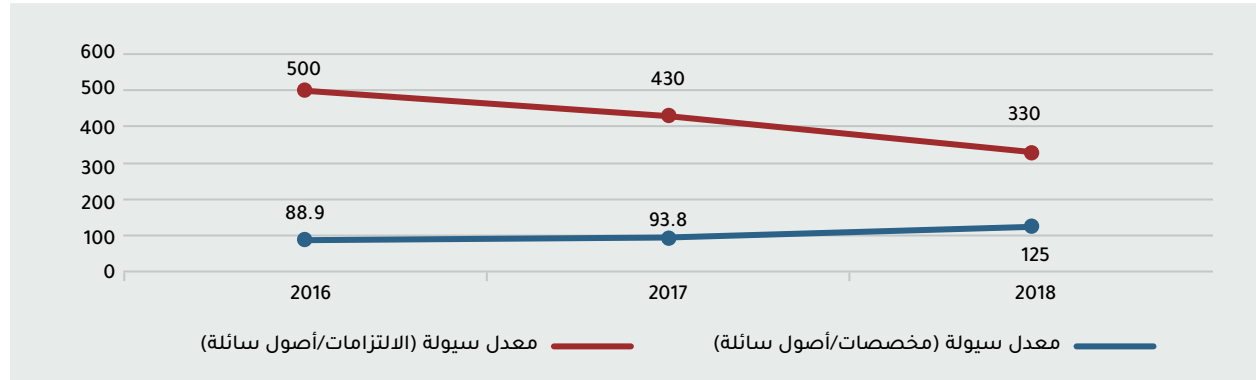
يعكس هذا المعدل على كفاءة الأصول كمدخلات لتوفير الأموال اللازمة لمواجهة الالتزامات، واهتمام الشركات بالسيولة بما يمكنها من سداد التزاماتها المالية فور استحقاقها كسداد للتعويضات والالتزامات لحاملي الوثائق، والمعدل النمطي وفق الدراسات السابقة والمعايير الدولية هو 100% كحد اقصى. ويتضح من الشكل رقم (8-7) أن معدل السيولة المتعلق بمعدل المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة لشركات التأمين الليبية خلال الفترة 2016-2018م في حدود المعدل العالمي الذي يجب أن يكون اقل من 100% باستثناء عام 2018 كان المعدل حوالي 125%.

5-7-7 معدل السيولة (الالتزامات إلى الأصول السائلة):

تمثل هذه النسبة مؤشراً لمدى استجابة الشركة لأي مطالب مالية، كما تعطي مؤشراً عاماً عن قدرة الشركة على تسوية التزاماتها تجاه حملة الوثائق في حالة التصفية، والمعدل النمطي وفق المعايير الدولية هو 105% كحد أقصى، كما يتضح من الشكل رقم (7-8) أن معدل السيولة المتعلق بمعدل الالتزامات إلى الأصول السائلة لشركات التأمين الليبية خلال الفترة 2016-2018 م أكبر من حدود المعدل العالمي الذي يجب أن يكون أقل من 105%.

مما سبق يتضح أن قطاع التأمين في ليبيا يعاني من مشكلة إرتفاع حجم الالتزامات مقارنة بالأصول السائلة.

الشكل (8-7) معدلات السيولة للقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2016-2018م (%)

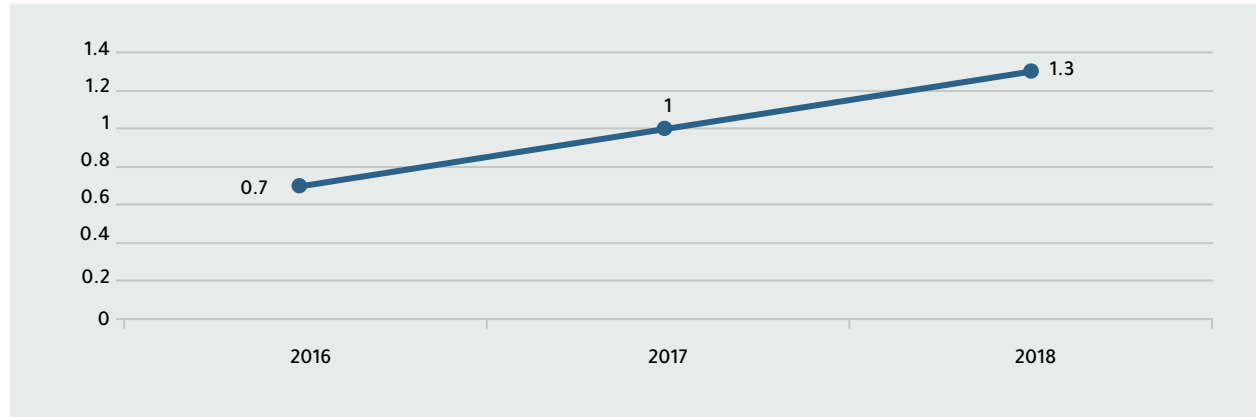


المصدر: هيئة الإشراف على شركات التأمين بوزارة الإقتصاد (حكومة الوحدة الوطنية - الحكومة المؤقتة سابقاً)

6-7-7 معدل العائد على الأصول:

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة السياسة الاستثمارية لشركات التأمين، حيث تعتمد الشركات على عوائد الاستثمار في تغطية الخسائر الفنية لنشاط التأمين، وهو يعتبر أكثر المعدلات شمولاً فهو محصلة لبنود الأصول وقائمة الدخل، وحدود هذا المعدل أن يكون أكبر من 3% وهو يعتبر مقياساً للجودة العامة لمحفظه الاستثمار لشركات التأمين. ويتضح من الشكل رقم (7-9) أن معدل العائد على الأصول لشركات التأمين الليبية خلال الفترة 2016-2018م، هي أقل من المعدل العالمي الذي يجب أن يكون أكثر من 3%. مما سبق يتضح أن وضع الربحية لشركات التأمين متدني.

الشكل (9-7) معدل العائد على الأصول للقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2016-2018م (%)

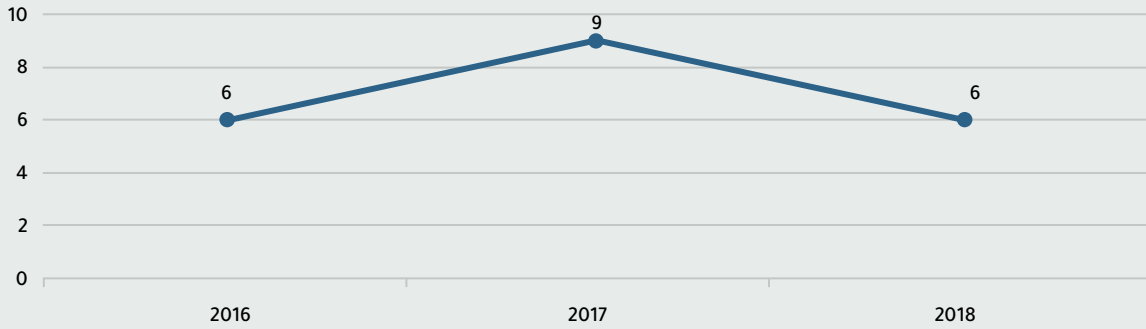


المصدر: هيئة الإشراف على شركات التأمين بوزارة الإقتصاد (حكومة الوحدة الوطنية - الحكومة المؤقتة سابقاً)

7-7-7 معدل التكلفة الكلية:

يمثل هذا المعدل مدى قدرة الشركة على الموازنة بين حجم النشاط والمصروفات اللازمة لإتمام هذا النشاط، ويحتسب بقسمة إجمالي المصاريف على إجمالي الأقساط المكتتب بها، وحدود هذا المعدل وفق المعايير الدولية أن يكون أقل من 30%. ويتضح من الشكل رقم (7-10) أن معدل التكلفة الكلية لشركات التأمين الليبية خلال الفترة من 2016 إلى 2018 في حدود المعدل العالمي الذي يجب أن يكون أقل من 30%. وهو يشير إلى أن أغلب إدارات شركات التأمين الليبية لديها كفاءة في استخدام مصاريفها في توليد الأقساط.

الشكل (7-10) معدل التكلفة الكلية للقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2016-2018م (%)

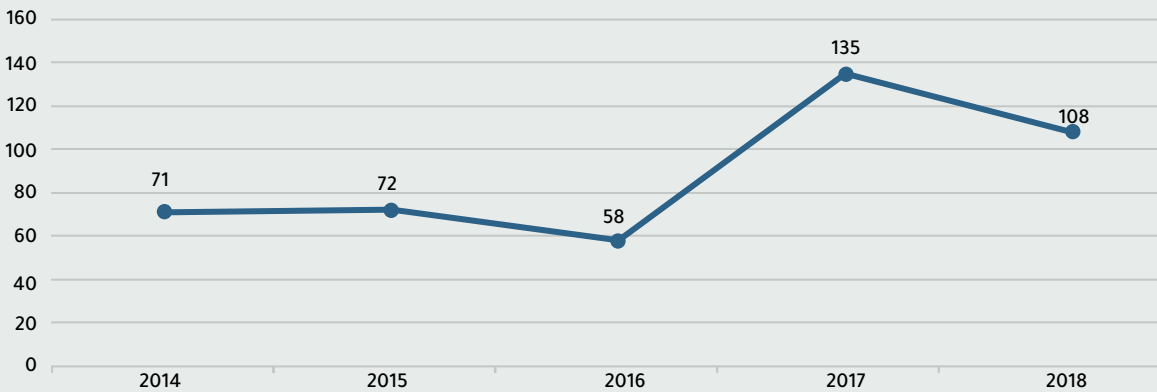


المصدر: هيئة الإشراف على شركات التأمين بوزارة الإقتصاد (حكومة الوحدة الوطنية - الحكومة المؤقتة سابقًا)

7-7-8 معدل المخصصات الفنية إلى صافي الأقساط:

وتبين هذه النسبة مدى كفاية المخصصات الفنية والممثلة لحقوق حملة الوثائق لمواجهة التزاماتها المتمثلة في الأقساط عن العمليات المحتفظ بها، وحدودها وفق المعايير الدولية أن يكون أكبر من 100%. ويتضح من الشكل رقم (7-11) أن معدل كفاية المخصصات الفنية لشركات التأمين الليبية خلال الفترة من 2014 إلى 2018 ليس في حدود المعدل العالمي الذي يجب أن يكون أكبر من 100%، أما معدل كفاية المخصصات الفنية لشركات التأمين الليبية خلال عامي 2017 و2018 م في حدود المعدل العالمي. مما سبق يتضح أن شركات التأمين الليبية ليس لديها المخصصات الفنية الكافية والممثلة لحقوق حملة الوثائق لمواجهة التزاماتها المتمثلة في الأقساط عن العمليات المحتفظ بها خلال الأعوام 2014-2016 إلا أنها في العامين 2017-2018 م تحسنت.

الشكل (7-11) معدل مدى كفاية لمخصصات الفنية للقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2014-2018م (%)



المصدر: هيئة الإشراف على شركات التأمين بوزارة الإقتصاد (حكومة الوحدة الوطنية)

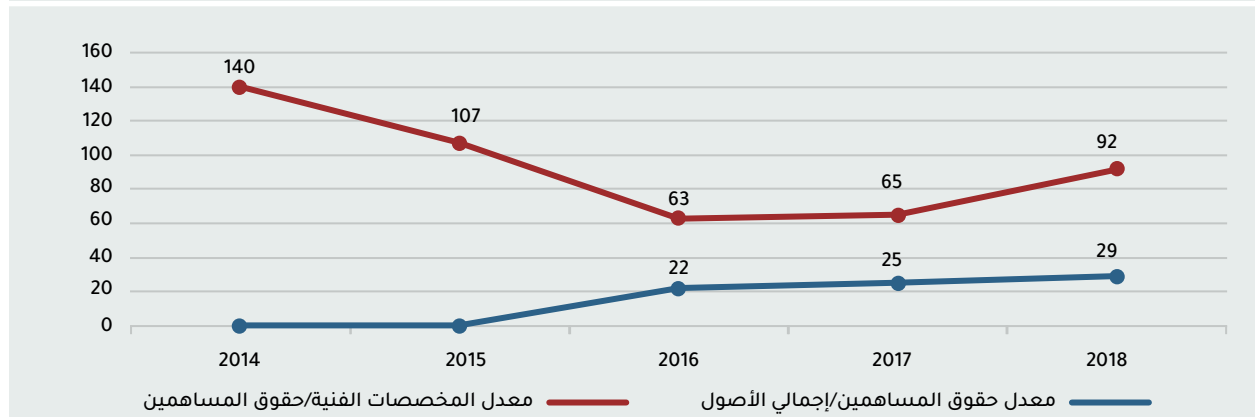
7-7-9 معدل الهيكلية (حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول):

تبين هذه النسبة درجة الضمان المطلوبة لحملة الوثائق ودرجة التوازن بين حقوق المساهمين وإجمالي الأصول بما يدعم الثقة في شركات التأمين من قبل معيدي التأمين في السوق الخارجي، والمعدل النمطي وفق الدراسات السابقة والمعايير الدولية هو 10% كحد أدنى. ويتضح من الشكل رقم (7-12) أن معدل حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول لكل شركات التأمين خلال الفترة 2016-2018 أعلى من المعدل العالمي وهو 10%. هذا يدل على أن شركات التأمين الليبية لديها توازن بين حقوق المساهمين وإجمالي الأصول وهذا يدعم الثقة في شركات التأمين من قبل معيدي التأمين في السوق الخارجي.

7-7-10 معدل الهيكلية (المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين):

تبين هذا النسبة حجم المخصصات الفنية وما تمثله من ضمانات إضافية يمكن اللجوء إليها بالنسبة إلى رأس المال واحتياطياته الإلزامية والحرّة، أي مدى ملائمة المخصصات لحقوق الملكية، وحدود هذه النسبة وفق المعايير الدولية أقل من 350%، ويتضح من الشكل رقم (7-12) أن معدل كفاية المخصصات الفنية لشركات التأمين الليبية خلال الفترة من 2014 إلى 2018 يتواءم مع حقوق الملكية باعتبار أن حقوق الملكية من أهم دعائم المخصصات الفنية وذلك لوقوع المعدل في حدود المعدل العالمي الذي يجب أن يكون أقل من 350%.

الشكل (7-12) معدلات الهيكلية للقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2016-2018م



المصدر: هيئة الإشراف على شركات التأمين بوزارة الإقتصاد (حكومة الوحدة الوطنية)

8-7 تصنيف قطاع التأمين الليبي

شركات التأمين الليبية لا تخضع للتصنيف الدولي وكذلك قطاع التأمين بشكل عام، على الرغم من أهمية التصنيف في سوق التأمين الدولي والعالمي، لذلك عملت وحدة الاستقرار المالي بمصرف ليبيا المركزي على تصنيف مبدئي لقطاع التأمين الليبي وفقاً للمعايير المالية المقترحة من الدراسة المشار إليها سابقاً، وذلك على النحو التالي :

يمثل الرصيد النهائي للقطاع التأمين الليبي = عدد المؤشرات ذات الأداء الإيجابي (+) يطرح عدد المؤشرات ذات الأداء السلبي (-)

إذا كان من +5 إلى +10 يكون تصنيف القطاع جيد (A)

إذا كان من 0 إلى أقل من +5 وضع شبه جيد A-

إذا كان من 0 إلى -5 وضع الشركات ضعيف B+

إذا كان من -5 إلى -10 وضع الشركات ضعيف جداً B-

الدرجة	المؤشرات
+	ملاءة عن إجمالي
+	ملاءة عن إصافي
-	مخصصات فنية إلى الأصول السائلة
+	التزامات إلى الأصول السائلة
+	الاحتفاظ
-	العائد على الأصول
+	معدل التكلفة الكلية
-	مخصصات فنية إلى صافي الاقساط
+	مخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين
+	حقوق مساهمين إلى الأصول
7	عدد مؤشرات ذات الأداء الإيجابي
3	عدد مؤشرات ذات الأداء السلبي
4	رصيد نهائي تصنيف أداء قطاع التأمين
شبه جيدة	تصنيف أداء قطاع التأمين

إعداد: وحدة الاستقرار المالي (البيضاء) - مصرف ليبيا المركزي

9-7 معوقات قطاع التأمين في تحقيق الاستقرار المالي

نظراً لقدم القوانين والقرارات المنظمة لقطاع التأمين، خاصة وأن البعض مرّ عليه أكثر من 50 سنة وبشكل خاص منها القانون رقم (3) لسنة 2005 بشأن الإشراف والرقابة على التأمين، والذي مرّ عليه أكثر من 18 سنة، وما مرّ بهذه الفترة من تطور وتغير كبير في حجم ونوع المخاطر وآليات العمل والتقدم الكبير في سوق التأمين الدولي كون قطاع التأمين لا يمكن العمل فيه بمعزل عن البيئة الخارجية والسوق الدولي، فقد برزت العديد من المشاكل والمعوقات والعراقيل التي تعيق قطاع التأمين والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

9-7-1 خلط بين بعض أنواع التأمين حيث قسمت وفقاً للمادة (1) أنواع التأمين إلى نوعين هما:

- تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال.
- تأمينات الممتلكات والمسؤوليات.

حيث وضعت تأمينات المسؤولية الطبية تحت بند أولاً مع تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال، مما ترتب عليه مشاكل في هذا النوع من التأمين على كل المستويات بداية من طرق حساب المخصصات الفنية والاحتياطيات وكذلك من حيث تحديد رسوم الإشراف ومدى خضوع هذا النوع من التأمين لأشراف هيئة الأشراف على التأمين.

2-9-7

حدد القانون اللجنة الشعبية للاقتصاد والتجارة للإشراف على نشاط التأمين وأوكل بعض الاختصاصات للسيد أمين اللجنة الشعبية للاقتصاد والتجارة "سابقاً" ولم يشير هذا القانون إلى هيئة الإشراف على التأمين التي أنشئت لاحقاً بالقرار رقم 760 لسنة 2007 والذي أوكل لها مزاولة اختصاصات وزارة الاقتصاد والتجارة، ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم (117) لسنة 2016 والذي فوض اختصاصات وزير الاقتصاد والتجارة إلى مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين وهو ما ترتب عليه ضعف في هيكلية هيئة الإشراف على التأمين وقوة إجراءاتها المنظمة للقطاع.

3-9-7

حددت المادة (5) من القانون أدوات مزاولة التأمين حصراً ولم يشير إلى مجتمعات التأمين والتي تعد من أهم الأدوات المستخدمة حديثاً، كما أنشئت بعض الأدوات بقرارات وزارية خلال السنوات اللاحقة لا يوجد أي سند قانوني لإنشائها ولا تعد ضمن الأدوات المشار إليها حصراً على غرار هيئة التأمين الطبي المنشأة بالقرار رقم (81) لسنة 2018 والذي لازال مطعوناً فيه بالمحاكم الليبية بمجرد صدوره وما يمثله ذلك من خلل هيكلي في قطاع التأمين بشكل عام وهذا النوع من التأمين أدى إلى عدم استقراره، كما نصت المادة بالفقرة (هـ) إلى (الاتحادات والأجهزة العامة) والتي اتضح لاحقاً أن القصد منها (الاتحادات والأجهزة المعاونة).

4-9-7

حددت المادة (6) رأسمال شركات التأمين وإعادة التأمين على النحو التالي:

- أن لا يقل رأس المال المكتتب عن 10 مليون في شركات التأمين المباشرة ولا يقل المدفوع منه عند التأسيس عن ثلاثة أعشار وأن يتم سداد الباقي في مدة لا تتجاوز الخمس سنوات.
- بالنسبة للشركات التي تزاوّل نشاط إعادة التأمين فيجب أن لا يقل رأسمالها المدفوع عن 30 مليون دينار.

هذه القيم المحددة لرأس مال شركات التأمين وإعادة التأمين، تعد من أهم المشاكل والمعوقات أمام تطوير قطاع التأمين وتحقيق استقراره، بسبب تدني رأس المال الذي أدى إلى ضعف الطاقة الإستيعابية لمثل هذه الشركات، خاصة في ظل التغييرات الأخيرة في سعر صرف الدينار الليبي.

5-9-7

نص في إجراءات التأسيس على صدور قرار من أمين اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة لتسجيل الشركة والأذن لها بمزاولة نشاطها وهو ما خلق تضارباً واضح في إجراءات التأسيس خاصة بعد صدور قرار مجلس الوزراء رقم (117) لسنة 2016 والذي أوكل اختصاصات أمين اللجنة الشعبية للاقتصاد والتجارة إلى مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين.

6-9-7

تعامل القانون مع إعادة التأمين على مستويين هما:

المستوى الأول: لم يميز بينها وبين شركات التأمين المباشر، كما هو الحال في رسوم الإشراف وحجم ونوع المخصصات والاحتياطيات الفنية ولم يشير لإعادة التأمين فيها اطلاقاً.

المستوى الثاني: ميزها عن التأمين المباشر في بعض المواد كما هو في المادة (13) حيث نص على "شركات التأمين أن تعيد جزء من عملياتها لدى شركات إعادة التأمين الليبية على أساس القواعد

والحصص التي يصدر تحديدها والعمولات التي تؤديها شركات الإعادة من هذه العمليات قرار من أمين اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة " وهو ما لم يصدر حتى تاريخه.

7-9-7

الأموال المخصصة لمقابلة المخصصات الفنية لم يعطي القانون لسلطات الإشراف سواء وزارة الاقتصاد والتجارة سابقاً أو الهيئة حالياً سلطة التحكم فيها كما هو بالضمانات المودعة بالقانون رقم (7) لسنة 1959 والتي اشترطت ضمان قدرة عشرة آلاف دينار عن كل قسم من التأمين يودع لدى إحدى المصارف.

كما أن اللائحة التنفيذية للقانون رقم (3) لسنة 2005 والصادرة بالقرار رقم (4) لسنة 2006 قد نصت على كيفية توظيف الأموال وذلك على النحو التالي:

- 50% حسابات جارية أو ودائع ثابتة في المصارف.
- 30% عقارات وأراضي ومباني.
- 20% سندات مالية ومساهمات.

وهو ما يشير إلى أن أكثر من نصف الأموال يتم توظيفها في شكل ودائع وحسابات جارية بالمصارف، وذلك لتدني حجم المخاطر على مثل هذا النوع من الاستثمارات ولكن في ظل صدور القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية والذي أتاح للشركات العاملة بالقطاع عدم التقيد بالتوزيع المفروض وفقاً لهذه اللائحة بسبب أن هذه الشركات لن تحصل عن أية عوائد على ما يعادل 50% من هذه الأموال.

كما أن القانون وكذلك اللائحة التنفيذية له لم يغطي العديد من الأنشطة التأمينية المساعدة مثل:

- وسطاء التأمين وإعادة التأمين.
- وكلاء التأمين.
- شركات إدارة النفقات الطبية.
- صناديق التأمين العامة.
- مستوى الخسائر وتقدير الأضرار.
- جمعيات التأمين.

نستخلص مما سبق إلى أنه في ظل كل هذه السلبيات والتأخير الكبير والغير مبرر في صدور تشريعات جديدة تواكب التطورات الحاصلة بقطاع التأمين والقطاعات الاقتصادية بشكل عام، برزت جملة من المعوقات والمشاكل التي تحد من استقرار قطاع التأمين يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

1. قصور القوانين والتشريعات والنظم واللوائح النافذة بالقطاع.
2. عدم امتثال أدوات التأمين والمهن التأمينية المساعدة.
3. عدم الوعي بأهمية قطاع التأمين وتطويره، بالنسبة للأفراد والمجتمع والحكومة.
4. قصور النظم واللوائح الداخلية وندرة الموارد بهيئة الإشراف على التأمين.

في ظل كل هذه الظروف المحيطة بالقطاع إلا أن البيانات والإحصائيات الواردة من شركات التأمين للسنوات 2019 و 2020 تشير إلى أن إجمالي التغطية التأمينية قد بلغت أكثر من 35 مليار دينار لبيي كما أن قطاع التأمين الليبي كان له دور مهم جداً في الحد من بعض الخسائر الكبيرة والتي تم تغطيتها خلال سنوات سابقة على غرار ما يلي:

- دفع تعويض لشركة الخطوط الأفريقية عن حادث تحطم الطائرة من طراز إيرباص A330 سنة 2010 بقيمة تفوق 100 مليون يورو.
- دفع تعويض ما يفوق 400 مليون دولار لكل من شركات الخطوط الجوية الأفريقية وشركة الخطوط الجوية الليبية عن الخسائر والأضرار الناجمة عن الانفجارات التي حدثت في مطار طرابلس الدولي سنة 2014.

10-7 الخلاصة

يساهم قطاع التأمين في تحقيق الاستقرار المالي من عدة أوجه والتي نذكر منها الحد من التضخم، وتأثيره في ميزان المدفوعات حيث يرتبط برصيد العمليات التأمينية التي تمثل الفرق بين الأموال الواردة والأموال الصادرة، وكذلك يعتبر التأمين وسيلة للأدخار والاستثمار وتحقيق الأمان، كما تعتبر وسيلة لتشجيع التوسع في الائتمان والتجارة الخارجية، ووسيلة للتوظيف والحد من البطالة، بالرغم من ذلك إلا أنه برزت العديد من المشاكل والمعوقات والعراقيل التي تعيق قطاع التأمين وأهمها قصور القوانين والتشريعات والنظم واللوائح النافذة بقطاع التأمين.

بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتب فيها بقطاع التأمين الليبي في نهاية عام 2020 حوالي 349 مليون بانخفاض عن عام 2014 حوالي 48% البالغة 672 مليون، وبانخفاض أيضاً عن عام 2019 بنسبة 19% البالغة 430 مليون دينار، كما بلغ إجمالي التعويضات المسددة من الأقساط المكتتب فيها بقطاع التأمين الليبي في نهاية عام 2020 حوالي 28% في حين بلغت إجمالي التعويضات المسددة من الأقساط المكتتب فيها بقطاع التأمين الليبي في عام 2019 حوالي 36%، بانخفاض إجمالي التعويضات المسددة من الأقساط المكتتب فيها بقطاع التأمين العربي في عامي 2020 و2019 بحوالي 32 و 24.3 نقطة مئوية.

كما بلغ العمق التأميني لدى قطاع التأمين الليبي حوالي 0.5% في نهاية عام 2020، في حين انخفض في عام 2019 حوالي 0.4%، ويتبين لنا بأن العمق التأميني الليبي يعد أقل من العمق التأميني العربي، حيث بلغ متوسط العمق التأميني العربي في عامي 2020 و2019 حوالي 1.9%، 1.8%، في حين بلغ العمق التأميني العالمي في نهاية عام 2020 و2019 حوالي 7.4% و 7.2% على التوالي.

يتضح ما سبق أن شركات التأمين العاملة في السوق الليبي لم تصل بحجم اكتتابها إلى الطاقة الإستيعابية المناسبة بل أظهرت هذه المؤشرات أن الطاقة الإستيعابية المستغلة كانت أقل بكثير من الحد الأدنى المتاح، وهذا مؤشر بشكل واضح على أن شركات التأمين الليبي لم توظف حقوق الملكية بشكل كفاء كما عجزت في تقديم منتجات جديدة تواكب السوق العالمي للتأمين.

كما يتضح من خلال استخدام معايير الملاءة المالية المقترحة أن أغلب معايير الملاءة المالية لقطاع التأمين الليبي في حدود المعدلات العالمية وهي معدل الملاءة المالية عن الإجمالي، و معدل الملاءة المالية عن الصافي، ومعدل الاحتفاظ، ومعدل التكلفة، ومعدلات الهيكلية، إلا أن معدل الربحية و معدل كفاية المخصصات الفنية لصافي الأقساط المحتفظ بها ليست جيدة، بالإضافة إلى نسب السيولة، يعتبر تصنيف القطاع التأمين شبة جيد A-.





08



الفصل الثامن:

التكنولوجيا المالية (Financial Technology-FINTECH)

26700



1-8 مقدمة

النظام المالي يلعب دوراً حاسماً في الاقتصاد من خلال تمكين عملية الوساطة المالية التي تسهل تدفق الاموال بين المقرضين والمدخرين وهذا بدوره يضمن كفاءة تخصيص الموارد المالية من اجل تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، وللاستقرار المالي خاصية للنظام المالي تُبَدد الاختلالات المالية التي قد تنشأ داخليا في الأسواق المالية أو نتيجة لأحداث سلبية كبيرة وغير متوقعة ويمكن تلخيص مفهوم الاستقرار المالي بأنه الحالة التي يكون فيها القطاع المالي قادراً على التحوط ضد الأزمات الداخلية والخارجية.

إن تعزيز الشمول المالي والاستقرار المالي والحفاظ عليهما أحد اهم الأولويات للمصارف المركزية حيث تهدف هذه المصارف وبشكل عام للمحافظة على سلامة وصحة المؤسسات المالية ومثانة البنية التحتية المالية ومواجهة الاضطرابات التي قد تواجه الاقتصاد، والواقع أن البنية التحتية المالية السيئة تشكل قيداً كبيراً على المؤسسات المالية التي تسعى دوماً لتوسيع عرضها للخدمات المالية والائتمان والادخار وخدمات الدفع، لتشمل شرائح السكان المحرومة من الخدمات والذين بلغ عددهم حوالي 1.7 مليار نسمة حول العالم حسب اخر إحصائيات البنك الدولي¹.

يعتبر التقدم التكنولوجي من أهم العوامل التي تساعد على تحقيق البنية التحتية السليمة والتي تكون داعمة للشمول المالي وتحقق التنمية والتطور المصرفي، حيث ان البنية التحتية السليمة والمتمثلة في توفير الحواسيب والأجهزة الالكترونية وخدمات الانترنت وأجهزة الصراف الآلي ATM ونقاط البيع POS كلها تخلق بيئة ضد المخاطر التي يمكن أن تهدد استقرار النظام المالي عامة.

تزايد الاهتمام بالتقدم التكنولوجي وباستخدام التكنولوجيا المالية (Fintech) في القطاع المالي والمصرفي منذ الأزمة المالية العالمية 2008، كما ان لجائحة كورونا أيضاً دور في انتشار ونمو الاستثمار في التكنولوجيا المالية والتي تعد شكلاً من أشكال الابتكارات المالية التي أحدثت نقله نوعية في مجال الخدمات المالية ونمت نمواً كبيراً خلال الاعوام الأخيرة، وأصبحت منافساً قوياً لمؤسسات الوساطة المالية التقليدية، وذلك بتوفير حزمة من الخدمات المتسمة بالكفاءة وسرعة التقديم وانخفاض التكاليف، مثل عمليات الدفع الالكتروني وتحويل الأموال والاقراض وإدارة الأموال وشركات التأمين، بالإضافة إلى دورها الكبير في تعزيز الشمول المالي وصولاً إلى الاستقرار المالي، وقد اتاحت هذه التقنيات الحديثة الفرصة للبلدان النامية لتخطي النموذج التقليدي لفروع البنوك التقليدية واحراز تقدم كبير في زيادة وسرعة الوصول للخدمات المالية والحلول المالية والتمويلية والاستثمارية والادخارية إلى الافراد والمؤسسات، كما ان التكنولوجيا المالية تستطيع أن تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق الاستقرار المالي وتلعب دوراً جوهرياً في صياغة مستقبل المعاملات والخدمات المالية خصوصاً بعد فقدان الثقة في البنوك التقليدية، وتعتبر التكنولوجيا المالية من أبرز نتائج الثورة الرقمية التي شهدها العالم، حيث ظهرت الكثير من شركات التكنولوجيا المالية التي ساهمت في تقديم العديد من الخدمات المالية الرقمية المبتكرة.

إدراكاً لأهمية التكنولوجيا المالية والتي أصبحت محركاً أساسياً لكافة المجالات وفي ظل ما يشهده العالم من سرعة تحول المجتمعات إلى مجتمعات اقل اعتماداً على العملات الورقية، تقوم العديد من البنوك المركزية والسلطات النقدية حول العالم بدور رائد في تطوير وسائل تقديم الخدمات المالية التقليدية للمواطنين سواءً كانت مصرفية أو مالية بشكل فعال من أجل منفعة أكبر لعامة الناس وتشجيع العملاء على التداول بشكل أكبر، حيث تستثمر المصارف العالمية مليارات الدولارات في سباق لتطبيق التقنيات الحديثة ومواكبة التطور التكنولوجي في قطاع المال والاعمال، فعلى سبيل المثال يقدر الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية في عام 2018 بحوالي 112 مليار دولار، كما ان المصارف العربية اتخذت خطوات قوية وواسعة في هذا المجال خلال السنوات الماضية حيث وصل الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا إلى حوالي 283 مليون دولار خلال عام 2018².

1. البنك الدولي، الخدمات المالية الرقمية، ابريل 2020.

2. اتحاد المصارف العربية، التكنولوجيا المالية، التطور الرقمي، العدد 467 لسنة 2019.

2-8 التكنولوجيا المالية (Financial Technology-FINTECH)

1-2-8 مفهوم التكنولوجيا المالية (FINTECH)

يشير مفهوم التكنولوجيا المالية إلى تطبيق البرمجيات على الخدمات والعمليات المالية مما يجعلها أسرع وأسهل استخداماً وأكثر أماناً، وتشمل صناعة التكنولوجيا المالية كل شيء من حلول معالجة الدفع إلى تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الأجهزة الذكية كالهاتف المحمول وغيرها، وقد عرف البنك الدولي التكنولوجيا المالية (Fintech) على أنها خلق لفرص وتحديات جديدة للقطاع المالي من المستهلكين إلى المؤسسات المالية إلى المنظمين، وقام مجلس الاستقرار المالي بتعريف التكنولوجيا المالية على أنها ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها أثر مادي وملموس على الأسواق والمؤسسات المالية وطرق تقديم الخدمات المالية، كما عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والوحدات الاقتصادية المالية، ووفقاً للجنة بازل للرقابة المصرفية فإن التكنولوجيا المالية مرتبطة بثلاثة قطاعات رئيسية تتعلق مباشرة بالخدمات المصرفية الأساسية وهي:

1. الائتمان والإيداع وجمع رأس المال (حلول الإقراض).

2. المدفوعات والمقاصة والتسوية (حلول الدفع).

3. إدارة الاستثمارات/الثروات.

بصورة أدق يمكننا القول بأن التكنولوجيا المالية تربط بين قطاعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع المالي، وتسعى إلى تحسين تقديم الخدمات المالية واستخدامها لمساعدة الشركات وأصحاب الأعمال والمستهلكين على إدارة عملياتهم المالية بشكل أفضل عن طريق برامج وخوارزميات متخصصة تتواجد على أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية وذلك من خلال شبكة الانترنت، حيث يشمل استخدام هذه التكنولوجيا عمليات السداد والدفع الإلكتروني وتحويل الأموال، بل وأصبحت هذه الهواتف تستخدم كمحفظة رقمية يدفع عن طريقها قيمة المشتريات وغيرها من العمليات المالية التي باتت أسهل وفي متناول الجميع، بالإضافة إلى ما سبق فإن التطور التكنولوجي ووجود التطبيقات والبرامج المالية والمحاسبية تساعد في عملية التحليل والقياس لكافة الإيرادات والمصاريف، كما تساهم في قدرة المصارف على إيجاد أدوات لقياس الأداء العام ومساعدة المصارف في تعديل ميزانيتها وتطوير اداءها والوصول لرؤية مستقبلية واضحة.

2-2-8 مراحل تطور التكنولوجيا المالية

إن التكنولوجيا المالية ليست ظاهرة جديدة وحديثة، فالخدمات المصرفية والوحدات الاقتصادية للخدمات المالية لها تاريخ طويل في تبني التكنولوجيا ويمكن اختصار هذه المراحل في الجدول الآتي:

الجدول (1-8) مراحل تطور التكنولوجيا المالية (Financial Technology-FINTECH)

المرحلة	السنة	التفاصيل
المرحلة الأولى	1967-1866	في هذه المرحلة تم وضع أول كابل عابر للمحيط الأطلسي، واختراع جهاز الصراف الآلي، وقد اجتمعت التكنولوجيا والمالية من أجل تفجير الفترة الأولى للعولمة المالية.
المرحلة الثانية	2008-1967	في هذه المرحلة بقيت التكنولوجيا المالية مهيمناً عليها داخل قطاع صناعة الخدمات المالية التقليدية، والتي استخدمت التكنولوجيا المالية من أجل توفير المنتجات والخدمات المالية. وقد شهدت هذه الفترة بداية تقديم المدفوعات الإلكترونية، وأنظمة المقاصة، أجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت.
المرحلة الثالثة	2008 حتى يومنا هذا	منذ الأزمة المالية العالمية، ظهرت شركات ناشئة جديدة، والتي شرعت في تقديم منتجات وخدمات مالية مباشرة إلى الشركات وعامة الناس.

3-2-8 خصائص التكنولوجيا المالية

- التكنولوجيا المالية هي عبارة عن مجموعة من المعارف في المجال المالي وتشمل المناهج والطرق والأساليب المالية والمصرفية.
- يعتبر المجال المصرفي من أهم المجالات الرئيسية لتطبيق الفينتك، من خلال الخدمات المصرفية.
- يعتبر الفنتيك من الوسائل التي تستخدمها المؤسسات المالية والمصرفية لتحقيق أهدافها.
- تتميز التكنولوجيا المالية بالمرونة والقدرة على تحمل التكاليف، حيث توفر للعملاء شريحة واسعة من الخدمات مع توفير وسائل عدة للدفع مقابل الخدمات المقدمة.
- كما تقدم خدمة مصممة بعناية حسب احتياجات العملاء، حيث تقوم بالتركيز على طلبات المستخدمين عند القيام بتصميم المنتجات.
- تمتاز خدمات التكنولوجيا المالية بسرعة إنجاز المعاملات في بضعة دقائق.
- توفر آليات مبتكرة لتلقي المدفوعات (عابرة للحدود) وتتسم بالكفاءة والشفافية مقارنةً بآليات المصارف التقليدية أو شركات تحويل الأموال التي تعتمد على علاقات المراسلة المصرفية.
- استخدام الفينتك في الصناعة المصرفية الإسلامية يجعلها أكثر مرونة، وتساهم في تطوير قطاع الصيرفة الإسلامية والسوق المالي الإسلامي.
- كما تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي وذلك لسهولة وصولها إلى كافة شرائح المجتمع، وكذلك تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، وذلك من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والحكومة وإدارة المخاطر.
- التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها المختلفة تمثل فرصاً وتحديات في الوقت عينه للمصارف والمؤسسات المالية، فقد تتغير طبيعة ونطاق المخاطر المصرفية كما هي بمفهومها التقليدي نتيجة لتزايد الاعتماد على التكنولوجيا المالية، وفي حين أن هذا التغيير يمكن أن يفتح فرصاً جديدة للمصارف والعملاء وللقطاع المصرفي بشكل عام فإنه قد يؤدي أيضاً إلى مخاطر جديدة، ولذلك يتوجب على المصارف والجهات الرقابية النظر في كيفية تحقيق التوازن بين الحفاظ على سلامة ومتانة النظام المصرفي وبين تطوير

الابتكار في القطاع المالي والمصرفي، ومن شأن هذه المقاربة المتوازنة تعزيز سلامة ومثانة المصارف والاستقرار المالي، وحماية المستهلك وتعزيز الامتثال للقوانين والتشريعات، بما في ذلك قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، دون الإضرار بالابتكارات النافعة في الخدمات المالية، وخاصة تلك التي تستهدف الشمول المالي.

4-2-8 مجالات التكنولوجيا المالية

ظهرت العديد من المجالات التي تندرج جميعها تحت خانة الفينتك منها:

سلسلة الكتل (Block chain)

وهي تكنولوجيا رقمية تقوم على قاعدة بيانات سحابية ضخمة يتم من خلالها انجاز المعاملات أو نقل الأموال باستخدام شبكة من الحواسيب اللامركزية المنتشرة حول العالم.

الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)

هو سلوك وخصائص معينة تتسم بها البرامج الحاسوبية تجعلها تحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها، والتصرف دون أن يكون الحاسوب مبرمجاً مسبقاً بشكل صريح للقيام بذلك التصرف، كما يتيح التفاهم بين الأجهزة المترابطة مع بعضها عبر بروتوكول الشبكة، وتوفير عدد من الخدمات الحاسوبية المتكاملة دون التقيد بالموارد المحلية بهدف التسهيل على المستخدم.

العملات الافتراضية (Virtual currency)

هو رصيد مالي مسجل إلكترونياً على بطاقة ذات قيمة مخزنة أو جهاز آخر، وهي تختلف عن النقود العادية، إلا أنها تسمح بالمعاملات الفورية ونقل الملكية بلا حدود، حيث يمكن استخدام هذه العملات لشراء السلع والخدمات المادية، ولكن استخدامها يكون في مجتمعات معينة، على سبيل المثال (داخل لعبة على الانترنت).

يتضح مما سبق أن مجالات التكنولوجيا المالية هي عبارة عن مجموعة من الشركات التي تستخدم التكنولوجيا لجعل النظام المالي أكثر ملائمة وتطور، وذلك لتقديم خدمات مالية أكثر كفاءة وفعالية، كما أنها تغطي نطاق الخدمات والمنتجات التي توفرها عادةً صناعة الخدمات المالية، وقد تميز عام 2017 باقتحام العملات الافتراضية المشفرة أسواق المال العالمية، وأكثرها جدلاً هي "البتكوين" وهي عملة رقمية افتراضية باتت أشهر أدوات التداول المالي والمضاربة، لا وجود مادي لها، ولا تخضع لسيطرة أية مؤسسة مالية أو بنك مركزي في العالم، إذ يتم التعامل بها فقط عبر الإنترنت، حيث قفزت قيمتها من أقل من دولار أمريكي واحد عام 2010 إلى 1000 دولار أمريكي مطلع عام 2017، وصولاً إلى أكثر من 7000 دولار أمريكي نهاية عام 2020، ومن أهم ميزات البتكوين أنها سهلة وسريعة الاستخدام حيث يمكن تداولها عبر العالم في ثواني معدودة بدون تكلفة أو تدخل أو رقابة، وهنا تبرز مخاطر هذه العملات الرقمية كونها لا تتبع لأية دولة أو سلطة رقابية أو بنك مركزي، وبالرغم من ذلك فهي تشكل تحدياً ضئيلاً أو معدوماً للنظام المالي القائم، لأنها تسمح لمعاملات الند للند بدون وسيط مالي أو بنك مركزي، وبالتالي فهي متقلبة، محفوفة بالمخاطر، غير شفافة، وشبه وهمية، لذلك ليس منطقياً أن تستبدل بالعملات الورقية الرسمية³.

إن المقياس الحقيقي لنجاح التكنولوجيا المالية لا يكمن في تطوير أداة لتأمين راحة العملاء بالمصارف فقط ولكن أيضاً في مدى مساهمتها في تحقيق الاستقرار المالي وتنويع النشاط الاقتصادي، وكذلك تعزيز الشمول المالي للفئات المستبعدة مالياً، وتحسين فرص الحصول على التمويل خصوصاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

3. اتحاد المصارف العربية، التكنولوجيا المالية Fintech وأثرها على المصارف في المنطقة العربية، 2018.

5-2-8 تطبيقات التكنولوجيا المالية

من أهم التطبيقات المستخدمة في التكنولوجيا المالية ما يلي:

منصات التمويل الجماعي

التمويل الجماعي هو تمويل يتم من خلال جمع مبالغ صغيرة من الأموال من أعداد كبيرة من الأفراد، بهدف تمويل أعمال أو مشاريع محددة أو للاستهلاك الفردي أو أي احتياجات أخرى، وذلك من خلال (التقنية الرقمية أو من خلال منصات وقواعد بيانات على الانترنت) بحيث يمكن من خلالها الربط بين مستخدمي الأموال (المقرضين) والممولين (المقرضين)، ومن أهم أنواع منصات التمويل الجماعي (جمع التبرعات، الإقراض، الاستثمار في الأسهم، المكافآت)، ومن هنا تبرز أهمية التمويل الجماعي في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وزيادة مستويات الشمول المالي، أيضاً توفير موارد لدعم الابتكار.

شهد نشاط التمويل الجماعي نموا ملحوظا من 5.1 مليار دولار أمريكي في عام 2011 على مستوى العالم إلى 84 مليار دولار أمريكي في عام 2018، كما توسعت أنشطة منصات التمويل الجماعي لتصبح واحدة من أهم مصادر تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تشير التوقعات إلى نمو السوق بنحو 196 مليار دولار خلال الفترة (2021-2025) بمعدل نمو يقدر بنحو 15 في المائة⁴.

تقدم منصات التمويل الجماعي في الدول العربية لعملائها العديد من الخدمات من أهمها خدمات العناية المالية الواجبة (Diligence Due Financial) وخدمات قانونية واستشارية، إضافة إلى خدمات تصميم وإدارة حملات التمويل الجماعي، وتقديم الاستشارة لحاملي المشاريع قبل وضعها على منصة التمويل الجماعي، والترويج للمشروعات المعروضة في المنصة من خلال وسائل أخرى وتقديم الاستشارة وتدريب العائدات لفائدة المساهمين.

الجدول (2-8) بعض منصات التمويل الجماعي في الوطن العربي⁵

ت	الدولة	المنصة
1	الأردن	أفكار مينا / ليوا
2	الإمارات	دبي نكست / بيهاف / يورिका
3	تونس	كوفندي / افريكويتي
4	الجزائر	شريك / تويزا
5	السعودية	سكوبر/ منافع/ ثروة/ رقمية/ أصول وبخيت الاستثمارية صكوك كابتال/ إمكان العربية المحدودة/ منصة وثاق المالية
6	فلسطين	لنبي فلسطين / كرودبال
7	لبنان	ساعد لبنان
8	مصر	شيكرا / يمكن / مدد
9	المغرب	كوتيزي / سمالا
10	العقاري العربي عبر الانترنت	دوريس / اتش بي أر / ايسسات أب
11	منطقة الشرق الأوسط	ذومال

4. صندوق النقد العربي، مرصد التقنيات المالية الحديثة، 2021

5. صندوق النقد العربي، مرصد التقنيات المالية الحديثة، 2021

أدوات الدفع الإلكتروني

هي عبارة عن أدوات تم إنشائها بهدف استخدامها في الدفع الإلكتروني، وفي المعاملات التجارية، ونقل الأموال وتحويلها بسرعة من بلد لآخر دون قيود أو متاعب أو حد للتحويل اليومي، كما أنها تساهم في عملية تحويل مليارات الدولارات بسهولة وسرعة دون الحاجة إلى التعرف على الموقع الجغرافي والاختلافات الزمنية والعملات الوطنية والهيكل الاقتصادي، إضافةً إلى إمكانية استخدامها في شراء السلع والمنتجات، واستبدالها أيضاً بالعملات النقدية،

ومن أهم أدوات الدفع الإلكتروني:

- 1. بطاقات الدفع المسبق:** وهي عبارة عن أداة دفع وسحب نقدي تصدرها المؤسسات المالية.
- 2. المواقع والحسابات الإلكترونية:** هي الوسيلة التي يتم نقل الأموال من خلالها بين الأطراف عن طريق الانترنت.
- 3. الحوالات المصرفية:** هي العملية التي يتم فيها تحويل الأموال إلكترونياً من حساب إلى آخر.
- 4. شركات التحويل:** هي خدمات دفع إلكتروني سريعة تتيح للمستفيد استلام الدفعات المالية من خلال خدمة تحويل المال العالمية.

3-8 التكنولوجيا المالية (الفينتك) وجائحة كورونا (COVID-19)

أصبحت الخدمات المالية أكثر سهولة وسلاسة في الاستخدام في العقد الماضي ويرجع ذلك إلى حد كبير بسبب ظهور منصات التكنولوجيا المالية المبتكرة في جميع أنحاء العالم، كما تغيرت البيئة الاجتماعية والاقتصادية بشكل كبير بعد تفشي COVID-19 في أوائل عام 2020، وتسارعت وتيرة الاعتماد على التكنولوجيا المالية والتكنولوجيا الرقمية بشكل كبير خلال هذه الجائحة واصبح التداول والاستثمار عبر الإنترنت شائعاً بشكل متزايد بتفاعل العديد من المستهلكين ومنظمات الأعمال مع جميع المنصات والخدمات الرقمية بدلاً من زيارة المواقع الفعلية من أجل منع المزيد من انتشار COVID-19 حتي ان مقدمو الخدمات المصرفية التقليدية اطلقوا استراتيجيات التحول الرقمي الخاصة بهم من أجل الحفاظ على قدرتهم التنافسية في اقتصاد عالمي سريع التطور في ظل هذه الجائحة.

أبرزت جائحة كورونا الدور الأساسي الذي يمكن أن تلعبه التكنولوجيا المالية في سرعة تقديم الخدمات والمساعدات الاجتماعية للناس، حيث شهدت التجارة الإلكترونية تسارعاً على مستوى العالم بسبب إجراءات الإغلاق، فكان الشراء عبر الانترنت هو الحل العملي الوحيد المتاح لكثير من المستهلكين لشراء الاحتياجات الأساسية، مع الالتزام بتعليمات البقاء في المنزل، وقد اشارت الدراسات الإحصائية بأن عدد كبير من العملاء استخدموا التحويلات المالية (Online Banking) خلال السنوات الأخيرة وتحديداً ما بعد جائحة (كوفيد-19)، وأدى فرض حالة الإغلاق إلى الاعتماد الكبير على التسوق الإلكتروني مقارنةً بالتسوق التقليدي، حيث قامت أغلب المؤسسات التجارية التقليدية بالانخراط في البنية التحتية الرقمية، واقامت شراكات مع الشركات الصغيرة والمتوسطة من اجل الاستفادة من نمو التجارة الإلكترونية.

اثبتت التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا انها أداة فعالة لا غنى عنها للمستهلكين في أوقات الأزمات، حيث زادت الثقة التي كانت محدودة فيما مضى في التسوق الإلكتروني عبر الانترنت، كما ساهمت وسائل الدفع الإلكتروني في زيادة كفاءة وشفافية العمليات التجارية، وكذلك ساعدت في توسع المشروعات القائمة على التكنولوجيا المالية.

4-8 التكنولوجيا المالية والشمول والاستقرار المالي

يعتبر الشمول المالي (Financial Inclusion) استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية واستقرار النظام المالي وتحقيق سهولة الوصول للخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع، حيث ان تدني مستوي الشمول المالي هو مؤشر على ضعف وصول الخدمات المالية إلى أكبر عدد من المواطنين وضعف الادخار والاقتراض في القطاع المالي الرسمي وهنا يأتي دور التكنولوجيا المالية وخدماتها المبتكرة في تسريع عجلة الشمول المالي، وتعتبر التكنولوجيا المالية أداة فعالة لتعزيز الشمول المالي، فهي تسمح بتسهيل اجراء المعاملات المالية وتسريعها مما يساهم في وصول الخدمات المالية لجميع الأفراد، كما تلعب التكنولوجيا المالية دوراً مهماً في التصدي للتحديات الحرجة أمام تعزيز الشمول المالي وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي، وتسهل إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما تساهم التكنولوجيا المالية ايضاً في تحقيق الاستقرار المالي للدولة وتسهيل التجارة الخارجية والتحويلات، وذلك بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود، وعلى الرغم من أننا نعيش في القرن الحادي والعشرين إلا أن حوالي 1.7 مليار شخص في العالم ما زالوا غير متعاملين مع البنوك أو يعانون من نقص الخدمات المالية، وقد جاءت تقارير الخبراء الاقتصاديين والماليين لتؤكد على ان الإقصاء المالي ونقص الخدمات المصرفية هي السبب الرئيسي في عدم وصول الخدمات المالية والمصرفية إلى الشريحة المحرومة، وهذا يرجع بدوره لحد كبير إلى نظام المصارف التقليدي⁶.

كما وقد أظهرت الدراسات الاستقصائية أن افتقار المواطنين إلى التعليم المالي الأساسي ليس سبباً يمنعهم من التداول عبر تطبيقات Fintech سهلة الاستخدام، ومع أخذ هذا في الاعتبار فمن الضروري العمل على بناء بنية تحتية تكنولوجية سليمة وتوفير خدمات مصرفية مفتوحة لتسهيل وتعزيز وصول المعلومات والخدمات المالية لجميع افراد المجتمع بما يتماشى مع تعريف الشمول المالي حتى نصل لتحقيق أهداف الشمول المالي الأساسية ومن ضمنها النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورفع مستوي معيشة الفقراء والحد من عدم المساواة، وصولاً إلى الاستقرار المالي.

ومن المتوقع أن تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي لملايين الأفراد والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة خصوصاً بالبلدان العربية عن طريق التغلب على العوائق التقليدية، ومن المتوقع أيضاً ان تواصل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جذبها لرؤوس الأموال خصوصاً مع إطلاق دول مثل البحرين والكويت وعمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر ومصر، العديد من منصات التكنولوجيا المالية الجديدة التي تركز على دعم التجارة الرقمية، ولكن يجب التأكيد على انه يتعين على البنوك والحكومات والجهات الرقابية في هذه الدول وغيرها من الدول النامية البحث في تحقيق التوازن الصحيح بين ما تقدمه التكنولوجيا المالية من فرص وتحديات في ان واحد.

حيث يتعين العمل بالحفاظ على سلامة البنوك وتحسين بيئة الأعمال وتحقيق الشمول المالي والاستقرار المالي من جهة، واخذ الاحتياطات وعدم إطلاق العنان لهذه التكنولوجيا قبل إجراء الإصلاحات الضرورية في المجالات التنظيمية والتشريعات والتي تكفل حماية المستهلك والأمن المعلوماتي من جهة أخرى.

قد أصبح مؤخراً وبفضل استخدام الأدوات التكنولوجية الجديدة مثل التكنولوجيا الإشرافية (والتي تعزز الامتثال للضوابط التنظيمية واعمال الإشراف والمراقبة)، من الممكن تحقيق التوازن بين ترويج التكنولوجيا المالية والشمول المالي وبين النزاهة وحماية العملاء، حيث تسمح هذه التقنيات الجديدة للجهات التنظيمية أن تتعامل مع الموقف بنجاح والقيام بمعالجة المخاطر الناشئة بشكل أفضل.

5-8 مؤشر تبني التكنولوجيا المالية العالمية⁷

نمت صناعة التكنولوجيا المالية في العالم بشكل كبير، حيث لم تعد تتكون من الشركات الناشئة فقط، بل هي اليوم مجموعة من الشركات المخترمة التي تقدم مجموعة واسعة من الخدمات المالية وتعمل على مستوى عالمي.

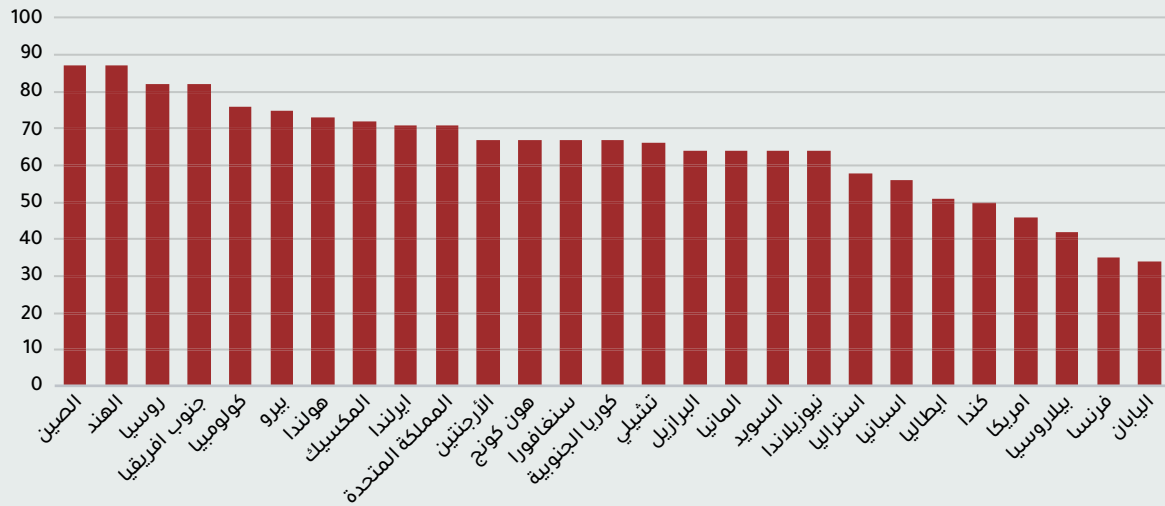
6. البنك الدولي، الخدمات المالية الرقمية، ابريل، 2020.

7. EY-Global Fintech Adoption Index 2019.

إن مؤشر تبني التكنولوجيا المالية يعني (أن شخص أو أكثر من عدد السكان استخدم خدمة واحدة على الأقل من خدمات الفينتك)، حيث ارتفع معدل مؤشر تبني التكنولوجيا المالية العالمية بشكل سريع من 16% في عام 2015، إلى 33% في عام 2017، حتى وصل إلى 64% في عام 2019، وهذه النسب تدل على أن الوعي بالتكنولوجيا المالية أصبح كبيراً في معظم دول العالم.

وقد تصدرت الإمارات دول منطقة الشرق الأوسط وقارة أفريقيا في تبني التقنية المالية (فينتك) كما أظهر مؤشر تبني التكنولوجيا المالية خلال عام 2019 أن الصين والهند تأتيا في المرتبة الأولى للدول التي تتبنى الفينتك بنسبة 87% من عدد السكان، وتليهما روسيا وجنوب أفريقيا، بنسبة تصل إلى 82% لكل منهما، والشكل (1-8) يبين مؤشر تبني التكنولوجيا المالية في 27 دولة حول العالم.

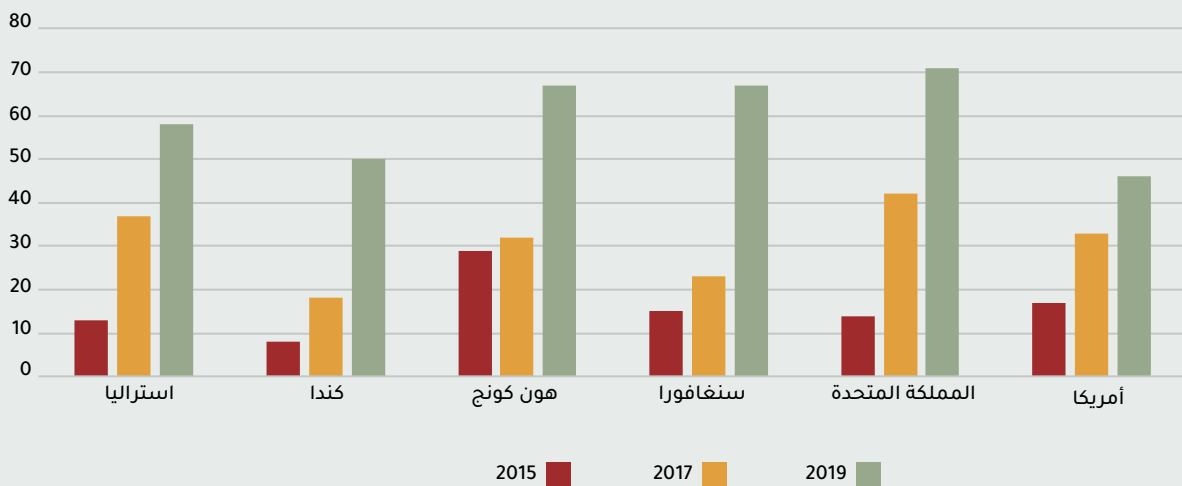
الشكل (1-8) مؤشر تبني التكنولوجيا المالية 2019 (%)



المصدر: EY-Global Fintech Adoption Index 2019

بمقارنة مؤشر تبني التكنولوجيا المالية خلال الأعوام 2015-2017-2019 لبعض دول العالم نلاحظ وجود تطور كبير للمؤشر، وهو دلاله على أن الفينتك انتشرت بشكل كبير في معظم دول العالم، كما أن وعي المستهلكين بخدمات التكنولوجيا المالية أخذ بالارتفاع، ومعدل التبني ينمو بشكل أسرع مما كان متوقع، كما هو مبين بالشكل (2-8).

الشكل (2-8) تطور مؤشر تبني التكنولوجيا المالية لبعض دول العالم خلال الأعوام 2015-2017-2019



المصدر: EY-Global Fintech Adoption Index 2019

8-6 التكنولوجيا المالية في ليبيا

كما هو معلوم بعد الأزمة المالية العالمية بدأ الاهتمام من مختلف صانعي السياسات المالية والاقتصادية ينصب على موضوع الشمول المالي والقدرة على توصيل الخدمات المالية لمختلف شرائح المجتمع وبالأخص الفئة المحرومة، وقد كان لجائحة كورونا الدور الكبير في زيادة الاعتماد على الحلول المصرفية الإلكترونية حيث شهدت الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا المالية ارتفاعاً ملحوظاً، فأصبحت الدول تتنافس فيما بينها لتكون سباقة في هذا المضمار لما له من دور في جنيها للمنافع الاقتصادية، وفي إطار الرؤية التي تهدف إلى تطوير القطاع المالي لدعم وتنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله والمساهمة في دعم الشمول المالي وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، تشهد ليبيا تطوراً في مجال التكنولوجيا المالية، شمل البنوك والمستثمرين والشركات والجامعات وجميع مؤسسات الدولة حتى تصبح مركزاً مهماً يحتضن منظومة قوية وفعالة للتقنيات المالية.

لذلك أصبح من أولويات مصرف ليبيا المركزي في ظل هذه التطورات، العمل على حث المصارف التجارية باعتباره الجهة المشرفة على عمل هذه المصارف لتستثمر أكثر في مجال التكنولوجيا المالية والعمل على تعزيز وصول فئات المجتمع كافة من أفراد ومؤسسات إلى الخدمات المالية بكل سهولة ويسر على غرار ما هو موجود في العالم والدول المجاورة بوسائل وشروط مناسبة وبتكلفة معقولة، للمساهمة في الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في الدولة، وهذا لن يكون إلا بمواكبة التطورات التكنولوجية أولاً بأول وهذا ما يتماشى مع ما نشره صندوق النقد الدولي على ان سرعة تطور التكنولوجيا المالية وما فرضته من تحديات كبيرة على القطاع المصرفي والأجهزة التنظيمية يتطلب تطور هذا القطاع تزامناً مع ذلك.

حيث قام مصرف ليبيا المركزي على أثر صدور القانون رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته بشأن المصارف بالتعاون مع بعض المؤسسات المختصة بإعداد خطة استراتيجية لتطوير وتحديث المصرف بهدف إحداث تغييرات جذرية في هيكله وأدائه، وفي هذا الخصوص شرع مصرف ليبيا المركزي في بناء استراتيجية تهدف إلى نشر بيئة متطورة لتقنية المعلومات ومن ضمنها المنظومة المحاسبية، وقد تم اختيار المنظومة المصرفية المتكاملة (فليكس كيوب) والتي تعتمد في الأساس على مزود الخدمة والذي يغطي العمليات المصرفية للأفراد والشركات معاً **وأهم ما يميز هذا النظام:**

1. دعم تعدد الفروع بحيث يمكن تنفيذ المعاملات المالية عن طريق أي فرع دون الرجوع إلى الفرع الذي به حساب الزبون وتنفيذ أي تحويلات مالية آلياً مما يعظم فرص الاستثمار.
2. تمكين المصارف من الاستجابة السريعة لمتطلبات السوق والزيائن مع دعم الخدمات المصرفية عبر شبكة المعلومات الدولية.
3. دعم التخاطب مع المكونات الأساسية لنظام المدفوعات الوطني (نظام المقاصة الالكترونية - موزع آلات السحب الذاتي ونقاط البيع - نظام التسويات الفورية - نظام معالجة الصكوك آلياً).

وفقاً للصلاحيات المخولة لمصرف ليبيا المركزي في الإشراف على نظام المدفوعات الوطني، حسب ما جاء في القانون رقم (1) لسنة 2005 والتعديل رقم (46) لسنة 2012، فقد قام المصرف بإسناد مهام إدارة وتشغيل نظام الموزع الوطني إلى شركة معاملات للخدمات المالية⁸، والتي تقوم بتمكين البطاقات الصادرة عن أي مصرف عضو بالموزع الوطني من العمل على الشبكة الوطنية، وتمكين العملاء من السحب النقدي من آلات الصراف الآلي التابعة للمصارف التجارية الأخرى المشاركة بالموزع الوطني، كما تمكن العملاء من استخدام شبكة نقاط البيع، بالإضافة إلى التسوية المالية المركزية لكل المصارف الأعضاء بالموزع الوطني.

إن حجم المعاملات التي تتم معالجتها من خلال الموزع الوطني نما بشكل كبير في الآونة الأخيرة، وقد أدى نقص السيولة الذي يؤثر على القطاع المصرفي منذ عام 2015 إلى تعزيز استخدام أنظمة الدفع

8. شركة ليبية مساهمة مملوكة لأكثر من أربعة مصارف تجارية عامة في ليبيا وهي (الجمهورية، التجاري الوطني، الصحاري، الوحدة) بالإضافة إلى المصرف الليبي الخارجي والشركة الليبية للاستثمارات الخارجية.

بالبطاقات، وزاد في الوقت نفسه عدد التجار الذين انضموا إلى الشبكة بشكل ملحوظ، كما يقدر عدد وحدات نقاط البيع في ليبيا بأكثر من 11 ألف وحدة، ومن بين هذه الوحدات هناك ما يزيد على 7000 وحدة تم ربطها بنظام الموزع الوطني، الذي مكن أكثر من 500 ألف نسمة من حاملي بطاقات الخصم النشطة من إجراء المعاملات من خلال هذا النظام، كما أن ماكينات الصراف الآلي (ATM) منتشرة بشكل كبير في المدن الليبية، إلا أن الاقبال عليها أخذ في التراجع، كنتيجة لتدني الاتصالات ونقص السيولة الذي زاد الأمر سوءاً. أما بالنسبة للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والمدفوعات الالكترونية فهي تتزايد بشكل سريع، وهذا التزايد حفزته أزمة السيولة التي تشهدها البلاد، حيث بدأت الأموال الافتراضية تحل محل النقدية.

لكن عدم وجود قطاع مصرفي متكامل بشكل كبير، وارتفاع تكلفة المعاملات الإلكترونية نسبياً، أدى إلى بطء وتيرة النمو في الخدمات الالكترونية أسوةً بالتقدم العالمي السريع، حيث يتعين على المصارف وشركات الاتصالات ومقدمي خدمات التكنولوجيا المالية الآخرين الحصول على ترخيص من مصرف ليبيا المركزي للعمل في مجال خدمات الدفع الإلكتروني⁹، حيث اصدر بهذا الخصوص المنشور رقم 10 لسنة 2017 بشأن الضوابط والتعليمات الخاصة بخدمات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول وكذلك المنشور رقم 7 لسنة 2020 بشأن الإجراءات والتدابير اللازمة عند التعاقد مع شركات الدفع الإلكتروني، كما قام مصرف ليبيا المركزي بإصدار لائحة خدمات الدفع الإلكتروني الصادرة عن مجلس المدفوعات الوطني والشروط والأحكام الخاصة بالدفع الإلكتروني عن طريق البطاقات بالدينار الليبي **والتي تتضمن الآتي:**

1. توفر البنية التحتية الخاصة بتشغيل مركز معالجة المعاملات الالكترونية داخل ليبيا معتمد وفق المعايير الدولية (PCI DSS).
 2. يجب على الشركة ربط مراكز بياناتها الكترونياً مع نظم التسوية حسب توجيهات الجهة المختصة.
 3. يجب ان تُصدر البطاقات المحلية بأسماء المصارف التجارية وان تحمل شعارها.
 4. تتم كافة العمليات على البطاقات المحلية ووسائل الدفع الأخرى بالدينار الليبي.
 5. ملكية البيانات المتعلقة بالبطاقات والعمليات الإلكترونية تعود للمصارف التجارية ومسؤولية تأمين حمايتها وسريتها تقع على عاتق الشركة.
 6. التزام الشركة والمصارف التجارية بمناشير الأسعار الخاصة بالمعاملات الالكترونية للجهة المختصة.
 7. التزام الشركة بتطبيق وتنفيذ كافة القوانين والضوابط والتشريعات المنظمة للمعاملات الالكترونية بشكل عام الصادرة عن الجهة المختصة والدولة الليبية.
 8. تتحمل الشركة عملية تسويق منتجاتها الإلكترونية للمصارف التجارية ويقي قرار الرفض او الموافقة من صلاحيات المصارف التجارية.
 9. تلتزم الشركة بتوفير بيئة التشغيل لإتمام عمليات الحركة المالية للمعاملات الإلكترونية.
 10. يشترط توفير تطبيقات تشغيل تفاعلية (عبر الإنترنت -عبر الهواتف الذكية) للمعاملات الإلكترونية، تقدم خدمات مثل الاطلاع على حركات الدفع الإلكتروني او استلام رسائل نصية في حالة حدوث تغيير في الرصيد على ان تخضع هذه التطبيقات للمعايير العالمية في امن وسلامة المعلومات ومستوى الأداء.
 11. يجب ان تخضع التطبيقات المستخدمة لإجراء عمليات الدفع الإلكتروني للمعيار PA-DSS.
 12. البطاقات الإلكترونية يجب ان تخضع لشروط ومواصفات ومعايير الامن والسلامة المحلية والدولية الخاصة بطباعة وترميز البطاقات الإلكتروني PCI-Standards
- كما قام مصرف ليبيا المركزي بإنشاء دليل لشركات الدفع الالكتروني كما هو موضح بالجدول الآتي:**

9. البنك الدولي، مراجعة القطاع المصرفي الليبي، 2020.

الجدول (3-8) دليل شركات الدفع الإلكتروني والمعتمدة من قبل مصرف ليبيا المركزي

اسم الشركة	مجال المدفوعات
شركة المدار الجديد	محفظة الالكترونية
تداول للتقنية	قبول بطاقات مسبقة الدفع
تفاني	قبول بطاقات مسبقة الدفع
ميزا	محفظة الالكترونية

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

7-8 الامن السيبراني Cyber Security

ويقصد بالأمن السيبراني هو الإجراءات والأساليب المصممة لمنع الشبكات والأجهزة والبرامج والبيانات من الهجوم أو التلف أو البرامج الضارة أو الفيروسات أو القرصنة أو سرقة البيانات، فعلى مدى السنوات الماضية أصبحت الجرائم الإلكترونية منتشرة بشكل كبير في القطاع المالي، وأصبح مرتكبي هذه الجرائم متطورون في مهاراتهم مما يجعل من الصعب للغاية على أي قطاع مصرفي إيقاف التهديد في كل مرة، والهدف الرئيسي من الأمن السيبراني في الخدمات المصرفية هو حماية أصول المستخدم الذي أصبح يتجه لأجراء المزيد من المعاملات عبر الإنترنت.

لا يقتصر الأمن السيبراني على مؤسسات تكنولوجيا المعلومات فحسب بل إنه مهم لكل نشاط تجاري، ولكن بالنسبة للبنوك فإن أهميته اعلى حيث قد تخسر هذه البنوك سمعتها وعملائها كنتيجة للهجمات السيبرانية.

الأمن السيبراني هو مصدر قلق لكل مؤسسة وخاصة بالنسبة للبنوك التي تحتفظ بالكثير من البيانات الشخصية وقوائم المعاملات فمن الضروري جدا أن يكون لدى البنوك حلول وإجراءات الأمن السيبراني اللازمة والتي من أهمها:

أولاً: التزام الإدارة العليا في البنوك بدعم وتطوير التوعية في هذا المجال على مختلف المستويات حيث أثبتت الدراسات على أن التزام الإدارة العليا ودعمها هو العامل الأكثر أهمية الذي يؤثر على أنشطة إدارة الأمن السيبراني في البنوك.

ثانياً: لا يمكن للمؤسسات أن تكون مسلحة بموارد كافية لضمان الأمن السيبراني بدون وجود تغطية مالية كافية كافية.

ثالثاً: تشير الدراسات إلى أن الموظفين لا يدركون عواقب غياب الأمن السيبراني لأنشطتهم، لذلك فإن تدريب الموظفين وتوعية العملاء بما في ذلك كيف يمكنهم تحديد التهديدات المحتملة والتخفيف من اختراق البيانات عامل مهم جدا.

رابعاً: المؤسسات على مستوى العالم التي تفشل في توعية موظفيها بالقضايا الأمنية والعواقب المترتبة عليه ستواجه الكثير من المشاكل، لان خلق ثقافة أمنية داخل المؤسسات المصرفية هو أساس نجاح أمن المعلومات.

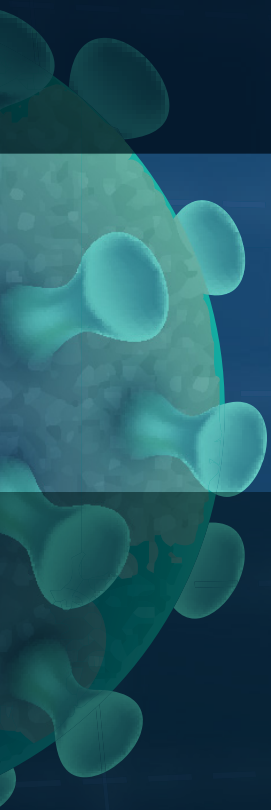
إن صندوق النقد الدولي قدر خسائر قطاع البنوك في 50 دولة حول العالم تعرضت لقرصنة المعلومات بحدود 9% من صافي دخل مؤسساتهم المصرفية كما سببت عمليات الاختراق التي تعرضت لها العديد من المصارف وبعض القطاعات الاقتصادية تتجاوز خسائرها السنوية ما يقرب 100 مليار دولار ومن المتوقع ان تزداد الخسائر الناجمة عن الجرائم الالكترونية في السنوات القادمة، وبذلك فإن الأمن السيبراني أصبح الزامياً في الخدمات المصرفية، إذ يمكن للتكنولوجيات ونماذج الأعمال الجديدة أن تزيد المخاطر السيبرانية إذا لم تواكبها ضوابط لهذا التطور خصوصاً مع التقدم في رقمنة الصناعة المالية التي جعلتها أكثر عرضة للانتهاك، وبالتالي يجب أن يكون هناك أمن إلكتروني مضمون لا يتعارض مع أمان بيانات وأموال المستخدم والبنك.

8-8 الخاتمة

إن الثورة الرقمية تعزز من الشمول والاستقرار المالي القابل للصدور في مواجهة الازمات، من خلال التكنولوجيا المالية التي تسهل من عمل الشركات والأفراد من حيث التواصل مع بعضهم البعض، والوصول إلى الخدمات بأسرع وقت وأقل تكلفة ولهذا يجب العمل على تبنيها وتطويرها، كما أن التكنولوجيا المالية تزيد من فرص الوصول إلى العمل والاستثمار، وتساعد في النمو أثناء الصدمات الاقتصادية، وأكبر دليل على ذلك استخدام أدوات الدفع الإلكتروني أثناء جائحة كورونا.

لذلك يسعى مصرف ليبيا المركزي على العمل الجاد والدؤوب لتطوير البنية التحتية التقنية والمعلوماتية وامن المعلومات للمنظومة المصرفية بصورة كلية وبحسب الضوابط المعتمدة والتي من أهمها الامتثال للمعايير القياسية.

ختاماً، وبعد ان سلطنا الضوء في هذا الفصل على بعض المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بمفهوم التكنولوجيا المالية ونظراً للأهمية المتزايدة والنمو السريع في تبنيه لتسيير أعمال الوساطة المالية وبما يقترن به من مخاطر وهو ما سنحاول تغطيته في تقرير الاستقرار المالي للسنوات القادمة (2022 /2021) وكذلك تسليط الضوء على المؤشرات ذات العلاقة بالشمول والاستقرار الماليين، كمؤشر الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية ومؤشر الخدمات المالية الرقمية ومؤشر تبني التكنولوجيا المالية في ليبيا.



09

الفصل التاسع:

تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19)
على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

1-9 المقدمة

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات النمو الاقتصادي، حيث تلعب دوراً رئيسياً في توفير فرص العمل، وتساعد في زيادة الناتج المحلي وتلبية الاحتياجات المتزايدة في توليد فرص عمل قادرة على استيعاب الخريجين الجدد وتخفيض معدلات البطالة.

عالمياً، تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو 95% من إجمالي المشروعات في منطقة اليورو، وأكثر من 99% في الولايات المتحدة. كذلك تساهم هذه المشروعات في توظيف أكثر من 60% من إجمالي القوة العاملة في منطقة اليورو، ونحو 50% في الولايات المتحدة. وقد أسهمت بنحو 50% من القيمة المضافة للقطاع الخاص في منطقة اليورو و45% في الولايات المتحدة. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، تتقارب المؤشرات مع مثيلاتها في دول العالم المتقدمة، حيث تبلغ نسبة إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول نحو 51%. في حين يبلغ إسهامها في التوظيف نحو 62% من إجمالي فرص العمل للمنطقة. إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تزال تواجه تحديات كبيرة في الحصول على التمويل وتعاني التشدد في السياسات الإقراضية للمصارف العربية لاعتبارات عدة قد يكون من بينها المبالغة في تقدير المخاطر المرتبطة بهذا النوع من التمويل من الجهات المقرضة.

لقد أظهرت التجارب العالمية أن 70% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة، لا تقوى على الاستمرار بسبب نقص الخبرة الفنية لديها، وعدم قدرتها في الحصول على التمويل اللازم بكلفة وأجال مناسبة. لذلك فخلق منظومة متكاملة من السياسات الاقتصادية والتشريعية الكفيلة بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها، تعد مسألة مهمة نظراً إلى دورها المهم في قيادة جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والحد من مشكلتي البطالة والفقر وما يترتب على بقائهما من ظواهر سلبية في المجتمع.

2-9 واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

تعد التجربة الليبية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التجارب الحديثة في المنطقة العربية، حيث تأسس برنامج الحاضنات والابتكار التقني في العام 2006، وكانت تبعيته آنذاك للجنة الشعبية للقوى العاملة (سابقاً)، وفي العام 2007 تم تأسيس إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكانت في ذلك الوقت تابعة لمجلس التطوير الاقتصادي، ولاحقاً في العام 2010 أصبحت برنامجاً وطنياً تابعاً للجنة الشعبية للاقتصاد (سابقاً) ووزارة الاقتصاد حالياً. إن مشكلة الإحصاءات المنشورة حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا لا تواكب التطور الكبير في حجم هذه المشاريع، خصوصاً في ظل الانقسام السياسي والمؤسسي والذي تعاني منه الدولة الليبية منذ أكثر من عقد من الزمن. لذلك يمكن الاستعانة ببعض الإحصاءات المتوفرة عن السنوات السابقة لسنة 2011 كمؤشر استرشادي عن هيكل هذه المشروعات، حيث يوضح الجدول رقم (1) أعداد المشروعات الصغيرة في ليبيا وتوزيعها حسب الكيان القانوني، ويتضح من خلاله أن المشروعات الفردية هي النمط الغالب على المشروعات الصغيرة خلال الفترة من 2006-2009 (يستثنى من ذلك 2007 بسبب اختلاف المسميات) حيث شكلت ما نسبته (83%) من إجمالي عدد المشروعات في العام 2006، لترتفع هذه النسبة وتصل إلى (87%) خلال العام 2009، وفي ذلك إشارة إلى أن أغلب المشروعات الصغيرة يغلب عليها طابع الملكية الفردية وهي من إحدى أهم الخصائص التي تتميز بها.

الجدول (9-1) أعداد المشروعات الصغيرة في ليبيا وتوزيعها حسب الكيان القانوني

2009		2008		2007		2006		الشكل القانوني للمشروعات الصغيرة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
87%	15815	85%	15531	3%	371	82.6%	13841	فردية
10%	1753	12%	2119	88%	11525	14.8%	2481	تشاركية
3%	590	3%	538	9%	1160	2.1%	349	نشاط أسري
100%	18158	100%	18188	100%	13056	100%	16671	المجموع

المصدر: المنصوري، إمام محمد عبدالله (2010). مفهوم المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، درنة، ليبيا.

أما فيما يتعلق بالنمط التشاركي فقد احتل المرتبة الثانية بعد النمط الفردي من حيث الشكل القانوني، ومن خلال تتبع الجدول رقم (1) يتبين الانخفاض في أعداد المشروعات الصغيرة من هذا الشكل، فبعد أن بلغ عددها (2481) في العام 2006 نجد أن هذا العدد قد انخفض ووصل إلى (1753)، وبلغت نسبة هذا الشكل من إجمالي عدد المشروعات الصغيرة القائمة في العام 2006 حوالي (14%)، ومن ثم انخفضت إلى (10%).

وفيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمنضوية تحت شكل النشاط الأسري، فإنه بالرغم من قلة عددها حيث بلغت (349) مشروع في العام 2006، إلا أن الملاحظ عليها هو تزايد أعدادها، حيث وصلت في العام 2009 إلى (590) مشروع، محققة معدل نمو في عددها قدره (69.05) خلال العام 2009 مقارنة بالعام 2006، وهو أعلى من معدل نمو المشروعات الصغيرة بالنمط الفردي والذي بلغ (14.26) خلال نفس الفترة.

3-9 أثر جائحة كورونا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة

في بداية العام 2020 تعذر تقدير أو توقع حجم التداعيات السلبية لجائحة كورونا على مستوى الاقتصاديات المحلية أو على مستوى الاقتصاد العالمي ككل، وذلك نتيجة الضبابية الشديدة حيال مدة احتواء الفيروس وإمكانية عودة الحركة الاقتصادية إلى طبيعتها، وكذلك صعوبة تحديد الزمن اللازم لإيجاد لقاح مناسب ونشره عالمياً، خاصة أن اللقاح يشكل الفرصة العملية الوحيدة لإيقاف تأثير الفيروس على اقتصادات العالم أجمع.

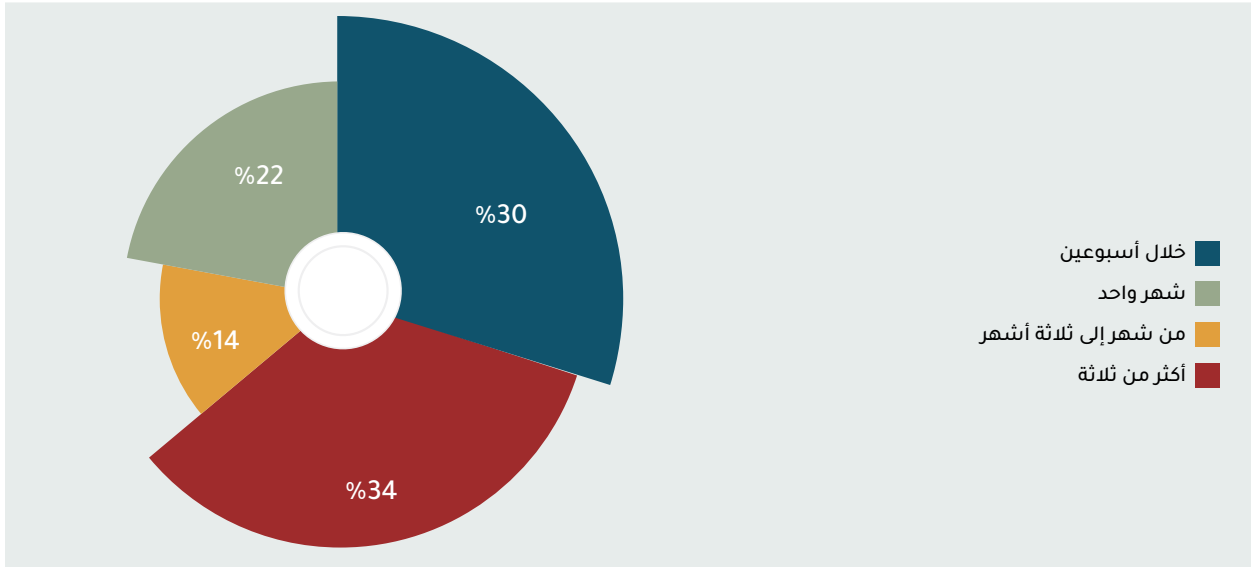
وأصبح لزاماً استطلاع رأي أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا لمعرفة أثر هذه الجائحة على نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن خلال الدراسة التي نشرت في المجلة الدولية للابتكار وإدارة المعرفة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط (International Journal of Innovation and Knowledge Management in Middle East and North Africa-MENA) الصادرة في 2020. حيث قامت الدراسة بتطوير استمارة استبيان وتم توزيعه إلكترونياً وتم الحصول على 5900 إجابة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة من كافة أرجاء ليبيا.

ومن خلال تحليل البيانات تبين التالي:

9-3-1 توقعات مدى استمرار الإغلاق وتعافي الاقتصاد من الجائحة

يظهر الشكل (9-1) بأن الأغلبية بنسبة (34%) توقعت التعافي خلال شهر متبوعة بتوقع ما نسبته (30%) بالعودة خلال أسبوعين ويرى (22%) بأن الأزمة تزيد عن ثلاثة أشهر ويبقى رأي (14%) منهم يتوقع العودة بين شهر وثلاثة أشهر.

الشكل (9-1) توقعات التعافي من الجائحة

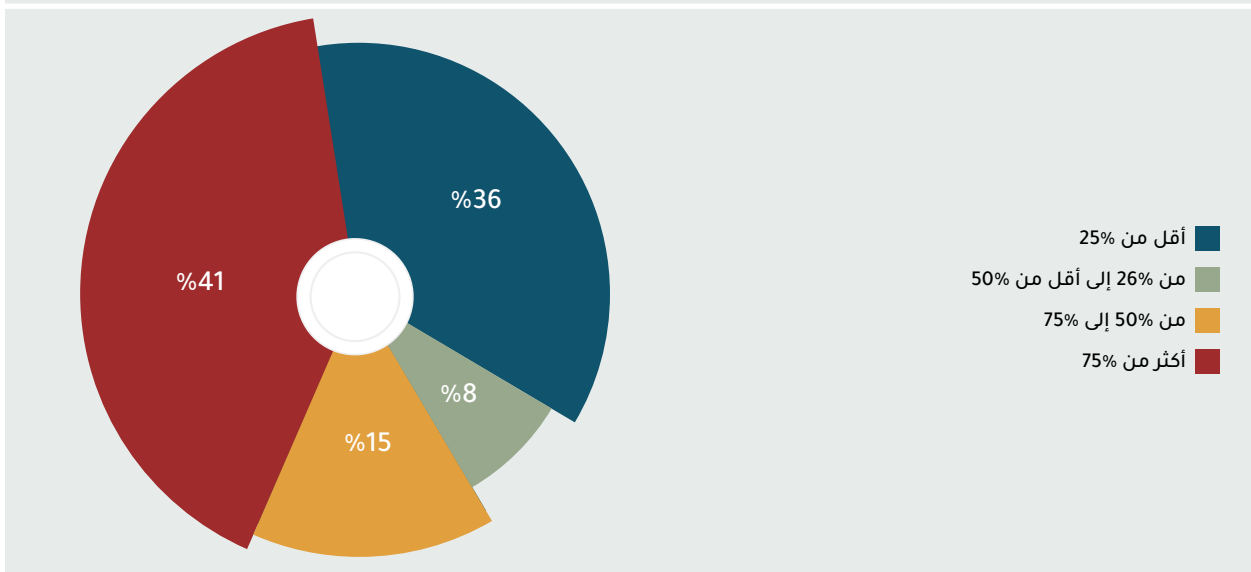


المصدر: Elmansori, E (2020). The Impact of the Coronavirus Pandemic (Covid-19) on Small and Medium Enterprises (SMEs) in Libya, International Journal of Innovation & Knowledge Management in MENA, London, UK

9-3-2 الوصول إلى الأعمال خلال الجائحة

الشكل (9-2) يبين بأن أغلبية الإجابات، وبنسبة تتجاوز (56%)، قد أشارت إلى أن هناك أكثر من (50%) من العاملين لم يكونوا قادرين على الوصول لأعمالهم خلال فترة الإغلاق.

الشكل (9-2) نسبة العاملين غير القادرين على الوصول إلى أعمالهم خلال فترة الإغلاق

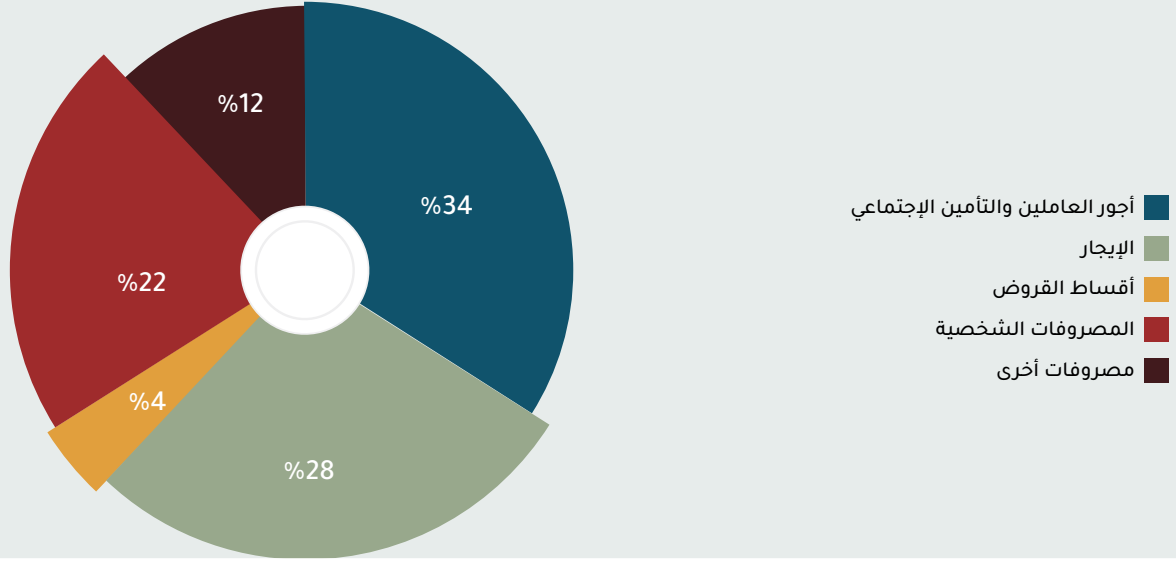


المصدر: نفس المصدر السابق.

3-3-9 أهم المشاكل المالية التي تواجه المشروعات خلال فترة الإغلاق

الشكل (3-9) يبين ترتيب أهم المشاكل المالية التي تواجهها هذا النوع من المشروعات والتي تمثلت في: دفع أجور العاملين، والإيجارات، والمصروفات الشخصية بنسب 34%، 28%، 22% على التوالي.

الشكل (3-9) نسب أهم المشاكل المالية للمشروعات خلال فترة الإغلاق

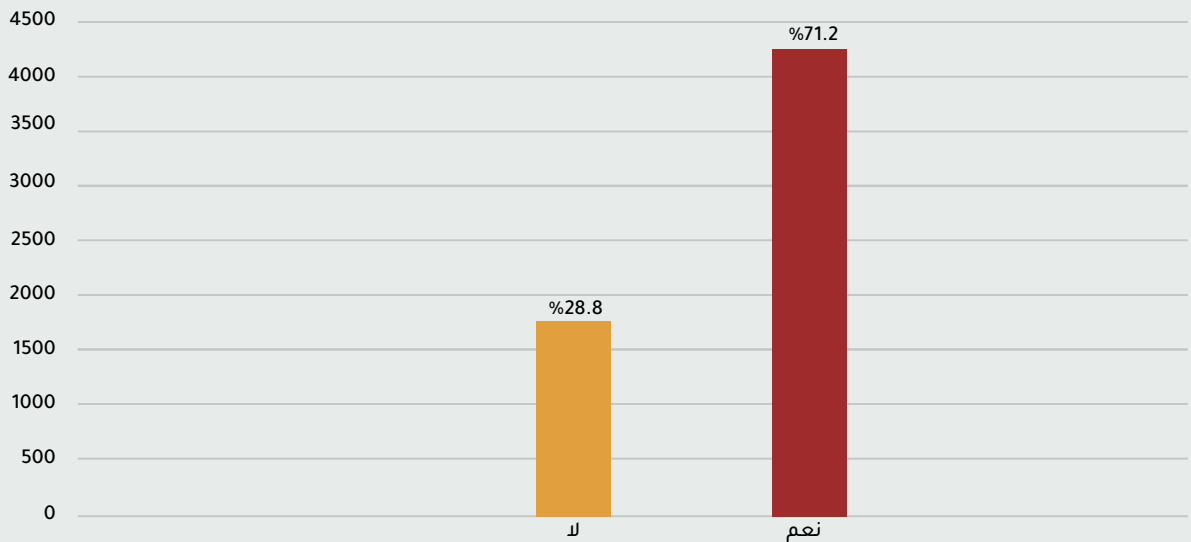


المصدر: نفس المصدر السابق.

4-3-9 الاستغناء عن العمال بسبب ظروف الجائحة

أشارت الإجابات عن التساؤل عما إذا كانت هذه المشروعات قد سرحت عمالها أو تفكر في ذلك، بأن أكثر من 4000 مشروع إما سرحت عمالها أو تفكر في ذلك وهذا الرقم يشكل أكثر من (70%) من المشروعات المشاركة في الدراسة، بينما ترى النسبة الباقية والتي قد تمثل عدد عمالها أقلية لا تثقل كاهلها بمصروفات إضافية، بأن تتمسك بعمالها أثناء فترة الجائحة وهو ما يبينه الشكل (4-9).

الشكل (4-9) الإجابة فيما إذا سرحت المشروعات عمالها أو تفكر في ذلك

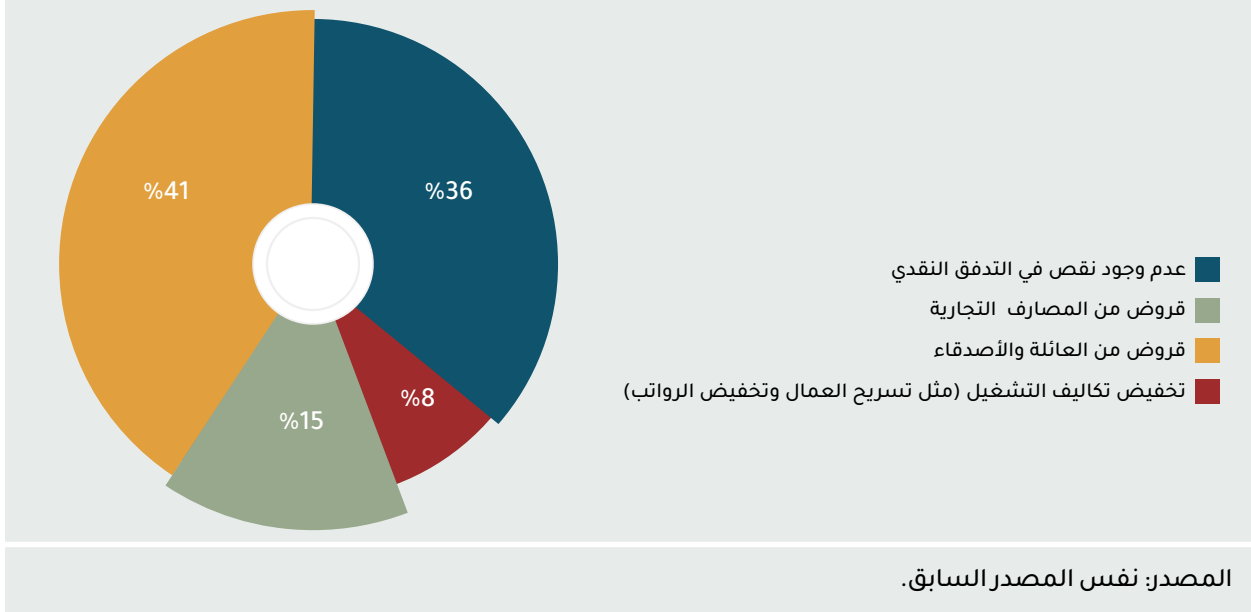


المصدر: نفس المصدر السابق.

9-3-5 بدائل للمحافظة على مستوى التدفقات النقدية

يلاحظ من الشكل (9-5) بأن نسبة لا يستهان بها من أصحاب المشروعات وصلت إلى (36%) لا تشتكي من التدفقات النقدية وقد تكون هذه المشروعات خاصة بالمتطلبات الضرورية التي لا غنى عنها مثل المخازن وشركات المواد الغذائية ومحطات الوقود والصيدليات التي كانت لا تعاني من مشاكل السيولة بل ساهمت في حل مشاكل السيولة والتدفقات النقدية. بينما لجأت مشروعات أخرى إلى تخفيض تكاليف التشغيل وصلت نسبتها إلى (41%). يشكل اللجوء إلى التمويل من العائلة أو الأصدقاء 15% من الإجابات، في حين الاقتراض من المصارف التجارية لم تتجاوز النسبة 8% مما يعكس انخفاض دور الوساطة المالية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولمعالجة مشكلة التدفقات النقدية لديها.

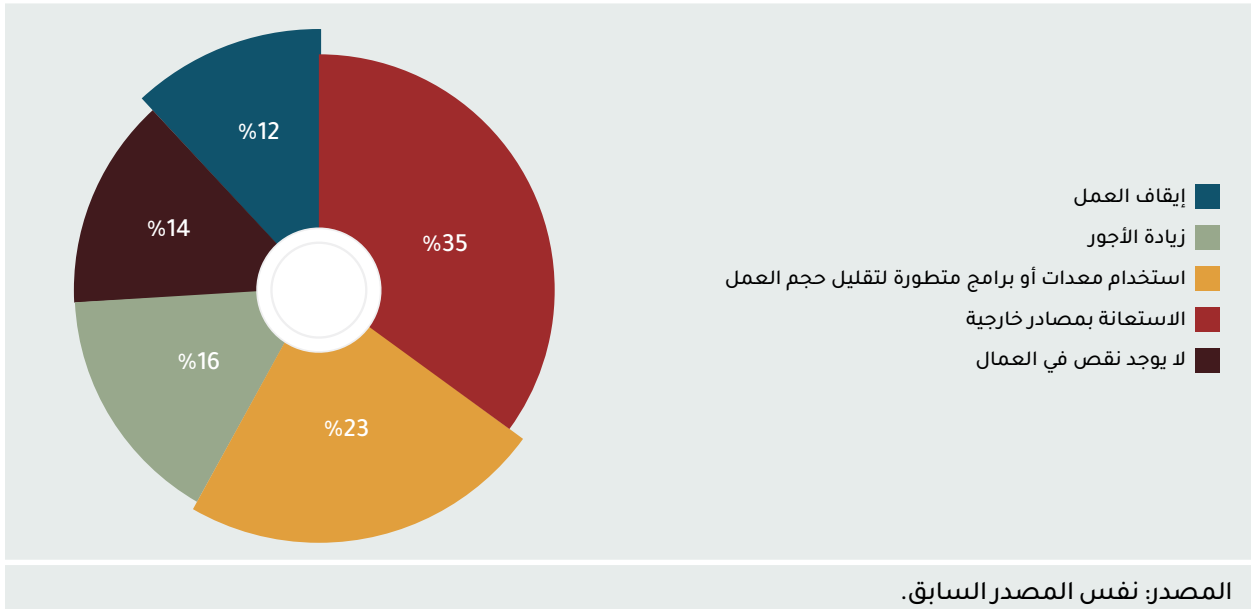
الشكل (9-5) بدائل الحصول على التدفق النقدي



9-3-6 بدائل لمعالجة نقص العمالة

وفي سؤال حول أهم الوسائل التي ترى المشروعات بأنها الحل في نقص العمال تبين من الشكل (9-6) بأن الأغلبية تركز على إيقاف العمل أثناء الجائحة بنسبة (35%) وهي مقاربة للنسبة التي توقعنا أن تنتهي الجائحة خلال فترة وجيزة. ونسبة (23%) يعتقدون بأن زيادة أجور العاملين قد يكون حلاً. بينما يرى (16%) بأن استخدام معدات وبرامج متطورة لتقليل الاعتماد على العمالة.

الشكل (9-6) الوسائل الرئيسية للتعامل مع النقص في العمالة



4-9 الخلاصة

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التخفيف من الفقر وتنويع النشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل جعل من استقرارها ونموها أمراً ضرورياً في سبيل تعزيز الاستقرار المالي للدولة. العديد من الدول أثبتت نجاح استخدام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النمو والتنمية كوسيلة لتطوير الاقتصاد وتنويع القاعدة الانتاجية وتنويع الصادرات. إن القلق المتزايد خاصة من الدول التي تعتمد على النفط وتسعى لتنويع قاعدتها الاقتصادية، مثل ليبيا أدركت على نطاق واسع أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه المزيد من الصعوبات أثناء الأزمات وخاصة الأزمة الأخيرة أزمة جائحة COVID-19.

أن نتائج استطلاع الرأي أكدت على أن الجائحة كان لها تأثير كبير على المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وان هذه الصعوبات التي واجهت أغلبها لم تكن معززة بسياسات اقتصادية حكومية صحيحة وذلك لانعدام الاهتمام بالتسجيل الرسمي لأغلب هذه المشروعات ومتابعة أنشطتها ودعمها في أوقات الأزمات.



10



الفصل العاشر: تغيُّر المناخ والاستقرار المالي

1-10 المقدمة

يقصد بتغيرات المناخ تلك التحولات طويلة الأجل في درجات الحرارة وأنماط الطقس. قد تكون هذه التحولات طبيعية فتحدث على سبيل المثال، من خلال التغيرات في الدورة الشمسية.

ولكن منذ القرن التاسع عشر، أصبحت الأنشطة البشرية المسبب الرئيسي لتغير المناخ، ويرجع ذلك أساساً إلى حرق الوقود الأحفوري، مثل النفط والفحم والغاز¹. وتعتبر ظاهرة الاحتباس الحراري من الظواهر التي تؤدي إلى حدوث تغيرات مناخية واسعة النطاق. مثل هذه التغيرات يمكن ان تؤدي إلى تزعزع استقرار النسيج الاقتصادي المحلي وتآكل قيم الأصول، كما يمكن لسياسات مكافحة الاحتباس الحراري ان تُضعف النظام المالي إذا كان الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون بشكل مفاجئ او متأخر. مما يؤدي إلى تدهور قيم الأصول المالية. ولهذا تدعو البنوك المركزية والمشرفين إلى وضع الآليات بالسرعة اللازمة لرصد وتخفيف من هذه المخاطر، وعلى وجه الخصوص، فيما يتعلق بالمحافظة على الاستقرار المالي والاستقرار في المستوي العام للأسعار².

مع استمرار انبعاثات غازات الاحتباس الحراري منذ الثورة الصناعية، وارتفاع متوسط درجات الحرارة غير المسبوقة خلال الـ 12000 عام الماضية التي أثرت على الظروف المعيشية في أجزاء كثيرة من العالم. إذا تُرك تغير المناخ دون اهتمام، فسيكون له آثار عميقة على النظم البيئية والصحة والبنية التحتية والاقتصاد³.

عالمياً، هناك اهتمام متزايد بتأثير تغيير المناخ والمخاطر والفرص البيئية والتي هي العوامل المواتية الموجودة في البيئة الخارجية على القطاعات المالية، وتحذر الجهات التنظيمية والمصارف المركزية، من خلال شبكة تحويل النظام المالي إلى نظام صديق للبيئة على سبيل المثال، من تأثير تغيير المناخ والمخاطر البيئية على استقرار القطاعات المالية وسلامتها. وبالنظر إلى الآثار السلبية المحتملة لتغيير المناخ على الاقتصاد الليبي، من المفترض أن يقوم مصرف ليبيا المركزي في جمع المعلومات ورصد مقاييس المخاطر ذات الصلة في هذا المجال⁴.

لذلك فإن مخاطر المناخ تعتبر أيضاً مصدراً للمخاطر المالية، وبالتالي يجب تحليلها ومعالجتها من قبل البنوك المركزية والمشرفين. في حين أن المسؤولية الأساسية عن سياسة المناخ تقع على عاتق الحكومات (الالتزام بحيداء الكربون، والسياسات القطاعية "هي بيانات إرشادية عامة تحدد اختصاصات وأهداف الوكالات القطاعية"، والضرائب، والحوافز الضريبية، وما إلى ذلك)⁵.

1-10-1 تغيير المناخ من أكبر تحديات هذا العقد

إن لتغير المناخ آثار شديدة على النظم البيئية والصحية والبنية التحتية والاقتصاد إذ لم تتوفر حلول للزمنة، فالعديد من البلدان بدأت بالاستجابة بوضع أهداف واستراتيجيات صافي الصفر ومثل هذا التحول يمكن ان يشكل مشاكل كبيرة وقد يتطلب استثمارات هائلة في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد وبالتالي ستكون هناك حاجة إلى تقنيات ووظائف جديدة لتقليل استخدام الطاقة، والقضاء على الانبعاثات، واستعادة الأراضي. وهذا من شأنه ان يمثل تحديات وفرصاً فريدة من نوعها، لا سيما في المناطق التي لديها احتياجات تنموية ملحة. وفي عام 2020 قد نشرت شبكة تخضير النظام المالي NGFS العديد من التقارير ومنها بعض الأدلة التشغيلية او ما يسمى بسيناريوهات تغير المناخ لتغطية المهام الأساسية للبنوك والمشرفين، من الإشراف إلى مراقبة الاستقرار المالي والسياسة النقدية⁶.

1. الأمم المتحدة، ما هو تغير المناخ؟: <https://www.un.org/en/climatechange/what-is-climate-change>

2. بنك فرنسا: Bulletin de la Banque de France N0 225 : Changement climatique : quel risque pour le secteur financier : 2019/10/français ? 25

3. شبكة تخضير النظام المالي: <https://www.ngfs.net/ngfs-scenarios-portal>

4. البنك الدولي "مراجعة القطاع المالي في ليبيا" فبراير 2020

5. بنك فرنسا: تغيير المناخ والتمويل المستدام: <https://www.banque-france.fr/la-banque-de-france/changement-climatique-et-finance-durable>

6. شبكة تخضير النظام المالي: NGFS Climate Scenarios for central banks and supervisors

2-1-10 شبكة تخضير النظام المالي NGFS

تم إطلاق شبكة تخضير النظام المالي في ديسمبر عام 2017 في قمة "الكوكب الواحد" في باريس من قبل بنك فرنسا، والتي تعمل على تحسين وقياس تعرض القطاع المالي لمخاطر المناخ، وتطوير اختبارات الاجهاد المتعلقة بتغير المناخ على المؤسسات المالية، وأيضاً تطوير الفرص المرتبطة بتمويل الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون.

في عام 2019، اعتمد عملهم على إثبات مصداقية التوقعات المختلفة التي أوجدتها اسس متينه اعدت في عام 2018 من قبل أعضاء الشبكة، واصدرت الشبكة ثلاث منشورات. أولها التقرير الشامل لها في ابريل بعنوان "دعوة للعمل" حيث حدد هذا التقرير 6 توصيات إرشادية للبنوك المركزية والمشرفين وجميع أصحاب المصلحة المعنيين لاتخاذ الاجراءات اللازمة من اجل تخضير النظام المالي، وفي يوليو من نفس العام قاموا بإصدار ملحقاً تقنياً لتقريرهم الشامل حيث يقدم هذا التقرير الأعمال التي تم انجازها لتشكيل أثر تغير المناخ على الاقتصاد والنظام المالي، وفي أكتوبر من نفس العام نشرت إدارة محافظ البنوك المركزية في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي دليل الاستثمار المسؤول والمستدام، التابع للتوصية رقم 2 من التقرير الشامل، حيث يسلط الضوء على دور شبكة تخضير النظام المالي NGFS في توجيه دائرة محافظي البنوك المركزية لاتخاذ السياسات اللازمة بالخصوص.

في عام 2020، ركزوا عملهم على متابعة 6 توصيات التي تم ذكرها في تقريرهم الشامل تحت مسمى "دعوة للعمل" لمساعدة أعضاء هذه الشبكة على اتخاذ هذه الاجراءات اللازمة وبالتالي لضمان استمرار المجتمع في تطوير فهم مشترك حول هذه القضايا.

في عام 2020 أيضاً، نشرت NGFS العديد من التقارير، بما في ذلك بعض الأدلة التشغيلية وما يسمى بسيناريوهات NGFS، تغطي هذه المنشورات المهام الأساسية للبنوك المركزية والمشرفين، من الإشراف إلى مراقبة الاستقرار المالي والسياسة النقدية. كما أنها تعكس التقدم الكبير الذي أحرزته هذه الشبكة بشكل جماعي في تحسين تحليل وإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ والبيئة. قاموا أيضاً بمراجعة حوكمتهم ووافقوا على عمل برنامج جديد، بما في ذلك إطلاق مسارين جديدين يركزان على فجوات البيانات وموضوعات البحث⁷.

2-10 المخاطر المتعلقة بأثر تغير المناخ على الاستقرار المالي

كما ذكر في المقدمة بأن مخاطر المناخ تعتبر أيضاً مصدراً للمخاطر المالية، لذلك تنقسم المخاطر الذي يتعرض لها الاستقرار المالي من حيث تغير المناخ إلى:

1-2-10 المخاطر المادية

تنتج المخاطر المادية بسبب الظواهر الجوية المتطرفة مثل الفيضانات والعواصف والحرائق وارتفاع منسوب مياه البحر وما إلى ذلك⁸، فقد تزايدت الخسائر الاقتصادية الناجمة من الكوارث الطبيعية على مدى العقود الماضية، كما تزايد أيضاً معدل الظواهر الجوية المتطرفة على مستوى العالم بشكل مستمر حيث تشير خطورة هذه الأدلة إلى أن مثل هذه الأحداث قد أصبحت أكثر احتمالاً أو أكثر شدة بسبب التأثيرات البشرية لتغير المناخ، وأن المزيد من الاحتباس الحراري الناشئ من النشاط البشري سيؤدي إلى تفاقمها. كما ستزيد الخسائر الاقتصادية المرتبطة بمثل هذه الاحداث.

7. التقرير السنوي لشبكة تخضير النظام المالي (2019-2020)

8. بنك فرنسا، مراجعة تقرير الاستقرار المالي 2019: Verdir le système financier : la nouvelle frontière Revue de la stabilité financière n°23 - Juin 2019 Banque de France

في غياب اتخاذ إجراءات للحد من آثار تغير المناخ، من المرجح أن تستمر المخاطر المادية في الازدياد على الاقتصاد العالمي في المستقبل، تشير التحليلات إلى أن كثرة وشدة الظواهر الجوية المتطرفة قد تؤدي إلى زيادة غير خطية وتصبح مرتبطة بشكل متزايد مع بعضها البعض بمرور الوقت، وفي حين أن قد يؤثر هذا على مجموعة من البلدان، بما في ذلك الاقتصادات المتقدمة، قد تؤدي أيضًا إلى خسائر غير متناسبة في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية⁹.

ينبغي أن تلزم الأطر التشريعية للحوكومات بنشر معلومات عن المخاطر المادية ومواطن الضعف ذات الصلة بتغير المناخ. ويمكن للتنبؤات والنماذج المناخية أن تقيم المخاطر المادية وآثارها الزمنية والمكانية. وتستكشف تقييمات مواطن الضعف الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتغير المناخ وتجعل الحكومات في وضع جيد يسمح لها بتجميع هذه المعلومات وتعميمها اعتمادًا على أنشطة البحث العلمي والمؤسسات الفنية المتخصصة، مثل هيئات الأرصاد الجوية والزراعية وشؤون الغابات وتخطيط استخدام الأراضي. ويساعدهم تعميم المعلومات عن المخاطر المادية وأوجه الضعف في المؤسسات العامة ووضع الأسر المعيشية والشركات على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن كيفية التعامل مع آثار تغير المناخ في المستقبل وأخذ هذه المخاطر في الاعتبار عند اتخاذ القرارات ذات الصلة من جانب هذه الأطراف. ومن الممكن أن تتطلب الأطر التشريعية تحديثات دورية لتقييمات المخاطر ونقاط الضعف بما يتماشى مع الأدلة والشواهد الأخرى¹⁰.

10-2-2 مخاطر السوق والائتمان

يمكن أن يؤدي تفاقم المخاطر المادية على النظام المالي إلى مخاطر السوق والائتمان. فقد تؤدي مخاطر السوق "أي مخاطر التخفيضات في قيمة الأصول المالية" إلى خسائر للبنوك ومالكي الأصول والمؤسسات المالية الأخرى. وتنشأ أيضًا بسبب الارتفاع المفاجئ في علاوة المخاطر بسبب عدم اليقين بشأن الأرباح المستقبلية للأصول المالية. يمكن أن تؤدي المخاطر المادية إلى حدوث خسائر ائتمانية بسبب التخفيضات في الدخل للمقرضين. وتنتج مخاطر الائتمان أيضًا إلى تدني في قيمة الأصول المستخدمة كضمان. كما يمكن أن يكون لهذه التأثيرات مجموعة واسعة من التداعيات على النظام المالي، مما يقلل من قيمة الاستثمارات، ويزيد من المخاطر التي يتعرض لها المقرضون وغيرهم من المشاركين في الأسواق المالية¹¹.

10-3-2 مخاطر ائتمان التأمين

أدت الظواهر المناخية القاسية المتكررة والمتطرفة (والتي يمكن أن تستمر في حدوثها) إلى مخاطر ائتمان: أي مطالبات أعلى من المتوقع ضد الشركات التي توفر تأمينًا ضد المخاطر المادية.

فقد ازداد الطلب على التأمين (غير الحياة) فيما يتعلق ببعض الكوارث المرتبطة بالطقس على مدى العقود الماضية. في حين أن جزءًا من هذه الزيادة قد تكون ناتجًا عن زيادة التعرض (أي زيادة قيمة الممتلكات في المناطق المعرضة للمخاطر المادية)، فقد يكون أيضًا بسبب الزيادات في الظواهر الجوية القاسية. فمن الممكن أن تؤدي المخاطر المادية مع مرور الوقت، إلى زيادة المطالبات على شركات التأمين على الحياة والتأمين الصحي، إذا أثرت على معدل وفيات حاملي وثائق التأمين والتركيبة السكانية. تعتمد الدرجة التي تعمل بها مخاطر ائتمان التأمين كقناة للمخاطر على الاستقرار المالي جزئيًا على الدرجة التي قد تقوض بها مرونة شركات التأمين. فمعظم منتجات شركات التأمين قصيرة الأجل (باستثناء التأمين على الحياة) يمكن إعادة تسعيرها أو سحبها نتيجة زيادة المخاطر المادية على أساس سنوي (أو بشكل متكرر أكثر)، قد يقلل هذا من تأثير المخاطر المادية على مرونة شركات التأمين الفردية، ومع ذلك،

9. مجلس الاستقرار المالي: Financial Stability. 23 November 2020. The Implications of Climate Change for Financial Stability. Board

10. مجموعة البنك الدولي ديسمبر 2020: دليل البنك الدولي المرجعي بشأن تغير المناخ ص: 21

11. مجلس الاستقرار المالي: Financial Stability. 23 November 2020. The Implications of Climate Change for Financial Stability. Stability Board

فإن زيادة وتيرة الأحداث المناخية الشديدة وشدتها قد نتج عنها مطالبات تتجاوز بكثير عن تلك التي شهدناها في الماضي، يمكن أن يضعف قدرة شركات التأمين على تسعير المخاطر بشكل مناسب، لا سيما إذا كانت شدة المخاطر المادية تتسارع بشكل غير متوقع. مما قد يعني هذا أن الخسائر المتزايدة بسبب المخاطر المادية قد تؤثر على مرونة بعض شركات التأمين. ومع ذلك، فإن الإجراءات التي تتخذها شركات التأمين الفردية لتقليل تعرضها للمخاطر المتعلقة بالمناخ يمكن أن يكون لها عواقب سلبية على النظام المالي ككل. إذا زادت أعداد كبيرة من الشركات الأقساط بشكل كبير أو سحبت تغطيتها لبعض المخاطر المتعلقة بالمناخ، فقد تترك الأسر والشركات بدون غطاء. أو سيؤدي ذلك احتمالاً إلى تضخيم المخاطر التي تؤثر على الاستقرار المالي¹².

4-2-10 مخاطر التشغيل

قد تتعرض المؤسسات المالية أيضاً لمخاطر تشغيلية نتيجة لتغير المناخ. كأحداث الطقس المتطرفة التي تؤدي إلى تعطيل عمليات الشركات، وتؤثر على الشركات الأخرى (المالية وغير المالية) التي تقدم لها خدمات مالية. وبالتالي سيؤدي إلى تضخيم المخاطر على الاستقرار المالي¹³.

5-2-10 مخاطر الانتقال (التحول)

تنشأ المخاطر الانتقالية نتيجة للتغيرات في التكنولوجيا واللوائح والنظم والضوابط وظروف السوق مع قيام البلدان بإزالة الكربون. وسيكون التعرض للمخاطر المادية والمخاطر الانتقالية أثر كبير على قيمة الأصول¹⁴.

يمكن أن يشمل التغير إلى اقتصاد منخفض الكربون على تغييرات هيكلية كبيرة في الاقتصاد، بما في ذلك إعادة تخصيص كبيرة للاستثمار. كما يمكن أن يكون لهذا تأثيراً كبيراً على الشركات التي تشارك في إنتاج الوقود الأحفوري، مثل (النفط، الفحم والغاز) وكذلك القطاعات الأخرى التي تعتمد نماذج أعمالها على استخدام مثل هذا الوقود الأحفوري أو التي تستهلك الكثير من الطاقة (مثل المرافق والصناعات الثقيلة، وقطاع النقل). حيث ان هناك بالفعل دليل على أن القيمة السوقية لأسهم الشركات في بعض الصناعات شديدة التلوث تتأثر بتدابير السياسات واتجاهات السوق المتعلقة بالانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون.

لا يجب أن تشكل مثل هذه التغيرات في أسعار الأصول في حد ذاتها مخاطر على الاستقرار المالي. على العكس من ذلك، قد تكون من أعراضه وجود نظام مالي يعمل بشكل جيد يوجه الاستثمار نحو استثمارات أكثر حيادية للمناخ. على وجه الخصوص، قد يتم تعويض انخفاض قيمة بعض الأصول نتيجة للانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون من خلال الآثار الإيجابية للنمو في القطاعات والشركات الأقل كثافة للكربون. بالإضافة إلى ذلك، فإن السياسات المناخية التي تهدف إلى تحقيق التغيير الاقتصادي الهيكلي الموصوف أعلاه قد يعزز أيضاً الابتكار والاستثمار، بما في ذلك في التكنولوجيا الأقل كثافة للكربون¹⁵.

12. مجلس الاستقرار المالي: Financial Stability. 23 November 2020. The Implications of Climate Change for Financial Stability. Board

13. مجلس الاستقرار المالي: Financial Stability. 23 November 2020. The Implications of Climate Change for Financial Stability. Board

14. مجموعة البنك الدولي: دليل البنك الدولي المرجعي بشأن تغير المناخ ديسمبر 2020

15. مجلس الاستقرار المالي: Financial Stability. 23 November 2020. The Implications of Climate Change for Financial Stability. Board

10-3 انعكاسات التغيّر المناخي على الاقتصاد العالمي

كشفت تقرير (المخاطر العالمية 2016) الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي أن خطر الفشل في الحد من ظاهرة التغير المناخي والتكثيف معه يشكل أبرز المخاطر في العام 2016، وهي المرة الأولى التي يتربع فيها خطر بيئي على قائمة المخاطر العالمية منذ البدء في إصدار التقرير العالمي عام 2006، ووفقاً للتقرير فقد فاق التغيّر المناخي خطر أسلحة الدمار الشامل الذي حل في المرتبة الثانية، وخطر أزمة المياه الذي حل في المرتبة الثالثة، كما تفوّق على خطر الهجرة القسرية الذي حل في المرتبة الرابعة، وإنخفاض أسعار النفط الذي حل في المرتبة الخامسة¹⁶.

10-4 أثر انعكاسات التغيّر المناخي على الدول العربية

تساهم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحوالي 7% فقط من إجمالي 32 جيغا طن سنوياً من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم، حيث تتأثر هذه المنطقة بشكل كبير من تداعيات أثر تغير المناخ رغم أنها لا تساهم بشكل كبير في الانبعاثات الصناعية التي تؤثر في ارتفاع الاحتباس الحراري التي تساهم فيها بشكل أكبر الدول الصناعية الكبرى. وتساهم الدول العربية بحوالي 5% فقط من إجمالي الانبعاثات الغازية الملوثة للبيئة، وبالنسبة لانعكاسات التغيّر المناخي على الدول العربية، فقد أفاد التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية لعام 2009 أن الدول العربية سوف تتأثر بشكل متفاوت بتداعيات التغيّر المناخي. فالدول العربية التي تقع على سواحل البحار والمحيطات هي الأكثر تأثراً بتداعيات التغيّر المناخي، فحوالي 12% من الأراضي الزراعية في دلتا النيل في مصر، والتي تعد من أخصب الأراضي الزراعية، هي في خطر من ارتفاع مستويات البحار متراً واحداً، وتزداد هذه النسبة إلى 25% مقابل ارتفاع مستويات البحار 3 أمتار. وفي لبنان بدأت مساحات الغابات بالتقلص من 36% إلى أقل من 14% من إجمالي مساحة البلاد. وفي الأردن تتفاقم مشكلة مياه الشرب بسبب نقص الأمطار مما يضع المملكة ضمن أفقر الدول مائياً عالمياً. كما أن العاصمة الموريتانية نواكشوط مهددة بالغرق من مياه المحيط وبالتصحر المتزايد، أما في اليمن فقد تقلصت مساحة الرعي بسبب زحف البحر وزيادة ملوحة التربة.

وبالنسبة للانعكاسات الاقتصادية والمالية للتغيّر المناخي على الدول العربية، فإن الدراسة التي أطلقتها وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان حول تداعيات تغيّر المناخ الاقتصادية تُظهر أن كلفة الأضرار التي يلحقها تغيّر المناخ على الاقتصاد اللبناني ستصل إلى أكثر من 80 مليار دولار في العام 2040، وستتحمل الحكومة اللبنانية نحو 26 مليار دولار من هذه الأعباء. وفي مصر مقابل ارتفاع مستويات البحار متراً واحداً سيكون أكثر من 6% من الناتج المحلي الإجمالي المصري في خطر، وهذه النسبة ترتفع إلى أكثر من 12% مقابل ارتفاع مستويات البحار 3 أمتار. بالإضافة إلى قطر وتونس والإمارات معرضة أيضاً، حيث إن أكثر من 2% من الناتج المحلي الإجمالي لكل منها في خطر مقابل ارتفاع مستويات البحار متراً واحداً، وهذه النسبة ترتفع إلى حوالي 3% - 5% مقابل ارتفاع مستويات البحار 3 أمتار.

وتجدر الإشارة إلى أن النظام الزراعي السائد في معظم الدول العربية يعتمد على الأمطار وقد يكون للتغيّر المناخي آثار كارثية على الإنتاج الزراعي في العالم العربي، حيث من المتوقع أن يزداد شح المياه مع خطر انخفاض إنتاج الغذاء بنسبة 50%¹⁷.

إن المنطقة العربية ستتأثر سلباً بارتفاع درجات الحرارة وتراجع معدلات هطول الأمطار، لا سيما وأنها تضم 5 من البلدان العشرة التي تعتبر الأكثر عرضة للخطر من جراء تغير المناخ، كما تواجه " جميع مشاكل المياه الرئيسية الأربع في العالم اليوم، (تأمين مياه عذبة آمنة صالحة للشرب؛ وتلبية متطلبات قطاعي الزراعة والصناعة؛ وضمان استدامة المشاريع الإنمائية؛ وإدارة الموارد المائية المشتركة بشكل ملائم). وقد شهدت المنطقة في السنوات الماضية عدداً من الفيضانات السطحية، وموجات الحر الشديدة، والأعاصير، وموجات الجفاف، والعواصف الغبارية، ومن المتوقع أن تزداد وتيرتها وحدتها في المستقبل.

16. اتحاد المصارف العربية، <https://uabonline.org>
17. اتحاد المصارف العربية، <https://uabonline.org>

وأجريت بعض الدراسات على المستويات الوطنية ودون الإقليمية للبحث في الآثار المتوقعة لتغير المناخ على البلدان العربية. ولكن، لا تنطبق أي دراسة من الدراسات السابقة على المنطقة العربية ككل، بل كانت تستند إلى تصغير نطاق النماذج المناخية العالمية العامة، واستخدمت توقعات علمية عالمية أقل تركيزاً بكثير على خصوصيات المنطقة العربية¹⁸.

5-10 مؤشر أداء تغير المناخ (Climate Change Performance Index)

هي أداة مراقبة تهدف إلى تعزيز الشفافية في السياسات الدولية المتخذة من قبل الدول للتصدي لتغير المناخ وتمكين المقارنة بين الجهود والتقدم المحرز. يتم نشر المؤشر سنوياً منذ عام 2005 بواسطة مؤسسة جيرمن واتش - Germanwatch e.V.، بتطبيق آلية المقارنة ما بين 60 دولة ودول الاتحاد الأوروبي من حيث انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والطاقات المتجددة والاستعمال الفعال للطاقة، وسياسات المناخ. وبالتالي تقديم نظرة عامة شاملة للجهود الحالية والتقدم في الدول التي تم تحليل سياساتها. بالإضافة إلى ذلك فهو يقيس مدى نجاحها في إنجاز الأهداف العالمية لاتفاقية باريس من خلال تقييم الوضع الحالي، والأهداف المستقبلية لكل فئة بالإشارة إلى مسار أقل بكثير من 2 درجة مئوية. وتعتبر البلدان المدرجة في المؤشر مسؤولة عن أكثر من 90% من انبعاثات العالمية لغازات الاحتباس الحراري (GHG).

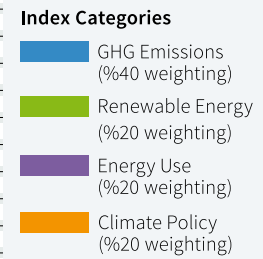
هذا المؤشر يُنظر إليه كأداة عمل قوية لمحاسبة الحكومات عن مسؤوليتها في العمل على أزمة المناخ مقيمةً على نسب مبنية على الآتي: (40% مبني على مؤشرات الانبعاثات، 20% على الطاقات المتجددة و 20% على استخدام الطاقة. تعتمد نسبة 20% المتبقية من تقييم المؤشر CCPI على تقييمات السياسة المناخية الوطنية والدولية من قبل الخبراء في البلدان المعنية كما هو موضحاً بالشكل رقم (10-1)¹⁹.

ونظراً لكون هذه الأداة تتقصى وتقيم السياسات المتخذة (التخفيف أو التكيف) لتغير المناخ متمثلة في الاستراتيجيات المصممة محلياً، فلم يتم تضمين ليبيا في هذا المؤشر بسبب عدم وجود سياسات متخذة رغم ارتفاع مؤشرات انبعاثات الغازات الدفينة لعام 2019 الخاصة بليبيا الصادر عن البنك الدولي وتواجد دول مجاورة كمصر والمغرب ودولة مالطا في المؤشر.

18. الأمم المتحدة 2017: تطوير قدرات البلدان العربية للتكيف مع تغير المناخ باستخدام أدوات الإدارة المتكاملة للموارد المائية
19. Burck, J., Hagen, U., Håúhne, N., Nascimento, L., & Bals, C. (2019). Climate change performance index. Bonn: Germanwatch, NewClimate Institute and Climate Action Network

الشكل (1-10) تقييم المؤشر CCPI على تقييمات السياسة المناخية الوطنية والدولية من قبل الخبراء من البلدان المعنية

Rank	Country	Score**	
1.*	-	-	
2.	-	-	
3.	-	-	
4.	Sweden	76.28	
5.	Morocco	70.48	
6.	Lithuania	70.47	
7.	Latvia	68.31	
8.	United Kingdom	65.92	
9.	Switzerland	65.42	
10.	Malta	65.06	
11.	India	62.93	
12.	Norway	62.80	
13.	Finland	62.61	
14.	Croatia	62.39	
15.	Denmark	61.96	
16.	European Union (28)	60.65	
17.	Portugal	60.54	
18.	Ukraine	60.09	
19.	Luxembourg	59.92	
20.	Romania	59.42	
21.	France	59.30	
22.	Brazil	59.29	
23.	Italy	58.69	
24.	Egypt	57.49	
25.	Mexico	56.82	
26.	Slovak Republic	56.61	
27.	Germany	55.18	
28.	Netherlands	54.11	
29.	Belarus	53.31	
30.	Greece	50.86	
31.	Belgium	50.63	
32.	Czech Republic	49.73	
33.	China	49.60	
34.	Argentina	49.01	
35.	Spain	48.97	
36.	Austria	48.78	
37.	Thailand	48.71	
38.	Indonesia	48.68	
39.	South Africa	48.25	
40.	Bulgaria	48.11	
41.	Poland	47.59	
42.	Hungary	46.79	
43.	Slovenia	44.90	
44.	New Zealand	44.61	
45.	Estonia	44.37	
46.	Cyprus	44.34	
47.	Algeria	42.10	
48.	Ireland	40.84	
49.	Japan	40.63	
50.	Turkey	40.22	
51.	Malaysia	38.08	
52.	Russian Federation	37.59	
53.	Kazakhstan	36.47	
54.	Canada	34.26	
55.	Australia	31.27	
56.	Chinese Taipei	28.80	
57.	Republic of Korea	28.53	
58.	Islamic Republic of Iran	23.94	
59.	United States	18.82	
60.	Saudi Arabia	8.82	



* None of the countries achieved positions one to three. No country is doing enough to prevent dangerous climate change. ** rounded

©Germanwatch 20.

6-10 مؤشر مخاطر المناخ العالمي Global Climax Risk Index²⁰

هو تحليل يستند على واحدة من أكثر مجموعات البيانات المتاحة والموثوقة عن آثار الظواهر الجوية المتطرفة والبيانات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بها، حيث يقوم هذا المؤشر بتسليط الضوء على البلدان النامية وتوضيح مستوى تعرضها وهشاشتها للظواهر الجوية المتطرفة وكونها لديها آلية تأقلم ضعيفة وتحتاج لمدة طويلة لكي تتعافى وتقوم بإعادة البناء، وتنتمي ثمانية من أصل عشرة دول الأكثر تأثراً بالآثار الكمية لظواهر الطقس المتطرفة لعام 2019 إلى فئة الدخل المنخفض والمتوسط الأدنى.

قد احتلت دولة اليابان الترتيب الاول في هذا المؤشر لعام 2018 والترتيب الرابع لعام 2019 بسبب تعرضها لأعصار هاجيبس في اكتوبر 2019 فقد كبدتها خسائر اقتصادية وبشرية هائلة وكان اقوى اعصار في اليابان منذ أكثر من 60 عام. مما يدل على انه لا يوجد بلد محصن ضد تغير المناخ، سواء كانت بلدان نامية او متقدمة وان نتائج هذا المؤشر عبارة عن دلالات تحذيرية في غاية الحتمية لما هو قادم مستقبلاً وعلى الجهات المعنية ان تتخذ السياسات اللازمة للتخفيف أو التكيف.

الجدول (1-10) الدول الأكثر تضرراً في العام 2019:

Ranking 2019 (2018)	Country	CRI Score	Fatalities	Fatalities per 100 000 inhabitants	Absolute losses (in million US\$ PPP)	Losses per unit GDP in %	Human Development Index 2020 Raking
1 (54)	Mozambique	2.67	700	2.25	4 930.08	12.16	181
2 (132)	Zimbabwe	6.17	347	2.33	1 836.82	4.26	150
3 (135)	The Bahamas	6.50	56	14.70	4 758.21	31.59	58
4 (1)	Japan	14.50	290	0.23	28 899.79	0.53	19
5 (93)	Malawi	15.17	95	0.47	452.14	2.22	174
6 (24)	Islamic Republic of Afghanistan	16:00	191	0.51	548.73	0.67	169
7 (5)	India	16.67	2 267	0.17	68 812.35	0.72	131
8 (133)	South Sudan	17.33	185	1.38	85.86	0.74	185
9 (27)	Niger	18.17	117	0.50	219.58	0.74	189
10 (59)	Bolivia	19.67	33	0.29	789.91	0.76	107

PPP = Purchasing Power Parities GDP= Gross Domestic Product

المصدر: Climate Change Performance Index - Results 2019

Eckstein, D., Künzel, V., & Schäfer, L. (2021). Global climate risk index 2021, who suffers most from extreme weather .20 events? Weather-related loss events in 2019 and 2000-2019. Germanwatch eV, Germany

فكما هو موضح في الجدول رقم (10-1) فإن أكثر الدول تأثراً هيا موزمبيق حيث جاءت في الترتيب الأول بدرجة 2.67 في مؤشر مخاطر المناخ CRI Score وكانت قد احتلت الترتيب 54 في العام الماضي. وجاءت بوليفيا في المرتبة العاشرة بدرجة 19.67.

الدول الأكثر تضرراً في عام 2019:

لقد عرض التقرير الموجز لمؤشر مخاطر المناخ العالمي أكثر الدول تضرراً من تداعيات الظواهر الجوية المتطرفة لسنة 2019 والتي احتلت المراتب الثلاثة الأولى على التوالي (موزمبيق، زيمبابوي، جزر البهاماس)، فقد ضرب اعصار إيداي Adai الشديد في مارس 2019 موزمبيق (1) - زيمبابوي (2) - وملاوي (5) على التوالي. مما تسبب في كوارث بشرية وخسائر هائلة في جنوب غرب المحيط الهندي تم وصفه من قبل الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيرش بأنه "واحدة من اسوء الكوارث في تاريخ افريقيا".

وأيضاً تسببت الرياح التي بلغت سرعتها القصوى 195 كيلومتر في الساعة بحدوث فيضانات وانهيارات أرضية نجم عنها خسائر اقتصادية بلغت 2.2 مليار دولار امريكي. وبالإجمالي نجم عن الاعصار تأثر ثلاثة ملايين شخص وتسبب في وفاة أكثر من 1000 شخص.

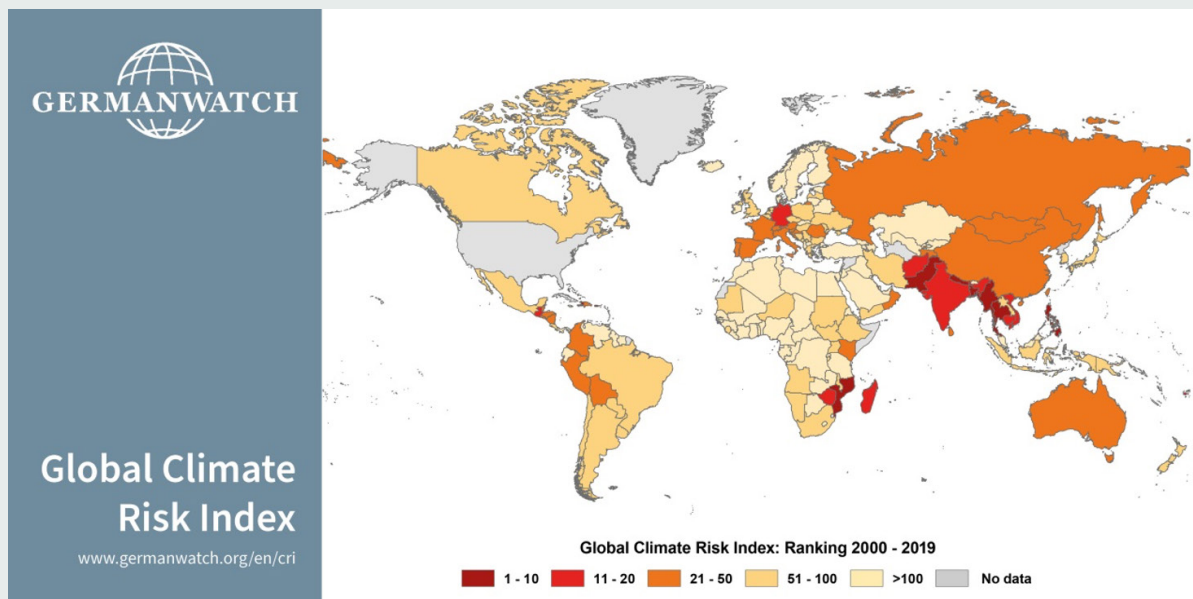
الجدول (2-10) تصنيف ليبيا في مؤشر مخاطر المناخ

CRI Rank	Country	CRI Score	Fatalities in 2019 (Rank)	Fatalities per 100 000 inhabitants	Losses in million US\$ (PPP) (Rank)	Losses per unit GDP in % (Rank)
135 (2018)	Libya	125.00	115	115	135	135
80 (2019)	Libya	73.67	67	48	93	93

المصدر: Climate Change Performance Index - Results 2019

كما هو موضح في الجدول (2-10) قد كانت ليبيا من ضمن المؤشرات الأربعة التي تم تحليلها لعام 2019. حيث جاءت في المرتبة 80 بدرجة 73.67 وبمقارنة مع بياناتها لسنة 2018 فقد كانت تحتل الترتيب 135 وبدرجة 125.00 .

الشكل (2-10) الدول الأكثر تأثراً من تداعيات تغير المناخ



المصدر: Climate Change Performance Index - Results 2019

يوضح الشكل (10-2) الدول الأكثر تأثراً من تداعيات تغير المناخ حيث ان اللون الاحمر القاتم يمثل الدول الأكثر تضرراً واللون الرمادي دلالة على عدم توفر بيانات)، وتعتبر ثمانية من أصل التسعة الدول المتأثرة تنتمي لفئة الدخل المنخفض إلى المتوسط الأدنى، (دول نامية)، وتم تحليل البيانات ابتداءً بعام 2000 وصولاً لعام 2019 وقد احتلت كل من بورتوريكو (1) وميانمار (2) وهاييتي (3) اولى المراتب وعلى التوالي الدول الآتية:

(4) الفلبين. (5) موزمبيق. (6) جزر البهامس. (7) بنغلاديش. (8) باكستان. (9) تايلاند.

10-7 العلاقة ما بين تغير المناخ والبنوك المركزية

إن مسؤوليات البنوك المركزية ودورها في المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي واستهداف التضخم تتأثر بتغير المناخ، حيث تحتفظ البنوك المركزية بأصول لأغراض مختلفة (مثل إدارة الاحتياطات والضمانات وتدابير السياسة النقدية غير التقليدية) وهذه الأصول عرضة لإعادة التقييم بسبب تغير المناخ أو سياسات المناخ؛ لذلك، سيتوجب على البنوك المركزية ان تُدرج تقييم مخاطر تغير المناخ في نظامها لإدارة المخاطر، حيث يتطلب دمج تغير المناخ في المخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك المركزية اربع خطوات تحليلية رئيسية: تغطي الخطوة الأولى وصف الظواهر المناخية وتأثيرها على مقياس مناخي معين. الخطوة الثانية هي التحديد الكمي لتأثير التغييرات في مقياس المناخ على مؤشر الاقتصاد الكلي التقليدي، مثل الناتج المحلي الإجمالي. والثالثة تكون الحاجة إلى تقسيم القطاعات والمناطق الجغرافية نظراً للتأثير المتباين بين كل قطاع واخر. واخيراً، يتم تجميع ما تم تحليله من عناصر لدراسة مدى تأثير البنوك المركزية بأثر تغير المناخ²¹.

ومن المحتمل أن يؤثر ارتفاع درجات الحرارة العالمية وزيادة توتر الظواهر الجوية المتطرفة على هيكل إنتاج الاقتصاد، وبالتالي يكون لها تأثيرات على الأسعار، وستنعكس الآثار الشديدة لتغير المناخ على القطاع الزراعي نظراً لهشاشة المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية بسبب تعرضها إلى (ارتفاع درجات الحرارة والظروف الجوية المتقلبة) وستكون أسعار المواد الغذائية متذبذبة ما ينعكس على حالة عدم اليقين المرتبطة بتوقعات معدلات التضخم.

من المرجح أن يؤثر الانتقال إلى اقتصاد محايد مناخياً على أسعار الطاقة والنقل وله تأثيرات غير مباشرة على أسعار السلع الأخرى وستقوم البنوك المركزية التي لديها استهداف لمعدل التضخم بمراقبة التطورات عن قرب مثل إدخال ضريبة الكربون ودمجها في تحليلاتها التضخمية، يمكن أن يؤدي تغير المناخ والآثار الجانبية لسياسات المناخ أيضاً إلى تعطيل الأسواق المالية وبالتالي اضطراب قناة انتقال السياسة النقدية، التي تعتمد على الأسواق المالية العاملة وقدرة البنوك على نقل قرارات السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي.

قد تؤدي عواقب تغير المناخ إلى تغيير المعايير الهيكلية في النماذج الاقتصادية للبنوك المركزية حيث تعتمد معظم البنوك المركزية على نماذج الاقتصاد الكلي التي تدمج العلاقات طويلة الأجل بين الطلب والعرض والأسعار²².

Baudino, P., & Svoronos, J. P. (2021). Stress-Testing Banks for Climate Change: a Comparison of Practices. Bank for International Settlements, Financial Stability Institute

Breitenfellner, A., & Pointner, W. (2021). The impact of climate change on monetary policy. Monetary Policy & the OESTERREICHISCHE NATIONALBANK- Q3/21/Economy, 80-59.

10-7-1 مخاطر المناخ على استقرار الأسعار

لتغيير المناخ تأثيراً مباشراً على الأسعار التي يمثلها المكونان الأكثر أهمية (السلع الزراعية والغذائية) حيث يؤدي تواتر الطقس القاسي إلى زيادة تقلب الأسعار. إن لتأثير ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة تأثيراً على تكاليف الإنتاج مما قد يؤدي إلى زيادة على الضغوط التضخمية في المدى المتوسط.

في هذه الحالة، يجب أن تلعب السياسة النقدية دوراً داعماً في الاستجابة للصدمات المتعلقة بالمناخ، أي الصدمات التي لها آثار طويلة الأجل على الاقتصاد بأكمله، وتعديل هيكل الأسعار تدريجياً لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في استقرار الأسعار.

ومع ذلك نظراً لأنها يمكن أن تظهر كصدمات عرض مصحوبة بركود تضخمي تؤدي إلى ضغوط على الأسعار وتباطؤ في النشاط الاقتصادي، فقد يكون من الصعب إدارة السياسة النقدية²³.

يمكن للكوارث الطبيعية أن تؤثر على معدلات التضخم بطرق متعددة، مما ينتج عنه ضغوط تصاعدية أو هبوطية على الأسعار، وبالرغم من ذلك فإنه من الصعب التنبؤ بأي من هذه الضغوطات. من ناحية أخرى، يمكن أن ترتفع معدلات التضخم لأن كوارث الطقس قد تدمر المحاصيل والمباني والبنية التحتية وبالتالي تسبب صدمات سلبية في جانب العرض. يمكن أن تزيد هذه الصدمات من تكاليف المنتجين المحليين ويمكن أن تحدث آثاراً غير مباشرة على المستوردين الأجانب. علاوة على ذلك، قد ترتفع تكاليف النقل بسبب تضرر البنية التحتية أو الحاجة إلى استيراد البضائع من الخارج، مما يتسبب مرة أخرى في ضغوط تصاعدية على الأسعار وخلق آثار غير مباشرة عبر البلدان. من ناحية الطلب، غالباً ما تحفز الكوارث الطبيعية جهود إعادة الإعمار، مما قد يتسبب في طفرة محلية مؤقتة في أسعار سلع مواد إعادة الإعمار.

يمكن أن تنخفض معدلات التضخم أيضاً في أعقاب كارثة طبيعية. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تدمير المنازل ورأس المال المادي للشركات إلى تقليص الثروة، مما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك والاستثمار الثابت. حتى لو كانت الأسر والشركات مؤمنة ضد الخسائر الناجمة عن الكوارث يمكن أن تمنع تكاليف التأمين المرتفعة الاستهلاك الإضافي والاستثمار؛ إذا حدثت صدمات الطقس في كثير من الأحيان وبقوة أكبر بسبب تغيير المناخ، فمن المرجح أن تزداد تكاليف التأمين. علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي التعثر في سداد القروض المرتفعة في أعقاب كارثة طبيعية إلى انخفاض في توفير الائتمان من قبل البنوك، مما يعزز الانخفاض في الاستهلاك والاستثمار.

قد تؤثر الأحداث المتعلقة بتغيير المناخ على قنوات انتقال السياسة النقدية وذلك لتأثيرها على التوقعات وأسعار الأصول وعرض الائتمان وأسعار الفائدة والعوامل الأخرى التي تلعب دوراً مهماً في هذه العملية التي من خلالها يتم التأثير بالتغيرات في السياسة النقدية على معدلات التضخم. النظر في هذه الآثار المترتبة على تغيير المناخ من شأنه أن يعزز الحجة القائلة بأن تغيير المناخ يمكن أن يقوض استقرار الأسعار²⁴.

23. بنك فرنسا: Banque de France - Revue de la stabilité financière n°23 - Juin 2019 Verdir le système financier: la nouvelle frontière France

24. The Price of Hesitation: How the Climate Crisis Threatens Price Stability and What the ECB Must Do about It- Greenpeace. Germany; the German Institute for Economic Research; and the Centre for Sustainable Finance at SOA, University of London-2021.

2-7-10 أدوات السياسة النقدية وتغير المناخ

إن تأثير تغير المناخ والعمل المناخي على السياسة النقدية يتوجب بها اتخاذ ردة فعل ضد هذا التأثير، ونظراً لكونها خاضعة لتفويضات البنوك المركزية فبإمكانها أن تساهم بشكل فعال في السياسات المعنية التي تتصدى لتغير المناخ. تختلف أدوات السياسة النقدية فيما يتعلق بفاعلية نهجها الموجة نحو المخاطر الوقائية وسياسة المناخ الاستباقية ولكن من الناحية العملية الفرق ما بين هذين النهجين يظل مبهماً.

وبالنظر لكلا النهجين، فقد استعرضت شبكة تخضير النظام المالي NGFS العديد من الخيارات المتاحة للبنوك المركزية لإدراج المخاطر المتعلقة بالمناخ في إطارها التشغيلي. حيث نفذت السياسة النقدية في أربعة مجالات: عمليات الائتمان، وسياسات الضمانات، وشراء الأصول، وتقييم المخاطر والإفصاح عنها²⁵.

8-10 السياسات المالية العامة المخففة لتغير المناخ

يعتبر من أهم السياسات المالية المخففة هي فرض ضرائب الكربون على إمدادات الوقود الأحفوري (كالتالي تأتي من معامل تكرير النفط، ومناجم الفحم، ومصانع المعالجة) بالتناسب مع محتواها الكربوني هي الأقوى والأكفأ من بين استراتيجيات التخفيف المختلفة التي تخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الوقود الأحفوري، وذلك لأنها تتيح للشركات والأسر العثور على أرخص السبل لتخفيض استخدام الطاقة والتحول إلى بدائل أنظف. ويُلاحظ أن عبء الضريبة نسبةً إلى استهلاك الأسر يكون أعلى إلى حد ما في حالة الأسر الأقل دخلاً مقارنة بالأسر الأعلى دخلاً في بعض البلدان (كالصين والولايات المتحدة مثلاً)، ولكنه يتساوى معه أو يقل عنه بدرجة طفيفة في بلدان أخرى مثل (كندا والهند).

حيث تطرق تقرير الرائد المالي بتحليل أسعار الكربون التي يجب أن تفرضها البلدان لتنفيذ استراتيجياتها التخفيفية، كما يحلل المفاضلات بينها وبين أدوات التخفيف الأخرى. ولحصر الاحترار العالمي في حدود درجتين مئويتين أو أقل، يتعين اتخاذ إجراءات طموحة من خلال السياسات، كفرض ضريبة عالمية فورية على الكربون ترتفع وصولاً إلى 75 دولاراً لكل طن من ثاني أكسيد الكربون في عام 2030²⁶.

9-10 تجارب البنوك المركزية في مجال التعامل مع مخاطر تغير المناخ والكوارث الطبيعية

بعد الازمة المالية العالمية في 2008 ثم جائحة فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19)، رأينا البنوك المركزية تتدخل لدعم مجموعة متنامية من الأسواق والأنشطة، بالاستعانة بأدوات تمتد إلى ما يتجاوز أسعار الفائدة وعمليات السوق المفتوحة.

فهذا ينطبق أيضاً على معالجة اثر تغير المناخ، فالبنوك المركزية بصفتها جهة اشرافية ورقابية فليها الأدوات الكفيلة لضمان سلامة واستقرار النظام المالي في حالة حدوث صدمة مناخية، فالبنوك المركزية تستطيع ان تفرض متطلبات أكثر صرامة في ما يتصل برأس المال والسيولة بالمؤسسات المالية وخاصة المصرفية التي تجعلها محافظة على أصولها في حالة تعرضها لمخاطر تغير المناخ. وأيضاً لدي البنوك المركزية الأدوات التي من شأنها أن تشجع القطاع المالي في توجيه الائتمان نحو الاستثمارات الخضراء.

فقد بدأت الكثير من البنوك المركزية في العالم برسم الاستراتيجيات ووضع التشريعات المرتبطة بأي صدمة مناخية ستؤثر على سلامة واستقرار النظام المالي والنقدي والاقتصادي وقد اخترنا اهم تجارب البنوك المركزية الدولية واهم التشريعات التي اتخذتها:

25. Breitenfellner, A., & Pointner, W. (2021). The impact of climate change on monetary policy. Monetary Policy & the OESTERREICHISCHE NATIONALBANK- Q3 (21/Economy), 80-59.

26. تقرير الرائد المالي 2019-صندوق النقد الدولي.

10-9-1 تجربة بنك إنجلترا المركزي²⁷

الهدف الرئيسي لبنك إنجلترا بخصوص أثر تغير المناخ هو لعب دور أساسي من خلال السياسات والعمليات لضمان مرونة الاقتصاد الكلي والنظام المالي ضد مخاطر أثر تغير المناخ ودعم الانتقال لاقتصاد صافي الصفر، من خلال خمسة ركائز أساسية:

1. ضمان مرونة النظام المالي في التصدي للمخاطر المالية الناجمة عن أثر تغير المناخ

في هذا السياق عمل بنك إنجلترا على مستوى دولي لتطوير سيناريوهات تغير المناخ لغرض تسليط الضوء على مسارات الانتقال المتعددة، هذه السيناريوهات التي يتم استخدامها من قبل بنك مركزي توضح الحاجة الملحة للوصول إلى صافي الصفر في الوقت الملائم وتوضح أيضا المخاطر التي يمكن ان تنجم تحت مسارات مختلفة ويعد هذا الوصول جزء لا يتجزأ من إمكانية البنك للوفاء بتعهداته. وسوف يقوم بنك إنجلترا بنشر سيناريوهات تغير المناخ الاستكشافية كل سنتين وبحلول نهاية عام 2022 سيضع البنك خطته الاستراتيجية لتحليل السيناريوهات معتمدا على العمل الإشرافي.

2. دعم الانتقال لاقتصاد صافي الصفر

إن تحقيق صافي الصفر أمر مُلح لبنك إنجلترا وكذلك للاستراتيجية الاقتصادية لحكومة المملكة المتحدة حيث ستقوم سلطة التنظيم الاحترازية PRA باستكشاف وتحديث كيفية استخدام خطط الانتقال في دورها الإشرافي، سيقوم أيضا البنك بإجراء التحليلات فيما يتعلق بأثار تغير المناخ والانتقال لاقتصاد صافي الصفر Net-Zero على الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي.

3. اعتماد فريق عمل فعال معني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ

يقوم بنك إنجلترا بدعم الإفصاحات المتعلقة بالمناخ بواسطة استخدام نطاق فريق العمل (TCFD) على الصعيدين العالمي والمحلي وقد تم العمل مع حكومة المملكة المتحدة وبتوافق مع خطتها التي تلزم العمل على هذه الإفصاحات وقد أصدر البنك تقارير بهذا الخصوص لمدة سنتين وتغطي هذه التقارير كل العمليات الخاصة بها في الميزانية العمومية وأيضا الأصول الاستثمارية التي تحتفظ بها لغرض السياسات النقدية. فالإفصاح يعتبر ركيزة من ركائز برنامج اعمال تغير المناخ حيث سيعمل البنك على الصعيد الدولي لدعم الأنظمة الجديدة التي من شأنها ان تنهض ببرنامج الاعمال وبما في ذلك مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لهدف موائمة هذه الأنظمة.

سيقوم البنك بنشر الإفصاح المالي الثالث بخصوص تغير المناخ بالتوافق مع إطار TCFD معتمداً على إفصاحات سابقة.

4. المشاركة في المبادرات الدولية التي تتعلق بأثر تغير المناخ

يعتبر بنك إنجلترا عضو فعال في المنظمات العالمية الهادفة لتقديم حلول وتحليلات لتغير المناخ حيث شغل هذا البنك مناصب رئاسية عمل فيه على تعزيز العمل المشترك وفي عام 2021 قام بدعم حكومة المملكة المتحدة لكي تقدم جدول اعمال مجموعة السبعة G7 بالتركيز على تغير المناخ كما قام بزيادة التدريب والوعي المناخي للبنوك المركزية. فخطة العمل المناخية سوف تكون متماشية مع المجتمع الدولي من خلال التالي:

- لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS.
- مجلس الاستقرار المالي FSB.
- الرابطة الدولية للمشرفين IAIS.
- مجموعة الدول الصناعية السبعة G7.
- شبكة تخضير النظام المالي NGFS.
- مجموعة العشرين G20.

27. bankofengland.co.uk

5. العمل على تطبيق أفضل الممارسات فيما يتعلق بالمناخ

يقر بنك إنجلترا بأهمية التزامه بتعهداته والعمل عليها وأيضا الالتزام بتخفيف الانبعاثات لصافي الصفر بحلول عام 2050 على اقل تقدير ويتم ذلك من خلال العمليات وقام البنك أيضا بتطوير خطة مبتكرة لتقييم المناخ في محفظة سندات الشركات لتعزيز الانتقال لاقتصاد صافي الصفر.

اعتباراً من عام 2022 ستقوم سلطة التنظيم الاحترازية بدمج تغير المناخ في نهجها الإشرافي وأيضا ستشرف بشكل فعال على الشركات بمنحى يتوافق مع توقعاتها وباستخدام الأدوات الإشرافية المناسبة "منتدى المخاطر المالية في موسمه الثالث سيستمر في تقديم المساعدة للشركات".

الشركات التي تخضع ملزمة بالحفاظ على رأس المال في ظل مواجهة المخاطر المناخية المادية وسيعمل بنك إنجلترا على تطوير اعماله فيما يخص استخدام رأس المال لتحقيق الأهداف الاحترازية الجزئية والكلية وبحلول نهاية عام 2022 سيتم اجراء البحوث بهذا الصدد.

10-9-2 التشريعات المرتبطة بتغير المناخ

أصدرت المملكة المتحدة قانون تغير المناخ في عام 2008 وقد ألزمت الحكومة بإعداد تقييم شامل على نطاق المملكة المتحدة لمخاطر تغير المناخ كل خمس سنوات، ويتبع ذلك مجموعة من خطط التكيف الوطنية.

وفي عام 2012، حدد القانون رقم 1523 في كولومبيا السياسة الوطنية ونظام إدارة المخاطر بهدف تحديد ورصد ومتابعة وتحليل المخاطر المرتبطة بتغير المناخ؛ وإعداد تدابير لمعالجة حالات الطوارئ؛ وإنشاء أدوات مالية لهذا الغرض؛ وتطوير نظام شامل للتواصل والتوعية وإشراك أصحاب المصلحة. وجاء هذا القانون قبل اعتماد قانون إطاري بشأن تغير المناخ، وهو القانون رقم 1931 لسنة 2018. وينص القانون الإطاري لتغير المناخ على أن تتضمن الخطط الوطنية والإقليمية لإدارة المخاطر المطلوبة بموجب القانون رقم 1523 إجراءات لتعزيز توليد المعارف والحد من المخاطر وقابلية التأثر بأخطار تغير المناخ. كما يلزم الحكومة بوضع مبادئ توجيهية لخطط إدارة مخاطر الكوارث.

وفي عام 2015، أصدرت فرنسا تشريعا يلزم أصحاب الأصول وشركات إدارة الأصول برفع تقارير بشأن تغيرات المناخ. وفي عام 2016، أعلن البنك المركزي الهولندي عن اتخاذ خطوات لرصد ومتابعة مخاطر تغير المناخ والتخفيف منها. في عام 2019، أدرجت إسبانيا الإفصاح الإلزامي عن المخاطر المرتبطة بالمناخ في مسودة نص القانون المقترح الخاص بتغير المناخ والتحول في استخدام الطاقة. وفي عام 2019، اعتمدت المفوضية الأوروبية لائحة الإفصاح رقم 2088 / 2019 / EU التي تحدد قواعد للشركات المالية والمستشارين للإبلاغ عن مخاطر الاستدامة والآثار السلبية على الاستدامة. وستضع لائحة مقترحة بشأن إنشاء إطار لتيسير الاستثمار المستدام، وهي لائحة التصنيف، إطاراً على نطاق الاتحاد الأوروبي لتحديد الأنشطة الاقتصادية المستدامة بيئياً. وستطبق الدول الأعضاء اللائحة في التدابير والمعايير والسمات والعلامات العامة التي تخص المنتجات المالية أو سندات الشركات²⁸.

28. مجموعة البنك الدولي ديسمبر 2020: دليل البنك الدولي المرجعي بشأن تغير المناخ ص: 22.

3-9-10 استراتيجية بنك اليابان بشأن تغيير المناخ²⁹

يهدف بنك اليابان لتعزيز جهوده بشأن تغيير المناخ وبمنحني يتوافق مع الأهداف المرجوة لتحقيق استقراراً في المستوي العام للأسعار وضمان استقرار النظام المالي وفي هذا السياق فقد قام البنك المركزي الياباني بإجراءات تعزيزية لجهوده بشأن تغيير المناخ تتمثل في عدة جوانب وهي كالآتي:

جانب السياسة النقدية:

إصدار التعليمات بخصوص توفير الأموال لدعم جهود المؤسسات المالية لمعالجة تغيير المناخ .

جانب لنظام المالي:

• استقرار النظام المالي من خلال تحديد وإدارة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ.

• الإجراءات المتعلقة بسلاسة أداء الوساطة المالية.

جانب البحوث والدراسات:

• تعميق التحليل المتعلق بتغيير المناخ.

• تحسين البيانات والأدوات التحليلية.

• فحص أداء السوق.

• النظر ومعالجة المشاكل التي تتعلق بنظم الدفع والبنية التحتية للسوق.

جانب التمويل الدولي:

• المساهمة في تطوير الاستجابة لتغيير المناخ والمخاطر المالية المتعلقة.

• تحفيز الاستثمار في المنتجات المالية ذات الصلة بالمناخ كجزء من التعاون المالي الدولي في اسيا.

• شراء السندات الخضراء الصادرة عن الحكومة بناء على مبادئ إدارة البنك.

جانب العمليات والتواصل:

• اجراء عمليات تأخذ في عين الاعتبار تغيير المناخ: التقليل من انبعاثات الغاز.

• جعل قوة العمل المعنية بالإفصاحات المالية متناسقة بشأن السلوكيات المتعلقة بالمناخ.

4-9-10 التجارب العربية في مجال التعامل مع مخاطر تغيير المناخ والكوارث الطبيعية³⁰

تسعى الدول العربية في إطار تطوير القطاع المالي لإدراج المخاطر المتعلقة بالمناخ ضمن السياسات الاقتصادية والمالية، وذلك بالاستئناس بالمبادرات الإقليمية والعالمية، وبالخصوص المبادئ والتوصيات الصادرة عن المنظمات العالمية والإقليمية مثل تلك الصادرة عن صندوق النقد العربي حول كيفية تعامل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية مع تداعيات الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ على النظام المصرفي والاستقرار المالي في الدول العربية.

غير أن أهم الصعوبات التي تعترض العديد من الدول العربية هي متابعة وتقييم تراكم المخاطر النظامية الناشئة عن التغيرات المناخية، ودراسة أثرها على عدد من القطاعات مثل الأفراد والشركات والعقارات

²⁹ The Bank of Japan's Strategy on Climate Change- boj.or.jp

³⁰ تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2021

والصناعة والتجارة وعلى نحوها تتمثل في الآتي:

- الافتقار إلى القدرات اللازمة للإمام بالمخاطر البيئية وتقييم آثارها.
 - عدم توفر بيانات بيئية كافية ومفصلة وذات جودة عالية وتدفق مستمر يتعلق بأثر التحولات المناخية.
 - قدرة محدودة على تطوير منهجيات منسقة بين مختلف مكونات القطاع المالي لتقييم المخاطر المناخية.
- وستنطبق في هذا الصدد إلى تجربتي تونس ومصر لنظراً للأهمية الجغرافية بالنسبة لليبيا:

5-9-10 تجربة الجمهورية التونسية

أبرزت مختلف الدراسات حول المخاطر البيئية أن تونس تدخل ضمن أكثر البلدان عرضة لمخاطر تغيير المناخ في حوض البحر الأبيض المتوسط، وذلك علاوة على ندرة الموارد الطبيعية والمخاطر المتزايدة بسبب شح المياه والجفاف والتصحر وتآكل السواحل وهشاشة البنية التحتية، خاصة في المناطق الداخلية. وبناءً على ذلك، وضعت تونس منذ سنة 2016، الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، وهي استراتيجية تهدف إلى إرساء نموذج تنموي جديد قائم على اقتصاد أخضر شامل، منخفض الكربون ومقاوم للتغيرات المناخية؛ كما تم دمج خطط العمل الناتجة عن هذه الاستراتيجيات في إطار خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية (2016 - 2020)³¹ وشاركت تونس في عام 2017 في القمة الدولية حول المناخ "قمة كوكب واحد" والتي نتج عنها إطلاق "شبكة تخضير النظام المالي" (Network for Greening the Financial System)، والتي تضم حالياً أكثر من 40 عضواً ومراقباً للبنوك المركزية وسلطات الرقابة الأخرى من أجل تخضير النظام المالي. وانضمت تونس في عام 2019 لعضوية هذه الشبكة.

وفيما يخص المشاريع بصدد الإنجاز، تسعى هيئة السوق المالية في تونس بالاستفادة من تجارب بعض الدول كنيجيرو وجنوب إفريقيا وكينيا، إلى إرساء دليل لإصدار السندات الخضراء والمسؤولية الاجتماعية والمستدامة في إطار تعزيز دور السوق المالية في تمويل التحول الاجتماعي والبيئي المستدام. وسيتم إنشاء وتطوير سوق السندات الخضراء تمويل المشاريع ذات الأبعاد البيئية والاجتماعية، والتي تلبي متطلبات التنمية المستدامة للبلاد كما أن اتباع أفضل الممارسات والتي تتماشى مع توصيات الجمعية الدولية لأسواق رأس المال (International Capital Market Association) سيضمن حصول السندات المصدرة على علامة خضراء أو اجتماعية أو مستدامة.

كما أعدت بورصة تونس للأوراق المالية دليلاً للإفصاح حول العوامل البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) بالإضافة إلى الإفصاح المالي. بحيث يتماشى هذا الدليل مع السياق التونسي، وذلك بناءً على توصيات مبادرة البورصات المستدامة (SSE) التي شارك في تنظيمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) والميثاق العالمي للأمم المتحدة ومبادئ الأمم المتحدة للاستثمار مسؤول (PRI) والمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-FI). وتهدف هذه المبادرة إلى دعم البورصات في تعاونها مع المستثمرين والمنظمين والشركات لتحسين الشفافية والأداء فيما يتعلق بالعوامل البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. كما أنه يشجع على اتباع نهج مسؤول وطويل الأجل للإستثمار.

6-9-10 تجربة جمهورية مصر العربية

يعمل البنك المركزي المصري على إرساء قواعد و خارطة طريق "التمويل المستدام" بالقطاع المصرفي المصري، وذلك بصورة تتماشى مع استراتيجية مصر 2030 للتنمية المستدامة، كما تدعم سياساته التوجه نحو تشجيع تمويل مشاريع تحقق "التنمية المستدامة"، وذلك عن طريق البحث عن قطاعات جديدة لتحقيق النمو بشكل مسؤول وفعال وضامن للربحية، وقد انضمت الهيئة العامة للرقابة المالية

31. التخفيض بنسبة 30% في استخدام الطاقة الاحفورية énergies fossiles وزيادة معدل الطاقات المتجددة لتصل الى 30% من انتاج الطاقة بحلول عام 2030. برنامج يرمي الى تكييف موارد المياه مع تغير المناخ من خلال إنشاء برنامج متكامل لتعبئة موارد المياه الغير التقليدية وحماية الساحل من مخاطر الارتفاع المتسارع في مستوى سطح البحر بسبب تغير المناخ.

المصرية، لعضوية شبكة البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية الهادفة للتحويل إلى النظام المالي الأخضر (NGFS)، التي ستعزز من تواجد الاقتصاد المصري على خريطة الاقتصاد الأخضر، ويزيد من جاذبيته للاستثمارات الخضراء مع التزام الهيئة بتحمل مسؤولية دعم وتطوير وتنمية الأسواق الخاضعة لرقابتها والتأكيد على أهمية التمويل المستدام كأحد أهم الأدوات الرئيسية لنمو الاقتصاد في المستقبل القريب.

كما شهد القطاع المالي غير المصرفي في العامين السابقين، إتمام عدة خطوات لإدخال الأدوات المالية الخضراء للاقتصاد المصري، أدى إلى صدور 3 قرارات مؤثرة لتنظيم الإصدار الأول في سوق المال، وقد بدأت بتحديد القائمة الأولية لمراقبي البيئة الدوليين للتحقق من المشروعات الخضراء. وإنشاء سجل للمراقبين البيئيين المحليين المستوفين لمعايير الهيئة والمؤهلين للرقابة على المشروعات الخضراء، من أجل تسهيل إصدار السندات الخضراء في مصر، ووصولاً لإعفاء مصدري السندات الخضراء من إجمالي مقابل خدمات الهيئة، كما قامت الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية بقطع شوط كبير في صياغة الاستراتيجية القومية للتأمين المستدام، تضع خارطة طريق لذلك النشاط من أجل تضمين مبادئ التأمين المستدام في صناعة التأمين.

من جانب آخر، وفي إطار توعية موظفي المصرف المركزي والقطاع المالي بالقدر الكافي بتداعيات تغير المناخ والكوارث الطبيعية على الاستقرار المالي، تم بالفعل تنفيذ عدد من البرامج التدريبية والزيارات الميدانية لعدد من الدول المتقدمة في مجال تقليل مخاطر المناخ، وشارك في تلك البرامج عدد من موظفي البنك المركزي وكذلك موظفي البنوك بالقطاع المصري. وجدير بالذكر أن البنك المركزي المصري بصدد وضع خطة تدريبية متكاملة لموظفي البنك المركزي والقطاع المصرفي في ذلك المجال بالتعاون مع المؤسسات الدولية المتخصصة والمعهد المصرفي المصري. كذلك تم إنشاء الإدارة العامة للاستدامة ضمن الهيكل التنظيمي لقطاع الشمول المالي بالبنك المركزي المصري، وتُعنَى إدارة الاستدامة بكل مهام التمويل المستدام وكذلك المهام المتعلقة بالمخاطر المناخية. إضافةً لذلك، فإن البنك المركزي المصري بصدد إصدار مبادئ استرشادية للبنوك في مجال التمويل المستدام خلال 2021، وتشمل تلك المبادئ التوجيهات المتعلقة بالمخاطر المناخية.

10-10 التنوع الحيوي وأهميته

عرفت "اتفاقية التنوع الحيوي" التنوع الحيوي بأنه: "التباين بين الكائنات الحية من جميع المصادر، بما في ذلك النظم البيئية والبحرية وغيرها من النظم الإيكولوجية المائية والمجمعات البيئية التي هي جزء منها؛ وهذا يشمل التنوع داخل الأنواع وبين الأنواع والنظم الإيكولوجية"³².

التنوع الحيوي - هو تنوع اشكال الحياة على الأرض وما يشكلها من أنماط طبيعية، ما نراه اليوم من تنوع في اشكال الحياة هو حصيلة 4.5 مليار سنة من التطور، فالتنوع الحيوي هو الأساس الذي يدعم جميع أشكال الحياة على الأرض وتحت سطح الماء، فهو يؤثر على كل جانب من جوانب صحة الإنسان ويوفر الهواء النقي والمياه، والأغذية، والفهم العلمي ومصادر الأدوية ومقاومة الأمراض الطبيعية، والتخفيف من وطأة تغير المناخ.

يؤثر تغيير أو إزالة عنصر واحد من هذه الشبكة على نظام الحياة بأكمله ويمكن أن يؤدي إلى عواقب سلبية فبدون الطبيعة لن تكون الحياة على الأرض ممكنة³³.

32. اتفاقية التنوع الحيوي، 1992.

33. برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

10-10-1 العلاقة بين تغير المناخ والتنوع الحيوي

لدى فقدان التنوع الحيوي وتغير المناخ نقاط مشتركة بعدة أوجه مهمة وبظواهر عالمية أو محلية، فآثر تغير المناخ يختلف من مكان إلى آخر عالمياً، أما التنوع الحيوي فيكون على المستوى المحلي وتكون إحدى آثاره (الأوبئة واسعة النطاق وغير المسبوقة).

يعد تغير المناخ أحد المحركات الخمسة الرئيسية لفقدان التنوع الحيوي، مما يؤثر على بقاء الأنواع النباتية والحيوانية بالإضافة إلى التأثير على العمليات البيئية الأخرى مثل رطوبة التربة ودورات المياه. وفي نفس الوقت، يؤدي فقدان التنوع الحيوي إلى تفاقم تغير المناخ. على سبيل المثال، يمكن أن يكون تغير استخدام الأراضي مصدراً مهماً لانبعاثات الكربون ويمكن أن يضعف قدرة النظم البيئية على توفير المرونة ضد تأثيرات المناخ، من الروابط المهمة بين التنوع الحيوي وتغير المناخ هو الدور المسيطر الذي تلعبه الغابات والمحيطات كبالوعات للكربون.³⁴

دائماً ما تكون تدابير حماية التنوع الحيوي مفيدة للمناخ. يُقدر أن الحد من إزالة الغابات وتدهورها يقلل الانبعاثات بنسبة 0.4 إلى 5.8 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً.³⁵

10-10-2 تقييم الاستقرار المالي في سياق التنوع الحيوي

تتمثل الخطوة الأولى لفهم كيف يمكن للمخاطر المرتبطة بفقدان التنوع الحيوي ان تتسبب في حالة من عدم الاستقرار المالي، في ان يتم تقييم كيفية تأثير فقدان التنوع الحيوي والتدابير المتخذة لعكس آثاره على الاقتصاد الكلي، ويعتبر من الأهمية القصوى معرفة الروابط ما بين التنوع الحيوي والاقتصاد.³⁶

يشكل التنوع الحيوي (البيولوجي) جزءاً أساسياً من جميع الأنشطة الاقتصادية ورفاهية الانسان حيث يوفر انظمة بيئية حيوية في غاية الأهمية كالأمداد بالمياه الصالحة للشرب والغذاء وكذلك توفير الحماية من الفيضانات وتنقية المياه والتأبير (التلقيح)، وعلى الرغم من ذلك يتم تدمير رأس المال الطبيعي بمعدلات صادمة مشكلةً مخاطر جمة على الاقتصاد والقطاع المالي والبشرية، وان ظهور الامراض المعدية مثل وباء (كوفيد-19) مجرد مثال على المخاطر العديدة المرتبطة بسوء إدارة البشر لرأس المال الطبيعي، وبينما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة أكثر من 60% بين عامي 1992 و2014 انخفض نصيب الفرد من رأس المال الطبيعي بنحو 40% وفي وقتنا هذا يواجه مليون حيوان ونوع نبات خطر بالانقراض.³⁷

وبالنظر إلى طبيعة هذه العلاقة المعقدة بين الاقتصاد والتنوع الحيوي فالبنوك المركزية والمشرفين الماليين تواجههم صعوبة في إدراك انتقال المخاطر المتعلقة بالتنوع الحيوي من الاقتصاد الكلي إلى المؤسسات المالية والأنظمة المالية التي يشرفون عليها، ولفهم تداعيات فقدان التنوع الحيوي وتأثيره على الاستقرار المالي سيتم توضيح ثلاثة عناصر مختصرة كالتالي:

34. NGFS Occasional Paper / Biodiversity and financial stability: building the case for action: study group interim report) (October 2021)

35. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2019

36. NGFS Occasional Paper / Biodiversity and financial stability: building the case for action: study group interim report) (October 2021)

37. OECD (2021), "Biodiversity, natural capital and the economy: A policy guide for finance, economic and environment ministers", OECD Environment Policy Papers, No. 26, OECD

أولاً: تصميم سيناريو للمخاطر المالية المحتملة او الصدمات:

تعتبر طبيعة هذه المخاطر المحتملة او الصدمات غير مؤكدة الوقوع وتتسم بحالة من عدم اليقين، والجدير بالذكر بأنه إلى الان لم يتم تصميم سيناريوهات متخصصة لهذه المخاطر بالمقارنة مع مخاطر تغير المناخ والتي تم تصميم سيناريوهات لها من قبل شبكة تخضير النظام المالي NGFS.

كما هو الحال مع تغير المناخ، فالمخاطر المادية والانتقالية لفقدان التنوع الحيوي تحدث بشكل مفاجئ او تتفاقم على مدى فترات طويلة من الزمن، بحيث يمكن حدوث انهيار مفاجئ للأنظمة البيئية في حين ادخال سياسات من شأنها ان تؤدي إلى إعادة تسعير الأصول بشكل متسارع، وعلى النقيض من ذلك يمكن ان تتحقق المخاطر المادية على فترات طويلة من الزمن حيث يمكن ادخال سياسات بشكل تدريجي الغرض منها عكس اثار فقدان التنوع الحيوي.

ثانياً: قياس مدى تعرض المحافظ المالية للمؤسسات لهذه المخاطر المحتملة او الصدمات:

يشكل "قياس" مدى تعرض المحافظ المالية للمخاطر تحدياً صعباً، ويعود ذلك لسبب ان معظم هذه المخاطر والصدمات لها تأثيرات محلية الوقوع وتتطلب بيانات محلية.

ثالثاً: استخدام أدوات الغرض منها تحديد مدى ضعف هذه المحافظ المالية من حيث التأثير والقدرة على التكيف:

ليس من الضرورة ان يترجم مدى (التعرض) إلى حالة من الضعف حيث هنالك بعض القطاعات والدول لها القدرة على الاستجابة والتكيف أكثر من غيرها، وعند القيام بعملية تحليل هذه المخاطر فإنه من الضروري فهم مدى حساسية العوامل للصدمات وقدرتها على التكيف مع الصدمات او الخسائر³⁸.

10-10-3 التنوع الحيوي في ليبيا³⁹

تمتلك ليبيا خط ساحل يمتد بطول حوالي 1770 كم من الجزء الجنوبي الاقصي من الحوض المتوسطي والساحل الليبي هو الأطول على مستوى الدول الافريقية والسادس في الدول المتوسطية وثلاث ارباع الساحل منخفضة الارتفاع. الكثافة السكانية والأنشطة السياحية منخفضة في المناطق الساحلية بخلاف المناطق حول المدن والمراكز الصناعية حيث لا يزال معظم الساحل الليبي محمي من التدهور الناجم عن النشاط البشري.

يوفر التنوع الحيوي في ليبيا فرص عمل للعديد من المواطنين، فالساحل يوفر مكاناً طبيعياً لتوفير دخلاً حيوياً لشريحة كبيرة من العاملين في الصيد البحري، كما ان التنوع الحيوي يعد مهماً للصناعات التقليدية التي تقوم على الحيوانات والنباتات مثل الصناعات القائمة على منتجات النخيل وأيضاً المنتجات الصوفية والوبرية، وأيضاً مصدر دخل فئة من السكان فيما يخص النباتات الطبية واستعمالاتها وخاصةً ان الشعب الليبي لديه موروث ثقافي بالتداوي بالأعشاب.

10-10-3-1 الوضع الحالي للتنوع الحيوي في ليبيا:

التنوع الحيوي في ليبيا يعد فقيراً نسبياً حسب المسجل منها رغم مساحة البلاد الشاسعة وذلك بسبب قلة المسوحات الا ان التنوع الحيوي يميز كل نوع من أنواع الأنظمة البيئية الليبية إلى أربعة وهي:

- النظام البيئي الساحلي
- النظام البيئي الجبلي
- النظام البيئي شبه الصحراوي
- النظام البيئي الصحراوي

38. NGFS Occasional Paper / Biodiversity and financial stability: building the case for action: study group interim report) (October 2021

39. التقرير الوطني الرابع حول تنفيذ التنوع الحيوي الهيئة العامة للبيئة طرابلس 2010

10-3-2 الاستراتيجية الوطنية والسياسة العامة للتنوع الحيوي:

لم يتم اعداد واعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي في ليبيا إلى حد الان، وذلك لاسباب عديدة الا ان الهيئة العامة للبيئة خلال عام 2009 قامت بتشكيل لجنة لاعداد الاستراتيجية برئاسة الهيئة وعضوية جميع الجهات ذات العلاقة وقد حدد عام 2010 للإنتهاء من وضع الاستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي. وخاصة في تلك الفترة كانت قد شهدت ليبيا تطور في الانمطة العمرانية والسياحية فكان لابد من ضمان التنوع الحيوي ووضع سياسات عامة اثناء التخطيط والاخذ بالاعتبار حماية التنوع الحيوي و الموارد الطبيعية.

10-3-3 إدارة التنوع الحيوي في ليبيا:

وقعت ليبيا على اتفاقية التنوع الحيوي الأمم المتحدة سنة 1992 وصادقت عليها بموجب قانون رقم 11 لسنة 2001، وفي ذلك صدرت العديد من القوانين وأنشأت المؤسسات لحماية البيئة وما تضمنه من الحفاظ على التنوع الحيوي.

10-3-4 تطور التشريعات البيئية:

بالرغم من وجود وتعدد القوانين والتشريعات الهادفة إلى حماية التنوع الحيوي الا ان التطبيق الفعلي لهذه القوانين ظل محدودا، ولم يتم تطبيقها بالشكل المطلوب، حيث انه من خصائص التشريع الجيد ان يكون قابلا للتطبيق من الجهات الموكل لها تطبيقه سواءا كانت رقابية او قضائية .

10-3-5 التعاون الدولي والإقليمي:

تتعاون الجهات العامة المسؤولة على التنوع الحيوي مع المنظمات الدولية والإقليمية من اجل الحفاظ على التنوع الحيوي كموؤسسات وبرامج الأمم المتحدة بما فيها منظمة الأمم المتحدة للغذية والزراعة FAO، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم UNESCO، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، والذي تشاركت معه ليبيا في مشاريع مثل مشروع دعم الشراكة الوطنية في مجال إدارة المحميات الطبيعية.

إضافة إلى التعاون القائم بين الهيئة العامة للبيئة والاتحاد العالمي لصون الطبيعة IUCN في مشاريع حماية التنوع الحيوي.

الجدول (3-10) الأخطار المهددة للبيئة المائية والبحرية في ليبيا

الرقم	الخطر	المسبب
1	تدمير الموائل	استخدام شباك البحر
		استعمال المتفجرات في الصيد
		ردم الشواطئ
		التوسع الزراعي
		التوسع العمراني
		عمليات استغلال رمل الشواطئ في البناء
2	التلوث	تلوث المياه بالمخلفات الصلبة
		سكب المجاري في المسطحات المائية دون معالجة
		تلوث البحر بالنفط جراء سكب الموازنة (الصابورة)
		التلوث الناشئ من الحقول النفطية البحرية
		التلوث الناشئ عن المبيدات والمغذيات المستخدمة في الزراعة
3	الصيد الجائر	الصيد غير المنظم للكائنات المائية
		استخدام وسائل صيد تضر بالكائنات المائية
4	الأنواع المدخلة والغازية	دخول أنواع من الكائنات غير الموجودة في البيئة المحلية
5	جفاف المسطحات المائية الداخلية	دخول أنواع من الكائنات غير الموجودة في البيئة المحلية
		ارتفاع درجات الحرارة مع انخفاض معدلات الامطار

المصدر: التقرير الوطني الرابع حول تنفيذ التنوع الحيوي الهيئة العامة للبيئة طرابلس 2010

6-3-10-10 الأخطار المهددة للبيئة المائية والبحرية في ليبيا:

وهناك بعض العوامل المؤثرة على التنوع النباتي في ليبيا تتمثل في الآتي:

1. الرعي الجائر.
2. النمو السكاني وتهديده للبيئات الطبيعية والأراضي الزراعية.
3. السلبات الناجمة عن استثمار بعض الموارد الطبيعية.
4. الجمع المفرط للنباتات الطبية.

11-10 مبادئ صندوق النقد العربي حول " كيفية تعامل المصارف المركزية مع تداعيات الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ على النظام المصرفي والاستقرار المالي "

أصدر صندوق النقد العربي، على غرار العديد من المنظمات العالمية الأخرى، دليلاً للمبادئ الإرشادية حول كيفية تعامل المصارف المركزية مع تداعيات الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ على النظام المصرفي والاستقرار المالي⁴⁰. وذلك في إطار حرصه على تقديم المشورة الفنية لدول الأعضاء في مجال الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية بهدف تعزيز الاستقرار المالي في المنطقة العربية. تضمنت المبادئ الإرشادية مجموعة من التوصيات المتعلقة بسياسة المصرف المركزي وتعزيز منظومة إدارة الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ، حيث أكدت على أهمية مواصلة المصرف المركزي لتعزيز سياسة إدارة المخاطر بما يشمل تداعيات تغيرات المناخ والكوارث الطبيعية وكيفية التعامل معها، إضافة إلى التأكيد على أهمية تشكيل لجنة مختصة بإدارة الكوارث الطبيعية (أو إضافة إدارة الكوارث إلى نطاق اختصاص لجنة إدارة الأزمات) داخل المصرف المركزي، مع تحديد المهام والمسؤوليات المنوطة بها، ومنها إعداد خطط التحوط لتحقيق التعافي للعودة للعمل بشكل طبيعي.

ويستخلص أن دور السلطات الرقابية فيما يتعلق بإدارة المخاطر المالية المناخية هو دور حاسم للمرور إلى اعتماد أهداف جديدة للسياسة الاقتصادية، تتبنى منهجية إدراج المخاطر المالية الناشئة عن تغير المناخ وإعادة توجيه تدفقات رأس المال نحو الاستثمارات المستدامة من أجل تحقيق نمو مستدام وشامل وتعزيز الشفافية وتطوير رؤية بعيدة المدى في الأنشطة المالية والاقتصادية⁴¹.

12-10 أهمية الوعي بموضوع الحد من تداعيات التغيرات المناخية على النظام المالي⁴²

إن سلوك المؤسسات المالية بما في ذلك التخفيض في الإقراض من قبل البنوك وتغطية المخاطر من قبل شركات التأمين، يمكن أن يؤدي بدوره إلى تخفيض واسع في سياسات تمويل الاقتصاد الحقيقي، وقد يؤدي ذلك إلى تضخيم آثار المخاطر المتعلقة بالمناخ على القطاع غير المالي، وقد يؤدي انخفاض النمو الاقتصادي بدوره إلى زيادة الخسائر التي تواجهها المؤسسات المالية. وقد ينتج ذلك حالة عدم اليقين بشأن حجم المخاطر المتعلقة بالمناخ، بالتالي تضخيم هذه الآثار على المؤسسات المالية.

تشير بعض الدراسات إلى أن الإقراض المصرفي ظل مرناً في مواجهة الكوارث الطبيعية. مع ذلك، لا يزال هناك احتمال حدوث صدمة أكبر (أو سلسلة من الصدمات)، قد يؤثر ذلك على عدد كبير من المؤسسات والذي قد يكون له أثر طويل الأمد مقارنة بالكوارث الطبيعية المدمرة.

يمكن أن يؤدي نقل المخاطر المتعلقة بالمناخ عبر الحدود بالمؤسسات المالية إلى تضخيم أو تخفيف المخاطر على الاستقرار المالي. فمن ناحية، يمكن أن يسمح بالتنوع، عن طريق نقل المخاطر إلى من هم في أفضل وضع لتحملها على الصعيد العالمي. فمن المرجح أن تمتص مجموعة عالمية من شركات التأمين الخسائر الناجمة عن الأحداث المناخية واسعة النطاق بسهولة أكبر. بالمثل، قد تكون مجموعة متنوعة من المقرضين الأجانب في وضع جيد لإستيعاب الخسائر الخاصة بكل دولة. من ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي التعرض عبر الحدود أيضاً إلى تضخيم المخاطر، كما يؤدي الإقراض عبر الحدود إلى تشكيل مخاطر تؤثر على دولة ما ويرتكز في دولة أخرى إلى درجة لا تكون فيه مثل هذه الدول والأنظمة المالية قادرة على الصمود أمام مثل هذه المخاطر، فقد يؤدي ذلك إلى مخاطر على الاستقرار المالي.

مع ارتفاع وتيرة وشدة المخاطر المناخية اليوم، أصبحت للسلطات المعنية بالاستقرار المالي مخاوف تجاه قدرة القطاع المالي على مواجهة المخاطر المتأثرة عن هذه التغيرات أو عن التحولات القانونية والتكنولوجية التي يجب اعتمادها لمواجهة مخاطر التغيرات المناخية المنتظرة وللحد منها، والتي محورها الأساسي يتمثل في الانتقال إلى "اقتصاد منخفض الكربون".

40. ملاحظة : للاطلاع على المبادئ الإرشادية العامة بالملحق رقم (1) .

41. تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، 2022

42. تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، 2022

فعلى سبيل المثال، عكفت شبكة البنوك المركزية والأجهزة الإشرافية المعنية بالنظام المالي الأخضر، وهي تضم مجموعة متنامية، تضم حالياً 42 عضواً، على دمج المخاطر المرتبطة بالمناخ في نظم الإشراف ومراقبة الاستقرار المالي. ونظراً للتحويلات الكبيرة في أسعار الأصول والخسائر الضخمة التي قد تنشأ عن تغير المناخ، ينبغي تكييف السياسات الاحترازية لمراعاة المخاطر المناخية النظامية، من خلال إلزام المؤسسات المالية على سبيل المثال بإدراج سيناريوهات المخاطر المناخية في اختبارات الضغط (التحمل).

وقد تواجه الأطراف التي لا تعتمد هذه التحويلات، مخاطر انخفاض قيمة أصولها وسمعتها وحتى أزمات مالية بالنسبة للشركات التي تلوث البيئة. وتنشأ المخاوف بشأن الاستقرار المالي عندما تتغير أسعار الأصول سريعاً نتيجة تحقق المخاطر الانتقالية أو المادية غير المتوقعة. توجد بعض الدلائل على أن الأسواق تضع في اعتبارها مخاطر تغير المناخ ولو جزئياً عند تحديد الأسعار، ولكن أسعار الأصول قد لا تعكس كلياً حجم الضرر المحتمل وأثر السياسات اللازمة لتخفيض الاحتباس الحراري إلى درجتين مؤيتين أو أقل.

فيما يخص مقارنة تكلفة الاحتباس الحراري وتكلفة الانتقال إلى سياسة انخفاض الانبعاثات الغازية، فقد أثبتت الدراسات أن سياسات عامة استباقية لصالح الحد من الانبعاثات أقل تكلفة من تحمل نتائج الاحتباس الحراري، ويجب أن تكون هذه السياسات منسقة على المستوى العالمي.

تبعاً لذلك، يجب دفع جهود جميع الأطراف نحو الإجراءات اللازمة لإحتواء هذه المخاطر الحتمية. من الضروري تعزيز الوعي بمخاطر تغير المناخ والكوارث الطبيعية، وقيام الحكومات والمصارف المركزية بتبني سياسات إدارة كوارث أو مخاطر فعالة تأخذ في الإعتبار مخاطر تغير المناخ والكوارث الطبيعية.



ملحق

الفصل العاشر

توصيات شبكة تخضير النظام المالي: NGFS¹

تطرح شبكة تخضير النظام المالي ست توصيات للبنوك المركزية والمشرفين وصانعي السياسات والمؤسسات المالية لتعزيز دورهم في تخضير النظام المالي وإدارة البيئة والمخاطر المتعلقة بالمناخ. هذه التوصيات ليست مُلزمة بالرغم أنها تعكس أفضل الممارسات التي حددها أعضاء الشبكة لتسهيل دور القطاع المالي في تحقيق أهداف اتفاقية باريس.

تهدف التوصيات من رقم 1 إلى رقم 4 لحث البنوك المركزية والمشرفين وأعضاء شبكة تخضير النظام المالي وأيضاً غير الأعضاء لاتخاذ أفضل الاجراءات المتناسبة مع تفويضاتها.

التوصية 1: دمج المخاطر المتعلقة بتغير المناخ بنظام رقابة الاستقرار المالي والاشراف.

تشمل الخطوات المهمة في هذا الصدد ما يلي:

■ تقييم المخاطر المالية المتعلقة بتغير المناخ بواسطة التالي:

- رسم خرائط قنوات نقل المخاطر المادية والانتقالية داخل النظام المالي واعتماد مؤشرات اساسية لمراقبة هذه المخاطر.
- لتحديد حجم المخاطر المتعلقة بتغير المناخ يتم اجراء تحليل كمي لها ويكون ذلك عن طريق اعداد ودراسة السيناريوهات القابلة للمقارنة والقائمة على البيانات وتتضمن مجموعة من التوقعات المستقبلية.
- النظر في كيفية إدراج التأثير المادي والانتقالي لتغير المناخ في التنبؤ بالاقتصاد الكلي ورصد الاستقرار المالي.

■ دمج المخاطر المتعلقة بتغير المناخ في الإشراف الاحترازي، ويشمل:

- التواصل مع الشركات المالية لضمان فهم المخاطر المتعلقة بتغير المناخ ومناقشتها على نحو اوسع، مع مراعاة دمج إدارة المخاطر وقرارات الاستثمار في استراتيجية الشركات.
- ضمان التعريف بالمخاطر المالية ذات الصلة بتغير المناخ بما في ذلك تحليلها واعداد التقارير عنها.
- وضع توقعات إشرافيه لتقديم إرشادات للمؤسسات المالية.

التوصية 2: دمج عوامل الاستدامة في إدارة المحفظة المالية.

تقوم شبكة تخضير النظام المالي بدفع البنوك المركزية لتكون قدوة في معاملاتها وان تبتعد كل البعد عن التحيز في تفويضاتها، ويتم ذلك بواسطة دمج عوامل الاستدامة في ادارة بعض من المحافظ كالصناديق الخاصة وصناديق التقاعد والاحتياطيات.

وبالرغم من أن تركيز البنوك المركزية ينصب على دمج الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في إدارة محافظها المالية إلا ان قد دعت بعض الأصوات إلى توسيع هذا النهج ليشمل السياسة النقدية، تتقصى شبكة تخضير النظام المالي (NGFS) العلاقة ما بين تغير المناخ وتفويضات البنوك المركزية (ضمن نطاق الاستقرار المالي وخارجه) وتأثيرات المخاطر المتعلقة بتغير المناخ على السياسة النقدية.

NGFS, A. (2019). A call for action: Climate change as a source of financial risk. Network for Greening the Financial System: .1 .London, UK

التوصية 3: سد فجوات البيانات.

توصي شبكة تخضير النظام المالي (NGFS) السلطات العامة بمشاركة البيانات ذات الصلة بتقييم مخاطر تغير المناخ (CRA)، وإتاحتها للجمهور كلما أمكن حيث ان الشبكة ترى ميزة في إنشاء مجموعة عمل مشتركة مع الأطراف المعنية لسد فجوات البيانات الحالية.

التوصية 4: نشر الوعي وتشجيع المساعدة الفنية وتبادل المعرفة.

تشجع شبكة تخضير النظام المالي (NGFS) البنوك المركزية والمشرفين والمؤسسات المالية على بناء القدرات الداخلية والتعاون داخل مؤسساتهم وأيضا مع أصحاب المصلحة لتحسين فهمهم لكيفية ترجمة العوامل المتعلقة بالمناخ إلى مخاطر وفرص مالية، كما تشجع الشبكة الأطراف ذات الصلة على تقديم المساعدة الفنية لزيادة الوعي وبناء القدرات في الاقتصادات الناشئة والنامية.

التوصية 5: تحقيق إفصاح دولي متناسق ذات العلاقة بالمناخ والبيئة.

تشدد الشبكة على أهمية وجود إطار افصاحي قوي ومتناسق دوليا ذات العلاقة بالمناخ والبيئة ويتعهد أعضاء شبكة تخضير النظام المالي بدعم توصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD) وأيضا تشجع جميع المؤسسات المصدرة للدين العام أو حقوق الملكية لمؤسسات القطاع المالي بالإفصاح بما يتماشى مع هذه التوصيات.

التوصية 6: دعم تطوير تصنيف الأنشطة الاقتصادية.

تشجع شبكة تخضير النظام المالي صانعي السياسات للربط ما بين أصحاب المصلحة والخبراء المعنيين لتطوير هذا التصنيف الذي من شأنه ان يعزز شفافية الأنشطة الاقتصادية من خلال الاتي:

1. المساهمة في التحول إلى اقتصاد أخضر ومنخفض الكربون.

2. تصنيف المخاطر المادية والانتقالية لتغير المناخ والبيئة.

ومن شأن هذا التصنيف العمل على التالي:

- سهولة معرفة المؤسسات المالية للمخاطر المتعلقة بتغير المناخ والبيئة وتقييمها.
- اكتساب الفهم الافضل للفروقات ما بين المخاطر المحتملة داخل أنواع الأصول المختلفة.
- حشد رأس المال للاستثمارات الخضراء منخفضة الكربون بما يتوافق مع اتفاقية باريس.

توصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD):²

تم انشاء فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ TCFD في عام 2015 عن طريق مجلس الاستقرار المالي FSB/Basel Based لغرض وضع توصيات ذات كفاءة عالية والتي بدورها تقوم بتعزيز الاستثمار والائتمان وقرارات ائتمان التامين لكي تكون لأصحاب المصلحة فكرة أوضح عن الأصول ذات الصلة بغاز ثاني أكسيد الكربون في القطاع المالي وتعرض النظام المالي للمخاطر المتعلقة بالمناخ وفي عام 2017 أصدرت ال TCFD توصيات الهدف منها مساعدة الشركات والمؤسسات لتوفير معلومات من شأنها دعم القرارات وتخصيص رأس المال. (تتشكل مجموعة عمل TCFD من 31 عضو حيث الأغلبية تتكون من مجموعة العشرين G20).

يقوم فريق عمل TCFD بتحفيز المؤسسات التي تصدر الدين العام او حقوق الملكية وأيضا المؤسسات المالية لكي تطبق هذه التوصيات وتضمن هذه الإفصاحات في التقرير المالي السنوي مع تنفيذ الضوابط والحوكمة الملائمة خلال الاعداد، تتركز هذه التوصيات حول أربعة مجالات تمثل العناصر الأساسية لكيفية عمل المؤسسات وهي: (الحوكمة، الاستراتيجية، إدارة المخاطر، المقاييس والاهداف) موضحة كالتالي:

Kyriakopoulou, D., Antonakaki, T., Bekiari, M., Kartapani, A., & Rapti, E. (2022). Central banks and climate-related disclosures: 2. applying the TCFD's recommendations

ركائز فريق العمل TCFD

الإفصاحات الموصى بها	ركائز TCFD
وصف حوكمة المؤسسة والدور الذي تلعبه في تنظيم فرص ومخاطر أثر تغير المناخ.	1. الحوكمة: الإفصاح عن حوكمة المؤسسة بخصوص المخاطر والفرص المتعلقة بتغير المناخ.
شرح الفرص والمخاطر المتعلقة بأثر تغير المناخ والتي قامت بتحديدتها المؤسسة على المدى القصير والمتوسط والبعيد.	2. الاستراتيجية: الإفصاح عن التأثير الفعلي والمحتمل للفرص والمخاطر على أعمال المؤسسة واستراتيجيتها وتخطيطها المالي.
شرح تداعيات المخاطر والفرص ذات العلاقة بأثر تغير المناخ على أعمال المؤسسة واستراتيجيتها وتخطيطها المالي.	
شرح مرونة استراتيجية المؤسسات مع الاخذ بعين الاعتبار السيناريوهات المختلفة المتعلقة بتغير المناخ وتشمل سيناريو 2°C درجة مئوية أو أقل.	
وصف أعمال المؤسسة في كيفية تحديد وتقييم وإدارة المخاطر وكيف تتم عملية دمج هذه الاعمال في نظام إدارة المخاطر.	3. إدارة المخاطر: الإفصاح عن كيفية عمل المؤسسة في التعرف على المخاطر المتعلقة بأثر تغير المناخ وتقييمها.
الكشف عن المقاييس التي تستخدمها المؤسسة لتقييم المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ بما يتماشى مع استراتيجيتها وعملية إدارتها للمخاطر.	4. المقاييس والاهداف: الكشف عن المقاييس والاهداف المستخدمة لتقييم وإدارة الفرص والمخاطر المتعلقة بأثر تغير المناخ.
الإفصاح عن نطاق انبعاثات غازات الاحتباس الحراري 1 و2 و3 وما يتعلق بها من مخاطر ³ .	
وصف الأهداف المستخدمة من قبل المؤسسة لإدارة الفرص والمخاطر المرتبطة بالمناخ والأداء مقابل الأهداف.	

المصدر: Kyriakopoulou, D., Antonakaki, T., Bekiari, M., Kartapani, A., & Rapti, E. (2022). Central banks and climate-related disclosures: applying the TCFD's recommendations

3. النطاق رقم 1 و2 و3 هو نهج مُستخدم لتصنيف انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون المُنتجة من قبل عمليات الشركات. وقد تم تداول هذا المصطلح الأول مرة في بروتوكول غازات الاحتباس الحراري لعام 2001 وتعد هذه النطاقات ركيزة للإبلاغ الإلزامي عن غازات الاحتباس الحراري في المملكة المتحدة. انبعاثات النطاق (1). يقوم هذا النطاق بتغطية انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) المُنتجة بشكل مباشر من قبل شركة ما ومثالا على ذلك: أثناء تشغيل هذه الشركة للغلايات والمركبات. انبعاثات النطاق (2). وهي الانبعاثات المُنتجة بشكل غير مباشر وتكون مرتبطة بشراء الكهرباء أو التدفئة أو التبريد. انبعاثات النطاق (3). وتتضمن هذه الفئة جميع الانبعاثات (دائماً ما يكون النطاق 3 هو الأكبر).

جدول الإختصارات

المعنى	الإختصار
Climate Risk Assessment (تقييم مخاطر المناخ)	CRA
International Capital Market Association (الرابطة الدولية لسوق رأس المال)	ICMA
Least Developed Countries (الدول النامية)	LDCs
National Adaption Plans (خطط التكيف الوطنية)	NAPs
Real Time Gross Settlement (نظام التسوية اللحظية)	RTGS
The Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication (شبكة الاتصالات المالية العالمية بين البنوك)	SWIFT

جدول المؤسسات

الاختصار	المؤسسة	تعريف بالمؤسسة
NGFS	Network for Greening the Financial System (شبكة تخضير النظام المالي)	هي شبكة تم اطلاقها في عام 2017 في قمة "كوكب واحد" الذي تم عقدها في باريس حيث تضم هذه الشبكة مجموعة من المصارف المركزية والمشرفين والذين يعملون على تحسين وقياس تعرض القطاع المالي لمخاطر تغير المناخ.
OECD	The Organization for Economic Co-operation and Development (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)	منظمة دولية تعمل على وضع معايير قائمة على الأدلة ووضع الحلول للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتي من شأنها ان تحسن الاداء الاقتصادي.
UNFCCC	United Nations Framework Convention on Climate Change (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ)	دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في عام 1994 بعدد 198 دولة (الاطراف) تهدف هذه الاتفاقية لمنع التدخل البشري الخطير ذو الممارسات الهادمة على انظمة المناخ.

الاختصار	المؤسسة	تعريف بالمؤسسة
IPCC	Intergovernmental Panel on Climate Change (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ)	هيئة الامم المتحدة لتقييم علوم تغير المناخ حيث تقوم بتقديم تقييمات للأسس العلمية لتغير المناخ واثارة ومخاطرة على المدى الطويل وخيارات سياستي التكيف او التخفيف.
UNEP	United Nations Environment Program (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)	هو برنامج معني بالبيئة تم تأسيسه في عام 1972.
UNEP-FI	United Nations Development Program - Finance Initiative (برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرة التمويل)	شبكة ضخمة تضم بنوك وشركات تأمين وتهدف لتحقيق اقتصادات عالمية مستدامة.
UNCTAD	United Nations Conference on Trade and Development (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)	هيئة حكومية دولية انشأت في عام 1964 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومقرها في جنيف، سويسرا.
EU	European Union (الاتحاد الأوروبي)	هو اتحاد سياسي واقتصادي يضم 27 دولة.
FSB	Financial Stability Board (مجلس الاستقرار المالي)	هيئة دولية تراقب وتقدم توصيات تختص بالنظام المالي العالمي.
TCFD	The Task Force on Climate-Related Financial Disclosures (فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ)	تم تأسيس هذا الفريق في عام 2015 عن طريق مجلس الاستقرار المالي لغرض وضع توصيات ذات كفاءة عالية بخصوص تغير المناخ.
CCPI	Climate Change Performance Index (مؤشر أداء تغير المناخ)	مؤشر يتم قياسه سنويا ويصدر عن المؤسسة الالمانية GermanwatchE.v. يهدف هذا المؤشر لتعزيز الشفافية في السياسات الدولية المتخذة من قبل الدول للتصدي لتغير المناخ.
CRI	Climate Risk Index (مؤشر مخاطر المناخ)	تحليل يصدر عن المؤسسة الالمانية GermanwatchE.v يستند على مجموعة بيانات عن اثار الظواهر الجوية والمتطرفة والبيانات الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بها.
G20	The Group of Twenty (مجموعة العشرين)	منتدى للتعاون الاقتصادي الدولي.

الاختصار	المؤسسة	تعريف بالمؤسسة
G7	The Group of the Seven (مجموعة الدول الصناعية السبعة)	منتدى غير رسمي يضم رؤساء الحكومات ووزراء الدول الصناعية الرائدة في العالم. كندا/ فرنسا/ ألمانيا/ إيطاليا/ اليابان/ المملكة المتحدة/ الولايات المتحدة الأمريكية.
PRA	The Prudential Regulation Authority (سلطة التنظيم الاحترازية)	سلطة قيادية تقوم بالإشراف على حوالي 1500 مؤسسة مالية بما في ذلك البنوك وشركات التأمين. (بنك إنجلترا)
BCBS	The Basel Committee on Banking Supervision (لجنة بازل للرقابة المصرفية)	لجنة تقوم بوضع المعايير العالمية الأساسية للتنظيم الاحترازي للبنوك.
IAIS	International Association of Insurance Supervisors (الرابطة الدولية لمشرفي التأمين)	هي هيئة تقوم بوضع المعايير العالمية القائمة على تطوير وتنفيذ المبادئ والإرشادات وكذلك المواد الداعمة للإشراف على قطاع التأمين.
ESG	Environmental, Social and Governance الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات	أطار عمل يهدف لمساندة اصحاب المصلحة لفهم كيفية ادارة المخاطر والفرص المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة.
SSE	Sustainable Stock Exchange (مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة)	منصة لاكتساب المعرفة وتبادل المعلومات وكذلك البحث عن سبل التعاون بين البورصات والمستثمرين والشركات لتعزيز الشفافية وتطبيق أفضل الممارسات الخاصة بالبيئة والمجتمع والحوكمة وتشجيع الاستثمار المستدام.
PRI	Principles for Responsible Investment (مبادئ الاستثمار المسؤول)	شبكة دولية مدعومة من الأمم المتحدة تضم مجموعة من المستثمرين يعملون معًا لوضع المبادئ الستة للاستثمار المسؤول موضع التنفيذ.
UNESCO	The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة) (يونسكو)	منظمة دولية تأسست في عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية من قبل 51 دولة مُلزمة بالحفاظ على السلام والأمن وتطوير العلاقات الودية بين الدول وتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة وحقوق الإنسان.

جدول المؤسسات

الاختصار	المؤسسة	تعريف بالمؤسسة
FAO	The Food and Agriculture Organization (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة)	منظمة تابعة للأمم المتحدة مخصصة لقيادة الجهود الدولية للقضاء على الجوع في العالم.
IUCN	The International Union for Conservation of Nature (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة)	اتحاد يتألف من الدول والوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.
The IPCC/TAR	Intergovernmental Panel on Climate Change/ Third Assessment Report (تقرير التقييم الثالث الصادر عن الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ)	تقرير يعطي صورة شاملة عن البحث العلمي العالمي بشأن تغير المناخ.

جدول المصطلحات

م	المصطلح	التعريف
1	أسعار الكربون	أداة تستخدم من قبل الحكومات والشركات لترجمة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى تكلفة مالية لغرض التقليل من هذه الانبعاثات وتحقيق الأهداف المناخية.
3	إزالة ثاني أكسيد الكربون	عملية إزالة غاز ثاني الاكسيد الكربون CO2 من الغلاف الجوي وحبسه لفترات طويلة داخل بالوعات الكربون الاصطناعية لعدم قدرة بالوعات الكربون الطبيعية (التربة-الغابات-المحيط) على امتصاص كل غازات ثاني أكسيد الكربون
4	تغير المناخ	عرفت اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ UNFCCC الاثار السلبية بتغير المناخ بأنه تقلبات في البيئة او الكائنات الحية التي تنجم عن تغير المناخ والتي تكون لها آثار ضارة على تكوين او مرونة او حتى إنتاجية النظم البيئية الطبيعية وايضاً على عمليات النظم الاجتماعية والاقتصادية وعلى صحة الانسان ورفاهيته.
6	التغير	من وجهة نظر تحليلية هو الفرق ما بين فترتين زمنييتين أو أكثر ويتطلب قياس هذا التغيير بيانات متناسقة قابلة للمقارنة يتم جمعها على المدى البعيد.
8	رأس المال الطبيعي	هو مخزون من الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة (مثل النباتات والحيوانات والهواء والماء والتربة والمعادن).

م	المصطلح	التعريف
9	رأس المال البشري	هو ذلك المعرفة العلمية والخبرات والمهارات الموجودة داخل عقول البشر وهو يمثل (مصدر دخل) للمنظمة.
10	الطقس والمناخ	عند تعريف المناخ فإنه من الضرورة مراعاة الفرق ما بين الطقس والمناخ ويكون هذا الفرق "مقياس الوقت بينهما" فالطقس هو حالة الغلاف الجوي على مدى فترات زمنية قصيرة، اما المناخ فهو سلوك هذا الغلاف الجوي على مدى فترات زمنية طويلة او بمعنى اخر هو وصف أنماط الطقس بمدى طويل في بقعة جغرافية معينة، فعلى سبيل المثال الطقس هو يوم حار اما المناخ هو صيف حار.
11	الغازات الدفيئة Green House Gas (GHG) الرئيسية	هي تلك الغازات الموجودة في الغلاف الجوي والتي لها تأثير على توازن طاقة الأرض. وتسبب ما يسمى بتأثير الاحتباس الحراري. يمكن العثور عليها بشكل طبيعي بتركيزات منخفضة في الغلاف الجوي. ومع ذلك، فقد زادت النسبة بشكل كبير منذ بداية القرن الماضي بسبب مصادر مختلفة من صنع الإنسان مثل ثاني أكسيد الكربون (CO2) والميثان (CH ₄) وأكسيد النيتروز (N ₂ O).
12	IPCC النظام المناخي	هي أنظمة تفاعلية متكونة من خمسة عناصر أساسية وهي الغلاف الجوي والغلاف المائي والغلاف الجليدي والغلاف الحيوي والغلاف الأرضي (سطح الأرض).

سياسات (التكيف-التخفيف)

الاستجابة لتغير المناخ تتطلب نهج ذو شقين:

- التكيف مع أثر تغير المناخ.
- التخفيف من مسببات تغير المناخ.

النقاط المشتركة والفروقات والتكامل ما بينهما:

عرّف التقييم الثالث The TAR للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC كل من السياستين كالتالي:

- الحد من مسببات تغير المناخ (التخفيف): وهو ما يعرف بالتدخل البشري للحد من المسببات والمصادر او تعزيز بالوعات الكربون (IPCC,2001a).
- التكيف مع أثر تغير المناخ: وهو اجراء التعديلات في الأنظمة الطبيعية او البشرية كردة فعل على أثر الاحداث المناخية المتوقعة او الفعلية والتي بدورها توقف الضرر وتستثمر الفرص المتاحة والمفيدة (IPCC,2001a).

الفصل العاشر: الاستقرار المالي وتغير المناخ

ان سياسة التخفيف تحد من تداعيات تغير المناخ سلبية كانت او ايجابية وينعكس هذا على تحديات التكيف مخففاً منها، بينما سياسة التكيف تكون انتقائية وتخفف من حدة التداعيات السلبية وتستغل الإيجابيات، كلتا السياستين يتم تطبيقهما على المستوى المحلي او الإقليمي ويتم دعمهما بمصالح واولويات محلية وإقليمية وتكون مترابطة على مستويات متفاوتة من حيث صناعة القرار، ان بإمكان الجهود المتخذة في سياق سياسة التخفيف ان تعزز سياسة التكيف اذ ما استطاعت ان تزيل تشوهات السوق الناتجة عنها وكذلك الدعم الحكومي الغير ملائم والذي يحد من قدرة الجهات المعنية على ان تتخذ القرارات على اساس التكاليف الاجتماعية والفعالية.

على الرغم من ان ما يتم أنفاقه على سياسات التخفيف يوضح مدى انحراف مسار الموارد الاقتصادية ويخفض من الاموال المتاحة لدعم سياسة التكيف، إلا ان كلتا السياستين لهما تأثير نسبي على الاسعار والذي ينتج عنه تعديلات طفيفة في أنماط الاستهلاك والاستثمار وبالتالي يؤدي الى تغييرات في مسارات التنمية الاقتصادية، ويمكن أن تكون آثار التكيف ايجابية وسلبية بالنسبة للتخفيف، مثالا على ذلك التشجير الذي يعد جزءاً من استراتيجية التكيف الإقليمية يقدم دفعة ايجابية للتخفيف، وعلى النقيض من ذلك فإن إجراءات التكيف التي تتطلب زيادة استخدام الطاقة من مصادر انبعاث الكربون (مثل التبريد الداخلي) ستؤثر سلباً على جهود التخفيف⁴.

⁵ بإمكان الجهود المبذولة لسياسة التكيف ان تقلل من حدة تداعيات تغير المناخ حيث ان في سنة 2015 قد انجزت 18 دولة خططها الوطنية للتكيف (NAPs) وقدمتها لمكتب السكرتارية الخاص باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، خمسة من هذه الدول كانت من الدول النامية (LDCs).

مبادئ صندوق النقد العربي

مبادئ إرشادية عامة حول كيفية تعامل المصارف المركزية مع تداعيات الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ على النظام المصرفي والاستقرار المالي

المبدأ (1)

اعتماد المصرف المركزي سياسة إدارة مخاطر تشمل تداعيات تغيرات المناخ والكوارث الطبيعية وكيفية التعامل معها.

المبدأ (2)

تشكيل لجنة مختصة بإدارة الكوارث الطبيعية (أو إضافة إدارة الكوارث إلى نطاق اختصاص لجنة إدارة الأزمات) داخل المصرف المركزي، مع تحديد المهام والمسؤوليات المناطة بها، ومنها إعداد خطط التحوط لتحقيق التعافي للعودة للعمل بشكل طبيعي.

المبدأ (3)

في حال لم يكن قطاع التأمين يخضع لرقابة المصرف المركزي، فيُستحسن تمثيل الهيئة الإشرافية على قطاع التأمين في لجنة إدارة الكوارث الطبيعية المشار إليها في المبدأ رقم (2).

1Klein, R.J.T., S. Huq, F. Denton, T.E. Downing, R.G. Richels, J.B. Robinson, F.L. Toth, 2007: Inter-relationships between .4 adaptation and mitigation. Climate Change 2007: Impacts, Adaptation and Vulnerability. Contribution of Working Group II to the Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change, M.L. Parry, O.F. Canziani, J.P. Palutikof, (IPCC) 777-P.J. van der Linden and C.E. Hanson, Eds., Cambridge University Press, Cambridge, UK, 745

المبدأ (4)

وضع ميثاق تعاون ينظم التنسيق وتبادل المعلومات بين المصرف المركزي والهيئات ومراكز الأبحاث المعنية بالبيئة والكوارث الطبيعية في إطار شراكة استراتيجية، تمكّن المصرف المركزي من التزود بتوقعات هذه الهيئات والمراكز عن احتمالات حصول أو تكرار الكوارث الطبيعية بمختلف أنواعها، بهدف الإعداد الأفضل والمسبق -من قبل المصرف المركزي- لبلورة السياسات الكفيلة للتعاطي مع تداعيات تلك الكوارث على النظامين المالي والاقتصادي.

المبدأ (5)

مراعاة المواءمة وتنسيق جهود المصرف المركزي الخاصة بخطط استمرارية الأعمال لتشمل التدابير الكافية وتحديد أماكن العمل البديلة للمصرف المركزي في حال حدوث كوارث طبيعية، مثل الزلازل والفيضانات والأعاصير، على أن تتم مراعاة التباعد الجغرافي بين مواقع العمل البديلة، وكفاية ومتانة شبكات الاتصال مع مركز المعلومات الرئيس، واختبار فعالية وسلامة تطبيق إجراءات الربط والانتقال للعمل مع مراكز العمل البديلة بصفة دورية لتغطية كافة فرضيات الإخفاق المحتملة، بما يعزز من قدرة المصرف المركزي على القيام بدوره في حالات الكوارث والطوارئ.

المبدأ (6)

وضع ميثاق أو مذكرة تفاهم أو خطة مشتركة للتعاون في حالات الكوارث بين المصرف المركزي والجهات الرسمية المختصة، تشمل الترتيبات المتعلقة بإجراء تمارين واختبارات محاكاة بشكل دوري، ذلك لتدريب الموظفين على التعامل مع الكوارث الطبيعية.

المبدأ (7)

إعداد وتحديث خطط لضمان استمرارية عمل الأنظمة المركزية الأساسية، كنظام التسوية اللحظية (RTGS) والمدفوعات عبر شبكة سويفت (SWIFT) ونظم إدارة المحافظ الاستثمارية، واصدارات الدين، والاحتياطات بالعملة الأجنبية، وعمليات السوق المفتوحة، وتعزيز البنية التحتية لأنظمة تقنية المعلومات، وسهولة الوصول إلى أجهزة الصرافات الآلية، وتحديد وتحليل المخاطر التي قد تتعرض لها أنظمة المدفوعات خلال الكوارث الطبيعية، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها والتعامل معها، بما يحافظ على عمليات وأنشطة المصرف المركزي والقطاع المصرفي للوفاء بالتزاماته المحلية والدولية.

المبدأ (8)

إصدار المصرف المركزي تعليمات وإرشادات للقطاع المالي تُنظم التدابير والاستعدادات المطلوبة تتضمن الحد الأدنى المطلوب من القطاع المالي بما يخص التعامل مع الكوارث الطبيعية، وتحديث التعليمات كلما دعت الحاجة.

المبدأ (9)

قيام المصرف المركزي بمتابعة وتقييم خطط استمرارية العمل لدى البنوك/المؤسسات المالية وسياسات إدارة المخاطر بشكل مستمر، والتحقق مكتبياً وميدانياً من وجود خطط وسياسات معتمدة من مجلس إدارة البنك/المؤسسة المالية، تأخذ بالاعتبار كيفية التعامل مع تداعيات الكوارث الطبيعية بشكل فعال، يضمن مواصلة تنفيذ الأنشطة والعمليات المصرفية والمالية عند حدوث الكوارث.

المبدأ (10)

قيام المصرف المركزي والقطاع المالي بتطوير اختبارات أو وضع ضاغطة تتضمن فرضيات متدرجة الشدة، تتضمن الأثر المحتمل للكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ على القطاع المصرفي وقطاع التأمين. من الفرضيات الممكن أخذها على سبيل المثال لا الحصر، حدوث خسائر مادية في أصول القطاع المالي وفي المحفظة الاستثمارية، وحدث خسائر في ممتلكات العملاء من أفراد وشركات، وحدث كوارث طبيعية في دولة البنك الأم أو فروع البنوك خارج حدود الدولة أو البنوك المرابطة في دول أخرى.

الفصل العاشر: الاستقرار المالي وتغير المناخ

المبدأ (11)

حث القطاع المالي على تبني إجراءات للتعامل مع الأثر المتوقع للكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ على مخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السوق.

المبدأ (12)

تقييم وتحليل ما يُسمى بـ "مخاطر التحوّل" المحتملة الناجمة عن خسارة الاستثمارات لقيمتها كنتيجة لمكافحة تغيّر المناخ أو تحوّل أولويات المستهلكين والمستثمرين إلى المنتجات والتقنيات الصديقة للبيئة. وتضمين اختبارات الأوضاع الضاغطة المشار إليها في المبدأ (10) بفرضيات تتعلق بمخاطر التحوّل إلى المنتجات صديقة البيئة.

المبدأ (13)

دراسة وتحليل أثر الانتقال من المنتجات / الخدمات كثيفة "غاز الكربون" إلى المنتجات/الخدمات منخفضة "غاز الكربون"، وأثر ذلك على القطاعات المعنية، وتبني سياسات لدراسة ومعالجة الآثار السلبية على القطاعات التي قد تتضرر جراء هذا التحوّل.

المبدأ (14)

وضع خطة استراتيجية لعملية التحوّل التدريجي للمنتجات الصديقة للبيئة بالتنسيق والتعاون بين المصرف المركزي والجهات الرسمية المعنية بموضوع التغيرات المناخية والبيئية، وذلك للحد من مخاطر التحوّل.

المبدأ (15)

تبني المصرف المركزي برامج دعم للمشروعات صديقة البيئة، بتمويل بأسعار فائدة وآجال مناسبة، وتعزيز التمويل المستدام والمسؤول، وتقديم الحوافز للبنوك التجارية وأصحاب المشاريع الصديقة للبيئة بشكل مدروس.

المبدأ (16)

التنسيق والتعاون بين المصرف المركزي ووزارة المالية والجهات الأخرى ذات العلاقة لتعزيز دور السياسة المالية في دعم التحوّل البيئي نحو المشاريع منخفضة "غاز الكربون".

المبدأ (17)

النظر في إمكانية إنشاء صندوق للتعافي من الكوارث بإشراف المصرف المركزي، يُمول بمساهمات سنوية من المصارف ومن تبرعات القطاع الخاص، على أن تحدد لجنة إدارة الكوارث الطبيعية كيفية إدارة الصندوق وحكومته.

المبدأ (18)

رفد القطاع المالي بكوادر مدربة ومؤهلة في مجال إدارة الكوارث الطبيعية وتطوير قدراتهم من خلال توفير التدريب المناسب لهم بشكل مستمر.

المبدأ (19)

تعظيم الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة، حيث إن تنفيذ العمليات المالية الرقمية أثناء الكوارث الطبيعية يساهم في الحد من انقطاع الأعمال. في الوقت نفسه، من المهم دراسة سبل تعزيز الأمن الإلكتروني وأمن المعلومات، وتوفير البنية التحتية الملائمة والدعم التقني المناسب.

المبدأ (20)

تضمين مهام إدارة الاستقرار المالي في المصرف المركزي، مسؤولية متابعة وتقييم المخاطر النظامية الناشئة عن التغيرات المناخية، ودراسة أثرها على عدد من القطاعات مثل الأفراد، والشركات، والعقارات، والصناعة، والتجارة، وغيرها.

المبدأ (21)

قيام إدارة الرقابة المصرفية في المصرف المركزي، بتقييم مدى جهوزية وخطط واستعدادات المصارف لمواجهة أي حدث مناخي محتمل، كذلك الحال بالنسبة لإدارة الإشراف على التأمين فيما يخص شركات التأمين، إلى جانب تكاليف المدقق الخارجي تقييم هذه الجهوزية.

المبدأ (22)

اتخاذ الإجراءات المناسبة من قبل الجهة المعنية بإدارة المعلومات الائتمانية، وإدارة المخاطر المصرفية في المصرف المركزي للحد من الأثر السلبي على التصنيف الائتماني للعملاء الجيدين، مع الحفاظ على سلامة ومصداقية التقارير الائتمانية.

المبدأ (23)

التقييم المستمر لمدى قدرة قطاع التأمين على التعامل واستيعاب الخسائر المحتملة الناشئة عن الكوارث الطبيعية. في الوقت نفسه، العمل على تعزيز حماية مستهلكي الخدمات المالية وضمان حقوقهم، مع توفير وسائل آلية للتعامل مع شكاوى العملاء خلال الكوارث الطبيعية.

المبدأ (24)

عقد ندوات وورش عمل وبرامج تدريبية وجلسات توعوية في الأوقات الطبيعية لموظفي المصرف المركزي والقطاع المالي، تشمل كيفية الاستعداد للأزمات الناشئة عن التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، وتستعرض أفضل الممارسات الدولية في هذا الصدد.

المبدأ (25)

تعزيز التعاون بين المصرف المركزي والمؤسسات الدولية المعنية بتداعيات تغيرات المناخ والكوارث الطبيعية وأثرها على الاقتصاد الدولي والنظام المالي العالمي.

المبدأ (26)

تبني سياسة إعلامية للمصرف المركزي خلال فترة الكوارث الطبيعية لطمأنة المودعين والمستثمرين، بما يعزز من ثقتهم بالقطاع المالي. وتشجيع المؤسسات المالية بتبني سياسة إعلامية منسجمة مع السياسة الإعلامية للمصرف المركزي المتعلقة بحالات الكوارث.

المبدأ (27)

قيام المصرف المركزي بتقييم شامل لاستراتيجيات التعامل مع الكوارث الطبيعية بعد الخروج منها، ومدى النجاح و/أو الإخفاق في إدارة تحديات الكارثة والخسائر البشرية والمادية الناشئة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أوجه القصور التي تبينت خلال الكارثة.

المبدأ (28)

على المؤسسات المالية والمصرفية تزويد المصرف المركزي بتقرير شامل حول تقييم خطتها في التعامل مع الكوارث الطبيعية، ومدى النجاح و/أو الإخفاق في إدارة الأزمة والخسائر البشرية والمادية الناشئة، ومقترحات تطوير خطتها مستقبلاً لمعالجة أوجه القصور التي تبينت خلال الكارثة.

الفصل العاشر: الاستقرار المالي وتغير المناخ

المبدأ (29)

في إطار تطبيق ما ورد في هذه الوثيقة من مبادئ، تراعي المصارف المركزية ما يلي:

أ. ما هو قائم لديها ولدى قطاعاتها المصرفية من خطط استمرارية الأعمال ومواجهة الكوارث، بحيث يمكن تقييم هذه الخطط وتحديثها في إطار المبادئ الاسترشادية الواردة في هذه الوثيقة.

ب. التباين في الطبيعة الجغرافية لدولها والاختلاف في نوعية الكوارث الطبيعية التي قد تتعرض لها وبالتالي طبيعة التداعيات وآثارها وتدابير معالجتها.

ج. التنسيق مع الجهات المسؤولة في الدولة عن الخطط الوطنية لاستمرارية الأعمال وإدارة الكوارث، والجهات المسؤولة عن الاستقرار المالي لدى هذه الدول.

د. الاستفادة من أي تجارب سابقة في مجال مواجهة ما قد تعرضت له الدولة من تداعيات لكوارث طبيعية، وكذلك الاستفادة من التجربة الحالية لتداعيات جائحة فيروس كورونا وما فرضته من تحديد مهام خاصة بالجهات المسؤولة عند مواجهة تداعيات هذه الجائحة.

هـ. تحديد مؤشرات أساسية لمراقبة أداء المؤسسات المالية والمصرفية بحيث تكون متوافقة مع طبيعة الكارثة لضمان سلامة الاستقرار المالي خلال فترة الكوارث الطبيعية.

و. التعاون بين المصارف المركزية عبر مشاركة بعضها البعض بالتجارب والفرضيات المطبقة في اختبارات الأوضاع الضاغطة وخطط تجاوز الآثار المترتبة على هذه الكوارث والتغيرات المناخية. على أن يكون التعاون مستمر لبناء وتغذية الفرضيات وفقاً للتطورات التي تحدث في الواقع (على سبيل المثال التحول من الاقتصاد عالي الكربون إلى منخفض الكربون، أو حدوث كارثة طبيعية تسبب خسائر في الأرواح والممتلكات)، وذلك لغرض تحسين النتائج بحيث تكون مقاربة للواقع وتخفيف وطأتها على الاستقرار المالي.





حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2025

صدر هذا التقرير عن مصرف ليبيا المركزي، ويُسمح الاقتباس من هذا التقرير، والرّجوع إليه، شريطة ذكر المصدر.

تُوجّه جميع المُراسلات المُتعلّقة بهذا التقرير إلى إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، على العُنوان التالي:

ص.ب 1103 طرابلس - ليبيا

هاتف: 00218 21 477 3901

بريد مصور (فاكس): 00218 21 477 3903

بريد إلكتروني: comm.unit@cbl.gov.ly

الموقع الإلكتروني: www.cbl.ly



مَصْرَ لِيْبِيَا الْمَرْكَزِي
CENTRAL BANK OF LIBYA

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2025
صدر هذا التقرير عن مصرف ليبيا المركزي، ويُسمح للاقتباس
من هذا التقرير، والرّجوع إليه، شريطة ذكر المصدر.

تُوّجه جميع المُراسلات المُتعلّقة بهذا التقرير إلى إدارة
البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، على العُنوان التالي:

ص.ب 1103 طرابلس - ليبيا

هاتف: 00218 21 477 3901

بريد مصور (فاكس): 00218 21 477 3903

بريد إلكتروني: comm.unit@cbl.gov.ly

الموقع الإلكتروني: www.cbl.ly